فِي اللُّغَةِ وَالأَدَبِ

دِرَاسَاتٌ وَبُحُوثٌ

تأليف

الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي

المجلد الثاني



في اللغة والأدب

2

في اللغة والأدب

دراسات وبحوث

تأليف

الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي

المجلد الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

قضية التصحيف والتحريف

الحمد لله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين(*).

وبعد، فإن قضية التصحيف والتحريف من أخطر قضايا تحقيق النصوص؛ لأنها تتصل بسلامة النص، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه، وهي الغاية التي ليس وراءها غاية، من تحقيق النصوص وإذاعتها.

وقد يُتسامح في بعض جوانب التحقيق الأخرى مع أهميتها، كتوثيق النُّقول وتخريج الشواهد، وصُنْع الفهارس الفنية، ولكن أن يُترك اللفظ مصحفاً أو مُزالاً عن جهته، فهذا مما لا يُتسامح فيه، ولا يُعْفى عنه.

ويَعظُم الخطب حين يُبنَى على اللفظ المصحف رأيٌ في العقيدة أو الأدب أو اللغة. حكى الحافظ السيوطي، قال: «قيل إنّ النصارى كفروا بلفظةٍ أخطأوا في إعجامها وشكلها، قال الله في الإنجيل لعيسى عليه السلام: «أنت بَنِيِّ ولَّدْتُك من البَتُول»، فصحَّفُوها وقالوا: أنت بَنِيِّ ولَدْتُك من البَتُول» مخفَّفاً[1]، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(*) ألقيت في يوم الاثنين 3/2/1404 هـ.

(1) تدريب الراوي 2/68.

وأظن أننا لم ننس ذلك التصحيف القديم، المعروف بتصحيف النُّقْطة، ذلك ما رُوِي عن الخليفة سليمان بن عبد الملك ـ وكان غيوراً على الحُرَم ـ فقيل له: إنَّ المخنَّثين قد أفسدوا النساء بالمدينة، فكتب إلى قاضي المدينة وواليها أبي بكر بن حزم: «أن أحْصِ مَن قِبلك من المخنَّثين»، فصحَّف كاتبُه: «أنِ اخصِ» بالخاء المعجمة مكان الحاء المهملة، فدعاهم فخصاهم. قال ابن جعدبة راوي الخبر: فقلت لكاتب ابن حزم: زعموا أنه كتب إليه: أن أحصهم، فقال: يا ابن أخي، عليها ـ والله ـ نقطةٌ، إن شئت أريتُكها، قال: وقال الأصمعي: عليها نُقطةٌ مثلُ سُهَيل[1].

كما أننا لن ننسى ذلك التصحيف المنكَر، في كلمة «الصِّلِّيان»[2] التي تحولت إلى «الصُّلْبان» وبنى عليها ذلك التالف الخبيث تاريخاً مزيفاً، ألصقه بأبي العلاء المعري، ولم يحظَ من ذلك بطائل، فقد قيَّض الله له من سامه سوء العذاب[3].

وقد عرَّف العلماء التصحيف والتحريف بتعريفات شتى، أعدلُها وأقربُها ما قيل من أن التصحيف: هو تغيير في نَقْط الحروف أو حركتها، مع بقاء صورة الخط، كالذي تراه في كلمات مثل: نَمَتْ ونِمْتُ، ولَعَلَّهُ ولِعِلَّةٍ، والعذل، والعدل، والعيب والعتب، وعباس وعيّاش، وحمزة وجمرة، والثَّورِيّ والتَّوَّزِيّ.

والتحريف: هو العدول بالشيء عن جهته، قال تعالى: ﴿من الذين هادوا يُحرِّفون الكلم عن مواضعه﴾[4]، وقال: ﴿وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يحرِّفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون﴾[5].

---

(1) تصحيفات المحدثين 2/68.

(2) الصليان، بكسرتين، مشددة اللام: نبت معروف.

(3) المُصَحِّف هو الدكتور لويس عوض، والذي سامه سوء العذاب هو شيخنا العلامة محمود محمد شاكر، في كتابه الفذ: أباطيل وأسمار.

(4) سورة النساء، الآية: 46.

(5) سورة البقرة، الآية: 75.

والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام أو النَّقصِ منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه، فهو بكل هذه التعريفات أعمُّ من التصحيف. وبعض القدماء لا يفرّق بين التصحيف والتحريف، يجعلهما مترادفين[1].

والمأخذ اللغوي لمصطلح التصحيف يرجع إلى الأخذ عن الصُّحف، دون التلقِّي من أفواه المشايخ. يقول أبو أحمد العسكري: «فأما معنى قولهم: «الصُّحفيّ والتصحيف»، فقد قال الخليل: إن الصُّحُفِيَّ الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يَرْوُونه التغيير، فيقال عنده: قد صَحَّفوا، أي ردَّدُوه عن الصحف، وهم مصحِّفون، والمصدر التصحيف»[2].

وقد شدّد العلماء في ضرورة التلقِّي والمشافهة، وعدم التعويلِ على الصُّحُف:

رُوِي عن سليمان بن موسى الدمشقي الأشْدَق ـ وكان صدوقاً فقيهاً ـ قال: «كان يقال: لا تأخذوا القرآن من المُصْحفيِّين، ولا العلمَ من الصَّحفيِّين»[3].

ورُوي عن عمران بن الحصين، رضي الله عنه، أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الحياءُ لا يأتي إلا بخير» قال: فقال بُشَير بن كعب العدوي: إنّ في «الحكمة» أن منه ضعفاً. فقال عمران: أحدِّثك عن رسول الله ﷺ وتُحدثني عن الصُّحُف»[4]. وقوله: «مكتوبٌ في الحكمة» يعني الإنجيل.

وكان الحافظ أبو الحجاج المزِّيُّ، إذا تغَرَّب عليه أحد برواية شيء مما يذكره

---

(1) راجع الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ص 172، ومقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين، ص 29، وتحقيق النصوص ونشرها، ص 60.

(2) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 13.

(3) تصحيفات المحدّثين 1/6.

(4) تصحيفات المحدّثين 1/8.

بعض الشراح على خلاف المشهور عنده يقول: «هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبُه إلا على مجرد الصُّحف، والأخذِ منها»[1]. وقال قائلهم:

من يأخذ العلم عن شيخٍ مشافهةً ... يكن عن الزَّيف والتصحيف في حَرَمِ

ومن يكن آخذاً للعِلم عن صُحُفٍ ... فعلمُه عند أهل العلم كالعدمِ

وقد مدحوا من يحترس من التصحيف، ويتصوَّن منه، كالذي قاله أبو نواس في مدح خلفٍ الأحمر:

لا يَهِمُ الحاءِ في القراءة بالخاء ... ولا يأخذُ إسنادَه من الصُّحُفِ

وقال فيه أيضاً، يرثيه:

أوْدَى جماعُ العِلْم مذ أوْدَى خلَفْ ... راويةٌ لا يجتني من الصُّحُفْ[2]

وهجا شاعرٌ أبا حاتم السجستاني، بضدِّ هذا، فقال:

إذا أسند القومُ أخبارَهم ... فإسنادهُ الصُّحْفُ والهاجِسُ[3]

وقد تنبَّه العلماء من قديم إلى خطورة التصحيف، فيقول الزمخشري: «التصحيف قُفْلٌ ضَلَّ مِفتاحُه»[4]، واصطنعوا وسائل شتى لصون الكلام منه، ويأتي في مقدمة هذه الوسائل ضرورة التقييد والضبطِ والإعجام. يقول الإمام الأوزاعي: نورُ الكتاب إعجامه[5].

ولهم في الضبط طريقتان: الأولى ضبطُ القلم، كأن يُكتَبَ على المفتوح فتحة وعلى المرفوع ضمة، وتحت المجرور كسرة، فإذا كان في الحرف ضبطان

---

(1) الباعث الحثيث، ص 174.

(2) تصحيفات المحدثين 1/20، وانظر ديوان أبي نواس، ص 576، 577.

(3) المرجع السابق، ص 21، وانظر أيضاً: محاضرات الأدباء 1/63، ففيه كثيرٌ من غرائب التصحيف ومُنكَرِه وطريفه.

(4) ربيع الأبرار 1/634، (باب الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن).

(5) انظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 14 ـ 16، وتدريب الراوي 2/68.

رسَمُوهما، وكتبوا بحرفٍ صغير كلمة «معاً» وأمعن بعضهم في الدقَّة، فرسم تحت الحاء المهملة حاء صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطةً، وتحت السين المهملة ثلاث نقط، وفوق الحرف المخفَّف كلمة «خِف» إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من أدام النظرَ في المخطوطات القديمة[1].

والطريقة الثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصفَ الكاتبُ حروفَ الكلمة التي هي مظِنَّةُ التصحيف، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم، فيقول مثلاً، في «العتب»: بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحَّدة، وبذلك لا تتصحَّف بكلمة «الغيث». وهذه الطريقة أدقُّ ضبطاً، وأقوم سبيلاً؛ إذ كان الضبط بالقلم عُرْضةً للمحو أو التغيير. ويتصل بضبط العبارة: ضبطُ المِثال، كأن يقال: فَزارة كسَحَابة، ومَنُوف كصَبُور. وأكثر ما يأتي هذا في معاجم اللغة.

ومما يُحكَى عن طرائقهم في الضبط بالعبارة أن في الرُّواة التابعين الثِّقات رجلين، أحدهما «أبو الحوراء ـ بحاء مهملة وراء ـ واسمه ربيعة بن شيبان السّعدي، وثانيهما: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي، واسمه أوس بن عبد الله الرَّبعي»، قال الحافظ السيوطي: «ذكر أبو علي الغساني أن عبد الله بن إدريس قال: لما حدَّثني شعبةُ بحديث أبي الحوراء، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، كتب تحته: «حُورٌ عِين» لئلاَّ أغلَطَ فأقرأه: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي»[2]، وهذا من أطرف وسائل أمن التصحيف.

ومما يتصل بهذه الوسائل: أنهم كانوا يلجأون إلى مخالفة المعروف في اللغة؛ ليتوَقَّوْا وقوع غيرهم في التصحيف والخطأ. قال أبو نصر الجوهري: «السَّعْتر: نبت، وبعضهم يكتبه بالصاد، في كتب الطبّ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالشَّعير»[3].

ومن ذلك أيضاً أنهم كانوا يشرحون الكلمة الواضحة الظاهرة؛ لا لخفاء

---

(1) انظر مقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين وحاشيته، ص 36.

(2) المرجع السابق، ص 22.

(3) الصحاح، ص 685، وتحقيق النصوص ونشرها، ص 65.

معناها، ولكن لأنها مظنةُ تصحيف. جاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: «في حديث عمر رضي الله عنه: أن امرأةً نشَزَت على زوجها، فحبسها في بيت الزِّبْل» قال ابن الأثير: هو بالكسر: السِّرْجين، وبالفتح: مصدر زبلتُ الأرض: إذا أصلحتَها بالزِّبل» قال: وإنما ذكرت هذه اللفظة مع ظهورها؛ لئلا تُصحَّف بغيرها، فإنها بمكان من الاشتباه»[1].

وواضح ـ إن شاء الله ـ أن العناية بالضبط والإعجام، وضرورة الرواية والإسناد والتلقِّي عن العلماء، وعدمَ التعويل على الأخذ من الصحف، كل ذلك مصروف إلى علماء الحديث، فهم الذين أصَّلُوا هذا العِلمَ الشريف، وشادوا بنيانه وبيَّنوا رسومَه، وإن علماء الأدب واللغة، وسائر فنون التراث مدينون لعلماء الحديث بأصول ذلك المنهج المحكم في القبول والردّ والتصحيح والتضعيف.

وأيضاً فإن علماء الحديث حين تصدَّوا لظاهرة التصحيف في المتون والأسانيد، قد أخذوا العلماء أخذاً إلى أن يَتَنبَّهوا لهذه الظاهرة فيما انتهى إليهم من كلام العرب، وأن يدوِّنوا ما وقع إليهم من مظاهر التصحيف، في أثناء تصانيفهم، وأن يفردوا لذلك تصانيف، ومن أقدم من ألَّف في التصحيف حمزة بن الحسن الأصفهاني، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة، وكان مؤرِّخاً أديباً، ألّف كتاباً في ذلك سمّاه: التنبيه على حدوث التصحيف. ومن الطريف أن هذا العنوان جاء مصحَّفاً في فهرست ابن النديم، هكذا: التنبيه على حروف المصحف»[2].

وجاء بعده أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، وألف في ذلك كتابين: أولهما: شرح ما يقع فيه التصحيفُ والتحريف، أثنى عليه ابن خلكان، بقوله: «جمع فيه فأوعب»[3]. والكتاب الثاني: تصحيفات المحدِّثين.

---

(1) النهاية 2/294.

(2) الفهرست، ص 154، ومقدمة تحقيقه، ص 15، طبعة طهران 1391 هـ ـ 1971 م، والأعلام 2/277.

(3) وفيات الأعيان 2/83.

ومما يصح أن يُجعل بين كتب التصحيف والتحريف، كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصري، المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، وإن كان لم يسمِّ كتابه بما يدل على ذلك[1].

ونستطيع أن نقول مطمئنين: إن العلماء قد حاصروا ظاهرة التصحيف، في الأعلام والأنساب والبُلدان، حصاراً يوشك أن يكون تاماً، وذلك بما صنَّفوه من كتب المشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق[2].

وقد أورد المصنفون في التصحيف والتحريف، جملة من أخبار المصحِّفين، وبعض ما وهم فيه العلماء. على أن بعض ما أوردوه ينبغي أن يؤخذ بشيء من الحذر والتوقُّف؛ لصدوره عن أئمة أعلام، عاشوا حياتهم في رحاب هذه اللغة الكريمة، أخذاً وعطاء، فلم ينصرفوا عنها إلا إليها. ويؤنسني في ذلك حكايات ثلاث، جمعتها من ثلاثة مصادر، في الحديث واللغة والأدب:

أولاها: ما نُسب إلى عثمان بن أبي شيبة، أنه قرأ: (جعل السقاية في رجل أخيه)، والصواب: (جعل السِّقايةَ في رحل أخيه)[3]، وروى أنه قيل له: (في رحل أخيه)، فقال: (تحت الجيم واحدة)، يعني نقطة. وروى أيضاً أنه قيل له: إنما هو: (جعل السِّقايةَ)، فقال: «أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم». قال الحافظ الذهبي:

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، ص 64.

(2) ومن أشهر المصنَّفات في ذلك: تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي عليّ الغَسَّانيّ الجَيَّاني، والمؤتلف والمختلف للآمدي، وما اتفق لفظه واختلف مسماه، في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، كلاهما لأبي بكر الحازمي، والأنساب لأبي سعد السمعاني، والإكمال لابن ماكولا، والمشترك وضعاً والمفترق صُقْعاً لياقوت الحموي، والمشتبه في الأسماء والأنساب للذهبي، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، وتحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب، لابن خطيب الدهشة. وأفاد من كثير من ذلك العلاَّمة المرتضى الزبيدي، في كتابه العظيم: تاج العروس، وانظر مقدمة تحقيق ذيل مشتبه النسبة، لابن رافع. للدكتور صلاح الدين المنجد.

(3) سورة يوسف، الآية: 70، وانظر القصة في تصحيفات المحدثين 1/27.

«فكأنه كان صاحب دعابة، ولعله تاب وأناب»[1]. وقال الحافظ ابن كثير: «وما ينقله كثيرٌ من الناس عن عثمان بن أبي شيبة، أنه كان يصحِّف قراءة القرآن، فغريبٌ جداً؛ لأن له كتاباً في التفسير، وقد نُقِل عنه أشياء لا تصدرُ عن صبيان المكاتب»[2].

والحكاية **الثانية**: جاءت في كتاب الخصائص (باب في سقطات العلماء): «حُكِي عن الأصمعي أنه صحَّف قولَ الحطيئة:

وغررتني وزعمــت أنــ (م) ــك لابنٌ في الصيف تامِرْ

فأنشده:

لا تنــي بــالضيــف تــامُــرْ

أي: تأمر بإنزاله وإكرامه».

يقول أبو الفتح بن جني: وتبعُدُ هذه الحكاية في نفسي؛ لفضل الأصمعي وعلوِّه، غير أنني رأيت أصحابنا على القديم يُسْنِدونها إليه، ويحملونها عليه»[3].

والثالثة: ما ذكره الجاحظ، في البيان والتبيين، قال: «قال محمد بن سلام: قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ»[4].

قال شيخنا الجليل عبد السلام هارون، حفظه الله: «جاء في حاشية قديمة من إحدى نسخه ـ يعني البيان ـ تعليقاً على ذلك: «هذا مما صحَّفه الجاحظ، وأخطأ فيه؛ لأن يونس إنما قال: «عن البَتِّي» وهو عثمان البَتِّي، فلما لم يذكر «عثمان» التبس البَتِّي، فصحَّفه الجاحظ بالنبي، ثم جعل مكان «النبي»: الرسول، وكان البَتِّي من الفصحاء»[5].

---

(1) ميزان الاعتدال 3/38.

(2) الباعث الحثيث، ص 171.

(3) الخصائص 3/282، وقوله: «لابنٌ... تامر» أي كثير اللبن والتمر. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 95.

(4) البيان والتبيين 2/18.

(5) تحقيق النصوص ونشرها، ص 63، والبيان والتبيين 4/394.

وهذا الذي نقله شيخنا من حاشية إحدى نسخ «البيان» حكاه حمزة بن الحسن الأصفهاني، سماعاً من ابن دُرَيد، قال في كتابه: التنبيه على حدوث التصحيف: «سمعت ابن دريد يقول: وجدت للجاحظ في كتاب «البيان» تصحيفاً شنيعاً، في الموضع الذي يقول فيه: حدثني محمد بن سلام الجمحي، قال: سمعت يونس يقول: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام، ما جاءنا عن النبي ﷺ، وإنما هو: «عن البَتِّي» أي عن عثمان البَتِّي، فأما النبي ﷺ، فلا شك عند المِلِّيّ والذِّمِّيّ أنه كان أفصحَ الخلق[1].

وذكر مثل هذا أيضاً أبو أحمد العسكري، لكنه قال في صدر الخبر: «سمعت من يحكي عن ابن دريد ـ ولم أسمع هذه الحكاية منه»[2].

وقد نقل هذه الحكاية صلاح الدين الصفدي، عن حمزة الأصبهاني، ثم قال معقِّباً: «قلت: وقد قلَّده ـ أي حمزة ـ جماعة من علماء الأدب، كالآبيّ[3] وغيره، وهذا فيه بُعْد كبير على الجاحظ، وهو ماهرٌ في الأدب وغيره، ولا يجوز أن يقع الجاحظ في مثل ذلك لوجوه:

الأول: أنه لا يخفى هذا على من هو دونه.

الثاني: لعله قال: «البَتيّ» بالباء والتاء، وإنما الناسخ هو الذي حرَّف ذلك وصحَّفه بالنبي، بالنون والباء، وما رأى ذِكرَ النبي دون أن يقول: ﷺ، على عادة النُّساخ.

الثالث: أن الجاحظ قال: سمعت يونس يقول، فهو نقله عنه سماعاً من لفظه، والسَّماعُ لا يقع فيه التصحيف، ولئن كان الأمر كذلك، فينبغي أن يغلَطَ يونس، دون الجاحظ»[4]. انتهى كلام الصفدي، وفيه أن الجاحظ سمع العبارة

---

(1) التنبيه على حدوث التصحيف، ص 91، 92.
(2) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 90.
(3) هو أسعد منصور بن الحسين الرازي الآبي، من العلماء بالأدب والتاريخ، وهو صاحب كتاب «نثر الدرر» توفي سنة 421 هـ. الأعلام 7/298.
(4) الغيث المسجم في شرح لامية العجم 2/146.

من يونس، والذي في الحكاية أن محمد بن سلام هو الذي سمع يونس.

على أن الشكَّ يكتنف هذه الحكاية من جوانب كثيرة، فهي لم تنقل إلا عن ابن دُرَيد، وفيه مقال، وكلمة أبي منصور الأزهري فيه معروفة، وفيها يقول: «فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة، الملقَّبَ بنفطويه عنه، فاستخفّ به، ولم يوثِّقه في روايته»[1].

والجاحظ إنما ذكر هذه العبارة، في سياق الحديث عن فصاحة النبي ﷺ، وأن كلامه عليه السلام قد جَلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلُّف، وأنه مما لم يسبقه إليه عربي ولا شاركه فيه أعجمي[2].

وأيضاً فإن قول يونس: «ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن البَتّي» إن كان هذا حق روايته ـ يدل على أن عثمان البتيَّ هذا من أرباب الفصاحة والبيان واللَّسَن، بل إنه من مقدَّميهم والمشهورين فيهم، ورجلٌ هذه صفته لا بد أن يشتهر ذكره ويأخذ مكانه في فنّ القول، وتمتلىء كتب الأدب بآيات فصاحته وأقواله المأثورة، وأنت لا تكاد تظفر بشيء من ذلك عن الرجل في كتب الأدب، وتراجم الأدباء، وقد التمست ترجمته، فلم أجد إلا أنه كان محدِّثاً وصاحبَ رأي وفقه[3]. والذي وصفه بالفصاحة هو الأصمعيُّ وحده، وذلك قوله: «كان عثمان البتيُّ نحوياً، وكان يسمَّى عثمانَ العربيَّ، من فصاحته»[4] ولم يأت هذا في ترجمته، وإنما حكاه أبو أحمد العسكري بعد ذكر الحكاية السابقة.

ومهما يكن من أمر، فلعلَّ في هذه الشكوك من ابن جني وابن كثير والصفدي، في تلك الأخبار الثلاثة ما يقودنا إلى افتراض أن بعض صور

(1) تهذيب اللغة 1/31.
(2) البيان والتبيين 2/15 ـ 39.
(3) سير أعلام النبلاء 6/148، وانظر المرجع بحاشيته. والأنساب 2/82.
(4) شرح ما يقع فيه التصحيف، الموضع السابق. وقد ترجم القفطي لعثمان البتي، ترجمة منتزعة من شرح ما يقع فيه التصحيف، ولم يزد على ما ذكره العسكري شيئاً. إنباه الرواة 2/343، 344.

التصحيف، إنما هي من توليد واختراع بعض الأدباء اللغويين، الذين لديهم القدرة على تشقيق الكلام، وتحليل أجزائه، وإعادة تركيبه والتلاعب به؛ إظهاراً لمهارة، أو استخراجاً لضحك، أو تشنيعاً بمن تُنْسَبُ إليه. ويُؤْنِسُ لهذا أمران:

أحدهما: أن بعض صور التصحيف اقترنت بعبارة «تصحيفات أضحكت من قائليها، أو أزرَتْ بهم».

والثاني: أن بعض صور التصحيف اصطُنِعت اصطِناعاً، وأُلغِز ببعضها إلغازاً، وقد عُرف هذا قديماً، كالذي روى أن إبراهيم بن المهدي المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين ـ وهو أخو الخليفة هارون الرشيد، كتب إلى إسحاق بن إبراهيم النديم: «أيُّ شيء تصحيف: «لا ترتَجَّ مثلَ الأسنّه» فكتب: «لا يرثُ جَميلٌ إلا بثينة»[1]. وهذه الرواية إن صحت ـ تمثّلُ نمطاً غريباً في ظاهرة التصحيف، وهو مبنيٌّ على اعتبار حروف جملة «لا ترتَجَّ مِثْلَ الأسنّة» حروف كلمة واحدة موصولة، إذا أفردت حرفاً حرفاً، مع إهمال النقط، آلت إلى حروف جملة «لا يرث جميلٌ إلاّ بثينة» وللتوضيح: فإن الجيم في آخر «ترتجّ» إذا وصلت بكلمة «مثل» بعد تجريدها من النُّقَط أمكن أن تكون «جميل».

وهذا من غير شك، تلاعبٌ بالحروف، إظهاراً للمهارة ليس غير، وهو يشبه اللعب بأجزاء الكلام، من مثل: عادات السادات سادات العادات[2]، ودام عُلا العماد، وهو أيضاً لا يمثّلُ تصحيفاً ممكنَ الحدوث فيما يقرأ الناس وفيما يكتبون[3].

---

(1) الغيث المسجم 2/145. وسيأتي هذا التصحيف مرة أخرى.

(2) وهو الذي يسميه علماء البديع: العكس.

(3) وأشير هنا إلى أن بعض صور التصحيف تصطنع اصطناعاً أيضاً، لتغيير كلام غير مستقيم، أو مرفوضٍ في موازين الأخلاق والطباع السوّية. ومن ذلك ما لجأ إليه بعضهم من تغيير: «اتق شرَّ من أحسنت إليه»؛ لتصير: «أبْقِ سِرَّ من أحسنت إليه»، إذ كانت العبارة الأولى داعية إلى تبغيض الإحسان إلى الناس، وتنفيرهم منه؛ لأنه مجلبة للشرّ والأذى، على حين تدعو الثانية إلى الإحسان، وعدم تكديره بالمنّ والإعلان عنه، تمشياً مع الحديث الشريف=

وقد شاع هذا النمط من التصحيف، في كتب المتأخرين، من أمثال صلاح الدين الصفدي، والأبشيهي، وابن حجّة الحموي، والعاملي. فمن ذلك ما أورده الصفدي: أن سائلاً سأل آخر: ما تصحيف: نصحتُ فضِعت؟ فقال: تصحيفٌ صعب. وهذه هي الإجابة، فإن حروف هذه هي حروفُ تلك، مع التجريد من النقط، وأشدُّ من ذلك ما ذكره من أن بعضهم سأل شاباً ذكياً: ما تصحيف بلنسية؟ فأطرق ساعة، ثم قال: أربعة أشهر، فقال له: وأيُّ نسبةٍ بين أربعة أشهر وبين بلنسية؟ فقال: إن لم يكن في اللفظ، فهو في المعنى. ثم قام وهو يقول: هو ذاك. فتنبَّه بعضُ الحاضرين بعد حين ونظر فإذا أربعة أشهر ثلثُ سنة، وهو تصحيف بلنسية[1].

والآن آخذ في تجربتي الشخصية مع التصحيف، وهي أمثلة شتَّى وقفتُ عليها في أثناء نسخي للمخطوطات، وفيما قمت بتحقيقه، وفيما قرأت من أعمال محققة، أو نشرات تجارية لبعض كتب التراث، وبعضها وقع لي سماعاً من العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص، وقد حاولت أن أردَّ هذه التصحيفات إلى أسباب أعلِّلُ بها حدوث هذه الظاهرة، على أن بعض هذه الأسباب قد تتداخل.

وأول هذه الأسباب وأقواها: تشابُه رسم الحروف وتساويها عدداً، مع إهمال النَّقْط، فتشبَّثُ العينُ بنطقٍ للكلمةِ أو الجملة، لا تجد عنه مَصْرِفاً، ثم يحاول

= الذي يذكر من السبعة الذين يظلهم الله تحت ظله: «ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

وهذا القول: «اتق شر من أحسنت إليه» ليس من الحديث الشريف في شيء كما يظن بعض الناس. قال الحافظ السخاويُّ عنه: «لا أعرفه، ويشبه أن يكون من كلام بعض السَّلف، وليس على إطلاقه، بل هو محمول على اللئام غير الكرام». إلى آخر ما قال. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص 20.

وذكره الميداني في مجمع الأمثال 1/145 (باب التاء)، وقال: «هذا قريبٌ من قولهم: «سَمِّنْ كلبك يأكلْك». ولم يذكر أحديث هو أم حكمة من حكم العرب وأقوالها.

(1) الغيث المسجم 2/145.

الكاتب أو القارىء أن يجد لما كتب أو نطق وجهاً، وبعض الأمثلة من ذلك يبدو فيه وجه الخطأ أو الضعف واضحاً، وبعضها يكون للكلمة المصحَّفة فيه وجه قريب من الكلمة الأصلية. وكثير من أمثلة التصحيف يرجع إلى هذا السبب، وأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة موثقة:

المثال **الأول**: ما رواه الحاكم والسيوطي، أن بعضهم صحَّف حديث: «زُرْ غبّاً تَزْدَدْ حُبّاً» فقال: «زَرْعُنا تردَّدَ حِنَّا»، ثم فسَّره بأن قوماً كانوا لا يؤدُّون زكاة زروعهم، فصارت كلها حِنّاء[1].

والثاني: ذكره الحاكم أيضاً، قال: سمعت أحمد بن يحيى الذهلي، يقول: سمعت محمد بن عَبْدُوس المقرىء، يقول: قصدنا شيخنا لنسمع منه، وكان في كتابه: أن رسول الله ﷺ قال: «ادَّهنُوا غِبّاً»، فقال: قال رسول الله ﷺ: «اذهَبُوا عنّا»[2].

والثالث: أورده أبو أحمد العسكري قال: «أخبرنا ابن دريد، أنبأنا أبو حاتم السجستاني، قال: ذُكِر شهرُ بن حوشب عند ابن عون، فقال: ذاك رجلٌ نزكوه، يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك ـ وهي الرِّماح القصار ـ قال: فصحَّف أصحابُ الحديث، وقالوا: ذاك رجلٌ تركوه»[3].

والرابع: ذكره أبو أحمد العسكري، أيضاً، بإسناده، قال: أخبرنا ابن عمار، حدثنا ابن أبي سعد، عن زكريا بن مهران، قال: صحَّف بعضهم قوله ـ يعني عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ـ: «لا يُوَرَّثُ حَمِيلٌ إلاَّ ببيّنة»، فقال: «لا يرث جميلٌ إلا بثينة». والحميل: ما يُحَملُ من بلاد الروم وغيرها، من السبي، وهم صِغار، فيدَّعي بعضهم أنساب بعض، فلا يُقْبَل ذلك منهم إلا ببيّنة»[4].

---

(1) معرفة علوم الحديث، ص 147، وتدريب الراوي 2/194.

(2) معرفة علوم الحديث، ص 147، وتصحيفات المحدِّثين 1/360.

(3) تصحيفات المحدثين 1/40، وانظر تهذيب التهذيب 4/370.

(4) تصحيفات المحدِّثين 1/62 ـ 64، وقد سبق هذا التصحيف في قصة أخرى.

والمثال **الخامس**: أورده ابن الأثير في النهاية، قال: «في حديث ابن عمر، قال: سُرِقَتْ عَيْبَةٌ[1] لي، ومعنا رجلٌ يُتَّهم، فاستعديتُ عليه عمر، وقلت: لقد أردت أن آتيَ به مصفوداً. فقال: تأتيني به مصفوداً تُعَتِّرِسُه!»، أي تقهره من غير حكم أوجب ذلك، والعَتْرَسَةُ: الأخْذُ بالجفاء والغلْظة. قال ابن الأثير: «ويروى: تأتيني به بغير بيِّنة»، وقيل: إنه تصحيف تُعَتْرِسُهُ»[2].

قلت: وهذا المثال، والمثال الثالث مما تقرب به الكلمة المصحفة من الكلمة الأصلية، في المعنى والسِّياق.

ثانياً: اختلاف الخط العربي، بين مشرقي ومغربي؛ فإن من المعلوم أن للخطِّ المغربي طريقةً في الكتابة، تختلف عن الخط المشرقي، اختلافاً بيِّناً، كنقط القاف بنقطة واحدة من فوق، والفاء بنقطة واحدة من تحت، فإذا نسخ ناسخ مشرقي كتاباً بخط مغربي، وهو يجهل رسومه، كان ذلك مظنة تصحيف، هو إذاً رأي في المكتوب «سقر» أثبتها: سَفَر.

ولذلك يوصي علماء المخطوطات بالحذر والتنبه للمؤلفات الأندلسية أو المغربية المكتوبة بخطٍّ مشرقي.

ثالثاً: عدم المعرفة بلغات القبائل، ومنه ما جاء في حديث قَيْلة بنت مَخْرَمَة العنبرية التميمية، قالت: ثم انطلقتُ إلى أختٍ لي ناكحٍ في بني شيبان، أبتغي الصحابة إلى رسول الله ﷺ، فبينما أنا عندها ليلةً تحسَبُ عني نائمةٌ إذ دخل زوجها من السَّامر». قولها: «تحسَبُ عني نائمةٌ» يريد: تحسَبُ أني نائمةٌ. على لغة تميم، في إبدالهم العينَ من الهمزة، وهي العَنْعَنة، كما هو معروف. قال ابن الأثير: «ورواه بعضهم: تحسب عيني نائمة، والأول أحفظ وأشهر»[3].

قلت: يترجَّح عندي أن هذا تصحيف، وليست رواية، فقد جهل الراوي أو

---

(1) العيبة: ما يُجعَل فيه الثياب.

(2) النهاية 3/178، وتصحيفات المحدثين 1/42، وغريب الحديث للخطابي 1/58.

(3) منال الطالب، ص 96.

الناسخ هذه اللغة، فأثبت ما هو مألوف لديه، ويؤنس لهذا: أن صاحبة الحديث تميمية، وأن هذه اللغة قد جاءت في موضع آخر من الحديث نفسه، وذلك قول حُرَيث بن حسان الشيباني، رفيق قيلَة في الصحبة إلى رسول الله ﷺ، قال: «لا جرم عنّي أُشهِد رسول الله أني لك أخٌ وصاحبٌ ما حييت»[1]، ولعل بعضاً من روايات الشعر إنما هي تصحيفات، التمس لها الشراح وجهاً من العربية.

رابعاً: قرْبُ الحروف وبُعْدُها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، فتهجُمُ العينُ على الكلمتين، فتقرأهما كلمة واحدة، أو تلتقط جزءاً من الكلمة الواحدة، فتقرأه كلمة مستقلّة.

فمثال قراءة الكلمتين كلمة واحدة، ما ذكره أبو أحمد العسكري، قال: «وروى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاري، قاضي أصبهان، وقد سمعت منه الحديثَ، ولم أحضُر هذا المجلس، وسمعت بعض شيوخ أصبهان يحكونه، أنه قال: حدَّثني فلان، عن عِنْدان المعتوه، يريد: عن عنْدٍ، أن المغيرة»[2].

ومن قراءة الكلمة الواحدة كلمتين، ما ذكره ابن الأثير في النهاية، في أثناء مادة (جدل) وتفسير كلمة «الجديلة»، قال: «ومنه قول مجاهد، في تفسير قوله تعالى: ﴿قل كلٌّ يعمل على شاكِلتهِ﴾[3]، قال: «على جَدِيلته» أي طريقته وناحيته. قال شَمِر: ما رأيت تصحيفاً أشبه بالصواب، مما قرأ مالك بن سليمان؛ فإنه صحَّف قوله: «على جديلته» فقال: «على حَدٍّ يليه»[4].

ومن ذلك أيضاً ما نسبه صاحب القاموس إلى الفراء، قال: والجَرُّ: أصلُ الجبل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجُراصِل، كعُلابِط: الجبل»[5]. هذا

---

(1) المرجع السابق، ص 91.
(2) تصحيفات المحدثين 1/17.
(3) سورة الإسراء، الآية: 84.
(4) النهاية 1/248.
(5) القاموس المحيط (جرر)، وانظر من قبله: الخصائص 3/283.

كلام صاحب القاموس، وتعقَّبه شارحه المرتضى الزبيدي، فقال: والعجبُ من المصنف؛ حيث لم يذكر «الجُراصِل» في كتابه هذا، بل ولا تعرَّض له أحدٌ من أئمة الغريب، فإذن لا تصحيف، كما لا يخفى»[1].

ومنه ما جاء في بعض الكتب المحققة، نقلاً عن أمالي ابن الشجري. قال ابن الشجري: «رُوي عن أبي أحمد عبد السلام بن حسين البصري، أنه قال: كتب إليَّ شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي رقعةً نسختها: أريدُ ـ قُدِّمْت قبلك ـ أن تسأل القاضي أبا سعيد ـ أدام الله عزَّه ـ عمّا أنا ذاكره»[2]. وهكذا العبارة: «قُدِّمْتُ قبلك»، وهي من أساليب الدعاء المعروفة، لكن المحقق ضبطها: «قَدْ مِتُّ»، فكسر الميم، ثم باعد بينها وبين الدال، فكان التصحيف.

ومن أطرف ما رأيته من ذلك التصحيف الناشىء عن قُرْب الحروف وبُعْدِها: ما جاء في كتابٍ محقَّق، قال: «وأنشد شِعْراً بيَّنَ سُكْرَه»، بهذا الضبط الذي تسمعون، وقد تأملت ذلك الكلام فلم أجده شيئاً، وإذا صحته: «وأنشد شِعْراً ابن سُكَّرة»، بدليل أنه ذكر بعد ذلك البيتين اللذين فيهما الكافاتُ السبعة المشهورة، وهما لابن سُكرة، الشاعرِ الخليعِ المعروف، المتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. وأول بيتيه:

جَـاءَ الشِّتَـاءُ وَعِنْـدِي مِـنْ حَـوَائِجِـهِ

وواضحٌ أن هذا التصحيف العجيب قد خفي صوابه على المحقق تماماً، فإنه قد أثبته مصحَّفاً في طبعتين مختلفتين للكتاب، إحداهما في القاهرة، والثانية في بغداد.

خامساً: خداع السَّمْع، وهو التصحيف السمعي، وأكثر ما يأتي هذا النوعُ من طريق الإملاء، فقد جرت عادة كثيرٍ من المصنفين ـ وخاصة الأوائل منهم ـ أن يُمْلوا كتبهم إملاء على تلاميذهم، وتتفاوت قُدراتُ هؤلاء التلاميذ، في التنبّه لما

---

(1) تاج العروس 3/95.

(2) أمالي ابن الشجري 1/211، 212.

يُمْلى عليهم، قوة وضعفاً، فقد يكتب أحدهم شيئاً على غير وجهه، نتيجةً لخداع السمع، حين يخلط المهموسَ بالمجهور، ونحو ذلك، على أنَّ المُمْلي نفسَه قد يكون في الكلام غير مبين، فلا يفصِّل حروفه تفصيلاً، ولا يُراعي مخارجَ الحروف، وإعطاء كل حرفٍ حقَّه ومُسْتحقه، كالهمس والجهر، والتفخيم والترقيق، كما يقول علماء التجويد.

ومن أمثلة التصحيف السمعي، ما رُوِي أن علي بن الحسن الأحمر، قال يوماً: يقال: حمراءة، وبيضاءة، فقال له الكسائي: ما سمعت هذا! فقال الأحمر: بلى والله، سمعت أعرابياً يُنشِد، يقال له مزيد:

كأنَّ في ريِّقهِ لمّا ابتسمْ   بلقاءةً في الخيل عن طِفْلٍ مُتِمْ

يعني السَّحاب. فقال له الكسائي: ويحك! إنما هو:

بلقاءَ تنفي الخيلَ عن طِفْلٍ مُتِمْ

تنفي: أي تَطْرُد[1].

ومنه أيضاً، ما جاء في حديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم، قال: «عن واصل الأحدث»، فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر. قال ابن الصلاح: «كأنه ذهب ـ والله أعلم ـ إلى أن ذلك مما لا يشتبه، من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه»[2].

ومن أخطر أشكال هذا التصحيف السمعي ما يترتب عليه خلافٌ لغويّ. فمن ذلك أنْ خلافهم في «الضّرس» هل هو مذكر أو مؤنث، نشأ عن خطأ في السَّمع. ذكر أبو بكر بن الأنباري، قال: «والضِّرْسُ من الأسنان مذكّر، وأخبرنا أبو العباس، عن سلمة، عن الفراء، أنه قال: الأنياب والأضراسُ كلها ذُكْران، وقال

(1) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 176، والبَلَق: سوادٌ وبياض. يقال: فرسٌ أبلق، وفرسٌ بلقاء.

(2) مقدمة ابن الصلاح، ص 142 (النوع الخامس والثلاثون).

السجستاني: ربما أنَّثُوه على معنى السِّنّ، قال: وأنكر الأصمعي تأنيثه، قال: فأنشدناه قول دُكَيْن الراجز:

ففُقِئتْ عيــنٌ وطَنَّــتْ ضِــرْسُ

فقال: إنما هو: «وطنَّ الضِّرْسُ» فلم يفهمه الذي سمعه، أخطأ سَمْعُه»[1].

سادساً: خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القارىء، فيعدل بها إلى كلمة مأْنُوسة، تؤدِّي المعنى، على وجه يتمشَّى مع السِّياق.

ومن ذلك ما جاء في حديث استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بالعباس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، قال عمر: «اللهم، إنا نتقرَّب إليك بعمِّ نبيّك وقفيّةِ آبائه، وكُبْرِ رجاله». وقوله: «قفيّة آبائه» أي تِلْوُهم وتابِعُهم الذي يَقْفُوهم. وجاء في بعض الكتب: «وبقيّةِ آبائه»، وليس بشيء[2].

وجاء في (باب فيما يُحكَم به القياس مما لا يسوغ به النطق) من كتاب الخصائص، قال ابن جني: «فاعرف مما ذكرناه حال الساكنيْن حَشْواً؛ فإنه موضع مغفول عنه، وإنما يُسْفِر ويضِحُ مع الاستقراء له، والفحصِ عن حديثه»[3]. وقوله: «يسفر ويضح» جاء في نسخة واحدة من الخصائص، وجاء في ثلاث نُسَخٍ أخرى: «يصحّ ويستقرّ»، وفي نسخة رابعة: «يستقرّ ويصحّ». فانظر إلى فطنة الشيخ محمد علي النجار رحمه الله، محقق الكتاب، كيف آثر قراءة نسخة واحدة على قراءة أربع نسخ؛ لأن «يُسْفِر ويضح» أشبه بكلام ابن جني من «يستقرّ ويصح». وقد علمني أحد شيوخي في علم المخطوطات: أنني إذا وجدت في نسختين من الكتاب،

---

(1) المذكر والمؤنث، ص 214، واللسان (ضرس). وانظر مثالاً آخر للتصحيف السمعيّ في النهاية (نجد) 5/18: «أرأيتك النجدة» و: «أرأيت كالنجدة».

(2) غريب الحديث لابن قتيبة 2/182، وغريب الحديث للخطابي 2/243، ومنال الطالب، ص 433، وطبقات الشافعية الكبرى 2/330، وانظر التوسّل بالعباس رضي الله عنه، في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 1/140، وكتابه: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، ص 398.

(3) الخصائص 2/497. وقوله: «يضح» هو مضارع «وضح» كما لا يخفى.

كلمتين متساويتين في الصحة، إحداهما غريبة، والثانية قريبة، فإن عليَّ أن أختار الغريبة؛ لأن الظنَّ بالناسخ أنه يعدلُ عن الغريب إلى القريب.

ومن ذلك ما جاء في الخصائص أيضاً، في (باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، قال ابن جني: «والمسائل من هذا النَّجْر تمتدُّ وتنقاد»[1]. والنجر: الأصل، والنجر: شكل الإنسان وهيئته. وجاء في نسخة أخرى من الخصائص: «على هذا النحو».

سابعاً: الجهل بغريب كلام العرب، وأمثلة التصحيف في هذا الباب لا تقع تحت حصر، وأجتزىء ببعض الأمثلة:

قرأت في بعض الكتب في ترجمة أحدهم: «أنه احتُضِر سنة كذا» واحتُضر بالحاء المهملة ـ في هذا الموضع ـ خطأ، والصواب: «اختُضِر» بالخاء المعجمة، يقال: اختُضر الشابُّ: أي مات فتيّاً، كأنه أُخِذ طريّاً غضّاً.

وقرأت في بعض الكتب، بيتَ فروةَ بن مُسَيك المرادي هكذا:

وما إن ظَنُّنَا جُبْنٌ ولكن   منايانا ودولةُ آخرينا

و «ظَنُّنَا» خطأ، والصواب: «طِبُّنا»، والطِّبُّ: الشأنُ والعادة.

ورأيت في ترجمة الخليل بن أحمد، في بعض الكتب هذا الخبر: «ورد الخليلُ بن أحمد، إلى سليمان بن حبيب بن المهلَّب، إلى الأهواز، وكان صديقاً له، فأقام عنده مدَّة، فلم يجده عند ظنَّه به، فكتب رقعةً وانصرف، وكان في الرقعة:

ورد العُفاةُ المعطشون فأصدروا   ريّاً وطابَ لهمْ لَدَيْكَ المشْرعُ
ووردتُ دونكَ طامياً متدفِّقاً   فرَدَدْتَ دلويَ شَنُّها يتقعقعُ
وأراكَ تُمطِرُ جانباً عَنْ جانبٍ   وَفَضَاءُ أرضِيَ مِنْ سَمَائِكَ بَلْقَعُ
ألِحُسْنِ منزلتي تؤخِّرُ حاجتي   أم ليس فيه بخيرٍ مطمعُ

(1) الخصائص 3/341.

فأنفذ إليه مالاً فردَّه، وقال: «هيهات، أفلتت فائتةٌ من فَوْتِها». انتهى الخبر.
وقوله: «أفلتت فائتةٌ من فَوْتها» كلامٌ مصحف، وصوابه: «أفلتَتْ قائبةٌ من قُوبها»، وتفسير ذلك: أن القائبة: البيضةُ المُفْرِخة، فاعلة بمعنى مفعولة، من قُبْتُها قَوْباً: أي فلقتُها. والقُوبُ: الفرخ، ومنه المثل: «تخلَّصتْ قائبةٌ من قُوب»، أي تخلّصت البيضةُ من الفرخ، فلا يعود إليها بعد خروجه مِنْها، ويُضرَب ذلك مثلاً للرجلين ينقطع ما بينهما. قال الكميت:

لهـنّ وللمشيـبِ ومَـنْ عـلاهُ   مِـنَ الأَمْثَـالِ قَـائِبَـةٌ وقُـوبُ[1]

ومن ذلك قولُ عروة بن أُذَيْنة:

لقد علمتُ وما الإشرافُ مِنْ خُلُقي   أَنَّ الذي هو رزقي سوف يأتيني
أسعـى لـه فيُعَنِّينـي تطلُّبُـهُ   ولـو قَعَـدْتُ أتـانـي لا يُعَنِّينـي

قوله: «وما الإشراف من خلقي»، فالإشراف: الحِرْصُ. ويأتي في بعض الكتب: وما الإسرافُ. وكأن الذي أوقع في التصحيف وجودُ الكلمة في سياق الرِّزق وطلبه.

ومما يتصل بالجهل بغريب كلام العرب، الجهلُ بأنماط التعبير عند القدماء، قرأت في ترجمة أحدهم: «وكان فيه عِزّةٌ واثقة»، وهذا الوصف، وإن كان له وجه ومَحْمِل، فإنه لم يُعرف في تعبيرات الأقدمين، أصحابِ كتب التراجم، وصحة العبارة: «وكان فيه غَيرةٌ وأَنَفَة».

ويتصل بذلك أيضاً الجهلُ بسياق الكلام، فمن ذلك ما رأيته في بعض الكتب، في أثناء الحديث عن قراءة: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾[2] بنصب «أطهر»، قال: «وقال أبو عمرو بن العلاء: «من قرأ: هن أطهرَ، بالفتح، فقد تربَّع

(1) الأمثال لأبي عبيد، ص 337، وجمهرة الأمثال 1/280، وقد جاء هذا في كلام لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه. انظر الفائق 2/11، ومنال الطالب، ص 311، وحواشيه.
(2) سورة هود، الآية: 78.

في الجنّة»، وقوله: «في الجنة» تصحيفٌ منكر، والصواب: «فقد تربَّع في لحنه»، وهذا التصحيف إنما نشأ عن الجهل بسياق الكلام، فإن مقتضاه أن أبا عمرو يحبُّ هذه القراءة، ويصححها، مع أنه يكرهها، ويشنِّع على من قرأ بها. ولو أن المحقِّق عُنِي بتخريج هذه القراءة من مظانِّها، لوجد التصريح بكلمة «اللحن» عند سيبويه، وابن جِنّي، وابن الجزري[1].

ثامناً: الجهل بمصطلحات العلوم؛ فمن ذلك ما سمعته من شيخنا عبد السلام هارون ـ حفظه الله ـ وكان يناقش رسالةً جامعية، وجاء فيما كتبه الطالب، عن بعض من يتحدث عنهم، قال: «وفقد سُمْعَتَه في البلد الفلاني» فسأله شيخنا: ما معنى «فقد سُمْعَتَه»؟ فأجاب الطالب: لعله فعل فعلاً شائناً استحقّ به أن يُعاب ويفقد ذِكْرَه وسمعتَه. فقال الشيخ: ليس الأمر هكذا، وإنما الصواب: «وفقد أَسْمِعَتَه»، أي سماعاتِه ومرويّاتِه التي حصَّلها من شيوخ ذلك البَلَد، كما تقول: فقد كتبه، أو متاعَه. والأسمِعة جمع سَماع.

ويتصل بهذا أيضاً: أني حضرت مناقشة علمية، وجاء في كلام الطالب، عن بعض العلماء، قال: «وسَمِعه أبوه»، فسأل المناقش الطالب: هل يُعقل أن يسمع الولدَ أبوه؟ فلم يُجِرِ الطالبُ جَواباً، وتوقف المناقشُ في هذه العبارة، ثم قال: إنها قلقة. قلت: والعبارة صحيحة، ولكن فيها تصحيف الضبط، وصوابها: «وسَمَّعه أبوه»، أي أحضره معه مجلسَ السماع، وهذا شيءٌ معروف في اصطلاح علوم الحديث. قال الحافظ ابن كثير: «وينبغي المباراةُ إلى إسماع الولدان الحديثَ النبويّ، والعادة المطَّرِدَة في أهل هذه الأعصار، وما قبلها بمُدَد متطاولة، أن الصغير يُكتَبُ له حضورٌ إلى تمام خمس سنين من عُمره، ثم بعد ذلك يُسَمَّى سماعاً، واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع: «أنه عَقَل مَجَّةً مجّها

---

(1) ينظر الكتاب 2/396، والمحتسب 1/325، وطبقات القراء 2/261، وهذا التصحيف المنكر جاء في كتاب «مختصر في شواذ القرآن»، ص 60، وقد صرحت باسم الكتاب هنا ـ وخالفت منهجي في عدم ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التصحيف ـ لأن ذلك يتصل بكتاب ربنا عز وجل، وهو أعلى وأجل من أن يجامل فيه.

رسولُ الله ﷺ، في وجهه، من دلوٍ في دارهم، وهو ابن خمس سنين». رواه البخاري، فجعلوه فرقاً بين السَّماع والحضور، وفي رواية: «وهو ابن أربع سنين». وضبطه بعض الحفاظ بسِنّ التمييز، وقال بعضهم: أن يفرِّقَ بين الدابّة والحمار، وقال بعض الناس: لا ينبغي السماعُ إلا بعد العشرين سنة، وقال بعضٌ: عشر، وقال آخرون: ثلاثون، والمدار في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبيُّ يعقِل، كُتب له السماع»[1].

ومن الجهل بمصطلحات العلوم: قرأت في بعض ما كتب عن المعتزلة: «التجويز» بالزاي، والصواب: «التجوير» بالراء، ومن مبادئهم: التعديل، والتجوير، وعدل، وجار.

ومن ذلك أيضاً: أن يصف أحدُهم مخطوطةً بها سَقْط، فيقول: وبالنُّسخة خُرْم، بضم الخاء المعجمة، والصحيح: «خَرم» بالفتح، وهو مصطلح عروضيّ، نقله علماء المخطوطات، واستعملوه للدلالة على ما يكون بالنسخة من سقط.

على أن مصطلحات العلوم نفسها قد تَغُرّ وتجرُّ إلى التصحيف، فمن ذلك ما رأيته في بعض كتب التراجم: «حدَّث بيسير» وهذا من اصطلاحات علماء الجرح والتعديل، فإذا أكثر الراوي من التحديث، قالوا: «حدَّث بالكثير» أو: «حدَّث الكثير»، وإذا كان مقلاً، قالوا: «حدَّث بيَسِير»، فالعبارةُ صحيحة، ولكن لم يكن الموضعُ مَوْضِعَها، والصواب: «وحدَّث بتُسْتَر»، كما تقول: وحدَّث بمكة، أو بمصر، أو ببغداد. وتُسْتَر: بلد معروف. وهذا مدخلٌ صالح للحديث عن التصحيف الناشىء عن الجهل بأسماء البلدان:

وهو النوع التاسع: قرأت في بعض الكتب، في أثناء سَنَد: «وعلي بن عثمان بن محمد ابن الشمس لؤلؤ، وأخته زينب، بقراءتي عليهما، ببيتٍ لها من غوطة دمشق»، وقوله: «ببيتٍ لها» تصحيف، والصواب: «ببيت لِهْيا»، وبيت لِهْيا،

(1) الباعث الحثيث، ص 108.

كما ضبطه ياقوت: بكسر اللام وسكون الهاء، وياء، وألف مقصورة: قرية مشهورة بغُوطة دمشق[1].

ومن ذلك أني قرأت في بعض الكتب، قول ابن أحمر:

لـو كُنـتُ بـالطَّبَسَيْـن أو الآلـةِ أو بعرْبَعِيصَ مع الجنان الأسودِ

وقوله: «أو بالآلة» علَّق المحقق عليه بقوله: «الآلة: اسم موضع، لم أجد لها ذكراً إلا هنا». قلت: وهذا تصحيف، والصواب: «أو بأُلالة»، وأُلالة، بوزن حُثالة: موضعٌ بالشام، ذكره ياقوت، وأنشد البيت[2].

ومما يتصل بذلك الجهلُ بأسماء الكتب، ويقع فيها تصحيفٌ كثير، أذكر منه أني سمعت بعضهم يقول في حديث إذاعي: «ذكره الراغب في مقرّراته» والصواب: «في مفرداته»، وكتاب المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني معروف.

ومنه ما سمعته من طالب في مناقشة رسالة جامعية، ينسُب للأصمعيّ كتابَ النساء، وليس للأصمعي كتاب بهذا الاسم، وإنما هو كتاب الشاء.

عاشراً: الإلْف. وهذا بابٌ للتصحيف واسع، يدخلُ منه الوهم إلى كثير مما يقرأ الناس ويكتبون. رُوِي أن عثمان بن أبي شيبة قرأ أول سورة الفيل هكذا: «ألَم [ألفْ لامْ ميمْ] تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل»[3]، وكأن ذلك منه لما ألفه من هذا الافتتاح في أول سورة البقرة، وآل عمران، ونحوهما، قال الحافظ الذهبي بعد أن حكى هذا التصحيف: «قلت: لعلَّه سبقُ لِسان، وإلا فقطعاً كان يحفظ سورة الفيل، وهذا تفسيره قد حمله الناسُ عنه»[4].

---

(1) معجم البلدان 2/324.

(2) معجم البلدان 1/321.

(3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 12، وتحقيق النصوص ونشرها، ص 64.

(4) ميزان الاعتدال 3/38، وقد سبق دفاع الحافظ ابن كثير عن عثمان بن أبي شيبة.

وأكثر ما يظهر تصحيفُ الإلف، في ضبط الأعلام والأنساب: ومن ذلك أن العادة جرت بأن كل اسم مكوّن من العين واللام والياء، فهو عَلِيّ، وعلى ذلك يقرأون: عَلِيّ بن رباح، والصواب في هذا: عُلَيّ، وإنما صُغِّر، قال أبو عبد الرحمن المقرىء: كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولودٍ اسمه عَلِيّ قتلوه، فبلغ ذلك رَباحاً، فقال: هو عُلَيّ، قال الحافظ الذهبي بعد ذِكْر هذا الخبر: «قلت عُلَيّ بن ربَاح، ولد في صدر خِلافة عثمان، فلعله غُيِّر وهو شاب. توفي سنة 114 هـ، وقيل: 117 هـ[1]، وابنه موسى بن عُلَيّ بن رباح، إمام حافظ صالح، وكان من ثقات المصريين في الحديث، مات بالإسكندرية سنة 163 هـ، قيل: كان يكره من يسمِّي أباه عُلَيّاً، ويقول: لا أجعل في حِلٍّ من يقول: عُلَيّ[2].

وكذلك جرت عادة الناس، أن يقرأوا كل اسم مكون من العين والباء والياء والدال والتاء: عُبَيْدة، بالتصغير، وعلى ذلك يقولون: عُبَيدة السَّلماني، والصواب: عَبِيدة، بفتح العين وكسر الباء، وهو عَبيدة بن عمرو السَّلماني، الفقيه الكوفي، كان أحد الأعلام. توفي سنة 72 هـ.

وفيما يتصل بتصحيف الأنساب: ألف الناسُ أن كلَّ نسبة، حروفُها القاف والراء والشين، فهي القُرَشِيّ، نسبة إلى قريش، وعلى ذلك يقولون في ترجمة ابن النفيس، الطبيب المشهور: «علي بن أبي الحزم القُرَشِيّ» والصواب: القَرْشِيّ، بفتح القاف وسكون الراء، نسبة إلى قَرْش، وهي بلدة فيما وراء النهر[3].

والتصحيفات من هذا الباب إلى الكثرة ما هي[4].

---

(1) سير أعلام النبلاء 7/413، وانظر 6/101.

(2) الجرح والتعديل (القسم الأول من المجلد الرابع)، ص 153.

(3) عيون الأنباء في طبقات الأطباء 2/249، وطبقات الشافعية الكبرى 8/305، والأعلام 4/270.

(4) ولن أدع الحديث عن تصحيفات الأعلام، حتى أشير إلى ما يقع فيه بعضُهم من قراءةِ فعل من الأفعال على أنه اسم علم، أو قراءة اسم على أنه فعل. ومن ذلك ما جاء في كتاب «حياة محمد» ﷺ، ص 43، في أثناء الحديث عن ضلالات الوثنية وعبادة الأصنام. يقول=

وبعد، فهذه عشرةُ أسباب للتصحيف، ولست أزعم أنها الأسباب الوحيدة لحدوث هذه الظاهرة ولكنها ـ فيما أرى ـ تمثّل جِماعَ القول فيها.

وواضحٌ من ذكر هذه الأسباب وشواهدها أن علاجَ هذه الظاهرة الخطيرة لا يكون إلا بمعرفة دقيقة بأسرار اللغة وخصائص مفرداتها وتراكيبها، وتصرُّفِ هذه المفردات والتراكيب في كلام العرب، ثم إلمام كاشف بتاريخ هذه الأمة العربية، وأحوال رجالها وكتبها ومصطلحات علومها، وكلِّ ما يمتُّ إليها بسبب. وهذا لازمٌ لكل من يشتغل بتراث الأمة، ويستوي فيه من ينشر نصاً أو يقيمُ دَرْساً.

وأحبّ قبل ختام كلمتي هذه، أن أذكر مثالين من التصحيف، كشفهما وأصلحهما عالِمان من المعاصرين، تمثلت فيهما هذه المعرفة الدقيقة باللغة وأسرارها:

المثال الأول: ما شاع وذاع عن الشيخ أحمد الزين، حين كان يعمل مع الأستاذ أحمد أمين، في تحقيق كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي، ووقفا أمام قول أبي حيان في وصف مسكويه: «وأما مسكويه، ففقير بين أغنياء، وغبي بين أنبياء»[1]. وواضح أن هذه الجملة الثانية غير مستقيمة، فما هي الصلة بين الغباوة والنبوة. وانقضى المجلس دون أن يصلا في العبارة إلى حلّ. فلما كان

= مؤلفه الدكتور محمد حسين هيكل، رحمه الله: «وإن الذين زاروا كنيسة القدِّيس بطرس، في رومية، ورأوا قدم تمثال القدِّيس تَبْرِيها قبلاتُ عبادة المؤمنين، حتى لتضطرّ الكنسية إلى تغييرها كلما انبرت، ليعذرون أولئك الذين لم يكن الله قد هداهم إلى الإيمان، إذ يرون تناحر جيرانهم النصارى، وبقاء طقوس الوثنية فيهم». إلى آخر ما قال. وجاء في فهرس الأعلام من الكتاب ص 512، في حرف التاء: «القدّيس تبريها». فهذا الذي صنع الفهرس ظنَّ أن الفعل «تبريها» إنما هو اسم القدِّيس. والدكتور هيكل، رحمه الله بريء من هذا الوهم، فقد ذكر في كلمة الشكر، من ص 497، أسماء الأساتذة الذين وضعوا فهرس الأعلام.

(1) الإمتاع والمؤانسة 1/35.

الغد أقبل الشيخ الزين متهلّلاً فرِحاً، وقال: وجدْتُها؛ لا بد أن تكون: «وكان عَيِيّاً بين أبْيِناء». وإن تعْجَبْ فعَجَبٌ أن الشيخ أحمد الزين هذا كان كفيفَ البصر[1]، وصدق أحكم الحاكمين: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾[2].

والمثال الثاني: حدثني به شيخي الجليل عبد السلام هارون ـ حفظه الله ـ قال: كنت أعمل في تحقيق كتاب الحيوان للجاحظ، وجاءت هذه العبارة في الحديث عن أثر البيئة في العقيدة. قال الجاحظ: «فإن تعجّبْتَ من استسقاطي لعقل كِسْرى أبْرَوِيز وآبائه وأحبَّائه، وقرابينه وكتّابه وأطبّائه»[3]. يقول شيخي عبد السلام: فضبطت كلمة «أحبائه» بكسر الحاء وتشديد الباء، على أنها جمع حبيب، وقد نبّهني الشيخ عبد الرحيم محمود[4]، إلى أن هذا الضبط خطأ، وأن صوابه: «وأحْبائه» بسكون الحاء وتخفيف الباء. والأحْباء: جمع حَبَأ، بالتحريك، وهو جليسُ الملك وخاصته، وذلك هو المناسب لسياق الكلام.

ولعلّ في كل هذا الذي ذكرت دليلاً على أن تحقيق النصوص ليس بالأمر الهين، وأننا حين ندعو أبناءنا طلبة الدراسات العليا إلى تحقيق النصوص، لا ندعوهم إلى كسلٍ عقليّ، أو نُعطِّلُ ملكاتِهم في الدرس والبحث، ولكننا نأخذهم أخْذاً إلى تاريخهم ولغتهم، ونُعمِّق انتماءهمُ إلى هذه الحضارة الشامخة الذرى، المترامية الأطراف، ولسنا في دعوتنا هذه نريد أن يتحول أبناؤنا كلُّهم إلى محققي تراث وناشري نصوص، لكننا نستمسك بقوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم

---

(1) أحمد الزين هذا: شاعر مصري، كان يقال له: الراوية، لكثرة ما يحفظ، وكان يعمل بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية. توفي سنة 1366 هـ ـ 1947 م. الأعلام 1/129.

(2) سورة الحج، الآية: 46.

(3) الحيوان 5/327.

(4) كان رحمه الله من جلّة المشايخ بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية، وهو الذي صحح طبعة دار الكتب الأولى من «أساس البلاغة»، ويقولون: إن له فضلاً ظاهراً على الدكتور طه حسين، ولم أعرف تاريخ وفاته، يرحمه الله.

طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[1].

وكلمة أخيرة: إن الاشتغال بالتراث موقف حضاري، وليس نَبْشاً في القبور، واهتماماً بالرِّممِ والبِلَى.

وعيَّرها الواشون أني أحبُّها   وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها[2]

ونستغفر الله مما طغى به القلم، أو زَلَّ به اللسان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(1) سورة التوبة، الآية: 122.

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وتمثل به عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهما، لمّا قيل له: يا ابن ذات النطاقين، أراد أن نطاقها لايفضّ منه فيعيَّر به، ولكنه يرفع منه ويزيده نُبْلاً. النهاية 3/165.

فهرس المراجع

(أ)

ـ أباطيل وأسمار، لمحمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة 1391 هـ ـ 1972 م.

ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ـ بيروت، لبنان 1979 م.

ـ أمالي ابن الشجري، حيدر آباد، الهند 1349 هـ.

ـ الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1373 هـ ـ 1953 م.

ـ الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة 1400 هـ ـ 1980 م.

ـ الأنساب للسمعاني، الجزء الثاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد، الهند 1383 هـ ـ 1963 م.

(ب)

ـ الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، شرح الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ، مصورة عن الطبعة المصرية بمكتبة محمد علي صبيح وأولاده 1370 هـ ـ 1951 م.

(ت)

ـ تاج العروس شرح القاموس، للمرتضى الزبيدي، طبعة القاهرة 1306 هـ.
ـ تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، القاهرة 1385 هـ ـ 1965 م.
ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1385 هـ ـ 1966 م.
ـ التصحيف والتحريف ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. تصحيفات المحدِّثين، لأبي أحمد العسكري، تحقيق الدكتور محمود ميرة، القاهرة 1402 هـ ـ 1982 م.
ـ التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق محمد أسعد طلس، ومراجعة أسماء الحمصي، وعبد المعين الملوحي. دمشق 1388 هـ ـ 1968 م.
ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، حيدر آباد، الهند 1325 هـ.
ـ تهذيب اللغة، للأزهري، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة 1384 هـ ـ 1964 م.

(ج)

ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، حيدر آباد، الهند 1371 هـ ـ 1952 م.
ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والدكتور عبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1384 هـ ـ 1964 م.

(ح)

ـ حياة محمد، للدكتور محمد حسين هيكل، مطبعة مصر 1354 هـ.
ـ الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1385 هـ ـ 1965 م.

(خ)

ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371 هـ ـ 1952 م.

(د)

ـ ديوان أبي نواس، نشرة أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر 1953 م.

(ذ)

ـ ذيل مشتبه النسبة، للذهبي، تأليف تقي الدين محمد بن رافع السلامي، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، لبنان 1396 هـ ـ 1976 م.

(ر)

ـ ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق الدكتور سليم النعيمي، بغداد 1976 م.

(س)

ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي: الجزء السادس. تحقيق حسين الأسد، والجزء السابع تحقيق علي أبو زيد. أشرف عليهما وخرَّج أحاديثهما شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت 1401 هـ ـ 1981 م.

(ش)

ـ شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق عبد الستار فرّاج، ومراجعة محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة 1384 هـ ـ 1965 م.
ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ ـ 1963 م.

(ص)

ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة محمد حلمي المنياوي، القاهرة 1376 هـ ـ 1956 م.

(ط)

ـ طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ ـ 1964 م.

ـ طبقات القراء، المسمى غاية النهاية، لابن الجزري، نشر براجستراسر، مطبعة السعادة، القاهرة 1352 هـ.

(ع)

ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، القاهرة 1300 هـ.

(غ)

ـ غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، وخرَّج أحاديثه عبد القيوم عبد ربّ النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة 1402 هـ ـ 1982 م.

ـ غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1397 هـ ـ 1977 م.

ـ الغيث المسجم في شرح لامية العجم، لصلاح الدين الصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1395 هـ ـ 1975 م.

(ف)

ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية 1391 هـ ـ 1971 م.

ـ الفهرست، لابن النديم، تحقيق رضا تجدَّد بن علي، طهران 1391 هـ ـ 1971 م.

(ق)

ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، القاهرة 1352 هـ ـ 1933 م.

(ك)

ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1385 هـ ـ 1966 م.

(ل)

ـ لسان العرب، لابن منظور، بولاق، مصر 1300 هـ.

(م)

ـ مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1374 هـ ـ 1955 م.

ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة مكتبة المعارف، الرباط ـ المغرب الأقصى 1401 هـ ـ 1981 م.

ـ محاضرات الأدباء، للراغب الأصبهاني. جمعية المعارف المصرية، القاهرة 1287 هـ.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار، وعلي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1386 هـ.

ـ مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، نشر براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر 1934 م.

ـ المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجَنّابي، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ببغداد 1978 م.

ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1323 هـ ـ 1906 م.

ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تصحيح الدكتور السيد معظم حسين،

المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1977 م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ السخاوي، تصحيح الشيخ عبد الله محمد الصديق، وتقديم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت 1399 هـ، مصورة عن طبعة القاهرة 1375 هـ.
- مقدمة ابن الصلاح، دار الحكمة، دمشق 1392 هـ - 1972 م.
- منال الطالب في شرح طِوال الغرائب، لابن الأثير، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1403 هـ - 1983 م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ - 1963 م.

(ن)

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ - 1963 م.

(و)

- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان 1387 هـ - 1967 م.



استثمار التراث في

تدريس النحو العربي

النحو علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوالُ التركيب، من الإعراب والبناء وغيرهما. ويذكر ابن خلدون أن أركان علوم اللسان العربي أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب، ثم يقول: «والذي يتحصَّل أن الأهم المقدَّم منها هو النحو، إذ به تتبيَّن أصولُ المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللغة التقدّم؛ لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغير، بخلاف الإعراب الدالِّ على الإسناد والمسنَد والمسنَد إليه، فإنه تغيُّر بالجملة، ولم يبق له أثرٌ، فلذلك كان علمُ النحو أهمَّ من اللغة، إذ في جهله الإخلالُ بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللغة».

ثم يقول: «فاستنْبَطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك المَلَكة مُطَّردةً شِبْهَ الكليّات والقواعد يقيسون عليها سائرَ أنواع الكلام، ويُلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوعٌ، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوعٌ. ثم رأوا تغيُّر الدلالة بتغيُّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيُّر عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحاتٍ خاصة بهم، فقيَّدوها بالكتاب وجعلوها صناعةً لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو»[1].

---

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 545، 546.

وتشير بعض الروايات في سبب وضع النحو إلى سببٍ دينيٍّ قويّ، هو سريانُ اللحن إلى كلام ربنا عز وجل، فيما روي أن رجلاً قرأ آية سورة التوبة (3): ﴿وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحجّ الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾ القراءة بالضم، قرأها الرجل «ورسولِه» بالجرّ، فقال أعرابيٌّ حين سمعها بالجرّ: أو قد برىء الله من رسوله؟ إن يكنِ الله برىء من رسوله فأنا أبرأ منه. فبلغ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه مقالةُ الأعرابيّ، فصحَّحها له، ثم أمر ألا يُقرىء القرآنَ إلا عالمٌ باللغة.

ويروون أيضاً أن عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه سمع أعرابياً يقرأ قوله تعالى: ﴿لا يأكله إلا الخاطئون﴾ [سورة الحاقة: 37] قرأها «الخاطئين»، ففزع رضي الله عنه ثم وضع مقدمة في النحو، وأعطاها لأبي الأسود الدُّؤلي المتوفى سنة (69 هـ)، وقال له: انحُ هذا النحو.

ومهما يكن من أمر فقد اتجه العلماء في وقت مبكّر جداً إلى التأليف في علم النحو، في رسائل صغيرة وأوراق معدودة، على ما هو معروفٌ في بدايات الأشياء، إلى أن جاء عبقري العربية، الخليل بن أحمد الفراهيدي، فمَهَد الطريق لسيبويه إمام النحو الأول.

يقول ابن خلدون: «ثم كتب فيها الناسُ ـ أي في صنعة النحو ـ من بعده ـ أي من بعد أبي الأسود الدؤلي ـ إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، وكان الناس أحوجَ إليها لذهاب تلك الملكة من العرب، فهذَّب الصناعة وكمَّل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه. فكمَّل تفاريعها، واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابَه المشهور الذي صار إماماً لكلِّ ما كُتب فيها من بعده»[1].

وبهذا يكون النحوُ هو أولَ علم عربيٍّ صُنِّف فيه، فصار بذلك مِلاكَ العربية

(1) المقدمة ص 547، وانظر حديث هذه الأوراق التي تنسب إلى عليٍّ وأبي الأسود، في إنباه الرواة 1/ 4 ـ 9.

وقِوامَها. يقول أبو العباس أحمد بن يحيى الثعلبي: «لا يصحُّ الشعرُ ولا الغريبُ ولا القرآنُ إلا بالنحو، النحوُ ميزانُ هذا كله» وقال: «تعلَّموا النحو فإنه أعلى المراتب»[1].

وقال أبو بكر الشنتريني: «ولو[2] لم يكن من فضائل هذا العلم إلا أن صاحبه مترشِّحٌ لقبولِ سائر العلوم، مستطيلٌ عليها، متصرفٌ فيها، مالكٌ لأزمَّتها، لا يتعذّر عليه شيء منها، هذا مع استغنائه عنها، وافتقارها إليه، وقد سُمِّي العِلمَ المستطيل، في خبرٍ يُرْوَى عن أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، رحمه الله قال: كنت عند أبي العباس أحمد بن يحيى الثعلبي، فتذاكرنا العلوم، فقال لي: يا أبا بكر، شُغِلتم أنتم بتعليم القرآن ففُزتم، وشُغِل أهل الفقه بالفقه فنجوا، وشُغلت أنا بزيدٍ وعمرو، وما أدري ما يكون أمري غداً مع الله عز وجل. وبكى بكاءً شنيعاً. فانصرفت من عنده. فرأيت في تلك الليلة محمد بن أحمد بن غالب الزاهد في النوم، فقال لي: يا أبا بكر: أتعرف أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً؟ فقلت: صاحبنا، قال لي: إذا كان غداً فاقرأ عليه من الله السلام، وقل له: أنت غداً في القيامة صاحب العِلم المستطيل. قال أبو بكر بن مجاهد: يعني بقوله ـ والله أعلم ـ العلم المستطيل، أنه يستطيل به على سائر العلوم، وأن سائر العلوم فقيرٌ إلى النحو»[3].

وكانوا يقدِّمون النحو على الحديث. ذكر الخطيب البغدادي بسنده إلى عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: «جاء الدراوردي ـ يعني عبد العزيز بن محمد ـ إلى أبي يعرض عليه الحديث، فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً،

---

(1) مجالس ثعلب، ص 310.

(2) لم يأت لـ «لو» بجواب، وهو فصيح صحيح. وجواب «لو» يُحذَف كثيراً لفهمه من سياق الكلام. والتقدير هنا: لكان كافياً. ومنه قوله عز وجل: ﴿ولو أن قرآناً سُيِّرتْ به الجبالُ أو قُطعتْ به الأرض أو كُلِّمَ به الموتى﴾ [الرعد: 18]، أي: لكان هذا القرآن.

(3) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص 68، 69، ويقال: إن المرئيَّ في النوم، في هذه الحكاية هو النبي ﷺ. راجع حواشي المحقق.

فقال له أبي: ويحك يا دراوردي، أنت كنت بإقامة لسانك قبل هذا الشأن أحرى».
وبسنده إلى حاجب بن سليمان قال: «سمعت وكيعاً يقول: أتيتُ الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنْتُ، فقال لي: يا أبا سفيان تركت ما هو أولى من الحديث. فقلت: يا أبا محمد، وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو. فأملى عليَّ الأعمشُ النحوَ، ثم أملى عليّ الحديث».

وبسنده إلى المازني قال: «سمع أبو عمرو أبا حنيفة يتكلم في الفقه ويلحن، فأعجبه كلامُه، واستقبح لحنَه، فقال: إنه لخَطّاب لو ساعده صَواب. ثم قال لأبي حنيفة: إنك لأحوجُ إلى إصلاح لسانك من جميع الناس».

وبسنده إلى شعبة قال: «من طلب الحديث فلم يُبصر العربية فمثله مثلُ رجلٍ عليه بُرْنُس وليس له رأس».

وإلى حَمّاد بن سلمة قال: «مَثَلُ الذي يطلبُ الحديث ولا يعرف النحو مَثَلُ الحمار عليه مِخْلاةٌ لا شعيرَ فيها»[1].

وذكر أيضاً بسنده إلى سالم بن قتيبة قال: «كنت عند ابن هُبَيْرة[2] الأكبر، فجرى الحديث حتى جرى ذِكْرُ العربية، فقال: والله ما استوى رجلان دينُهما واحدٌ، وحسَبُهما واحد، ومروءتُهما واحدة، أحدهما يلحن، والآخر لا يلحن، إنَّ أفضلَهما في الدنيا والآخرة الذي لا يلحن. قلت: أصلح الله الأمير، هذا أفضلُ في الدنيا لفضلِ فصاحته وعربيته، أرأيتَ الآخرة، ما بالُه فُضِّل فيها؟ قال: إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزله الله، وإن الذي يلحن يحمله لحنُه على أن يُدخلَ في كتاب الله ما ليس فيه، ويُخرجَ منه ما هو فيه. قال: قلت: صدق الأميرُ وبَرَّ»[3].

وقد صار النحو بهذه المثابة إماماً لكلِّ فن، ومقدَّماً على كلِّ عِلم، وأصبح

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/26، 27.
(2) هو عمر بن هُبَيرة بن معاوية الفَزاريّ، أبو المثنى، أمير العراقَيْن، مات سنة سبعٍ ومائة تقريباً. المعارف ص 408، وسير أعلام النبلاء 4/562.
(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/25، 26.

التقصيرُ فيه والإخلالُ بقواعده، وإهمالُ ضوابطه مَجْلَبَةً للنقص، ومَدْعاةً للإزراء، وصار مرتكب ذلك منقوصَ الحظِّ من الكمال، مشنَّعاً عليه في كل مكان، وترى في كتب تراجم العلماء عبارات مثل «وكان يلحن» «وكان لُحَنَة»، «وكان ربما يقع منه اللحن». ونصوا على ضعف بعض الأئمة في النحو، كالذي نراه في ترجمة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه[1]. وذكر تاج الدين السُّبكي في ترجمة الإمام أبي حامد الغزالي، قال: «ومما كان يُعترضُ به عليه وقوع خللٍ من جهة النحو، يقع في أثناء كلامه، وروجعَ فيه، فأنصف من نفسه، واعترف بأنه ما مارسَ ذلك الفن، واكتفى بما كان يحتاج إليه في كلامه...»[2].

وكذلك ذكر ابن فرحون في ترجمة الفقيه المالكي الشهير محمد بن القاسم بن شعبان، المتوفى سنة 355 هـ قال: «وكان يلحن، ولم يكن له بصر بالعربية، مع غزارة علمه». هذا مع قوله عنه: «وكان واسعَ الرواية، كثير الحديث، مليح التأليف، شيخ الفتوى، حافظ البلد، وإليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر»[3].

وكانوا يضربون أولادهم على اللحن، كالذي يروى عن علي بن أبي طالب أنه كان يضرب الحسن والحسين على اللحن، ومثلهُ ما رُوِي عن ابن عمر أنه كان يضرب ولده على اللحن، ولا يضربهم على الخطأ[4].

بل إنهم كانوا يتحرَّون الصواب في المواقف الصعبة الحرجة: جاء في خبر محنة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه لحمله على القول بخلق القرآن. قال الراوي: «وأخبرني رجل أحضره أنه تفقَّده في هذه الأيام الثلاثة، وهم يناظرونه، فما لحن في كلمة»[5].

---

(1) وفيات الأعيان 5/413، والطبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة 1/132.

(2) طبقات الشافعية الكبرى 6/211.

(3) الديباج المذهب 2/194.

(4) الجامع لأخلاق الراوي 2/28، 29، وإيضاح الوقف والابتداء ص 24، وبهجة المجالس 1/64.

(5) طبقات الشافعية الكبرى 2/50.

ومن هذا ما رُوِي أن النضر بن شميل مرض يوماً، فدخل الناس يعودونه، فقال له رجل من القوم: مسح الله ما بك، فقال النضر: لا تقل: مسح، ولكن قل: مصَح الله ما بك، ألم تسمع قول الأعشى:

وإذا مـا الخمـرُ فيهـا أزبـدتْ   أفـلَ الإزبـادُ فيهـا فمصَـحْ[1]

وبعض إخواننا إنما يستحضرون مثل هذه الروايات في مجالس الأنس والمسامرة ليس غير، وقد يتظرَّف بعضهم فيقول: «أنت في إيه ولا في إيه!». وما علموا أنه تاريخ قوم يحترمون لغتهم، ويعرفون لها حقها، من دقة النظر، وكريم الرعاية، في المنشط والمكره، وعلى اليُسْر والعُسْر.

وقال ابن فارس: «وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابَهم بعض الذنوب. فأما الآن فقد تجوَّزوا حتى إن المحدِّث يُحدِّث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدِّثون وفقهاء، فهما يُسَرَّان بما يُساء به اللبيب»[2].

وقيل للحسن البصري: إنَّ لنا إماماً يلحن. فقال: أخِّروه[3].

وكان من يُنسَب إليه اللحن يجزع جزعاً شديداً. رُوِي أن الحجاج بن يوسف ـ وكان من أفصح الناس، بل يقال: إنه كان بقيّة الفصاحة[4] ـ قال ليحيى بن يَعْمُر: أتسمعني ألحنُ؟ قال: الأميرُ أفصحُ الناس، فأعاد عليه، قال: حَرْفاً، قال: أين؟ قال: في القرآن. قال: ذلك أشنَعُ، فما هو؟ قال: تقول: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالٌ اقترفتموها وتجارة تخشون كسادَها ومساكن ترضونها أحبُّ إليكم من الله ورسوله﴾ [سورة التوبة: 24] قرأها بالرفع، والوجه أن يقرأ «أحبَّ إليكم» بالنصب على خبر كان.

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ص 60.

(2) الصاحبي ص 56.

(3) إيضاح الوقف والابتداء ص 29.

(4) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، ص 36.

فغضب الحجاج، وقال له: لا جَرَمَ، لا تسمعُ لي لحناً أبداً[1]. ونفاه إلى خراسان.

ويروون أيضاً أن محمد بن سليمان الهاشمي، والي البصرة، غَلِط يوماً فقرأ على المنبر: ﴿إن الله وملائكته يصلُّون على النبي﴾ [سورة الأحزاب: 56] قرأها برفع «وملائكتُه» ثم استحيا أن يرجع، ثم أرسل إلى النحويِّين، فقال: احتالوا لي. فقالوا: عطفْتَ «وملائكته» على موضع «الله» وموضعه رفع. فأجازهم. ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أن يرجع عنها، فيقال: إن الأمير لَحَن. وفي رواية عن الأخفش الكبير، قال: إن كان أمير البصرة يقرأ: «إن الله وملائكته» بالرفع، فيلحن، فمضيتُ إليه ناصحاً له، فزَبَرني وتوعَّدني، وقال: تُلَحِّنون أمراءَكم؟[2].

ولم نَرَ هذا التبشُّع وذلك التشنيع على من قصَّر في علمٍ آخر من علوم العربية، فلم نقرأ أن فلاناً كان مقصِّراً في علم البلاغة؛ أو أن فلاناً كان قصير الباع في الأدب، أو أنه كان لا يعرف علم الكلام أو أصول الفقه، بل إن تقصير الأصمعي في علم العروض - في قصته المعروفة مع الخليل بن أحمد - لم يُزْرِ به، ولم يُنزله عن مكانته العليا التي اقْتَعَدها في العربية.

وهكذا كان النحو منذ أن عُرِف إمامَ كلِّ علم، وأساس كلِّ بناء، وتوشك معرفته أن تكون فرضَ عين على كلِّ من انتسب إلى العربية، أو كتب فيها حرفاً.

وقد تتابعت المصنَّفات فيه منذ سيبويه إلى يوم الناس هذا، بين كتابٍ كبير يجمع مسائله وأبوابه كلها، إلى مو-جزٍ يقف عند المبادىء وما لا يسَعُ الطالبَ جهله، ثم طُوِّع الشعر له، فكانت المنظومات النحوية، بين قصيدٍ على قافية واحدة، إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نظمٍ في مسألة واحدة من مسائله، إلى نظمٍ يستغرق كل أبوابه ومسائله.

وتَشْغَلُ المصنفات النحوية في المكتبة العربية مكاناً ضخماً جداً، ربما لا

---

(1) طبقات فحول الشعراء ص 13، وتنبيه الألباب ص 128، وحواشيه.
(2) مجالس العلماء، ص 54.

يزاحمها فيه إلا ما صُنِّف في فن التاريخ بكل صوره: التاريخ العام، والتراجم، والطبقات.

ولا بد من التنبه هنا إلى أن النحو ليس في كتبه المصنّفة فيه فقط، فهو مُنْداحٌ في المكتبة العربية كلها، ففي كتب التفسير والقراءات نحوٌ كثير، بل إن الاحتجاج للقراءات المتواترة والشاذَّة يتكىء كثيراً على النحو، وفي كتب الفقه وأصوله نحوٌ كثير، وفي معاجم اللغة وكتب البلاغة وشروح الشعر نحوٌ كثير، بل إنك واجدٌ في بعض كتب السِّير والتاريخ والتراجم والأدب والمعارف العامة والطرائف والمحاضرات، من مسائل النحو وقضاياه ما لا تكاد تجد بعضه في كتب النحو المتداولة. واقرأ إن شئت: الإمتاع والمؤانسة ومثالب الوزيرين، كلاهما لأبي حيان التوحيدي، ورسالة الملائكة، ورسالة الغفران، والصاهل والشاحج، الثلاثة لأبي العلاء المعري، والروض الأُنُف للسُّهَيلي، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، والغيث المسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين الصفدي... ثم انظر كم من مسائل النحو والصرف أفدت!.

ومما يستطرَفُ ذكره هنا أن الشاهد النحوي المعروف «أكلوني البراغيث» لم أجده منسوباً لقائل في كتابٍ من كتب النحو التي أعرفها، على حين وجدته في كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى «مجاز القرآن» منسوباً لأبي عمرو الهذلي[1].

وخُذ كتاباً لغوياً مثل «المخصّص» لابن سيده ـ وهو من معاجم المعاني كما عرفْتَ ـ تجد فيه نحواً كثيراً وصَرْفاً كثيراً، بل إن هذا الكتاب اللغوي يُعدُّ توثيقاً كبيراً لآراء أبي علي الفارسي، في النحو والصرف، فقد أكثر من النقل عنه كثرة ظاهرة[2]. وكذلك يرجع المشتغلون بالدراسات الصرفية كثيراً إلى «صحاح الجوهري» لما تضمنه من مسائل الصرف وقضاياه.

---

(1) مجاز القرآن 1/101، 2/34.

(2) راجع مقدمة تحقيق كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ص 49.

تعلُّم النحو وتعليمه

تدلُّنا كتب التراجم على النهج الذي كان يسلكه الأولون في تعلم النحو وتعليمه، وهو النهج المألوف في تلقي سائر العلوم والمعارف، والمتمثل في القراءة على الشيخ مؤلف الكتاب نفسه، أو من يقوم مقامه عِلماً وبصيرة، كالذي نراه من إقراء المبرِّد كتاب سيبويه[1]، ثم ما يكون بعد ذلك من حفظ المتون والمنظومات، والعكوف على الشروح وإدامة النظر فيها، ومُفاتشةِ أهل العلم، عن طريق المُدارَسة والمذاكرة، فيما سُمِّي بمجالس العلماء ومناظراتهم[2].

وظل الحال هكذا على امتداد الأيام وتعاقُب الأزمان إلى أن ظهرت المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي، وكان النحو من أوائل ما طبع من فنون التراث العربي، ففي روما بإيطاليا طبع متن «الكافية» في النحو لابن الحاجب، سنة 1592 م، ثم تتابعت مطبوعات النحو في مطابع مصر والبلدان العربية وغيرها، بدءاً من «الكتاب»[3] لسيبويه، وانتهاء «بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك» ووجد الناس بين أيديهم قدراً هائلاً من المصنفات النحوية، شمل الموسوعات، مثل كتاب سيبويه، و «شرح المفصل»[4] لابن يعيش، إلى ما دونها من أوساط الكتب مثل كتب ابن هشام، ثم صغار المؤلَّفات، وهي المُتُون، مثل «الآجرومية».

وحين أخذ التعليم شكله الحديث في أوائل هذا القرن، ووُضِعت المناهج لتدريس مختلف العلوم، برزت طائفة من كتب النحو القديمة تُدرَّس من خلالها هذه المناهج، وقد دارت هذه الكتب المقرَّرة في الجمهور الأعظم منها حول ابن

---

(1) انظر شيئاً عن إقراء كتب النحو وسماعها، في فهرست ابن خير الإشبيلي ص 305 ـ 320 وبرنامج الوادي آشي ص 305 ـ 308.

(2) ترى نماذج من هذه وتلك في مجالس العلماء للزجاجي، والأشباه والنظائر للسيوطي.

(3) وكانت أول طبعة له في باريس سنة 1881 م، أرأيت كيف اهتم المستشرقون بأصول عِلْمنا؟!

(4) وكانت أول طبعة له في ليبزج من سنة 1876 م إلى سنة 1886 م.

مالك وابن هشام: أعني «شرح الألفية» لابن عقيل، و «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام، و «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للأشموني، مع كتب ابن هشام الأخرى، مثل «قطر الندى» و «شذور الذهب» و «مغني اللبيب»، إلى بعض الكتب الأخرى، مثل «شرح المفصل» لابن يعيش وبعض كتب الخلافيات، مثل «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري.

فهذه هي الكتب الأصيلة التي كان النحو يُدَرَّس من خلالها[1]. ولمن يريد التوسُّع والاستزادة كان هناك سيلٌ من الحواشي وكتب الأعاريب وشروح الشواهد مثل «خزانة الأدب» لعبد القادر بن عمر البغدادي، و «شرح الشواهد الكبرى» للعيني وكانت وظيفة معلم النحو في تلك الأيام أن يسلك بطلبته دروب هذه الكتب، ويخوض بهم لججها. ولم يكن مأذوناً له أن يلخص شيئاً من هذه الكتب بقلمه، أو يؤديها بلسانٍ غير اللسان الذي كُتبت به. ولقد تخرَّج الجيلُ العظيم من نحاة ولغويي مصر والبلدان العربية الأخرى من هذه المدرسة: مدرسة النصوص والكتاب القديم، وهو ما أسميه: جيل المُتُون والحَفَظة.

ولا ينبغي أن يقال: إن هذا كان سِمَة التعليم الديني الذي هو امتدادٌ لحلقات المساجد[2]، والذي تغلب عليه العربية كالذي في الأزهر الشريف ودار العلوم؛

---

(1) هذا الرأي مبنيٌّ على واقع الحال في الأزهر الشريف والمعاهد العلمية الأخرى بمصر. فلسنا نعرف على وجه اليقين كتب النحو التي كانت مقرَّرة في البلدان العربية الأخرى. فمع شيوع ألفية ابن مالك، حفظاً وشرحاً في قاعات الدرس بمختلف البلدان، في العقود الأخيرة، فقد رأيت في أثناء زيارتي لليمن سنة 1974 م، الصبيانَ في الجامع الكبير بصنعاء يُحَفَّظُون ويتدارسون «مُلْحة الإعراب» للحريري صاحب المقامات. وهذه «الملحة» أشهر نظمٍ نحوي قبل نظم ابن معطي وابن مالك. وكان مشايخنا رضوان الله عليهم مع اشتغالهم بتدريس ألفية ابن مالك، يستشهدون لنا بشيء من هذه الملحة، ومن ذلك قوله:

والحــرفُ مــا ليســتْ لــه عــلامَــهْ ... فقِسْ على قــولــي تكُــنْ عَــلاَّمَــهْ

(2) بل لنا أن نتصور أن بعض الكتب النحوية الموجزة التي طبعت بالمغرب العربي كانت من المقررات المدرسية على طلبة العلم هناك، مثل «الجمل» للزجاجي الذي طبع أول مرة بالجزائر سنة 1926 م، و «تنبيه الألباب على فضائل الإعراب» و «تلقيح الألباب في عوامل=

فإنه المتتبع لتاريخ تدريس النحو لتلاميذ المدارس، في التعليم العام أو الأميري، يعلم أن الأزهر الشريف كان موجِّهاً لتعليم النحو في المدارس ومهيمناً عليه. فهذا الكتاب الشهير «الدروس النحوية» الذي ألَّفه الأساتذة حفني بك ناصف ـ وهو متخرِّج في الأزهر ـ ومحمد أفندي دياب، والشيخ مصطفى طموم، ومحمد أفندي صالح، كُتب عليه هذه العبارة: «قرَّرت نظارة المعارف العمومية سنة 1304 هـ طبْعَه على نفقتها بعد تصديق شيخ الجامع الأزهر».

ولنتأمل الكتب التي كانت مقررة على تلاميذ المدارس في تلك الأيام: المصباح المنير للفيومي المتوفى سنة 700 هـ كتب على طبعته الصادرة سنة 1909 م: «قررت نظارة المعارف العمومية طبع هذا الكتاب على نفقتها واستعماله بالمدارس الأميرية». والبخلاء للجاحظ، طبعة خاصة لتلاميذ المدارس الثانوية سنة 1938 م، أصدرها أحمد العوامري بك، وعلي الجارم بك. ونقد النثر المنسوب لقدامة بن جعفر، من أدباء القرن الرابع الهجري ـ وثبت فيما بعد أنه البرهان في وجوه البيان لابن وهب ـ الذي نشره الدكتور طه حسين، والأستاذ عبد الحميد العبادي سنة 1937 م، وقد قررته وزارة المعارف المصرية لطلاب السنة الخامسة التوجيهية. إلى طائفة أخرى من الكتب المشحونة بالنصوص، مثل «مجموعة النظم والنثر» لعبد الله باشا فكري، والمنتخب من أدب العرب.

وهكذا كان تعليم النحو والعربية في مصر أيام عزّها ومجدها من خلال الكتاب القديم، أو الكتاب الحديث المؤسَّس على الكتاب القديم، والماضي في طريقه.

على أن تلاميذَ المدارس هؤلاء كانوا يتصلون بالكتاب القديم اتصالاً وثيقاً

= الإعراب» كلاهما لأبي بكر الشنتريني. وقد طبعا في فاس طبعة حجرية سنة 1323 هـ أدركنا من مشايخنا من تلقى تعليمه في المساجد، وقد حدثني شيخي الجليل عبد السلام هارون، رحمه الله، أنه تلقى تعليمه الأزهري الأوّلي بجامع إبراهيم باشا أغا، الكائن بحيّ باب الوزير بالقاهرة. وكان بجواره أيضاً من معاهد العلم: مسجد المارداني، أو مسجد المؤيّد.

حين يصلون إلى المرحلة الجامعية، فقد كانت أقسام اللغة العربية بكليات الآداب والمعاهد العليا في ذلك الزمان لا تعرف غير الكتاب القديم سبيلاً لتعليم النحو والعربية. ومن هنا عرفنا نحاةً ولغويِّين كباراً من خارج الأزهر ودار العلوم.

وفي تلك الأيام كان اللسان العربيُّ محروساً لا يتداخله الخلل، مُحكَماً لا يتطرق إليه الزَّلَل، ثم كان بيان الناس يجري على الجادَّة: استقامةً في التراكيب، وسلامة في مخارج الحروف وصفاتها، ورعايةً للضوابط والقواعد، واحتراماً ومهابة للنظام اللغوي والنحوي.

وفي تلك الأيام أيضاً لم يكن أحد يتحدث عن صعوبة النحو، ولا عن تيسير النحو، إلى أن فُتح هذا الباب فولَجَ من وَلَج، ونُقِب ذلك النَّقْب. فتدَسَّسَ من تدسَّسَ، وتطاير شررٌ كثير، وسهرت أعينٌ ونامت عيون: سهرت أعينٌ مكراً ودهاءً، تريد أن تُشعل الحرائق في تراث أربعة عشر قرناً من الزمان ـ والنحوُ مِلاكُ العربية وقِوامُها، كما حدثتك من قبل. ونامت عيون غفلةً وبلاهةً عما يُراد بتراث هذه الأمة، إذ جاء الهدم في مِسْلاخ التجديد.

والغريب حقاً ـ وهو ما لا يختلف عليه اثنان ـ أن أمر النحو قد أخذ في الضعف بعد ظهور فكرة «تيسير النحو وتسهيله» وكلما مضينا في التيسير خطوة تأخر الإحساس بالنحو خطوات، وكأن تيسير النحو والضعفَ فيه وجهان لعُملةٍ واحدة، كما يقول الناس في كلامهم هذه الأيام.

ومما لا يختلف عليه اثنان أيضاً أن أساتذتنا الأكرمين وزملاءَنا الأفاضل الذين كتبوا الدراسات الحديثة في النحو واللغة، وشرَّقَتْ كتبُهم وغرَّبتْ، ينتمون جميعاً إلى جيل الحَفَظة (حَفَظة القرآن الكريم والمُتُون والحواشي والمصطلحات القديمة). ولولا هذا الأساسُ المتين ما استطاعوا أن يفقهوا النحو ويبرعوا فيه، ثم يكتبوا مذكراتهم ومختصراتهم، وأيضاً نقدهم للفكر النحوي، ولو أنهم تربّوا من أول أمرهم على مناهج تيسير النحو وتسهيله، ثم قرأوه من خلال المذكرات والمختصرات لما فَقِهوا ولما برعوا.

ولقد أذكر ويذكر أبناء جيلي، والجيل الذي تقدمني بقليل، أننا تعلّمنا النحو من خلال الكتاب القديم، على هذا السياق وبذلك الترتيب: التحفة السَّنيّة بشرح المقدمة الآجرومية ـ تنقيح الأزهرية، وهي مقدمة الشيخ خالد الأزهري. والتحفة والتنقيح كلاهما من عمل الشيخ الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد[1]، رحمه الله ـ قطر الندى وبلُّ الصَّدَى ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وكلاهما لابن هشام ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني مع حاشية الصَّبَّان عليه.

وبهذه المسيرة العظيمة استقامت ألسنتُنا، وسلِمت أقلامُنا، ولئن تفرَّقتْ بنا الطرق، وباعدت بيننا الأيام والاتجاهات، فقد سَدَّ كل منا ثُغرة، وحَمَى كل منا حِمَى. ولئن مال ببعضنا الطريق فليس بمستطيع أن يقتلع المشيخة الكامنة في نفسه، أو ينزع العِمامة القابعة في داخله. وربُّك يفعل ما يشاء.

والآن، ما هو حال النحو على الألسنة والأقلام؟

لم يعد خافياً على أحد ذلك التدنِّي الذي وصل إليه خرِّيجُو أقسام اللغة العربية في جامعاتنا خلال العقود الأخيرة. وهؤلاء الخريجون هم الذين يتولون تعليم أولادنا في المدارس، وهم أيضاً الذين يُسمعوننا الكلمة العربية من خلال الإذاعة والتليفزيون. ولو تُرِكَ الأمر على ما هو عليه الآن فالله وحده هو الذي يعلم أبعاد الكارثة التي ستطبق على هذه الأمة، ونخشى أن تغشانا طوارقها ذات يوم وقد استحال تراثنا الذي ضَنِيَ به الأوائل خلال أربعة عشر قرناً من الزمان، ألغازاً أو

(1) قدَّم هذا الرجل للمكتبة العربية ما لم تقدمه هيئة كبرى مدعومة بالمال والرجال. ومهما اختلف الناس في أمره، فإن هذا الجيل الذي تعلَّم النحو وعلَّمه في شرق الدنيا وغربها مدينٌ له بما أخرجه من كتب النحو التراثية محرَّراً مضبوطاً في أجمل صورة وأبهاها. وإن كثيراً من المُعْرِبين والشُّراح إنما أفادوا من إعراب الألفية وإعراب الشواهد اللذين نثرهما الشيخ في حواشيه. وانظر كلمتي عنه في كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث ص 70 ـ 80.

طِلِّسمات، كالذي تراه على جدران المعابد والمقابر ولفائف البَرْدِي: رموزاً قديمة تخفى على جمهرة الناس، ولا يعقلها إلا العالِمون. ويومها سنقول:

استعجَمَتْ دارُ مَيٍّ مَا تُكَلِّمُنا والدارُ لو كَلَّمَتْنَا ذاتُ أَخْبَارِ

وها هي نُذُر الفتنة قد أطلَّت برأسها، فلن يستطيع أحد مهما غلا في تقدير كليته أو معهده، أن يزعم أن طالباً متخرجاً في هذا المعهد أو تلك الكلية يستطيع الآن أن يقرأ سطراً واحداً من كتاب سيبويه، فضلاً عن أن يفهمه أو يفُكَّ رموزَه، وإذا لم يستطع خِرِّيج كلية تُعْنَى باللغة العربية وآدابها أن يقرأ سيبويه، فمن ذا الذي يقرؤه؟ وإذا لم يقرأه في سِني دراسته فمتى يقرؤه؟.

إن الأخطاء اللغوية والنحوية صارت تأخذ علينا الطرق، وتأتينا من كلِّ مكان، وهي أخطاء بشعة مفزعة، تشمل كل شيء: أبنية الأسماء والأفعال، ومخارجَ الحروف وصفاتِها، وأسماءَ الأعلام والكُنَى والألقاب والأنساب، ولا تسأل عن غياب العلامة الإعرابية، أو التخليط فيها.

وقد كنت عُنيت يوماً بِرَصْد هذه الأخطاء وتحليلها، ولكني رأيت الأمر قد اتَّسع اتساعاً عظيماً، وتشعب تشعُّباً مفزعاً، وأصبحت أنا وهذه الأخطاء كالذي قاله الأول:

تكاثرت الظِّباءُ على خَراشٍ فما يدري خَراشٌ ما يَصيدُ

وإن أبناءَنا وبناتِنا في معاهد العلم يأتوننا كل يوم بكلِّ غريبة وعجيبة من معلميهم ومعلماتهم. وكلما رتَقْتَ فَتْقاً تخرَّق عليك آخر، وكلما سدَدْتَ ثُلمة انفتحت أمامك أخواتٌ لها أوسعُ وأبشع. والسوأة السَّوآءُ في تلاوة القرآن العزيز، فقد استعجم كلامُ ربنا عز وجل على ألسنة معلِّمي المدارس، وصاروا يتلونه على تلاميذهم محرَّفاً ومُزالاً عن جهته، ثم أصبحت تسمعه من بعض المذيعين والمذيعات كذلك مغلوطاً ملحوناً. بل إن الأمر قد تعدَّى ذلك إلى ما هو ضلالٌ وكفْرٌ، وذلك ما تراه من الخلط بين كلام المولى عز وجل وكلامه ﷺ: جاء في الأهرام الرياضي ـ عدد الأربعاء 16 من مايو 1990 م صفحة 37، على لسان أحد

الوزراء: «إن الإدارة فنٌّ يجب إتقانه؛ لأن الإتقان أساسُ كل شيء في هذه الدنيا. وخيرُ دليل قول المولى عز وجل وصدق قوله: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه». وهذا من قوله ﷺ، من حديث عائشة رضي الله عنها[1].

وهذه هي المصيبة التي تتضاءل دونها كلُّ مصيبة، وهذا هو الخطر الماحقُ الذي يجب أن نقف جميعاً أمامه، ندرؤه وندفعه، فإن القضية بهذه المثابة قد صارت دِيناً يُغتال وشريعة تُنْتَهك، ولا بد أن يقول فيها كل غيورٍ على دين الله كلمته، لا يتتعْتع ولا يتلجلج، لا يُفزعه سُخُط الساخط، ولا يُخيفه غضبُ الغاضب. وقد قال سيدنا رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «ألا لا يمنعَنَّ رجلاً هيبةُ الناسِ أن يقول بحقٍّ إذا علمه»[2].

وقبل أن أقول كلمتي في بيان أصل الداء، وما أراه من دواء، أحبُّ أن يكون واضحاً كل الوضوح أن ما يحملني على ما أقول هو حبُّ العربية والغيرة عليها، فإني رأيت الخطبَ عظيماً من شُيوع الخطأ وتفشيه وتتابُع الناس عليه.

وإنه ليحزنني أن يُحمَل كلامي في هذه القضية على غير وجهه «ولكل كلامٍ وجهٌ وتأويل، ومن طلب عيباً وجده، ومن طلب له مخرجاً لم يَفُتْه» كما يقول ابن رشيق[3].

ونحن مأمورون بالإنصاف وقول الحق، لا يَلْفتنا عنه ظنُّ ظان، ولا يزهدنا فيه تُهْمةُ مُتَّهِم. وإنا إلى الله راغبون.

---

(1) مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي (باب نُصْح الأجير وإتقان العمل. من كتاب البيوع) 98/4، والمطالب العالية لابن حجر العسقلاني (باب الصُّنّاع وكسْبهم. من كتاب البيوع) 379/1.

على أن لهذه القضية وجهاً آخر خطيراً، وهو غفلة مُصححي المجلة عن تدارك هذا الخطأ. وقد كان المصححون عنصراً هاماً في الصحف والمجلات، وكان منهم علماء وأدباء!.

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده 19/3، 50، 71، ورواه غيره من أصحاب السُّنَن.

(3) العمدة 102/1، 246/2.

ولقد تابعت قضية ضعف هذا الجيل في النحو والعربية، ورأيت أهل العلم يَرُدُّون ذلك إلى أسباب كثيرة. ومع التسليم ببعض هذه الأسباب فإن الأمر عندي يرجع إلى أسبابٍ أربعة[1]:

أولها: هجر الكتاب القديم.

ثانيها: طغيان المناهج الغربية في دَرْس النحو واللغة، وما تبع ذلك من جرأةٍ على النحو وسخرية بالنحاة.

ثالثها: الاشتغال بالنظرية واجتواء التطبيق.

رابعها: إهمال جوانب ضرورية في تعليم النحو والعربية.

هجر الكتاب القديم

سبق القولُ أن جيلَنا والجيلَ الذي سبقه قد درس النحو وتعلَّمه من خلال الكتاب التراثي القديم. ولقد تخرّجت في دار العلوم سنة 1962م، والكتاب التراثي هو الذي كان يُقدَّم لنا درسُ النحو من خلاله: شرح ابن عقيل على الألفية، والأشموني، وكذلك كان الشأن في أقسام اللغة العربية بالكليات الأخرى، مع إضافة شيء من الكتب التراثية الأخرى، مثل شذور الذهب لابن هشام.

ثم انقضت تلك السنون وأهلها... وجاءت أيام، وتقلَّبت أحوال، وتداخَلَتْ نوايا، واختلطت أهداف... وكان ما كان مما لست أذكره.

وانسحب الكتابُ القديم لينزوي في رفوف المكتبات، مرجعاً للتوثيق والاستئناس لمن أراد من طلبة الدراسات العليا وجاء عصرُ المذكرات والمختصرات، ورأى بعضُ الأساتذة أنْ يقدموا لطلبتهم منهج النحو من خلال تلك المذكرات، على أن هؤلاء الأساتذة قد اختلفوا فيما بينهم شِرعةً ومنهاجاً: فمنهم

(1) هذه الأسباب الأربعة عند التحقيق سبب واحد، هو نَبْذُ التراث والانسلاخ منه، والهُزْء برموزه والسخرية من أشياخه، لكني نثرتها على أسباب أربعة ليسهل إيضاحها والكشف عنها.

من قَدَّم منهج النحو من خلال الكتاب القديم، ولكنه أدَّاه بلسانه وحرَّره ببيانه. وفي مثل هذا أثارةٌ من عِلم، وبقيةٌ مما ترك الأولون.

ومنهم من قدَّم النحو بمنهج غربي، كالذي فعله بعضهم من تدريس النحو من خلال ما يعرف «بجداول بلومفيلد» فصار أشبه شيء بذلك السائح الأجنبي الذي تراه في حيّ خان الخليلي والحسين يلبس طربوشاً يتخايل به ويضحك في بلاهة تستخرج الإعجاب والضحك عند الصغار وعوامّ الناس، لكنه في الوقت ذاته يستخرج السخرية والاشمئزاز عند العقلاء وذوي البصائر. على أن هذا هو الخطر الماحق والبلاء المُرْدِي.

إن هجر الكتاب القديم ـ وهو وعاء العلم ومستودع التراث ـ والاستعاضة عنه بالمذكرات والمختصرات، قد حجب عن هذا الجيل كُوَى النُّور، وحالهم عن موارد العلم. وقد كان من أخطر الأمور ردُّ ذلك إلى التيسير والتسهيل والتخفيف على الناشئة. . . وأي ناشئةٍ يا سادة؟ إن وراء الأكمةِ ما وراءها، وسيأتيك حديث التيسير في موضعه إن شاء الله.

إن تدريس النحو من خلال الكتاب القديم يفتح للطالب أبواباً من المعارف تأتي من خلال الشاهد النحوي كالغنيمة الباردة.

فمن المعلوم أن النحاة قد اعتمدوا في تأصيل قواعدهم وتثبيتها على الشاهد، وكذلك صنع اللغويون. والشاهد عند النحوي واللغوي هو بمثابة الدليل النقلي عند علماء الكلام وأصول الفقه، ويقابله القياس، وهو بمثابة الدليل العقلي عند من ذكرتُ.

وقد احتل الشاهد منزلة كبرى في علم النحو. وقال الجاحظ: «ومدار العِلم على الشاهد والمَثَل»[1]. وقال الشيخ محمد الطنطاوي: «الشاهد في علم النحو هو النحو»[2]. ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: «وفي اعتقادي أن

---

(1) البيان والتبيين 1/271.

(2) قرأته في كتابه: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ويغيب عني موضعه الآن.

البحوث النحوية إن لم ترتكز على النصوص كانت كلاماً إنشائياً أجوف لا غناءَ فيه»[1] وكانوا يمتدحون بكثرة المحفوظ من الشواهد، فيُروى أن أبا العباس ثعلباً قال عن علي بن المبارك الأحمر: «كان يحفظ أربعين ألف بيتٍ شاهدٍ في النحو»[2]. ثم عابوا من أهمل الشواهد، كالذي قالوه عن أبي بكر الزبيدي مختصر كتاب «العين» للخليل بن أحمد «إنه أخلَّ بكتاب العين كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه»[3].

ومعروف أن شواهد النحو واللغة تنتزع من مصادر أربعة: القرآن الكريم. وحديث سيدنا رسول الله ﷺ ـ مع اتفاقهم على الاستشهاد به في قضايا اللغة، واختلافهم في الاستشهاد به في مسائل النحو ـ وكلام العرب وأمثالها. والشِّعر.

وعرض القاعدة النحوية من خلال الشاهد التراثي بأقسامه الأربعة يفتح أبواباً واسعة من المعارف كما قلت. فأنت مع الشاهد التراثي تلتقي بأبنية الأسماء والأفعال وأمثلة الجموع؛ مقيسها ومسموعها، وغريب اللغة، وهو ما يقابل الواضح منها، وكانوا قديماً يعنون بالغريب عناية فائقة، حتى إنهم ليعدونه عِلماً قائماً برأسه، فيقولون في تراجم العلماء: «وكان عالماً بالغريب» أو «وكان صاحبَ غريب». ثم تلتقي أيضاً بتلك الإشارات التاريخية والجغرافية والكونية والاجتماعية المبثوثة في ثنايا الأمثال والأشعار. فأنت موصولٌ بالتراث كله من خلال ذلك الشاهد النحوي.

ولقد كانت هذه الشواهد على اختلافها مدداً سخيّاً لنا ونحن في طراءة الصبا وريِّق الشباب، نزهو بها على من لا يعرفها من تلاميذ المدارس الأميرية، وننتزع منها تراكيب بأعيانها لكتابة رسائل التهنئة أو التعزية وسائر الإخوانيات، بل كنا

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1/16.
(2) معجم الأدباء 13/11.
(3) المزهر 1/88.

نتعابث ببعضها أحياناً حين يكون في الشاهد شيء لاصق بمَنْ نُعابثُه، كورود اسمه أو اسم أبيه فيه، أو ذكر صفة من صفاته. ومن وراء هذا كلِّه ما كان يدَّخره بعض زملائنا من هذه الشواهد للمواقف الصعبة في القُرَى، كخُطبة جُمعة مفاجئة ونحوها.

ولعل أبناء جيلي لا يزالون يذكرون معي تلك الشواهد الشعرية التي استقرّت في زوايا النفس لا تبرحها، مثل:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً ... فأخبرَهُ بما فعل المشيبُ

ليتَ الكواكبَ تدنو لي فأنظمَها ... عُقودَ مدحٍ فما أرضى لكم كَلِمِي[1]

وإنْ مُدّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكن ... بأعجلِهِمْ إذْ أجشَعُ القومِ أعجلُ

أقولُ وقد ناحتْ بقُرْبي حمامةٌ: ... أيا جارتا هل تشعرينَ بحالي

معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى ... ولا خطرتْ منكِ الهمومُ ببالِ

أيا جارتا ما أنصفَ الدهرُ بيننا ... تعالَيْ أُقاسِمْك الهمومَ تعالي

هي الدنيا تقولُ بملء فيها: ... حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

فلا يغرركمُ مني ابتسامٌ ... فقولي مضحكٌ والفعل مبكي

صَاحِ شمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المو ... تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مُبينُ

رَبِّ وفِّقْني فلا أعدل عنْ ... سَنَنِ الساعينَ في خَيْرِ سَنَنْ

و «سَنَن» بفتح السين، وهو الطريق، وهكذا حفظناه فلا نُخطىء فيه بعدُ ونقول: «سُنَن» بضم السين، لأن هذه جمع سُنَّة: وهذا موضعٌ مما حدَّثتُك عنه من ضوابط الأبنية التي تكتسبها من خلال الشاهد النحوي.

---

(1) هذا البيت مع كثرة إنشاد الناس له لم أجد من نسبه، وقد رأيته في قصيدة لعُمارة اليمني، قالها في سنة خمسين وخمسمائة، في مدح الفائز بن الظافر صاحب الديار المصرية ووزيره الصالح طلائع بن رُزِّيك، ومطلعها:

الحمدُ للعِيس بعد العَزْم والهِمَمِ ... حمداً يقومُ بما أولَتْ مِنَ النِّعَمِ

وفيات الأعيان 3/432، 433.

ولا زلت أذكر صورة هذا البيت: صاح شَمِّرْ... وأن تاء «الموت» تأتي في أول الشطر الثاني، ثم عرفتُ فيما بعد أن ذلك كان يكون لأن البيت من البحر الخفيف، وأن تقطيعه يقتضي هذا. وكذلك الميم في قوله: «فلا يغرركمُ» نطقناها منذ الصغر بإشباع ضمتها، ثم عرفنا بعد ذلك أن ذلك حتمٌ لازم، لأن البيت من البحر الوافر... وهكذا استقرت أنغام الشعر وأوزانه في ذلك الوجدان الغضّ، في ميعة الصِّبا وأوائل الشباب، من خلال الشاهد النحوي.

على أن الأثر الضخم للشاهد التراثي، إنما كان للقرآن الكريم تثبيتاً للقاعدة اللغوية والنحوية، وتمكيناً لها في النفس، فإن القرآن العزيز ـ كما قال مصطفى صادق الرافعي، رحمه الله ـ: «يدفع عن هذه اللغة العربية النسيان الذي لا يُدفَعُ عن شيء، وهذا وحده إعجاز»[1].

ونحن معلمي النحو نعلم هذه الحقيقة فيما نحاوله مع أبنائنا الطلبة. وعلى سبيل المثال: فهذا «الجارّ والمجرور»[2] يشغل حيِّزاً واسعاً في تركيب الجملة العربية، فهو يأتي متعلقاً بالفعل، ومتعلِّقاً بمحذوف، خبراً، وصلةً لموصول، وصفةً، وحالاً ويجد الطلبة شيئاً من الصعوبة في تمثل الجارّ والمجرور صفة وحالاً، ولكنك حين تمثّل للأول بقوله تعالى: ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون﴾ [سورة غافر: 28] وللثاني بقوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ [سورة الحج: 11]، زالت كل صعوبة، وانكشف كلُّ معَمًّى، وصار قولك بعد ذلك موضِّحاً: قابلت رجلاً من المصريين، وكلمت فلاناً على مضض، مقبولاً سائغاً.

وأيضاً فإنك لو أردت التمثيل لتقدم المفعول على الفاعل بقولك: قطف

---

(1) مقدمة إعجاز القرآن.

(2) مما لا زلت أذكره ولا أنساه ما تلقيناه في أول محاضرة عن النحو بالسنة الأولى بكلية دار العلوم، من أستاذنا عباس حسن رحمه الله، فقد تحدث في هذه المحاضرة الأولى حديثاً ضافياً عن معنى تعلق الجارّ والمجرور بالفعل.

الوردةَ طفلٌ، كنت قد أصبْتَ الصواب، ولكن ذلك لا يكون في قوة الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾ [سورة البقرة: 124]، وقوله: ﴿إذ حضر يعقوبَ الموتُ﴾ [سورة البقرة: 133]، وقوله: ﴿إن يَمْسَسْكُمْ قرحٌ فقد مسَّ القومَ قرحٌ مثلُه﴾ [سورة آل عمران: 140]، وقوله: ﴿وإذا حضَر القسمة أولو القربى﴾ [سورة النساء: 8]، وقوله: ﴿لن ينال اللهَ لحومُها﴾ [سورة الحج: 37]، وقوله: ﴿تلفح وجوهَهم النارُ﴾ [سورة المؤمنون: 104]، وقوله: ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾ [سورة فاطر: 28]، وقوله ﷺ في الحديث الذي ذكرته من قبل: «ألا لا يمنعن رجلاً هيبةُ الناسِ، أن يقول بحقٍّ إذا علمه». وقول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانت لَهُ قَدَراً كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ

فأنت مع المثال الأول «قطف الوردة طفلٌ» أمام تركيب تمثَّلت فيه القاعدة النحوية، لكنه كالتمثال الأصم، فاز من الوَسامة والقَسامة بأوفر الحظ والنصيب، ولكنه تمثالٌ جامد فاقدُ الحركة والنطق، أما مع الأمثلة القرآنية والحديثية والشعرية فأنت أمام نماذج تتنَعَّش بالحياة وتمور بالحركة، مع ما تعطيه من أُنْسٍ وخبرة بالأبنية والتراكيب والرُّوح العربية وكذلك التمثيل للتوكيد اللفظي بمثل: جاء جاء زيد، أو جاء زيدٌ زيد. لا يكون في قوة التمثيل بقول عروة بن أذينة:

وكل حظ امرىءٍ دوني سيأخذهُ لا بـدّ لا بـدّ أن يحتـازه دُونـي

ومن هنا احتلّت الشواهد التراثية في تقعيد النحو مكانةً عالية، كما حدثتك من قبل، وكان الظفرُ بها والحرصُ عليها باباً واسعاً لمعارف تراثية أخرى تنثال انثيالاً، لا سيما إذا أُتيح لهذه الشواهد المعلِّمُ البصيرُ بالمكتبة العربية، العليمُ بمداخلاتها الحافلة بالغرائب والعجائب، ذلك المعلم القادر على لَمْح الأشباه ورَصْد النظائر. ورحم الله مشايخنا وأساتذتنا الذين كانوا يخوضون بنا اللُّجَج، ويركبون معنا الصَّعب والذَّلُول، دونَ ضجَّة أو تفلْسُف أو ادّعاء.

طغيان المناهج الغربية في درس النحو واللغة

أعرف أن هذا مركبٌ صعبٌ وطريق مخوف لمن يخوض فيه، ولا يأمن السالك فيه والمتقحِّم عليه من سوء الظن به، والطَّعْن عليه، وإلقائه في رَدْغة الخبال وظلمات الجهل وبيداء التخلُّف. وإذا كنا لا نعبأ بهذا ولا نُلقى إليه بالاً؛ لشرف المقصد الذي نقصده، وكمال الغاية التي نتغياها، فإننا من جانبٍ آخر نعالج هذا الأمر بكثير من الخشية والحذر؛ لأنه يمسّ أساتذةً لنا كِراماً، جلسنا إليهم يوماً في قاعات الدرس، ولا زلنا نحمل لهم الكثير من الحبّ والوِداد. وتوقيرُ الأشياخ أصلٌ عظيم في تراثنا الأخلاقي، لكننا لا نزال نذكر لبعض هؤلاء الأساتذة مواقف سيئة أيام الطلب، ولا زلت أذكر أحدهم، وكان كثير السخرية من اللغويين والنحاة العرب، وكنت أضحك مع الضاحكين لغرارتي وجهلي يومئذ. وقد قلت بعد ذلك في بعض ما كتبتُ: ليتق الله هؤلاء المعلمون الذين يسْطون ألسنتهم بالسوء إلى تاريخ أمتهم ولغتها، وليحذروا أن يخرج من تلاميذهم من يُمسِك قلماً ويبسُط لساناً. وإن للبيت ربّاً يحميه.

ومهما يكن من أمر: فقد عاد أبناء العربية المبتعثون إلى الدول الأجنبية بزادٍ وفير من النظريات الغربية في علم اللغة والتراكيب والصوتيات. ولست هنا بسبيل الحديث عن ملاءمة هذه النظريات للنحو العربي واللغة العربية وعدم ملاءمتها، فلذلك مكان آخر. لكن الذي أريد أن أقرِّره هنا: أن هؤلاء الأساتذة العائدين قد اختلفوا فئتين:

فمنهم طائفة لزمت القصدَ والاعتدال، وكانوا رفقاء بنا في أيام الطلب، فلم يصدمونا بتلك النظريات الغربية دفعة واحدة، وإنما درسوا لنا النحو وَفْقَ المنهج القديم، مع بعض الإضاءات الحديثة، وتركوا أفكارهم الخاصة باللغة والنحو مما درسوه في الخارج إلى مؤلَّفات لم تنلْها أيدينا في السنوات الجامعية الأربع، فنَجَوْنا ونَجوا.

ومنهم طائفة قد أهمَّتهم أنفسهم، فذهبوا يختالون في ثياب الزَّهو والعُجْب،

ثم راحوا يضربون ذات اليمين وذات الشمال، هزءاً بالنحو العربي وسخرية بأعلامه. «ولو بُعِث أحدُهم من مرقده، ثم نظر إليه نظرة دون أن يتكلم، لألجمه العرقُ، ولصار لسانه مُضغةً لا تتلجلج بين فكَّيه، من الهَيْبة وحدَها، لا مِن عِلمه الذي يستخفُّ به ويهزأ»(1).

وهذه الطائفة ـ فضلاً عن أنها قد حجبت عنَّا تراثنا، وغيَّبته عنَّا، بل تمادَتْ فزهَّدْتنا فيه، وأقامت بيننا وبينه حِجازاً عالياً كثيفاً ـ قد فتحت باباً من الشرِّ عظيماً؛ فإن نفراً من المعيدين قد راق لهم هذا المذهب فاتبعوه، واستهواهم ذلك الطريق فسلكوه، وصار ديدنهم الطعن على النحو، والقَدْح في النحاة، فيما سموه، بنقد الفكر النحوي. وهؤلاء المعيدون صاروا أساتذةَ الآن، ولا يزالون على ما هم عليه، وهم يكتبون في فلسفة النحو كلاماً لا تعرف له أعلى من أسفل، كالذي قاله ذلك الأعرابي، وقد حضر مجلس الأخفش، ولم يفهم مما سمع شيئاً، فقال: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»(2). والله المسؤول أن يصرف ذلك عنهم بمَنّه وكرمه.

على أنه ليس لأحدٍ أن يحجُرَ على أحد، في نقد ما يشاء، وما رَضِيَ المولى عز وجل الكمالَ إلا له وحده تباركت أسماؤه. وليس النحو العربي قرآناً يُتْلَى، أو سنّة متواترة عن المعصوم ﷺ، لا يجوز التعرّضُ لهما أو نقدُهما، لكنْ هنا أمران لا بدَّ من ذِكرهما:

أولهما: أن الذي يتصدَّى لنقد علم من العلوم ينبغي أن يكون محيطاً به، جامعاً لمصادره، حتى يكون بمأمن من العِثار، إذ قد يكون هذا الذي رآه خطأ في كتاب جاء على الصواب في كتابٍ آخر. فإذا علمْتَ سَعة المكتبة النحوية، وأن النحو ليس في كتب النحو فقط كما أخبرتك: أيقنت بخطورة هذا المسلك، ووعورة السير فيه. وقد قال ابن جني في علم النحو: «وإنما هو علمٌ منتزعٌ من

(1) من كلام شيخنا محمود محمد شاكر ـ حفظه الله ـ في كتابه الفذِّ: المتنبي ص 123.
(2) الإمتاع والمؤانسة 2/139.

استقراء هذه اللغة، فكلُّ مَن فُرِق له عن علّةٍ صحيحة، وطريقٍ نَهْجة كان خليلَ نفسِه وأبا عمرو فكرِه»[1].

لكنه ذكر أن الإقدامَ على مخالفة الجماعة لا يكون إلا بعد أن يصل إلى مرتبتهم، أو يسبقهم جمعاً وحِفظاً وتحصيلاً. قال رحمه الله: «إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مُرْتكَبَه ـ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدَّم نظرُها، وتتالت أواخِرَ على أوائل، وأعجازاً على كَلاكِل، والقومِ الذي لا نشكُّ في أن الله ـ سبحانه وتقدّست أسماؤُه ـ قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب[2] له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزَّل، وكلام نبيّه المرسل، وعوناً على فهمها، ومعرفةِ ما أُمِر به، أو نُهِيَ عنه الثَّقَلان منهما، إلا بعد أن يُناهضه إتقاناً، ويُثابته عِرفاناً، ولا يُخلِد إلى سانح خاطِره، ولا إلى نزوةٍ من نزوات تفكّره. فإذا هو حذا على هذا المِثال، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يُريه الله منه غير مُعازٍّ[3] به، ولا غاضٍّ من السَّلَف ـ رحمهم الله ـ في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع[4] خاطره، وكان الصواب مَئِنّة[5]، ومن التوفيق مَظِنَّة»[6].

ثانيهما: أن هذا الذي انتهى إليه بعضُ أساتذة النحو من نقدٍ للفكر النحوي

---

(1) يريد الإمامين الجليلين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبا عمرو بن العلاء البصري، أحد القراء السبعة.

(2) الترجيب: هو التعظيم أيضاً، يقال: رجَبَ فلانٌ مولاه: أي عظَّمه، ومنه سُمِّي شهر رجب، لأنه كان يعظَّم.

(3) المعازَّة: المغالبَة. ومنه قوله تعالى: ﴿وعَزَّني في الخطاب﴾ [سورة ص: 23]. أي غَلَبني.

(4) هذا من قولهم: شيَّعه على رأيه وشايعه: أي تابعه وقوّاه.

(5) أي مَخْلَقة ومَجْدَرة. وهي «مَفْعِلة» من «أنَّ» التي للتحقيق والتأكيد. وكل شيء دلَّ على شيء فهو مئنةٌ له. الفائق 1/63، والنهاية 4/490.

(6) الخصائص 1/189، 190.

كان ينبغي أن يظلَّ في مجثمه من شهاداتهم الجامعية العليا (الماجستير والدكتوراه) أو بحوثهم التي يعدونها لترقياتهم العلمية، لكنهم يلقون آراءَهم هذه على طلبتهم في المرحلة الجامعية الأولى (السنوات الأربع) فيحدثون عندهم بلبلة خطيرة، ويحدثنا بعض هؤلاء الطلبة أن أستاذاً يخصص نصف المحاضرة لشرح القاعدة النحوية، ويصرف النصف الآخر لنقد ونقض هذه القاعدة، وبهذا يفرض الأستاذ على طلبته وجهة نظرٍ خاصة ربما لا تثبت أمام النظر الصحيح. وإن الواجب على الأساتذة في هذه المرحلة من التعليم أن يعلموا طلبتهم أصولَ العلم ليس غير.

إن الغاية من تعليم النحو: أن يتكلم الطالبُ كلاماً صحيحاً، ويكتب كتابة صحيحة، ثم يكون قادراً على قراءة تراثه وفهمه وتفهيمه. أما وراء ذلك من نقد وتقويم فينبغي ألا يُعاجَ به ولا يؤبه له، لا سيما في هذه المرحلة الجامعية الأولى، كما قلت.

وإن هذا الذي يحدث في ميدان الدراسات النحوية واللغوية يذكّرنا بهذه المصيبة التي اجتاحت بعض الشباب المسلم المحبّ لحديث سيدنا رسول الله ﷺ، ومعرفة السنّة المطهَّرة، فقد اتجه كثيرٌ منهم في هذه الأيام إلى طلب معرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتجريح الرواة وتعديلهم ـ وهذا بحرٌ لا ساحلَ له ـ وقد صرفوا في ذلك جهوداً كثيرة، كان ينبغي أن تصرف إلى قراءة صحيحي الإمامين الجليلين: البخاري ومسلم، وبقية الكتب الستة، ثم المسانيد الأخرى، فإذا أتقنوا ذلك كان لهم أن يبحثوا في الضعيف والموضوع. وقد بلغت السَّفاهة ببعضهم أن يقول عن حديث رواه الإمام الجليل أبو عبد الله البخاري: «صحَّحه فلان» يريد أحدَ العلماء المعاصرين. أفبعدَ إخراج البخاري للحديث، يقال: صحَّحه فلان؟.

على أنه مما يجب التنبيه عليه هنا أن نقد النحو قديم؛ لأنه كما قلت: ليس قرآناً يُتْلَى أو سنّة متواترة. فهذا أبو زيد الأنصاري ـ وهو أحد شيوخ سيبويه ـ يأتي في كلامه ما يدلُّ على أن النحاة كانوا يغيرون الرواية أحياناً ليثبتوا قواعدهم. وذلك

أن النحويين يستشهدون على جواز الترخيم في غير النداء، بأبيات، منها قول جرير:

ألا أضحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأضحَتْ منك شاسعةً أُماما

فقال أبو زيد: «وأنشد هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد، عن عُمارة:

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا

على غير ضرورة. وهذا شيء يصنعه النحويُّون ليُعرِّفوك كيف مجراه متى وقع في شعر»[1].

ومثل هذا يُرْوَى عن الأصمعي أيضاً، فقد أنشد بيت نَهْشَل بن حَرِّيّ:

لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممَّا تطِيحُ الطَّوائحُ

بفتح الباء وكسر الكاف، بالبناء للفاعل، ولم يعرف «لِيُبْكَ يزيدُ» بالبناء للمفعول، وقال: «هذا من عمل النحويِّين»[2].

وهذا ابن قتيبة خطيبُ أهل السُّنة وقامعُ البدعة، وناصر العربية، والذابُّ المنافح عن القرآن والحديث، ينقد النحاة نقداً شديداً، فيقول في بيت الفرزدق الشهير:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يدعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

«رفع آخِرَ البيت ضرورة، وأتعب أهلَ الإعراب في طلب العِلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرْضَى. ومن ذا يَخْفَى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيالٌ وتمويه»[3].

فلا قداسة لأحد، والكمال لله وحده، وتراثنا كله منقودٌ من داخله، وقد

---

(1) نوادر أبي زيد ص 207.

(2) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص 191، والخزانة 1/303.

(3) الشعر والشعراء ص 89.

واكبتْ حركةُ النقد حركة التأليف من أول الأمر. وعلماؤُنا رضوان الله عليهم كانوا يرجعون عن بعض آرائهم إذا استبان لهم أن الحق بخلاف ما ذهبوا إليه. يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس ـ المبرّد ـ تتبَّع به كلام سيبويه، وسمّاه مسائل الغلط. فحدثني أبو علي ـ الفارسي ـ عن أبي بكر ـ ابن السرَّاج ـ أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيءٌ كنَّا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا»[1].

وقال أبو الحسن الأخفش: «سمعت أبا العباس المبرد يقول: إن الذي يغلط ثم يرجع لا يُعَدُّ ذلك خطأ؛ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البيِّن الذي يُصرّ على خطئه ولا يرجع عنه، فذاك يُعدُّ كذاباً ملعوناً»[2].

ويقول أبو الحجاج الشنتمري معتذراً لأبي علي الفارسي في بعض ما تعارض فيه قوله: «وليس يُنكَر على العالم أن يرجع عن قولٍ إلى ما هو خيرٌ منه»[3].

على أنه لا يصحُّ بحالٍ أن نكشف لصغار الطلبة، وهم في هذه المرحلة الجامعية الأولى، عن أبواب النقد هذه، وأن ندلَّهم عليها، فإن مداركهم تقصُر عن إدراك تلك المرامي البعيدة، فضلاً عما يحدثه ذلك في نفوسهم من زلزلة وبلبلة قد تُزَهِّدُهم في العلم كله.

وقد نبَّه أهل العلم إلى ذلك من قديم، فقد ذكر أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»: «أنه ضررٌ على العامة أن يُكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصُر عن مثل هذا». قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «وهذا كما قال أبو داود؛ فإن العامَّة تقصُر أفهامُهم عن مثل ذلك. وربما ساء ظنُّهم بالحديث جملةً إذا سمعوا ذلك»[4].

---

(1) الخصائص 1/206.
(2) المزهر 2/320، والأخفش في هذا الخبر: هو الأخفش الأصغر، علي بن سليمان.
(3) الخزانة 8/131.
(4) شرح علل الترمذي ص 534.

وذكر الحافظ أبو سعد السمعاني من آداب المحدِّث، قال: «ألا يرويَ ما لا يحتمله العَوامُّ». وروى بسنده إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «أيها الناس تحبُّون أن يكذَّبَ الله ورسولُه؟ حدِّثُوا الناسَ بما يعرفون ودَعُوا ما يُنكرون». وروي أيضاً بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «إن الرجلَ ليحدِّثُ بالحديث فيسمعه من لا يبلغ عقلُه فَهْمَ ذلك الحديث فيكون عليهم فتنة»[1].

وروى ابن عبد البرّ عن هشام بن عُروة بن الزبير بن العوام، قال: «قال لي أبي: ما حدّثتَ أحداً بشيء من العلم قطّ لم يبلغه علمُه إلا كان ضلالاً عليه». ورَوى عن أبي قِلابة قال: «لا تُحدّثْ بحديثٍ من لا يعرفه، فإن من لا يعرفه يضرُّه ولا ينفعه»[2].

وقال بدر الدين بن جماعة فيما يجب على المعلِّم نحو طلبته: «وكذلك لا يُلْقي إليه ما لم يتأهّل له؛ لأن ذلك يبدّدُ ذهنه، ويُفرّق فهمه، فإن سأله الطالبُ شيئاً من ذلك لم يُجْبه، ويُعرّفه أن ذلك يضرُّه ولا ينفعه، وأن مَنْعَه إياه منه لشفقةٍ عليه ولطفٍ به، لا بُخْلاً عليه، ثم يرغّبه عند ذلك في الاجتهاد والتحصيل، ليتأهَّل لذلك وغيره. وقد رُوِي في تفسير «الرَّبَّانيّ» أنه الذي يُربِّي الناس بصغار العِلم قبل كباره».

وقال أيضاً: «ولا يُشير على الطالب بتعليم ما لا يحتمله فهمُه أو سنُّه، ولا بكتابٍ يقصرُ ذهنُه عن فهمه»[3].

وذكر السيوطي من آداب الرواية والتعليم قال: «ومن آدابهما الإخلاص، وأن يقصد بذلك نشر العِلم وإحياءَه، والصدق في الرواية، والتحرّي والنصح في التعليم، والاقتصار على القَدْر الذي تحمله طاقة المتعلم»[4].

---

(1) أدب الإملاء والاستملاء ص 59، 60.
(2) جامع بيان العلم وفضله 1/134.
(3) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلّم ص 51، 52.
(4) المزهر 2/330.

الاشتغال بالنظرية واجتواء التطبيق

وهذا السببُ غاية ونتيجةٌ للسَّبب السابق، فإن كثرة الحديث عن نقد الفكر النحوي واللغوي قد مهّدت الطريق وعبّدتْه لهذا القدر الهائل من النظريات؛ من الوصفي والمعياري ـ مع التوقير الشديد لأساتذتنا الكبار الذين كتبوا في ذلك ـ على أن هؤلاء الأساتذة الكبار حين كتبوا في هذه الاتجاهات كانوا يأوون إلى ركنٍ شديد من الوعي التراثي الجيد بالنحو واللغة؛ لأنهم ينتمون إلى جيل الحفظة والمتون، الذي حدثتُك عنه من قبل. لكن الآفة قد جاءت من تلاميذهم الصغار الذين مدُّوا في هذا الطريق يداً، واندفعوا فيه اندفاعاً، وتركوا تراثهم وراءهم ظِهرِيّاً... ثم كانْ ما كان من ذلك الحديث الغامض المبهم عن منهج البحث العلمي والتفكير الموضوعي، والمناهج النفسية والتاريخية والاستردادية «ترجمة تروق بلا معنى، واسمٌ يهول بلا جسم»[1]. وعن البنيوية والتحويلية وسائر المدارس اللغوية والنحوية، شرقاً وغرباً. وكل أولئك لا بأس به، بل هو مطلوبٌ ومرادٌ، على أن يُوظف لخدمة تراثنا اللغويّ والنحوي، وتجليته والكشف عنه، وتيسير التعامل معه والانتفاع منه، لا أن يكون باباً للثرثرة والادعاء، صارفاً عنه لُبّ العلم وأصله.

على أن السَّير في هذا الطريق سهلٌ لاحِبٌ لمن أراد أن يسلكه، والشأن فيه قريب؛ لأنه قليل الأعباء، غير مكلِّف، فليس أيْسَرَ على طالب العلم من حفظ هذه المصطلحات النظرية واستظهارها، ثم استحضارها في كلِّ وقت وحين. أما فقه النصوص، وفهم كلام العرب وتذوّقه وتوجيهه وتحليله فهو شيءٌ مغيَّبٌ تماماً عند أبناء هذا الجيل «والناسُ تَسْتسهِلُ المسالكْ».

ومن مئات الأمثلة والشواهد على تلك الفجوة بين النظرية والتطبيق: أنك قد تجد طالباً يحدثُك بتطلُّق شديد عن التأليف المعجمي عند العرب، ومدارسه ومذاهبه، ثم لا ينسى أن يحدثك عن «عيوب المعجم العربي» فإذا سألته عن

---

(1) من كلام ابن قتيبة في أدب الكاتب ص 7.

مفاتيح البحث عن هذه الكلمات في المعجم (تراث ـ ميناء ـ تَتْرَى)[1] حار وأَبْلَس.

على أن أبشع ما في هذه القضية أن يؤدّي هجرُ كلام العرب وعدمُ فقهه إلى تخطئة النصوص الصحيحة، وأمثلةُ هذا كثيرة جداً، فيما تسمع وفيما تقرأ، وأجتزىء هنا بمثالين:

سمعت بعضهم يخطىء رواية هذا الحديث: «ومتّعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا»[2]. ويقول هذا المُخَطِّىء: كيف يقول: «واجعله» فيُفرد الضمير مع عودته على جَمْع؟ وهذا بابٌ من أبواب الكلام عند العرب معروفٌ مأنوس، عرض له ابن فارس وغيرُه.

وسمعت أحدَهم يستنكر هذه الرواية في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري في كتاب الأذان، وهو حديث الدعاء عند الأذان: «اللهم ربَّ هذه الدعوةِ التامة والصلاة القائمة، آتِ محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته»[3]. وذلك لتنكير «مقاماً» مع تعريف «الذي»، وتوجيهه النحوي سهل، فإنه على البدل، وإبدال المعرفة من النكرة جائز، على حد قوله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ. صِراطِ الله﴾ [سورة الشورى: 52، 53]، وقيل في إعرابه غير ذلك، على ما ذكر ابن حجر في فتح الباري. هذا وقد جاء في الرواية أيضاً: «المقام المحمود»، لكن ابن قيّم الجوزية يُقوِّي رواية التنكير «مقاماً محموداً» بأدلّةٍ كثيرة[4].

---

(1) بل ربما ظن أن «تترى» هذه فِعل، وما دَرَى أنها اسمٌ. والدليل على اسميتها أن أبا عمرو وابن كثير قرءا قوله تعالى: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾ [المؤمنون: 44]، بالتنوين «تَتْرىً». ولا يُنَوَّن إلا الاسم. وجاء في حديث أبي هريرة: «لا بأس بقضاء رمضان تترى» أي متفرقاً غير متتابع. والتاء الأولى منقلبة عن واو، وهو من المواترة.

(2) رواه الترمذي في أبواب الدعاء. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي 13/32.

(3) فتح الباري 2/94.

(4) بدائع الفوائد 4/105.

وهكذا تُستنكر التراكيب الفصيحة الصحيحة لجريانها على غير ما يعهده الناسُ في أيامهم هذه ولو ذهبتُ أذكر كل ما أقرؤه وأسمعه من هذا الباب لطال بي الطريق. والله المستعان، وهو كاشفُ كلِّ بليّة.

وقد كتبت كثيراً وحاضرتُ عن هذه الآفة: آفة الاشتغال بالنظريات وإهمال التطبيقات، وقلت: إن الغلوّ في هذا السُّلوك قد أنتجَ لنا طائفة من حَمَلَة الماجستير والدكتوراه، ترى أحدهم فصيحاً لسِناً جَدِلاً إذا خاض في المناهج وطرق البحث العلمي، ونشأةِ المدارس الأدبية واللغوية والنحوية، وإذا تكلم في شيء من ذلك ملأ فمه بالحروف ولاك ومَضَغَ، وخلط عربياً بعجمي، وبَهَر الناس بما يُشبه أُخْذَة الساحر، وفغر السامعون أفواههم دهشاً لهذا السيل المنهمر، وهو يتلوّى في منطقه سادراً في لغوه نشوان، يسخر من هذا ويهزأُ بذاك من علمائنا الأكرمين رضي الله عنهم، لا يكاد يردُّه شيء... فإذا أنت أخذته إلى سطرٍ واحدٍ مما كتبه السابقون الأولون، سقط كلُّ قناع، وانكشف كل خبيء، وتعرّى كلُّ زيف، وهجم بك على ما يؤذي سمعَك من مساخر اللحن الظاهر والخفيّ، وأضاحيك العُجمة، في صفات الحروف ومخارجها، ثم في نطق الأعلام والأنساب والكُنَى والألقاب، وانتهى بك إلى كلامٍ محرَّفٍ ومُزالٍ عن جهته. وهكذا تمضي الأمور. وحسبنا الله ونعم الوكيل[1].

هذا ما قلتُه، وسوف أظلُّ أقوله، وقد رضيَ مَن رضي، وسَخِط من سَخِط، حتى رأيتُه في كلام بعض أساتذتنا الأكرمين وزملائنا الأفاضل:

يقول الدكتور لطفي عبد البديع: «وفقه العربية جاز فيه لعهدنا كلُّ شيءٍ إلا أن يكون فقه العربية، فقد تحوَّل إلى شذرات من الساميَّات والكلام في الأصوات، استحالتْ معها اللغة إلى فقاقيع تتطاير في المعاهد والجامعات. وكان هذا العلمُ هو العِلمَ المقدَّمَ عند الأولين، يعدونه الأصل الذي تُبْنى عليه سائر العلوم، وتاريخ البحث فيه يمتدُّ إلى تاريخ جمع اللغة وتدوينها، وما يتصل بذلك

(1) انظر بقيّة لهذا الكلام في مقدمتي لكتاب الشعر ص 40.

من شعور غريب. ثم تتابعت حلقات البحث بكتب اللغة والمعجمات، وما صنَّفه علماءُ العربية في هذا الباب لا يعدِلُه ما صنَّفه غيرهم من أبناء اللغات الأخرى»(1).

ويقول أستاذنا الدكتور كمال بشر: «أضف إلى هذا أن الاستمرار في تقديم النظريات والمبادىء العامة قد يكون مُغْرياً إلى درجة من شأنها أن تفوِّت على الدارس فرصة الإسهام في المجال التطبيقي الذي يتّسم بالصعوبة من بعض نواحيه، والذي يتطلَّب جهوداً صادقة في سبيل الوصول إلى نتائج علميّةٍ، يحتاج إليها المتعلمون والباحثون جميعاً»(2).

ويقول الأخ الدكتور محمود الربيعي، ملخصاً ما دار في ندوة جمعت نفراً من الزملاء، حول موضوع «الأدب المقارن». قال: «وقد شرَّق الكلام وغرَّب، وترددت مصطلحات ضخمة فيه، مثل الكلاسيكية والرومانتيكية والواقعية والرمزية، بل والموضوعية والبنيوية والتفكيكية. كما ترددت أسماء رجال أجانب صنعوا بأبحاثهم مناهج البحث في الأدب المقارن... ونُثِرت على مسامع السامعين أمثالٌ وحكايات، واختلف حول دور طه حسين في الموضوع، كما اختلف حولَ ازدهار هذا العِلم في بلاد اليونان الحديثة. ولم يُترك مما يمكن أن يُقال شيءٌ إلاَّ وقيل... وتأمَّلتُ الموقف من مكان المستمعين وبدا لي أن أقرب تشبيه يمكن أن يصدق على حالتنا الأدبية، في موضوع الأدب المقارن، أو المقارن ـ بفتح الراء أو كسرها ـ هذا هو حال المخبز الذي جَلَب كل الآلات المتطورة لينتج خبزاً آليّاً بأعدادٍ هائلة، والحال أنه يفتقر أصلاً للدقيق، وقد طردتُ مثل هذا التشبيه عن خاطري، لأنه لا يتلاءم والمناسبة الأدبية الرفيعة، ثم جاء إلى ذهني تشبيه آخر، وهو صورة العيادة الطبية التي زُوِّدت بأحدث الآلات، من أجهزة للأشعة المقطعية، وكيماويات للتحاليل الطبية الفورية، ولكنها تخلو من مادة العمل الأساسية التي هي المرضى، ولكنني قلت لنفسي: إن هذا التشبيه لا يليق

(1) عبقرية العربية ص 5.

(2) علم اللغة العام ـ الأصوات ص 63.

بالمناسبة. وحين جاء وقت التعقيبات أدليت بتعقيب حاولت فيه أن أتفادى التشبيهات على قدر الإمكان، وأن أصف الواقع حولي. وقد قلت لزملائي: كيف تشتغلون البحث في آلات متقدمة لموضوع الأدب المقارن، وأنتم تعلمون أن خامة الواقع الأساسية التي يبدأ بها العمل غير موجودة أصلاً؟. إن طلاب اللغة العربية لا يُحسنون عربيتهم بالقدر الذي هو مطلوب، وطلاب اللغات الأجنبية لا يُحسنون هذه اللغات بالقدر الذي هو مطلوب. فكيف يُرجى والحالة هذه أن نجني ثمرة من تطوير علم ينهض في أصله على العلاقات بين الآداب التي هي فنون قولية كلامية؟ وقلت كذلك: إن تطور منهج معتمد في دراسة الأدب القومي أولى بالرعاية من تتبع مناهج الدراسة في آداب أجنبية[1]. وقلت أيضاً: إن تلقين المناهج لطلاب العلم الذين يدرسون في الجامعات لدينا يجعلهم يتحدَّثون عن «أعوض» المناهج الغربية الأجنبية كأنهم أصحابها، فإذا طلبتَ[2] إليهم أن يقرأوا «مجرد قراءة» نصاً إبداعياً باللغة التي يعدّون للتخصص فيها (عربية أو أجنبية) لم يقيموا النص قراءة، فضلاً عن التعمُّق في فهمه بالتحليل والتركيب والتفكيك»[3].

أرأيتَ؟ هذا هو كلام أهل العلم، من الذين عاشوا التجربة الجامعية في الدرس اللغوي والأدبي، وخبروا سوادَها وبياضها. لكن لنا أن نسأل: من الذي نقب هذا النقب في جدار الدرس الأدبي واللغوي العربي الحديث؟ ومن الذي

---

(1) هذا يتفق تماماً مع ما قلته تماماً منذ خمس سنوات في كتابي الصغير: الموجز في مراجع التراجم والبلدان ص 12 وما بعدها.

(2) وهذا أيضاً تقدَّم في كلامي وقلته منذ ثلاث سنوات في مقدمة تحقيق كتاب الشعر. ولكن الكلام يثقُل في مكان ويخفُّ في مكان.

(3) ترتيب الأولويات: مقالة للدكتور محمود الربيعي بجريدة الأهرام بتاريخ 1990/7/6 م. وقوله: «الأولويات» يخطّئه بعضهم، ويرى صوابه: الأوَّليّات. وهو الذي في لسان العرب مادة (وأل) ففيه عن أبي زيد: «يقال: جاء في أوّليّة الناس: إذا جاء في أولهم». وفيه أيضاً: «تقول: هذا أوَّلٌ بيّن الأوَّليّة». قلت: وقد وجدت «الأولوية» في أسلوب ابن هشام في مغني اللبيب ص 207 (مبحث كيف)، قال: «لإفادة الأولوية بالحكم». وانظر مصطلح «الأوّليّات» في الكليات لأبي البقاء الكفوي 1/431.

أغرى الشباب بهذا اللون النظري من البحث اللغوي، وزيَّنه في قلوبهم وكرَّه إليهم النصوص؟ ألم تخرج هذه الأشياء المعِيبة الآن من داخل المدرَّج الجامعي؟.

إن الإسراف في النظريات والمناهج هو الذي أضعف إحساس أبنائنا بالعربية الأولى، وهو الذي أورثهم العجز الذي يأخذ بألسنتهم وأقلامهم فلا يستطيعون قولاً ولا بياناً.

إهمال جوانب ضرورية في تعليم النحو والعربية

الحِفــــظ

يشيع في أيامنا هذه كلامٌ عجيب، يُبغِّض إلى طالب العربية «الحفظ» ويُزهِّد فيه، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى تثبيت قاعدة تجعل «الحفظ» مقابل «الفهم»، وأن الطالب الذي يحفظ «صَمَّام»، وغير قادر على الفهم والاستيعاب، ونقرأ للمسؤول الأول عن التعليم في مصر قوله: «ولا بد أن يدرك الطالب أن زمن الحفظ والصَّمَّامين قد انتهى»[1].

وهذا الكلام إن صدق على العلوم المعملية والتطبيقية لا يصدق على علوم العربية من أدب ولغة ونحو، وذلك لأن تراثنا كله قائم على الرواية والدراية، والرواية مقدَّمة، ولذلك قالوا: «الرواية من العشرين والدراية من الأربعين»[2]. والجوهري صاحب الصحاح يقول في مقدمته: قد أودعت هذا الكتاب ما صَحَّ عندي من هذه اللغة... بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية وقد وصل

(1) جاء هذا ضمن كلمة في جريدة الأهرام بتاريخ 15/7/1990 م، للدكتور محمد علي هديه بعنوان «طالب العلم بين الهواية والدراية».

(2) المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي ص 188، وواضح أن المراد بالرواية هنا رواية الحديث الشريف. أما حفظ القرآن الكريم والشعر فقد كان يبدأ عندهم في سنٍّ مبكرة، ومع هذا فقد قيل: «إذا ضبط الإملاء جاز سماعُه، وإن كان دون العشر». وقيل: إن أهل البصرة يكتبون [الحديث] لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين. المحدّث الفاصل ص 186، 187.

إلينا تراثنا في أول أمره عن طريق الحفظ والرواية، ثم جاءت حركة التقييد والكتابة في مرحلة تالية، على ما هو مقرَّر ومعروف. فالحفظ هو الأساس، وقد حَثُّوا عليه ومدحوا أهله، فرُوِي عن الأصمعي أنه قال: «كلُّ علم لا يدخل معي الحمَّام فليس بعلم». ويريد أنه حافظه ومستحضره في كل وقتٍ، وعلى كل حال. وقال محمد بن تيسير ـ من شعراء الدولة العباسية الأولى ـ:

أأشهرُ بالجهل في مجلسٍ وعِلْمِيَ في البيت مُسْتَوْدَعُ
إذا لم تكن حافظاً واعياً فجَمْعُكَ للكُتْبِ لا ينفعُ[1]

وقال بعض أهل العلم:

حِفْظُ اللغاتِ علينا فرضٌ كَفَرْضِ الصلاةِ
فليس يُضْبَطُ دِينٌ إلا بحفظ اللغاتِ[2]

وقالوا: من حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ.

ولم يكونوا يقصرون صفة «الحافظ» على حافظ الحديث فقط، كما يظن بعض الناس. قال السيوطي في معرفة آداب اللغوي: «فإذا بلغ الرُّتبة المطلوبة صار يُدْعَى الحافظ، كما أن من بلغ الرتبة العليا من الحديث يسمَّى الحافظ، وعلم الحديث واللغة يجريان من وادٍ واحد»[3].

ولولا أن الحفظ في تاريخنا التراثي لما أمكن لهذه الطائفة من عباقرة العربية العميان أن يسجّلوا لنا هذا القدرَ الضخم من المعارف الإنسانية، كالذي نقرؤه عند أبي العلاء المعري ـ وأبو العلاء فوق شاعريته صاحبُ لغة ونحو وصرف وعروض ـ وابن سيده، صاحب المحكم والمخصّص، والإمام الترمذي صاحب السُّنَن، وغيرهم كثير مما ذكره صلاح الدين الصفدي في كتابه الطريف: نكت الهميان في نكت العميان. وحَسْبُكَ بقرّاء القرآن وعلماء القراءات كالشاطبي

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/251، وذكر طائفةً من أخبار الحفظ والحفَّاظ.

(2) المزهر 2/302.

(3) نفسه 2/312.

صاحب المنظومة الشهيرة في القراءات السبع، المسماة: حِرْز الأماني ووجه التهاني.

إن طبيعة تعلم العربية تقتضي حفظ كثير من النصوص لتثبيت القواعد والتمكين للأبنية والتراكيب في ذهن طالب العلم. وقد قيل: «الحفظ الإتقان»، وذلك ما رواه أيوب بن المتوكل، قال: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان الرجل من أهل العلم إذا لقي من هو فوقه في العلم فهو يوم غنيمته، سأله وتعلَّم منه، وإذا لَقي من هو دونه في العِلم علَّمه وتواضَعَ له، وإذا لقي من هو مثلُه في العلم ذاكره ودارَسَه. وقال: لا يكون إماماً في العِلم من أخذ بالشاذِّ من العلم، ولا يكون إماماً في العِلم من رَوَى كلَّ ما سمع، ولا يكون إماماً في العلم من رَوَى عن كلِّ أحد. والحفظ: الإتقان»[1].

ويقول ابن خلدون: «ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويرومُ تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السَّلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلةَ من نشأ بينهم ولقّن العبارة عن المقاصد منهم». ويقول أيضاً: «وتعلمُ مما قرَّرناه في هذا الباب أن حصول ملكةِ اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يرتسمَ في خياله المنوالُ الذي نَسَجُوا عليه تراكيبهم فينسِج هو عليه، ويتنزَّلُ بذلك منزلةَ من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكةُ المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم».

ويقول أيضاً عن هذه المَلَكة التي تحصُلُ بالحفظ والدُّرْبة: «... فإن المَلَكات إذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كأنها طبيعة وجِبِلةٌ، لذلك المحلّ. ولذلك يظنُّ كثيرٌ من المغفّلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغةً أمرٌ طبيعي، ويقول: كانت العربُ تنطق بالطبع،

(1) المحدّث الفاصل ص 206، والإلماع ص 215.

وليس كذلك، وإنما هي ملكةٌ لسانية في نظم الكلام تمكَّنت ورسخَتْ، فظهرَتْ في بادىء الرأي أنها جِبلةٌ وطبعٌ. وهذه الملكةُ كما تقدَّم إنما تحصُل بممارسة كلام العرب وتكرُّره على السَّمع، والتفطُّن لخواصِّ تراكيبه. وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك، التي استنبطها أهلُ صناعة اللسان، فإن هذه القوانين إنما تفيدُ عِلْماً بذلك اللسان، ولا تفيد حصولَ الملكة بالفِعل في محلِّها».

ويقرر ابن خلدون أيضاً: «أنه لا بدَّ من كثرة الحفظ لمن يَرُوم تَعَلُّمَ اللسان العربي، وعلى قدر جَوْدة المحفوظ وطبقته في جنسه وكثرته من قِلّته تكون جودةُ الملكة الحاصلة عنه للحافظ»[1].

ويقول القاضي عبد الرحيم بن علي بن شيث القرشيّ، في سياق حديثه عن أدوات الكاتب وعُدَّته: «والحِفْظ في ذلك مِلاكُ الأمر، فإنه يؤهِّل ويدرِّب، ويُسهِّل المطلوب ويقرِّب»[2].

هذا وقد وقعت على نص خطير جداً هو خيرُ ردٍّ وأوفاه على هؤلاء الذين يشترطون للحِفظ: الفهم، ويقولون: لا تطلبوا من الصبيّ حِفظَ ما لا يفهم[3]، فإن هذا غيرُ مجدٍ في العملية التعليمية.

يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «قال لنا أبو علي ـ الفارسي ـ يوماً: قال لنا أبو بكر ـ ابن السَّرَّاج ـ: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه»[4].

وهذا كلام صحيح، يصدّقه الواقع وتؤكده التجربة؛ فإن الإلحاح بالحفظ الدائم المستمر مما يمهد للفهم لا محالة. وآية ذلك أن صغار التلاميذ في دُور الحضانة والروضة يُردِّدون مع إطلالة كل صباح النشيد الوطني لبلادهم، وهم

(1) مقدمة ابن خلدون صفحات 561، 562، 578.

(2) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص 40.

(3) من الذين ذهبوا إلى هذا الرأي قديماً أبو بكر بن العربي المتوفى سنة (543 هـ) ورأى ابن خلدون أن طريقته هذه في التعليم غريبة. انظر المقدمة ص 539.

(4) الخصائص 1/216.

بالقطع لا يعرفون شيئاً عن معاني مفرداته فضلاً عن تراكيبه، ولكنهم بمرور الأيام يدركون ويفهمون. والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى في اكتساب المهارات وإدراك المعارف. ونحن الذين حفظنا القرآن صغاراً نعرف هذا من أنفسنا، فما زلنا نذكر ألفاظ القرآن وتراكيبه الغريبة علينا في مطلع أيامنا، ثم إضاءة معانيه في نفوسنا بعد ذلك بالتدريج، وإن كنا لا نُدرك بالضبط متى تمَّ هذا، كما لا يدرك الناظر في السماء انسلاخ النهار من الليل إلا حين يغشاه نُورُه ويغمرُه سناه. وليس أدلَّ على أهمية «الحفظ» في العملية التعليمية في تراثنا، من هذا القدر الهائل من المنظومات في اللغة والنحو والفرائض (المواريث) والقراءات وعلوم الحديث، والأصول والبلاغة، والمنطق والعروض، والميقات والطبّ، وكل ذلك لضبط القواعد وتقييد الأحكام. وما أمرُ ألفية ابن مالك ببعيد!.

ومع المنظومات المطوّلة في النحو والصرف كان هناك البيتان والثلاثة لضبط القاعدة وترسيخها فهذه جموع القلّة ينظمها أبو الحسن الدَّباج في بيتين:

بـأفعـل ثـم أفعـال وأفعلـةٍ   وفِعلةٍ يُعرَفُ الأدنى من العددِ
كـأفْلُـسٍ وكـأثـواب وأرغفـةٍ   وغِلمةٍ فَاحْفَظَنْهَا حفظ مجتهدِ

وجموع الكثرة ينظمها بعضهم في قوله:

في السفن الشهب البغاة صور   مـرضـى القلـوب والبحـار عبـر
غلمـانهـم لـلأشقيـاء عملـه   قطـاع قضبـان لأجـل الفيلـه
والعقـلاء شـرد ومنتهـى   جموعهم في السبع والعشر انتهى

وترتيب الخليل لمواد المعجم ينظمها بعضهم في قوله:

عن حزن هجر خريدة غنّاجةٍ   قلبي كَوَاه جَوىً شَدِيدُ ضرارِ
صَحْبِي سيبتدئون زجرِيَ طُلَّباً   دهشـي تَطَلُّـبُ ظـالـمٍ ذي ثـارِ
رغماً لذي نصحي فؤادي بالهوى   متلهـبٌ وذوي المـلام يُمـارِي

وواضحٌ أن المرادَ الحروفُ الأولى من كلمات هذا النظم.

هذا إلى الضوابط النثرية مثل: «سألتمونيها» لحصر حروف الزيادة،

و« سكت فحثَّه شخص» لضبط الحروف المهموسة، و «لم أر على ظهر جبل سمكة» لبيان الأسباب والأوتاد والفاصلة في العروض. ومن أطرف ما حفظناه من مشايخنا في الصِّغر قولهم: «صُنْ شمله» رموزاً لأسماء الأنبياء المصروفة المنونة: فالصاد لصالح، والنون لنوح، والشين لشعيب، والميم لسيدنا محمد ﷺ، واللام للوط، والهاء لهود، عليهم السلام أجمعين. فهذه الأسماء الستة تُنوَّن، وما عداها من أسماء الأنبياء يُمنَع من التنوين. وكانوا يقولونْ لنا أيضاً: «لا تكسِر الصَّحاح ولا تفتحِ الخِزانة» يريدون «الصَّحاح» للجوهري، وأنه بفتح الصاد وخِزانة الأدب للبغدادي، وأنها بكسر الخاء.

فبهذه الضوابط الشعرية والنثرية تعلَّم السابقون النحو وفَقِهوه، وتلقينا نحن منهم ذلك؛ لأننا أدركنا معاهد العلم قبل أن يدهمها السّيل، ووردنا الماء صافياً قبل أن تكدِّره الدِّلاء. وإن من واجبنا نحن أنْ نلقن أبناءنا ذلك.

ولا ينبغي أن يُلتفت إلى ما يقال من أن هذا عيث في اللغة العربية: أن تعتمد على الحفظ الأصم الأعمى، فهذا أمر معروف في كثير من اللغات. يقول العالم الأديب الدكتور عبد الله الطيب: «ومساكين اللغة العربية ينفرون من الحفظ ليكونوا متمدِّنين... وأشهد على نفسي أني عندما كنت أدرس في الخارج [لندن] كنا ندرس بعض القطع المسرحية لشكسبير، فكان التلاميذ يُسمع بعضهم لبعض القطع عن ظهر قلب، حتى أمثال «يدخل يطارده القتلة» أو «يخرج يطارده سبع»، وكانت لهذه المسرحيات القديمة شروح، قد تكون الأبيات أربعة أسطر في أعلى الصحيفة، بخط كبير، وسائر الصحيفة بخط دقيق، شرح لما فوق، ويُقبل التلاميذ على ذلك ولا ينفرون. فإذا قُدِّم لهم شيء يشبه ذلك بالعربية نفروا منه نفوراً شديداً. ومن عجب الأمر أن الكتب التي كنا ندرُسها بالإنجليزية كان ورقها أصفر، والورق الأصفر لعله ألين على عين القارىء من الورق الناصع الأبيض»[1].

(1) ملحق التراث بجريدة المدينة المنورة السعودية ـ 21 من ربيع الأول 1408 هـ = 12 من نوفمبر 1987 م.

ومن هذه الجوانب الضرورية التي أُهملت: ضبط الأبنية من أسماء وأفعال. فقد أصبح التخليط شديداً في أبنية الأفعال، على وجه الخصوص.

ومعلوم أن المعاني تختلف باختلاف ضبط بنية الفعل، في مثل «حَسَب يحسُب» بفتح السين في الماضي وضمها في المضارع، من الحِساب والعَدّ، و «حسِب يحسَب» بكسر السين في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع، من الظن والحُسْبان. و «كبِر يكبَر» بكسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع، في السِّنّ والعُمْر، و «كبُر يكبُر» بضم الباء في الاثنين، بمعنى عظُم يعظُم. و «لَعَب الغلامُ» بفتح العين بمعنى سال لُعابُه من فمه، ولعِب بكسر العين، من اللعب واللهو. وهلُمّ جرا. وكان هذا الضبط والعناية به مراعىً في العملية التعليمية وآية ذلك ما حدثتك به قريباً عن الطبعة الخاصة من «المصباح المنير» للمدارس الأميرية، ورحم الله من أشار بهذا، لأن هذا المعجم على ـ صغره ووجازته ـ من أنفع المعاجم في ضبط عين الفعل.

وقد بدأ الاستخفاف بمفردات اللغة: دلالة ونطقاً حين حِيل بين الطلبة والمعاجم العربية، وصارت دراسة المعاجم العربية نظرية أكثر منها تطبيقية، كما أشرت إلى ذلك من قبل. ثم ما كان من بعضهم من تحاشي التنبيه على هذه الأخطاء؛ لأنها من الأمور الشكلية التي لا ينبغي الوقوفُ عندها طويلاً. ثم ما كان أيضاً من إهمال الضبط في الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي... ونعم قد ترى في بعض الكتب شيئاً من الضبط، ولكنك لن تعدم فيه الضبط على الشائع الدائر على الألسنة، دون مراجعة الأصول للتحري والاستيثاق. ولست هنا بسبيل التمثيل والاستشهاد، لأنه فاشٍ مستفيض، ولكن حسبي بعض الأمثلة:

يضبطون قولهم: «وقع في روعي كذا» بفتح الراء على الشائع، والصواب بالضم: «رُوعي»؛ لأن «الرَّوع» بالفتح: الفزع. قال تعالى: ﴿فلما ذَهَب عن إبراهيم الرَّوْع﴾ [سورة هود: 74]. والرُّوع بالضم: النَّفْس. وفي الحديث: «إن

رُوح القدس نفث في رُوعي أن نَفْساً لن تموت حتى تستوفي رزْقها فاتَّقوا الله وأجملوا في الطَّلب، ولا يحملنَّكم استبطاءُ الرزق على أن تطلبوه بمعصية الله، فإن ما عند الله لا يُنال إلا بطاعته»[1].

ويضبطون الفعل «كبر يكبر» في السن والعمر بضم الباء في الفعلين، والصواب بكسر الباء في الماضي وفتحها في المستقبل، كما ذكرت قريباً.

ويضبطون: «فعلْتُه حسْب رأيك» بسكون السّين، والصواب بفتحها، وهو بمعنى وَفْق [و «وَفْق» هذه يضبطونها بكسر الواو، والصحيح فتحها] والحَسْب بسكون السين معناه الكفاية، قال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ [سورة الأنفال: 64] أي كافيك... وهكذا دواليك إلى ما لا يُحصيه العَدّ.

ومرة أخرى: إن ضبط الأبنية بابٌ من أبواب العربية، ينبغي تعهُّده والعنايةُ به، وليس من الأمور الشكلية كما يزعم بعضُ الناس. يقول ابن جني: «ألا ترى أنك لو سمعتَ إنساناً يقول: كرُم يكرَم، بفتح الراء من المضارع لقضيتَ بأنه تاركٌ لكلام العرب»[2]. وقد عَدَّ الجاحظُ الخطأ في بِنية الفعل - مع بقاء المعنى - من اللُّكْنة[3].

مخارج الحروف وصفاتها

ومن الجوانب التي أهملت أيضاً في تعليم النحو والعربية: مخارج الحروف وصفاتها. فقد أصبح التخليطُ شديداً بين حروف الشدّة والرخاوة، والهمس والجهر، والترقيق والتفخيم: فالثورة صارت تنطق السَّورة - وهذا مع ما فيه من التخليط في صفة الحرف أدّى إلى تغيُّر في الدلالة أو المعنى المعجمي، فالسَّورة: الغضب، والثورة: الهياج والوثوب - والذُّلّ أصبح الزّلّ، والفرزدق يُنطق الفرزدك.

---

(1) مجمع الزوائد 4/72 (باب الاقتصاد في طلب الرزق)، وزاد المعاد 1/78.

(2) المنصف 1/2.

(3) البيان والتبيين 1/74، 161.

وقد سرى هذا التخليط إلى كلام ربنا عز وجل، فيما تسمعه على ألسنة بعض الخطباء وبعض المذيعين، فأصبحت تسمع قوله تعالى: ﴿فلا يصدَّنَّك عنها من لا يؤمنُ بها واتبع هواه فتَرْدَى﴾ [سورة طه: 16] بالضاد في «تردى» هكذا: «فتَرْضَى» ويا بُعْدَ ما بينهما! وكذلك تسمع قوله تعالى: ﴿فارجع البصر هل ترى من فطور﴾ [سورة الملك: 3] بالتاء في «فطور» لتصبح: «فتور». . . وقد كان الناس قديماً يحتشدون لأداء القرآن الكريم وتلاوته ومن العجب أن ألسنتهم كانت تُخلِّط أحياناً في صفة الحرف ومَخْرجه إذا جَرَى في كلامهم ومحاوراتهم، نتيجة للقوانين الصوتية من قُرْب المخارج، وإيثار السهولة واختصار الجهد، لكنهم إذا نطقوا هذا الحرف في القرآن العزيز أعطوه حقَّه ومستحقَّه: ذكر صلاح الدين الصفدي في ترجمة أبي حيان النحوي أنه «كان يعقد القاف قريباً من الكاف، على أن ينطق بها في القرآن فصيحة»[1]. وقد كنا نحن أبناء هذا الجيل نفعل هذا أيام تلقَّيْنا القرآن الكريم في النشأة الأولى ـ نتنبَّه غاية التنبه لصفة الحرف ومخرجه في القرآن الكريم، ثم في جريانه على ألسنتنا في الكلام والمحاورات. ولا زلنا نفعله إلى الآن، ونسأل الله أن يربط على قلوبنا، فإن بعض إخواننا يلوموننا ويسخرون منا حين نتلو القرآن الكريم في بعض الأحاديث الإذاعية، على ما تلقَّيناه عن شيوخنا، ووَفْقاً لقول ابن الجزري:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمُ ... من لم يُجَوِّدِ القُرَان آثِمُ

ولا شك أن ضبط مخارج الحروف ورعاية صفاتها إنما يكون في النشأة الأولى، وهي مرحلة الكُتَّاب والتعليم الابتدائي. لكنا إذا كنا قد فقدنا الكتاتيب ورعاية ذلك في التعليم الابتدائي الآن، فلم يبق أمامنا إلا التعليم الثانوي، فيما يسمعه التلاميذ من معلِّمهم مضبوطاً محرَّراً من مخارج الحروف وصفاتها، وفيما

---

(1) الوافي بالوفيات 5/268، وممن كان ينطق القاف كافاً أبو مسلم الخراساني. على ما ذكر الجاحظ في البيان والتبيين 1/73. وهذا الذي ذكره الصفديّ قد رأينا تصديقه في قراءة الأتراك والهنود وغيرهما من المسلمين الذين لا يتقنون العربية، أو لا يعرفونها بالمرّة.

ينتهي إليهم من مذيعي الراديو والتلفزيون. وهؤلاء إنما يأتون من أقسام اللغة العربية بالجامعات. . . إذن انتهى الأمرُ إلى الجامعة وأصبح من المفترض أن يمرَّ الطالب خلال تلك السنوات الجامعية الأربع بمناهج في تدريس اللغة، تربِّي فيه الحسَّ الصوتي، ومذاق الحروف. . . ونعم إن في الجامعات العربية دَرْساً للصوتيات، يقوم عليه أساتذةٌ على قدرٍ عالٍ من العلم والمعرفة، ولكنها دراسة يغلب عليها التجريد، ويقلُّ فيها التطبيق، فضلاً عن استمدادها من أصولٍ غربيّة[1]. وقد أنتجتْ لنا النظريات الصوتية مثل الصوامت والصوائت، والفونيمات والمورفيمات، والمماثلة والمخالفة، وتبادل التأثير والتطور اللغوي، ورموز «دانيال جونز» ولكن هذه الطائفة من الدارسين عند إدارة الكلام وتحريك اللسان في جَوْبة الحَنَك تعجن الحروف عَجْناً، وتخلِّط تخليطاً شديداً يؤذي سمعك إيذاءً، ويعكِّر عليك تعكيراً. . . وقد قال أهل العلم: إن الغاية من تعليم النحو واللغة أن تمضي في بيانك وقولك على الجادَّة والسلامة، فإذا انتفى ذلك كان الاشتغال بمثل تلك النظريات ضرباً من العبث واللغو.

على أن الحقَّ يقتضينا أن نقرّر أن بعض هذه الكتابات الصوتية الحديثة قد أحسن كاتبوها حين نزَّلوا هذه النظريات على مُثُلٍ وشواهد عربية، فكانت تلك النظريات موظفة توظيفاً جيداً لخدمة موروثنا اللغوي، على حين غلا بعضهم في استعمال المصطلح والمثل الأجنبي، فأصبحت كأنك تقرأ كتاباً في علم اللغة وفقهها عند الإنجليز أو الفرنسيين أو الألمان. وأصبح لا يعرف هذه الأشياء إلا

---

(1) يقرأ الطالب العربي في الجامعة كثيراً من النظريات الغربية في علم اللغة، ويلتقي بأسماء علماء أجانب كبار، من أمثال: بلومفيلد ـ دي سوسير ـ فيرث ـ دانيال جونز. ثم تأتيه أسماءُ اللغويين العرب في تطامُنٍ وانكسار، في هوامش الكتب، ببنط صغير وحروف متآكلة. مع أن ما كتبه اللغويون العرب في مجال الصوتيات شيءٌ ضخم جداً ـ ولا زال بعضه مخطوطاً ـ وقد قلت رأيي في هذه القضية في غير مكان. ويقول الأستاذ الدكتور أحمد علم الدين الجندي: «كما أن انبهارنا بغيرنا في قضايا اللغة حجزنا عن النظر في موروثنا اللغوي الضخم، وكدنا نفقد الثقة، وأصبح دورُنا دور المتلقّي، حتى كاد العربي يخرج من زمنه معلّقاً على أفق أزمنة ليست له» من تراث لغويٍّ مفقود ص 12.

كاتبوها، ومن يدورون في فلكهم، ونفرٌ من المعيدين الذين يعدُّون أنفسهم للسَّير في هذا الطريق. أما جمهور الطلبة فلا نَفْعَ لهم منها، ولا صلة لهم بها إلا صلة اجتياز الامتحان، ثم يتركونها وراءهم ظِهرياً.

ولأن هذا العلم ـ علم الصوتيات ـ أساسه التلقي والمحاكاة: فليت أساتذتنا الأكرمين وزملاءنا الأفاضل يقتطعون وقتاً من هذا المنهج الصوتي للقراءة أو «المطالعة» كما كانت تسمى في أيامنا، فيأخذ الأستاذ نصاً تراثياً يعالجه مع طلبته، ويُديره على مخارج الحروف وأحيازها وصفاتها، على نحو ما كان يفعل «سيدنا» في كتَّاب القرية، وسائر محفِّظي القرآن الكريم، فإن هؤلاء المشايخ البُسطاء كانوا يعالجون هذه الصوتيات مع صغار الصبيان بالتلقي والمحاكاة، ويُجهدون أنفسهم إجهاداً مع هؤلاء الصغار، ولا يضجرون ولا يملُّون من كثرة التكرير والترديد، حتى يبلُغوا من هؤلاء الصبية الصغار من سلامة النطق واستقامة الأداء ما يريدون. واجلس إلى واحدٍ من هؤلاء المشايخ «الغلابة» وتأمل حركة فكَّيه وشفتيه وجريان لسانه في إعطاء كل حرفٍ حقه ومستحقه ـ كما يقول علماء التجويد ـ من الهمس والجهر، والإظهار والإخفاء، أو الفك والإدغام، والترقيق، والتفخيم، وكيف يخرج من أحدهما إلى الآخر في مثل قوله تعالى: ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾ [سورة الأنبياء: 28] وانظر كيف يُفخم الراء ـ وإن كان قبلها كسر، إلا أنه كسرٌ عارض ـ ثم يخرج إلى ترقيق التاء، ثم يعود إلى تفخيم الضاد، ويمضي في ذلك كله في سهولةٍ ويُسْر، دون استكراه أو إعنات.

ولست أنسى الشيخ محمد وهبة (أحد الغلابة) رحمه الله رحمة واسعة، وهو يحاول معنا ترقيق اللام بعد تفخيم الضاد في قوله تعالى: ﴿ربّ إنهنّ أضللن﴾ [سورة إبراهيم: 36]، وحين رأى ذلك علينا شاقاً عسيراً، جزَّأ الكلمة جزأين ـ وكانوا يعرفون النِظام المقطعي تلقِّياً لا مصطلحاً: أضْ + لَلْن، وأخذ يردّد الجزء الأول: أَضْ أَضْ أَضْ. . . بترقيق الهمزة ثم تفخيم الضاد، ثم صنع مثل ذلك في الجزء الثاني: لَلْن لَلْن لَلْن. . . بترقيق اللام. . . يصنع ذلك مرَّاتٍ ذوات عدد، دون مللٍ أو سأمة، ثم نطق الكلمة مرة واحدة «أضللن» فاستقامت على ألسنتنا، تفخيماً وترقيقاً.

أما الوقوف على بعض الكلمات أو رؤوس الآي، وما يُتَحرَّى فيها من رعاية جانب المعنى وجانب الصوت فكان هؤلاء المشايخ «الغلابة» يأتون فيها بالعجب العجيب، مما انتهى إليهم عن مشايخهم بتواتر الأداء الصحيح. وكان سيدنا وشيخنا الجليل الشيخ عامر السيد عثمان، رحمه الله ورضي عنه، يأخذنا إلى تفرقة دقيقة لطيفة في الوقف على الراء من قوله تعالى: ﴿فكيف كان عذابي ونذر﴾، وقوله تعالى: ﴿كذبت ثمود بالنذر﴾ [سورة القمر: 16، 23]. فالراء الأولى يوقف عليها بترقيق لطيف يُشعر بالياء المحذوفة؛ لأن أصلها «ونُذرِي» أي إنذاري - وقرأها كذلك بإثبات الراء، ورشٌ عن نافع - أما الراء الثانية فيوقف عليها بالتفخيم الخالص؛ لأنها جمع نذير.

وأما «النَّبْر» وهو الضغط على مقطع دون غيره في الكلمة، فمع أن اللغويين القدماء لم يتعرَّضوا له في تصانفيهم، كماً يرى المحدَثون[1]: فقرآء القرآن يتنبَّهون له غاية التنبه، وهو عندهم لونٌ من ألوان الأداء الصحيح، لا يعرفونه بالوصف والمصطلح، وإنما بالأداء والتلاوة. على أني أذكر أن شيخنا الشيخ عامر السيد عثمان، رحمه الله، سمَّاه لي حين ذكرتُ له أمثلته بعدما سمعتُ تصحيحه إياه: «التخليص». وهو مصطلح جيد لو وجدنا له سَنَداً من كلام الأقدمين.

ومن أمثلة النَّبْر الخاطىء الذي يتنبّه له قرّاء القرآن قوله تعالى: «فسَقَى لهما ثم تولّى إلى الظل﴾ [سورة القصص: 24]، فإن بعض المتسرِّعين يقرأ «فسقى» بالضغط على الفاء، فينحرف بالكلمة إلى «الفِسْق» والضغط الصحيح إنما يكون على السين. وكذلك قوله تعالى: ﴿فقست قلوبهم﴾ [سورة الحديد: 16]، يضغط بعضهم على الفاء فينحرف إلى «الفَقْس». ومن أطرف ما أتذكره هنا أن أحدهم قرأ

---

(1) الأصوات اللغوية لأستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس ص 172. ولم يتعرض اللغويون الأوائل لظاهرة «النبر» هذه، لأنها من ضرورة الأداء الصحيح، وما خرج عن هذا الأداء الصحيح، يُعَدُّ من باب الخطأ الصريح الذي يرفض ولا يوقف عنده بتقنين أو تقصيد، كالذي يلحن في كلامه، أو يقرأ شعراً أو يكتبه غير موزون. وإنما تحتاج بعض اللغات الأجنبية للنبر؛ لأن المعنى يختلف به عندهم كما هو معروف.

أمام سيدنا الشيخ عامر رحمه الله قوله تعالى: ﴿فلهم أجرٌ غير ممنون﴾ [سورة التين: 6]، وخطف هذا القارىء «فلهم» خطفةً واحدة ضاغطاً على الفاء، كأنها فعلٌ ماض، فقال له سيدنا الشيخ: «مَفَلَهُمْشْ» يريد رحمه الله أن يقول إنه ليس فعلاً واقعاً عليهم، وأن هذه الكلمة مكونة من جزأين: الفاء، ثم «لهم».

وهذا كله يقودنا إلى استثمار علم القراءات، لا سيما الجانب الصوتي منه.

وعلم القراءات علمٌ ضخم من علوم العربية، يقوم جانب الدراية فيه بوظائف كثيرة، من أبرزها الاحتجاج للقراءات المتواترة والشاذة، وفي طريق هذا الاحتجاج تُعالج قضايا نحوية ولغوية كثيرة على المستويات الأربع المعروفة: الإعراب «التراكيب» والصرف والصوتيات[1] والدلالة. بل إن قدراً ضخماً من معرفتنا بلغات العرب ـ وهو ما يُعرف الآن باللهجات ـ إنما جاءنا من طريق ما صنَّفه علماء القراءات في الاحتجاج لوجوه القراءة. كما أن الضوابط والحدود التي وضعها علماء التجويد للتلاوة والأداء تُعدُّ الأنموذج المثالي لنطق العربية الفصحى[2]. ويقال: إن بعض المستشرقين الذين عُنُوا بالقراءات القرآنية قد نزل القاهرة وجلس إلى أشهر علماء القراءات آنذاك، وهو الشيخ علي محمد الضباع

---

(1) بل إن تأمل بعض هذه الظواهر الصوتية في بعض القراءات السبعية يُصَحح بعض العاميات الموجودة الآن، كالذي تراه من قراءة الإدغام في قوله تعالى: ﴿وأختُّمْ على ذلكم إصري﴾ قراءة في «وأخذتم» [سورة آل عمران: 81]. وانظرها في الأصول لابن السراج 3/270، ونحن في عامية مصر ندغم الذال في التاء في مثل ذلك الموضع. وكذلك ما تسمعه من شيوع الإمالة في بعض قرى الوجه البحري، في نحو: «إيهْ دِهْ» تراه في قراءة الكِسائي الذي يُميل ما قبل هاء التأنيث عند الوقف نحو «همزةٍ لُمَزِهْ». انظر النشر في القراءات العشر 82/2.

(2) يرى أستاذنا الدكتور كمال بشر أن كل الزيادات التي زيدت على أعمال الأوّلين من علماء الأصوات، وكل التفصيلات التي ظهرت فيما بعد، وكل التطبيقات العملية لآثار هؤلاء العلماء إنما يرجع الفضلُ فيها إلى رجال «التجويد» أو علماء «الأداء القرآني». وهم وحدهم تقريباً الذين حملوا عبء هذه الدراسات وتولَّوْا رعايتها من بعده. علم اللغة العام ـ الأصوات ص 169.

شيخ المقارىء المصرية في الأربعينيات الميلادية، ليتفقه من طرق الأداء والتلاوة. ويقال: إن هذا المستشرق هو الألماني براجستراسر. وقد رأيت أنا شيئاً من ذلك في مجلس سيدنا الشيخ عامر السيد عثمان رحمه الله ورضي عنه، حين كان يفد عليه بعض هؤلاء المستشرقين ليثقفوا منه الأداء الصحيح لحروف القرآن العزيز. وبعضهم كان يأخذ عنه أصول الرسم العثماني، وكان حجَّة فيه.

ومعطيات علم القراءات هذه تنسلُّ إلينا انسلالاً وعلى استحياء، من خلال الدرس النحوي واللغوي، حتى لا يكاد يُحسّ بها الطالب. وأنت قد تسأل متخرِّجاً في الجامعة: دارساً على مستوى السنوات الأربع، أو على مستوى الدراسات العليا، عن شيءٍ من علم القراءات، فلا تكاد تحظى بطائل، بل إن كثيراً منهم يُسوِّي بين القراء السَّبعة، الذين سبَّعهم ابن مجاهد، وبين الأحرف السبعة التي أُنزل عليها القرآن العزيز.

فواجبٌ كل الوجوب أن يأخذ هذا العِلم مكاناً منفرداً متميِّزاً في الدراسات العربية، وليكن ذلك في السنة التمهيدية المؤهلة للدراسات العليا. ولتكن الأستاذية في تدريسه شركةً بين أساتذة الدراسات العليا الجامعيين المتفقهين في علم الصوتيات الحديث، وبين نفرٍ من هؤلاء المشايخ الحفظة، للتلقِّي منهم ومشافهتهم... ولنُسْرِعْ، فإن هذه الطبقة من المشايخ في طريقها للانقراض، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم... فقد مات الشيخ عبد الفتاح القاضي، رحمهم الله أجمعين. وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، قال: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن الله لا يقبضُ العلمَ انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يَقبضُ العلم بقَبْض العلماء حتى إذا لم يُبْق عالماً اتَّخذ الناسُ رُؤوساً جُهَّالاً فسُئلوا فأفْتَوا بغير عِلم فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[1].

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 1/36 (باب كيف يُقبضُ العلم. من كتاب العلم).

صعوبة النحو وتيسيره

ضجَّة كبرى تثور حيناً وتخمد حيناً: النحو صعبٌ، وطريقه شائك، وتحصيله عَسِرٌ. وقد اشتدّ اللَّغط حول هذه القضية في السنوات الأخيرة وسامها كلُّ مُفْلِس. فقرأنا وسمعنا كلاماً عجباً من مُحلِّلين ومنظِّرين وفلاسفة، لا يملكون من أدوات البحث في النحو واللغة شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به، وكان من أعجب العجب أن تقرأ وتسمع من يعالج قضية صعوبة النحو، ويقترح الحلول لتيسيره وهو يلحن في كلامه لحناً مستبشعاً، ويخلِّط في نطق حروف العربية تخليطاً مفزِعاً. . . وقل سبحان ربي! الناس لا تسمح لجاهل بالطبِّ أن يتكلم فيه، بل إنها تحاكمه إذا علَّق على صدره سمَّاعة، أو أمسك بيده مِشْرطاً، ولا تأذن لدخيلٍ على علم الهندسة أن يُصمّم بناء أو يَمُدَّ جسراً. ولك أن تتصور فريقاً لكرة القدم اندسَّ بينه لاعب عاجز، لا يعرف شيئاً من مهارات كرة القدم. كم من صيحات غضب واستنكار تنطلق من مدرّجات المتفرجين، أو خشبة مسرح اعتلاها مغنٍّ أجشّ الصوت، جمع بين غِلَظ الصوت والجهل بمقامات الغناء وضروب الموسيقى، هل يصبر عليه المستمعون؟ أم أنهم يُنزِلونه مشيَّعاً بالصيحات واللعنات؟.

وهكذا: لا يضبط الشعر إلا أهله[1]. . . قانون مطّرد في كل صور النشاط الإنساني: ليس من حق الجاهل أو العاجز في أمرٍ أن يدسَّ أنفه فيه، أو يقول كلمة عنه، إلا «النحو» فهو المرتع الخصب والكلأ المباح، يتكلم فيه من يعرف ومن لا يعرف، بل إن من لا يعرف أكثرهم لجاجاً وصَخَباً، وكأنها العقد النفسية التي يتحدث عنها أهل العلم، ويردون إليها كثيراً من الانحرافات والسلوك غير الرشيد، كالذي يذمُّ طعاماً لأنه ثقيل على معدته، أو يعيب طريقاً لأنه لا يقدر على السير فيه، وقد قال ابن جني: «ونعوذ بالله مما يجنيه الضعفُ في هذه اللغة العربية على من لا يعرفها، فإن أكثر من ضلَّ عن القصد حتى كُبَّ على منخريه في قعر الجحيم إنما هو لجهله بالكلام الذي خوطب به، ثم لا يكفيه عظيمُ ما هو عليه

(1) طبقات فحول الشعراء ص 60.

وفيه دون أن يجفُوها، ويُعرِض عما يوضحه له أهلوها. نعم ويقول: ما الحاجة إليها؟ وأين وجه الضرورة الحاملة عليها؟ نعوذ بالله من التتابع في الجهالة»[1].

وقال: «... ولو كان لهم أُنْسٌ بهذه اللغة الشريفة أو تصرفٌ فيها، أو مزاولة لها، لحَمَتْهم السعادة بها ما أصارتْهم الشِّقوةُ إليه بالبُعد عنها»[2].

إن النحو علمٌ شأنه شأن سائر العلوم، لا بد أن يؤخذ له أخذه، ويُتلقى بالجد والصرامة. وقد قالوا عن العروض أيضاً إنه علم صعب، وعن علم أصول الفقه إنه عِلمٌ عَسِر، وعن عِلم الصرف إنه علمٌ شاق... وعلوم كثيرة لم تسلم من تلك المثالب. أفنضرب عنها الذكرَ صفحاً إن كانت صعبة وعَسِرة. على أن صعوبة هذه العلوم ـ إذا سلَّمنا بها ـ لم تكن صارفةً بعضَ خلق الله عن إتقانها والظهور عليها والتفنُّن فيها.

ثم لماذا إفراد النحو بهذه التهمة العريضة: الغموض والعُسْر؟ أليس ما يتلقاه التلاميذ الآن من «الرياضة الحديثة» عَسِراً كل العُسْر، وإن بعض تلاميذنا يجدون عنتاً شديداً في تعلّم اللغات الأجنبية. ومع هذا لا ترتفع الشكوى من هذا أو ذاك!.

وهذه المصطلحات النحوية التي يضيق بها بعض دعاة التيسير، ويرون التخفف منها وإلغاء بعضها[3]، مسطورة مذكورة في كتب التراث الأخرى، للذي ذكرته لك من أن النحو مُنْداحٌ في مختلف فنون التراث، وليس في كتبه فقط، فإذا حذفت بعض هذه المصطلحات من كتب النحو، فماذا أنت صانع بها في كتب

---

(1) المحتسب 2/250. وجاء فيه «التتابع» بالباء الموحدة قبل العين، وصوابه: «التتايع» بالياء التحتية. وهو التهافت في الشَّرِّ واللَّجاج، ولا يكون إلا في الشرّ. وفي الحديث «لا تتايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار» النهاية 1/202.

(2) الخصائص 3/246.

(3) لقد تعدَّى تغيير «المصطلح» إلى تغيير اسم العلم نفسِه. فهذا «العروض» يسميه كثير من الأساتذة الآن «موسيقى الشعر»، وإنما كان هذا عنوان كتاب لأستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس رحمه الله، وهو لم يدع إلى إحلاله محلّ «العروض» وإذا استمرّ الحال على هذا فستجهل الأجيال القادمة اسم هذا العلم «العروض».

الفنون الأخرى؟ وإذا لم يعرف طالب العربية هذه المصطلحات من خلال كتب النحو، فكيف يتعامل معها إذا رآها في كتاب من كتب التفسير أو البلاغة؟ على أن بعض هذه المصطلحات إنما هي معارة ومنقولة من علوم أخرى، كبعض المصطلحات والأعراف التي نقلها النحاة من علم الكلام والفقه وأصوله، وكذلك فقد نزَّل الفقهاء بعض أحكامهم على مصطلحات النحو وقضاياه: وهكذا تَتَقارض العلوم مصطلحاتها، والتراث متداخل الأسباب، متواصل الوشائج، كما علمت.

وهذه الأبواب التي يدعو بعضهم إلى إغفالها، مثل (باب النُّدْبة) يراها الطالب في بعض ما انتهى إلينا من تراثنا، ولعل أقرب مثال على ذلك عبارة المستغيثة بالمعتصم الخليفة: «وامعتصماه». وكثير مما يرادُ حذفه والتخفف منه نراه مبثوثاً في كتاب ربنا عز وجل، والحديث الشريف، وكلام العرب وأشعارها.

وإذا جاريناهم في إلغاء (الفاعل الذي يسُدّ مَسَدَّ الخبر) فماذا نحن فاعلون في (الحال الذي يسُدّ مَسَدَّ الخبر؟) بل ماذا نحن فاعلون في المبتدأ الذي لا خبرَ له؟ وماذا وماذا وماذا؟.

إن التعلل بصعوبة هذه الأبواب وعدم تقبل الطلبة لها، كلام منقوض ومردود عليه بأكثر من وجه، مما لا مجال له ها هنا... لكنا نقول: إن هذا التراث النحوي الضخم الذي ضَنِيَ به الأوائل، والذي بقي عالياً شامخاً طوال أربعة عشر قرناً من الزمان، لا يصح أن يُلْعَبَ به هذا اللعب «وشيءٌ قد أحكمته القدماء لا يُترك مراعاةً لجهل الجاهلين. ولن تخلو الأرض من قائمٍ لله بحجَّة» كما يقول العزّ بن عبد السلام[1].

وهذا الإعرابُ الذي تُردُّ إليه كل صعوبة، ويُعْزَى إليه كل تعقيد، ليس من خصائص العربية وحدها. «فهناك لغات كثيرة لا تزال تحيا بيننا، وفيها من ظواهر الإعراب المعقد ما يفوق إعراب العربية بكثير. فهذه هي اللغة الألمانية مثلاً تقسّم أسماءَها اعتباطاً إلى مذكر ومؤنث، وجنسٍ ثالث لا تعرفه العربية وهو «المحايد»

---

(1) البرهان 1/379، ومناهل العرفان 1/385.

وليس من التيسير والتسهيل أن تترك التمثيل على القاعدة النحوية بالشاهد القرآني والحديثي وأشعار العرب وأمثالها لتكتب قصة متكلَّفة عن نزهة في القناطر الخيرية، أو زيارة لأهرامات الجيزة، أو حكاية عن الفلاح في الحقل، لتستخرج من كل ذلك شواهدَكَ على القاعدة النحوية والصرفية.

وليس من التيسير والتسهيل أن تدع مصطلح (المبتدأ أو الخبر، والفاعل والفعل) لتقول: المسند والمسند إليه. وظن بعضهم أن في وجود هذا المصطلح ـ المسند والمسند إليه ـ في كتاب سيبويه[1] مُسَوِّغاً لإحلاله محل المبتدأ والخبر. وما عِلم هذا الظان أن هذا المصطلح لم يَشِعْ شيوعَ المبتدأ والخبر، والفاعل والفعل. ثم إن لسيبويه مصطلحاتٍ كثيرة لم تَشِعْ ولم تستمر. فهو يُسَمِّي الحالَ خبراً، ويسمي التوكيد صفة، ومرة يسميه عطفاً، ويسمي العطف بدلاً، والمقصور منقوصاً[2]. وسيبويه يسمي أيضاً اسم كان فاعلاً، وكذلك يفعل أبو علي الفارسي، وهذا أبو علي يسمي الضمير: الذِّكْر[3]. فالمعوَّلُ عليه هو ما استقر عليه النحاة جميعاً، وشاع في كتبهم. وقد قلت من قبل: إن هذه المصطلحات النحوية قد انتثرت في كتب التراث الأخرى، فمن الخطر أن نغيِّرها في كتب النحو على حين تظل في كتب التراث الأخرى، وليس من المعقول أن نطاردها في كل كتب العربية، كأنها المجرم المعتدي الذي يراد استئصالُ شأفته.

أما ما جاء به التسير من نحو «تكملة بالمفعول به» أو «تكملة بظرف الزمان أو المكان»، أو «تكملة لبيان السَّبب» مكان «المفعول لأجله» فهو شيء يدعو إلى السخرية والعجب معاً؛ لأن من المتفق عليه أن يكون المصطلح موجزاً ومحدوداً ما أمكن، ونحن هنا قد زِدنا على الكلمتين كلمة... وهكذا تتهاوى دعاوى التيسير، ويظهر زيفُها، وينكشف عوارها.

---

(1) الكتاب 1/23، 2/78، 126.

(2) فهارس كتاب سيبويه للشيخ عضيمة ص 20 ـ 22.

(3) مقدمة تحقيق كتاب الشعر ص 54.

وتبقى كلمةٌ لا بد منها:

إن كثيراً من الذين يعالجون قضية ضعف الطلاب في النحو والعربية، يردُّونها إلى الطالب وحده، ويقولون: إنك لا تكاد تظفر بطالبٍ في هذه الأيام محبٍّ للنحو، راغبٍ فيه... هذا إلى كثرة عدد الطلاب في المدرجات، وكثرة الصوارف مثل «التليفزيون» و «كرة القدم»... ونحو ذلك. ومن قبل ذلك ومن بعده فالطالب يأتي إلى الجامعة خاوي الوِفاض من العربية لم يعلق بذهنه شيءٌ من المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي والإعدادي «المتوسط» والثانوي... وهذا كلام من يُمهِّد العذرَ لأستاذ الجامعة، ويُخليه من التَّبعة والمسؤولية بمرة واحدة.

ولقد نظرت فيما بين أيدي تلاميذ المدارس ـ بمستوياتها الثلاثة ـ من كتب النحو، سواء في ذلك كتب الوزارة، أم الكتب المساعِدة (الخارجية). وأشهد أنها كلها على مستوى جيد، وأنها لا تختلف كثيراً عن كتب الجيل السابق، إذ يقوم على تأليفها أساتذةٌ أصحابُ علمٍ وخبرة، وهم بين معلِّم محنَّكٍ قديم، وأستاذ جامعي خبير. وفي هؤلاء وهؤلاء خيرٌ كثير والحمد لله، لكن الذي يقوم على تدريس هذه الكتب معلِّمٌ ضعيف، لا يقف ضعفه عند حدود تقصيره في عَرْض المادة وتثبيتها في أذهان التلاميذ، بل يتعدى ذلك كله إلى إعطاء المعلومات[1] الخاطئة والتوجيه المُضَلِّل. وهذه هي المصيبة الكبرى. وهذا المعلم الضعيف قادمٌ من الجامعة، وقد قضى فيها أربع سنوات كوامل... إذن عُدْنا إلى الجامعة مرة أخرى. وقد حدّثتُك من قبل عن منهج تعليم النحو فيها: مِن هَجْر الكتاب القديم، ونَبْذ الشاهد التراثي، والاشتغال بالنظرية واجتواء التطبيق، وغلبة المناهج الغربية، وإهمال جوانب ضرورية في تعليم العربية.

---

(1) يُضعِّف بعضهم هذا التعبير «المعلومات» ويرى أنه ليس له تاريخ في كلام العرب، وقد وجدته في كتاب الهوامل والشوامل لأبي حيان التوحيدي ومسكويه ـ في القرن الرابع، وانظره فيه ص 117. قال مسكويه: «وكما يعرض للنفس في الأموال الشُّحُّ والسَّماحة، كذلك يعرض لها في المعلومات، فمرةً تسمح، ومرة تَضِنُّ. وربما كان الإنسان شحيحاً بعلمه، سَمْحاً بماله، وبالضدّ».

أما ما يقال عن ضعف الطالب، وسوء الظن به، وتزاحم العِلَل والآفات عليه، فمردود عليه بالتجربة المشاهدة والحال الواقع. وقد عشتُ هذه التجربة ورأيت ذلك الحال، في العام الماضي ـ بعد غيبة أحد عشر عاماً عن القاهرة ومعاهدها العلمية ـ وذلك حين أُسند إليّ تدريس النحو بالسنة الأولى بقسم اللغة العربية بكلية البنات (جامعة عين شمس). وكان فصلاً دراسياً واحداً، سعدت به غاية السعادة، إذ رأيت أمارات الجِدّ لائحةً في هذا الجيل الذي أسأنا الظنَّ به، وأكثرنا من الحَطِّ عليه. ولقد عشت تجربة سعيدة مع هؤلاء الطالبات، إذ قرأت لهن شيئاً من «شذور الذهب» لابن هشام، على خوفٍ مني ووجل، لكني استعنت الله وخُضتُ بهن لججه، ولم أدع شيئاً مما ذكره ابن هشام إلا وقفتُ عنده، حتى كلام النحاة في توجيه قراءة «إنَّ هذان لساحران»، وكم كنت فَرِحاً مغتبطاً حين عرضت لاختلاف القراء وتوجيه هذا الخلاف، ثم حين استطردت إلى شرح حديث «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ». وقد شجَّعني على المضيِّ والاسترسال استحسانُ الطالباتِ لهذه المباحث، واستزادتهن منها، بل إن واحدةً منهن سألتني برجاءٍ مُلِحٍّ أن أخصص ساعة من الأسبوع للقراءات القرآنية: تاريخاً وتوجيهاً. ولست أنسى نظرات الرضا والسعادة التي كانت تغمرني من هؤلاء الطالبات، وأنا أستطرد إلى شرح شيء من غريب القرآن والحديث، ومعاني الشعر، والحديث عن تراجم بعض الشعراء... هذا مع ما ذكرته لك من أن هؤلاء الطالبات كن في السنة الأولى، أي أنهن قريبات عهد بالثانوي!.

إن ستين دقيقة ـ زمن المحاضرة ـ تتسع لعلمٍ كثير، وتوجيه كثير... ولكن...

وفي النفس أشياءٌ وفيك فطانةٌ سكوتي بيانٌ عندَها وخطابُ[1]

وإنَّ في شبابنا وشابّاتنا ـ علم الله ـ خيراً كثيراً... وما أصدق تلك الكلمة التي قرأتها للأستاذ طارق البوهي، قال حفظه الله: «لا يجب أن نقسُوَ كثيراً على

---

(1) لأبي الطيب المتنبي.

الشباب، فهم نتاج البذور التي ألقيت، والتعليم الذي أُعطي لهم، ومجالات الثقافة التي تلقوها»[1].

ومرة أخرى بل مرات لا تنقضي... إن في شبابنا خيراً كثيراً. وإن من حقِّهم أن يقولوا:

ولو أنَّ قومي أنطقتني رماحهم نطقْتُ ولكنّ الرماحَ أَجَرَّتِ[2]

اللهم أعِنَّا على معرفة الحق والقول به والذَّبِّ عنه، وارفع عن أمّتك الغواشي، وألهمها رشدها.

وأستغفر الله من كلِّ عثرة وزَلَّة، وأبرأ إليه من كلِّ حولٍ وقوّة، سبحانه لا رجاء إلا إليه، ولا اتكالَ إلا عليه، ولا طمعَ إلا فيما عنده. والحمد لله في الأولى والآخرة.

---

(1) جريدة الأهرام 17/1/1987 م (باب مجرد رأي).

(2) يقال: أجررتُ الفصيلَ: إذا شقَقْت لسانه لئلاَّ يرضع. والبيت لعمرو بن معد يكرب الزُّبَيْدي.



جموع التكسير والعرف اللغوي

الأبنية التي تدل على الكثرة في المفرد ستة: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي[1].

والشأن في جمعي المذكر والمؤنث السالمين قريب، لأن علامة الجمع فيهما معروفة: الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجرّاً، والألف والتاء. وكذلك أسماء الجموع، وأسماء الجنس معروفة محصورة.

أما جمع التكسير[2]، فبحر لا ساحل له، لأن منه القياسي ومنه السماعي،

---

(1) اسم الجمع: ما لا واحد له من لفظه، نحو: قوم ونساء ونسوة، وفئة ـ بمعنى جماعة ـ ونفر ورهط وملأ. واسم الجنس الجمعي: ما يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، كبقرة وبقر، وشجرة وشجر، وتمرة وتمر، وكلمة وكلم، وقد تكون التفرقة بالياء، نحو: زنج وزنجي، ورُوم ورُومي، وترك وتركي. واسم الجنس الإفرادي: هو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد، مثل: ماء وذهب وخل وزيت.

(2) يأتي الحديث عن جمع التكسير عند الأقدمين في أثناء الحديث عن الجموع كلها. انظر مثلاً كتاب سيبويه 3/395، ولعل أقدم من عرف جمع التكسير تعريفاً يميزه عن قسيميه جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين هو أبو الفتح بن جنى، فقد قال في تعريفه: «هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وإعرابه جار على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح، تقول: هذه دور وقصور، ورأيت دوراً وقصوراً، ومررت بدور وقصور» اللمع ص 107، وانظر أبنيته في ص 246. =

والقياسي تكفلت ببيانه كتب الصرف ومعاجم اللغة، أما السماعي فهو موكول إلى الاستعمال. ولا ضابط له ولا حاصر.

وقد ذكروا لجمع التكسير قسمين: جموع القلة، وهي ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجموع الكثرة، وهي ما فوق ذلك، وحصروا أبنية القسمين وتكلموا عليها، ثم ذكروا أنه يجوز أن يستعمل كل منهما مكان الآخر.

وقضايا جمع التكسير متشعبة، ومنادحها واسعة، وقد اخترت من هذه القضايا قضية واحدة، هي قضية «العرف اللغوي» عالجت فيها جملة من هذه الجموع يظهر فيها ذلك العرف واضحاً فارقاً بين الدلالات التي يستعمل لها الجمع، فإذا كانوا قد قالوا: إن «الشَّعر» هذا الذي ينبت في الجسم مما ليس بصوف ولا وبر يجمع في القلة على «أشعار» وفي الكثرة على «شعور» فهل استعمل الجمعان استعمالاً واحداً، أم أن الدلالة غلبت أحدهما في موضع، وصرفت الثاني إلى موضع آخر؟.

وكذلك «البيت» يجمع في القلة على «أبيات» وفي الكثرة على «بيوت» فهل استعمل الجمعان استعمالاً واحداً في جمع «البيت» الذي يسكن فيه، و «البيت» من الشعر، ذلك الموزون المقفى؟.

والسهم: معناه النصيب والحظ، وهو أيضاً: واحد النبل الذي يرمى به، ويجمع السهم بمعنييه هذين على: أسهم وسهام، لكن العرف اللغوي ـ وبخاصة في أيامنا هذه ـ قصر الجمع «الأسهم» على «السهم» الذي هو النصيب والحظ،

= ولعل أبا بكر بن السراج هو أول من علل لتسمية هذا الجمع، فقال: «هذا الجمع يسمى مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغيير عما كان عليه» الأصول 2/429، وتبعه أبو علي الفارسي، فقال: «هذا الضرب من الجمع يسمى جمعاً مكسراً، على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل، فلما أزيل النظم وفك النضد في هذا الجمع أيضاً عما كان عليه واحده سموه تكسيراً» التكملة ص 147.

حين صرف الجمع «السهام» إلى النبل الذي يرمى به، وإن كان هذا قد جاء في الشعر القديم كثيراً، ومنه ما أنشده سيبويه:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَـنَّ مَنِيَّتِـي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُها[1]

وقال المتنبي:

أَيَـا رَامِيـاً يُصْمِي فُـؤَادَ مَـرَامِـهِ ... تُـرَبِّي عـداه رِيشَهـا لِسِهَـامِـهِ[2]

وقد جاء هذا الجمع «السهام» في «السهم» الذي هو النصيب والحظ، في الشعر كثيراً.

ومنه قول مروان بن أبي حفصة من قصيدته الشهيرة في مدح المهدي العباسي:

أَنَّـى يكـونُ وليـسَ ذاكَ بكـائـنٍ ... لبنـي البنـات وراثـةُ الأعمـام
ألغى سهامَهم الكتابُ فحاولوا ... أن يشـرعـوا فيهـا بغيـرِ سهـامِ[3]

والشاهد الذي يطَّلع على الشيء ويعاينه يُجمع على أشهاد وشهود، وقد جاء الجمعان في القرآن الكريم مجيئاً مستوياً[4]، لكن عرفنا اللغوي الآن لا يستعمل إلا الشهود، وبخاصة في القضايا والمنازعات.

ولا يجري العرف اللغوي بين جموع التكسير فقط، بل يجري بينها وبين جمع المذكر السالم أيضاً، فالعامل يجمع جمع تكسير على «عمال»، ويجمع جمع مذكر سالماً على «عاملين» ولا فرق في اللغة بين هذا وذاك، لكن العرف اللغوي الآن ـ وبخاصة في ديارنا المصرية ـ يطلق «العمال» على الحرفيين أو أصحاب الصناعات اليدوية، ويجعل «العاملين» مرادفة للموظفين، فهو جمع يبدو أكثر

---

(1) الكتاب 3/110، وعجز البيت في معلقة لبيد، ديوانه ص 308.
(2) ديوانه 4/3، والخزانة 9/126.
(3) شعر مروان بن أبي حفصة ص 104، والكامل ص 620.
(4) راجع سورة يونس 61، والمدثر 13، وسورة هود 18، وغافر 51.

احتراماً، وهذا ما يعرف بانحطاط الدلالة، فإن الألفاظ كالبشر، تشقى وتسعد، وتعلو وتهبط[1].

وليس من اليسير تتبع دواعي العرف اللغوي، ورصد أسبابه التي تؤثر جمعاً على جمع، أو تقصر جمعاً على دلالة، وجمعاً آخر على دلالة أخرى، غاية ما يمكن قوله أنه الاستسهال، أو الاستحسان، استسهال بنية دون بنية، واستحسان وزن دون وزن، ثم متابعة اللاحق للسابق، مما يمكن أن يسمى: الكسل اللغوي. وفي كلام بعض اللغويين القدامى ما يؤكد ذلك، قال الليث بن نصر: «الأحجار: جمع الحجر، والحجارة: جمع الحجر أيضاً، على غير قياس، ولكن يجوز الاستحسان في العربية، كما أنه يجوز في الفقه، وترك القياس له، كما قال:

لا نـــا قصـــى حَسَـــبٍ ولا   أيـــد إذا مُـــدَّتْ قِصـــارَهْ

ومثله المِهارة والبِكارة، لجمع المُهْر والبَكر»[2].

فهذا معيار من معايير العرف اللغوي: «الاستحسان» وهو غاية يترك القياس من أجلها، وعلى سبيل المثال فإن «قرية» تجمع في القياس على «قِراء» بكسر القاف لأن ما كان بوزن فَعْلَة، بفتح الفاء من المعتل، فجمعه ممدود، مثل رَكوة ورِكاء، وظبية وظِباء، ولكنهم تركوا هذا القياس، وجمعوها استحساناً على

---

(1) و «العامل» نفسه مما جرى عليه العرف اللغوي، فإنه في اللغة: كل من يعمل، وفي عرفنا اللغوي الآن غلب على الحرفي والصانع ومن يعمل بيديه، وكان يطلق قديماً على ما يسمى الآن «المحافظ» فيقال: إن أبا موسى الأشعري كان عامل عمر بن الخطاب على البصرة، وإن الحجاج بن يوسف الثقفي كان عاملاً لعبد الملك بن مروان علي العراق فالعمال قديماً هم الولاة والمحافظون، وكتاب تقي الدين السبكي «فصل المقال في هدايا العمال» يريد به ما يقدم للولاة من الهدايا والرُّشى، وقد نشر مختصره في فتاوى السبكي 1/213 وينبغي التنبه إلى أن «العامل» لا يزال مستعملاً بهذه الدلالة القديمة الرفيعة في المغرب واليمن، فيقال: عامل فاس، وعامل زبيد. وهذا سمعته وعاينته في إقامتي بالبلدين.

(2) العين 3/73، 74، حكاه الأزهري في التهذيب 4/130، وابن منظور في اللسان (حجر). والبيت الشاهد للأعشى في ديوانه ص 157. وموضع الشاهد أن «القصيرة» من النساء تجمع على «قِصارة». والكلام عليه وشاهده في اللسان (قصر).

«قُرى»[1]. وترك القياس والاحتكام إلى السماع كثير شائع جداً في أبنية جموع التكسير، فما أكثر ما استعمل جمع القلة مكان جمع الكثرة، مثل «البيت» الذي يجمع في القلة على «أبيات» ويجمع في الكثرة على «بيوت»، ومعلوم أن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ـ كما سبق ـ لكن «الأبيات» جاءت دالة على الكثرة الكاثرة، وذلك في عنوانات هذه الكتب: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وشرح أبيات إصلاح المنطق، له أيضاً وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ومعلوم أن الشواهد الشعرية في هذه الكتب تعد بالمئِين[2].

ولعل أشهر شاهد على استعمال جمع القلة للكثرة هو قول حسان بن ثابت، في ذلك البيت الذي تداولته كتب الأدب واللغة والنحو:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلمعنَ بالضحى ... وأسيافُنا يقطرنَ من نجدةٍ دما

وقول النابغة له: «قلَّلْتَ جفانك وسيوفك»، حيث وضع «الجَفَنات» موضع «الجِفان» ـ لأن جمع المؤنث السالم يُعدّ جمعَ قلة ـ ووضع «الأسياف» موضع «السيوف»[3].

ويحلو لبعض الباحثين أن يشكك في هذه الرواية، على أساس أن مصطلح «جمع القلة والكثرة» لم يكن معروفاً أيام النابغة وحسان، وأنه لم يسمع إلا في

(1) انظر الكتاب 593/3، والتكملة لأبي علي الفارسي ص 156، وأمالي ابن الشجري 473/2، والممتع ص 500، والمصباح المنير (قرى). لكن «قُرى» وإن كانت شاذة في جمع «قرية» فقد قِيسَ عليها، جاء في اللسان (رحب): «والرَّحْبة: ما اتسع من الأرض، وجمعها رُحَبٌ، مثل قرية وقُرى». وانظر معجم البلدان 81/4.

(2) انظر مقالتي في الجزء الثاني والسبعين من مجلة المجمع، ص 115.

(3) ديوان حسان ص 35، والخصائص 206/2، والمصون ص 3، والموشح ص 83، والخزانة 106/8. ومن شواهد جمع «السيف» جمع قلّة، وسياقه للكثرة قول بشار:

كأن مُثَار النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسِنَا ... وأسيافَنا لَيْلٌ تَهَاوى كَوَاكِبُهْ

ديوانه ص 46.

كتاب سيبويه في أواخر القرن الثاني. ولنا أن نقول: إن النابغة ـ على ما جاءت به الرواية ـ لم يستعمل كلمة «جَمْع» أما التفطُّن للقلة والكثرة في أبنية الكلام فقد يكون من السلائق اللغوية القديمة الثابتة عند العرب، وهي كثيرة معروفة، قبل أن تستقر علوم اللغة والنحو والصرف، وتتحدد طرائقها ومصطلحاتها.

وقد يكون المعيار في العرف اللغوي راجعاً إلى رغبتهم في تثبيت الفروق اللغوية في الدلالات، كالتفرقة في جمع «العبد» بين عباد الله، والعبيد المملوكين[1].

وقد يكون الأمر في العُرف اللغوي مجرّد الاستعمال وتصرّف العرب في كلامها، يكثر استعمالها لشيء، ويقل استعمالها لشيء آخر، مع تساويهما في الصحة والجواز: وجدت في حاشية مخطوطة قديمة من «أمالي ابن الشجري» منسوخة سنة 581، تعليقاً على قول ابن الشجري: «والعباد مختص بالله تعالى، يقولون: نحن عباد الله، لا يكادون يضيفونه إلى الناس»، وتقول الحاشية: «قد يكثر الشيء في كلامهم وغيره مثله في الجواز. لكن يقلّ استعمالهم له، فأما «العباد» فقد جاء في قوله تعالى: ﴿والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾ وهذا قاطعٌ لمن خالفه»[2].

على أن من مساوىء هذا العرف اللغوي أنه يُميت بعضَ الجموع حين يهجرها الناس في استعمالهم، وقد يتمادى هذا الهجران ويتصل حتى ليُظن أن هذا الجمع خطأ، وعلى سبيل المثال: تقول اللغة: «رجلٌ قارىء، من قوم قرَّاء، وقَرَأة ـ بوزن فَعَلَة ـ وقارئين» فنحن أمام ثلاثة جموع لقارىء القرآن، اثنان جمع تكسير والثالث جمع مذكر سالم، ولم يبق من هذه الثلاثة في عرفنا اللغوي الآن إلا اثنتان: القرّاء والمقرءون[3]، أما الثالث وهو قَرَأة ـ بالتحريك ـ مثل كامل وكَمَلَة،

---

(1) سيأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله.

(2) أمالي ابن الشجري 1/99 وسيأتي تفصيل ذلك.

(3) ولعل مما أغرى الناس بالوقوف عند هذين الجمعين وهجر الثالث مجيئهما في عنوانين =

وساحر وسَحَرة، وكاتب وكَتَبة، وهو مطّرد منقاس فيما جاء على فاعل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون صحيح اللام ـ فقد هجره الناس هجراً طويلاً، حتى إنهم إذا وجدوه في كلامٍ مأثور ظنوه خطأ، وحرّفوه إلى: قُرَّاء، وترى التنبيه على هذا كثيراً فيما نشره شيخنا محمود محمد شاكر، من تفسير الإمام أبي جعفر الطبري، فقد وجد كثيراً في طبعة بولاق من ذلك التفسير: «قُرَّاء»، مكان «قَرَأة»، الثانية في مخطوطة الكتاب.

ومن العلماء الذين أشاروا صراحة إلى العرف اللغوي في جموع التكسير: سراج الدين أبو حفص عمر بن عبد الرحمن القزويني المفسِّر المتوفى سنة 745، وقد ذكر ذلك في كتابه المسمى «الكشف عن مشكلات الكشاف» للزمخشري، وحكاه عنه شمس الدين أحمد بن سليمان الرومي، المعروف بابن كمال باشا، المتوفى سنة 940، قال في أثناء حديثه عن الأعراب والعَرَب: «ولا يرد النقض على قوله؛ لأنه لو كان جمعاً للعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في حالة الإفراد كالفُضُولي، فإنها جمع الفضل، وقد اختلف مدلولها، قال المطرزي في المغرب: «الفضل: الزيادة، وقد غلب جمعه على ما لا خير فيه، حتى قيل:

فضولٌ بلا فضل وسنٌّ بلا سنىً وطُولٌ بلا طَوْلٍ وعَرْضٌ بلا عِرْضِ

ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه: «فُضُولي»؛ لأن ذلك الاختلاف من جملة العرف الطارىء، على ما أفصح عنه صاحب «الكشف» حيث قال في شرح قول صاحب «الكشاف»: «وهذا فضولٌ من القول» هو جمع «فضل» غَلَب على ما لا خير فيه، عكس الواحد، وهو عرفٌ طارىء»[1].

= لكتابين شهيرين: أولهما: طبقات القراء لابن الجزري، وثانيهما: منجد المقرئين، له أيضاً.

(1) رسالة في نسبة الجمع، لابن كمال باشا. تحقيق الدكتور محمود فجال. مجلة عالم الكتب، المجلد 13 ـ العدد 6 ـ الرياض 1413 هـ = 1992 م. وقول المطرزي في كتابه: المغرب في ترتيب المعرب. مادة «فضل» 2/98 ـ حيدر آباد الدكن = الهند 1328 هـ.

وهنا بحث، لا بأس عليَّ في الاستطراد إليه إن شاء الله، لأنه يكشف وهماً ويُزيل لَبْساً يقع فيه كثير من الناس في زماننا هذا:

لقد ثبت أن «الفضل» الذي هو بمعنى الزيادة والخير يُجمَع على «فُضُول» ليس غير، قال عبيد بن العرندس الكلابي:

حبِّرْ ثَنَاءَ بَنِي عَمْروٍ فَإِنَّهُمُ   أُولو فُضُولٍ وَأَنْفَالٍ وَأَخْطَارِ[1]

وقال جرير:

لكم فَرْعٌ تَفَرَّعَ كلَّ فَرْعٍ   وفضلٌ لا تُعادلُه الفُضولُ[2]

لكنا نسمع ونقرأ في كلام الناس الآن ـ خاصَّتهم وعامَّتهم ـ قولهم: له عليَّ أفضال كثيرة، ولن أنسى أفضاله، ونحو هذا، فيجمعون «الفضل» على «أفضال»، بل إن بعضهم يضبط ما جاء منه في الشعر القديم كذلك بفتح الهمزة، يقيناً منهم بأنه جمع لفضل، وهذا خطأ، ولا أصل له؛ لأمرين:

الأول: أنه غير مسموع ولا مرويّ، في كلام العرب وأشعارها.

والثاني: أن جمْع «فعل» على «أفعال» خارج عن القياس، والأمثلة التي جاءت منه مسموعة ومحصورة، مثل حَبْر وأحبار، وزَنْد وأزناد، وفرخ وأفراخ، إلى آخر ما ذكروه[3] ـ ولم يَعدُّوا من أمثلته «فضلاً وأفضالاً» وذكر ابن الشجري أن

---

(1) الحيوان 2/89، 3/94، والكامل ص 107، وروى الجاحظ أيضاً في الحيوان 5/194: «وقدم عبد الملك ـ وكان يحب الشعر ـ فبعثتُ إلى الرواة، فما أتت علَيَّ سنةٌ حتى رويتُ الشاهد والمثل وفُضُولاً بعد ذلك» أي زيادات.

(2) ديوانه ص 718، وانظر الديوان أيضاً، صفحات 219، 292، 535.

(3) انظر هذه الأمثلة في الكتاب 3/568، والمقتضب 2/195، والأصول 2/436، والخصائص 3/59، وأمالي ابن الشجري 2/76، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص 97، والتبصرة ص 642، وشرح المفصل 5/16، وانظر قصة طريفة حول هذا الجمع بين أبي حيان التوحيدي والصاحب بن عباد، في مثالب الوزيرين ص 150، اللسان (جنى) 18/167، وحكاها ياقوت في معجم الأدباء 15/26 «ترجمة أبي حيان». وانظر الفيصل في ألوان الجموع ص 36 ـ 39.

القياس في جمع «فَعْل»: «فُعُول» نحو فن وفنون، وصكّ وصُكوك، وعلى ذلك يكون قياس جمع «فضل» على «فُضُول» كما ذكَرت كتب اللغة.

ولقد امتدّ هذا الوهم إلى ضبط الشعر في دواوين الشعراء وكتب الأدب، فرأينا من يضبط «الأفضال» في القوافي وفي أثناء الشعر بفتح الهمزة، توهماً أنه جمع «فضل» كما سبق.

وحق ما جاء من ذلك البناء أن يكون بكسر الهمزة «الإفضال» ـ وهو الإحسان ـ على المصدرية من الفعل الرباعي. قال في اللسان: «وأفضل الرجلُ على فلان وتفضّل بمعنى: إذا أناله من فضله وأحسن إليه».

فحيثما وجدتَ هذا البناء في شعر أو نثر، فاقرأه واضبطه بكسر الهمزة ليس غير، ولا تَغْتَرَّ بما تجده في مثل شعر الرضيّ:

قد كنتُ آمل أن أراك فأجْتَنِي فَضْلاً إذا غيري جنى أفضالا[1]

فقد ضبطه ناشر الديوان بفتح الهمزة، ظناً منه أن الشاعر وضع مفرداً بإزاء جمع، لأن مثل ذلك جاء في شعر البحتري، وتنبه له محققه الأستاذ حسن كامل الصيرفي، رحمه الله، فضبطه بالكسر، على الصواب، وذلك قول البحتري:

هِبْرِزِيٌّ يرى وإن فاضَ غُزْراً لامتداحي فَضْلاً على إفضالِهْ[2]

وقوله أيضاً:

فضلٌ وإفضالٌ وما أخذ المدَى بعد المدَى كالفاضل المتفضِّلِ[3]

ومن عجب أن هذا الوهم جاز على بعض كبار المحققين، فقد ضبطه أستاذنا العلاَّمة السيد أحمد صقر، بالفتح، في قول البحتري:

---

(1) ديوان الشريف الرضي 2/208.

(2) ديوان البحتري ص 1843، وانظر «الإفضال» أيضاً في الديوان، صفحات 1636، 1721، 1809، 1812، 1827.

(3) ديوانه ص 1749.

لو لم أُعوّضْه شكراً عن تطوُّلِهِ ولـم أُقَـابِلْـه أفْضـالاً بـأفضـالِ[1]

وقد كان هذا في الطبعة الأولى من «الموازنة» للآمدي، لكنه أصلحه في الطبعة الثانية بالكسر، على الصواب «إفضالاً بإفضال»، لكنه كان ينبغي عليه التنبيه على هذا الإصلاح، حتى يكون القارىء المبتدىء على بيِّنة من وجه الخطأ الذي كان، ومأخذ الصواب الذي ثبت.

ثم يتمكن هذا الوهم عند بعض ناشري الشعر، فيضبط به، ويشرح عليه أيضاً: جاء في شعر الأعشى يمدح إياح بن قبيصة الطائي:

أبـــرَّ يمينـــاً إذا أقْسَمُـــوا وأفضـلَ إن عُـدَّ أفضـالهـا

هكذا «أفضالها» بفتح الهمزة خطأ، في الطبعتين الأوربية والمصرية[2]. وثبت هذا الضبط الخاطىء ناشرُ الطبعة المصرية، فقال في شرحه للبيت: «وإنك لأبرهم باليمين، وأفضلهم إذا عُدَّت الأفضال «وكأنه رحمه الله لم يتنبه لقول الأعشى: «إن عُدّ إفضالها»، فلم يُلحق الفعل علامة التأنيث.

وقد أفادني شيخي محمود محمد شاكر ـ حفظه الله ـ أنه في نسخة عتيقة مخطوطة من شعر الأعشى في مكتبته، مضبوط «إفضالها» بكسر الهمزة.

هذا وقد قضيت وقتاً ليس بالقصير في تتبّع هذا البناء في بعض ما لدي من

---

(1) الموازنة 1/321، والطبعتان متفقتان في الترقيم، والظاهر أن هذا الإصلاح في الطبعة الثانية من الموازنة إنما جاء نتيجة وأثراً لنشرة الأستاذ الصيرفي لديوان البحتري، فقد ذكر رحمه الله في حاشية الديوان ص 1720 أن هذه القصيدة التي منها هذا البيت لم يسبق نشرها، ثم كانت نشرة الأستاذ السيد أحمد صقر للموازنة ـ في طبعتها الأولى ـ سابقة على طبع ذلك الجزء من ديوان البحتري، وآية ذلك أن الأستاذ صقر لم يذكر موضع شعر البحتري من ديوانه، في الطبعة الأولى من الموازنة، فلما كانت الطبعة الثانية منها، ذكر في الحاشية موضع الشعر من الديوان من طبعة الصيرفي، رحمهما الله جميعاً، فقد كانا من أئمة تحقيق النصوص وقد تعلمت منهما كثيراً.

(2) طبعة رودلف جاير ص 118، د. محمد محمد حسين، ص 165.

دواوين الشعراء، فوجدته مضبوطاً بالفتح في بعضها، على توهم أنه جمع «فضل»، ومن ذلك: ما جاء في شعر الفرزدق المطبوع:

بل الجُودُ والأفضال منهُ عليهِمُ   كغيث ربيعٍ كدَّر الغيثَ وابلُهْ[1]

والصواب الكسر «الإفضال» وهو بمعنى الإحسان كما سبق، ويؤكده أن «الفضل» قد سبق جمعه على حقِّ جَمْعه في قول الفرزدق:

متى تلْقَ إبراهيمَ تعرفْ فُضُولَهُ   بنُورٍ على خَدَّيْه أَنْجَع سائلُهْ[2]

وجاء مهملاً في قوله:

لا يُنعمون فيَسْتَثِيبُوا نعمةً   لهمُ ولا يُجْزَوْنَ بالأفضالِ[3]

فينبغي ضبطه بالكسر.

وجاء في شعره على الصواب، فيما حكاه ابن قتيبة، قال: «ودخل الفرزدق على يزيد بن المهلب في الحبس، فقال:

أصبح في قيدك السَّماحةُ والـ   ـجُودُ وحَمْلُ الدِّيات والإفضالُ

فقال له: «أتمدحني وأنا على هذه الحال؟»، قال: «أصَبْتُك رخيصاً فأسْلَفْتُك»[4].

وجاء خطأ أيضاً بالفتح في شعر ابن الرومي، وذلك قوله:

وشُكْرُ تفضيل الرجال الأفضالْ[5]

---

(1) ديوانه ص 648.

(2) وانظر «الفضول» أيضاً في ديوانه صفحات 671، 674، 678.

(3) ديوانه ص 728.

(4) الشعر والشعراء ص 480، والعقد الفريد 1/303، وشروح سقط الزند ص 760، وهذا البيت مما أخلّ به ديوان الفرزدق المطبوع.

(5) ديوانه ص 1961، ولكنْ جاء فيه «الإفضال» بالكسر على الصواب، في الصفحات: 1914، 1930، 1933، 1962، 1995، 2028، 2058.

وكذلك جاء في شعر ابن قلاقس، وهو قوله:

لبسوا بالأثير حُلَّة فَضْلٍ طرَّزَتْها يداه بالأفضالِ[1]

وفي شعر أبي حيان النحوي، وهو قوله:

وتُبْتُ لله أرجو منه مغفرةً ورحمةً تُوسِعُ المسكين أفضالا[2]

وفيما أنشده الثعالبي:

الحمد للَّه ليس لي مالُ ولا لخَلْقٍ عليَّ أفْضالُ

الخان بيتي ومِشجبي بدني وخازني والوكيلُ بَقَّالُ[3]

وضبطناه نحن أيضاً خطأً في قول فتح الدين القليوبي:

يا أيها المولى الوزيرُ الذي أفضالُه أوجب تَفضيلَهْ[4]

وفي شعرنا الحديث، وهو قول أحمد شوقي، من قصيدته في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، يخاطب الخليفة العثماني محمد رشاد الخامس:

---

(1) ديوانه ص 495.

(2) ديوانه ص 361 ـ وأرجو أن يسمح لي القارىء الكريم بذكر هذه الفائدة: جاء في أثناء قصيدة أبي حيان هذه، في الديوان، ذلك البيت:

فالحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى اكتسيتُ من الطاعات سربالا

وهذا البيت مقحم لا شك، فإنه بيت قديم، وقد تنازعه شعراء ثلاثة: لبيد، والنابغة الجعدي، وفَرْوة ـ أو قردة ـ بن نفاثة، انظر ديوان لبيد ص 357، 358، وديوان النابغة ص 101، والإصابة 5/430 «ترجمة قردة بن نفاثة».

(3) التمثيل والمحاضرة، ص 200.

(4) طبقات الشافعة الكبرى 9/126، وتأمل قوله «أوجب» فلو كان الضمير فيه عائداً على «الأفضال» لكان الفعل «أوجبت».

يجدون دولتك التي سَعِدُوا بها　　　من رحمة المولى ومن أفْضالِه[1]

فهذا كله لا يكون إلا بكسر الهمزة «الإفضال»[2] على المصدرية، كما سبق.

وهذا أوان الشروع في الحديث عن «العرف اللغوي» في جموع التكسير.

الأبيات والبيوت

البيت: المَسْكن، معروف، وجمعه أبيات، وهو قليل، وبيوت وهو الأشهر، وجمع الجمع: أبابيتُ، وهو جمع تكسير، كمثل أقوال وأقاويل، وبُيوتات، وأبياوات، وهذا نادر[3].

والبيت من الشعر سمي بذلك؛ لأنه يضم الكلام، كما يضم البيت أهله، ولذلك سموا مقطعاته أسباباً وأوتاداً، على التشبيه لها بأسباب البيوت وأوتادها[4].

وقال الفيومي: «وبيت الشعر: ما يشتمل على أجزاء معلومة وتسمى أجزاء التفعيل، سمي بذلك على الاستعارة بضم الأجزاء بعضها إلى بعض على نوع خاص، كما تضم أجزاء البيت في عمارته على نوع خاص»[5].

وبيت الشعر هذا يجمع على أبيات وبيوت، قال ابن دريد: «وأبيات الشعر وبيوته معروفة»[6]. وقال الزمخشري: «وقلت أبياتاً من الشعر وبيوتاً»[7].

---

(1) ديوانه (الشوقيات) 1/169.

(2) انظر «الإفضال» في اللسان 6/147، والموازنة 1/177، ونوادر أبي زيد 591، والفضول في الموازنة أيضاً ـ الموضع نفسه.

وجاء «الأَفضال» في شعر أمية بن أبي الصلت:

سَمِعِ اللهُ لابنِ آدمَ نوحٍ　　　ربُّنا ذو الجلال والأَفضالِ

ديوانه، 254.

(3) تاج العروس «بيت».

(4) اللسان «بيت».

(5) المصباح المنير «بيت».

(6) الجمهرة، ص 1016.

(7) أساس البلاغة «بيت».

وجاء في اللسان، بعد الكلام على بيت الشعر: «والجمع أبيات، وحكى سيبويه في جمعه: بُيُوت، فتبعه ابن جني، فقال حين أنشد بيتي العجّاج:

يا دار سلمي يا اسلمي ثم اسلمي فخِنْـدِفٌ هـامـةُ هـذا العـالَـمِ

جاء بالتأسيس، ولم يجيء بها في شيء من البيوت»[1].

وهذا الذي حكاه صاحب اللسان عن سيبويه، جاء في قوله تعليقاً على شواهد نَصْب «أحقاً»، قال: «فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا»[2].

ولئن كان البيت الذي يسكن فيه والبيت من الشعر يجمعان كلاهما على بيوت وأبيات؛ فإن العرف اللغوي يجعل «البيوت» أكثر ما تُستعمل جمعاً للبيت الذي يسكن فيه، وعلى ذلك جاء القرآن الكريم، ويجعل «الأبيات» أكثر ما تستعمل جمعاً لبيت الشعر، يقول أبو البقاء الكَفَوِي: «والبيت يجمع على أبيات وبيوت، لكن البيوت بالمسكن أخصّ، والأبيات بالشعر»[3].

ومع استقرار هذا العرف وتتابع الناس عليه، فقد استعمل هذا الجمع مكان ذاك، وقد سبق استعمال سيبويه للبيوت جمعاً لبيت الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

وبعضُ بيوت الشِّعر حكمٌ وبعضُها خلَّى لفَّه في ظُلمة الليل حاطِبُهْ[4]

ثم جاء ذلك مستفيضاً في كلام أهل العلم. قال محمد بن سلاَّم الجُمحي، في سياقة المفاضلة بين جرير والفرزدق: «وسألت الأسيدي ـ أخا بني سلامة ـ

---

(1) اللسان «بيت».

(2) الكتاب 2/137 (باب من أبواب «أنَّ» فيه مبنية على ما قبلها) وحكاه عنه البغدادي في الخزانة 10/277، وشرح أبيات المغني 1/347.

(3) الكليات 1/413، 414.

(4) شرح القصائد السبع الطوال ص 396، والخَلَى: الحشيش، يقال: اختليتُ الحشيش: أي قطعتُه.

عنهما، فقال: بيوت الشعر أربعة: فخرٌ، ومديحٌ ونسيبٌ وهجاء، وفي كلِّها غُلِّبَ جرير...»[1].

وحكى الفراء: «وقال بعض العرب: قلت أبياتاً جاد أبياتاً» ثم قال: «فوحَّدَ فِعل البيوت»[2].

وقال الجاحظ: «وفي بيوت الشعر الأمثال والأوابد، ومنها الشواهد ومنها الشوارد»[3].

وقال أيضاً في تقدمته لقصيدتين من شعر بشر بن المعتمر: «وإذا قسمنا ما عندنا في هذه الأصناف على بيوت هذين الشِّعرين وقع ذكرهما مصنفاً، فيصير حينئذ آنَقَ في الأسماع، وأشد في الحفظ»[4].

وحكى أبو العباس ثعلب، قال: «قال عبد الملك بن مروان للأخطل: أيُّ الناس أشعر؟ قال: العبدُ العجلاني، قال: بم ذاك؟ قال: وجدته قائماً في بطحاء الشعر والشعراء على الحَرْفين. قال: أعرف ذاك له كَرْهاً. يعني ابن مقبل. فقال ابن مقبل: إني لأرسل البيوتَ عُوجاً فتأتي الرواة بها قد أقامتها»[5].

ويقول أبو علي المرزوقي، تعليقاً على بعض روايات أبي تمام لشعر تأبَّط شراً من الحماسة: «على أني قد نظرتُ فوجدت أبا تمام قد غيَّر كثيراً من ألفاظ البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلَّموا له»[6].

ويقول أيضاً في مقدمة كتابه: شرح مشكلات ديوان أبي تمام: «ثم سألت أن

---

(1) طبقات فحول الشعراء ص 378، 379، وحواشيه، وانظر ديوان المعاني 1/31، وثمرات الأوراق ص 77.

(2) معاني القرآن 1/368.

(3) البيان والتبيين 2/9.

(4) الحيوان 6/284.

(5) مجالس ثعلب، ص 413.

(6) شرح الحماسة 1/83، 84.

أتتبع مشاهير كلماته، فألتقط من فِقرها ما يفتقر إلى تبيين، ومن بُيُوتها ما يُحْوِجُ إلى تفسير»[1].

ويقول أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي، تعليقاً على بيت في كامل المبرد: «ووقع البيت في كتاب سيبويه لعمرو بن معد يكرب، وقال: «وذا نشب» بالشين المعجمة، وعليه شرح في بيوت الكتاب لابن النحاس»[2].

وكتاب ابن النحاس في شرح شواهد سيبويه مشهور ومطبوع باسم «شرح أبيات سيبويه» وإن كان في نسبة هذا المطبوع إليه خلاف[3].

وقال الوقشي أيضاً تعليقاً على بيتين أوردهما المبرّد لذي الرمة: «بين هذين البيتين بيوتٌ كثيرة»[4].

وحكى الحافظ ابن كثير من عجائب الحَفَظَة، قال: «لما كان يوم الثلاثاء العشرين من شعبان دُعيت إلى بستان العلامة كمال الدين بن الشريشي شيخ الشافعية، وحضر جماعة من الأعيان، منهم الشيخ العلامة شمس الدين بن الموصلي الشافعي، والشيخ الإمام العلامة صلاح الدين الصفدي وكيل بيت المال، والشيخ الإمام العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، من ذرية الشيخ أبي إسحاق الفيروزآبادي، من أئمة اللغويين، والخطيب الإمام العلاَّمة صدر الدين بن العزّ الحنفي أحد البلغاء الفضلاء، والشيخ الإمام العلامة نور الدين علي بن الصارم، أحد القراء المحدِّثين البلغاء، وأحضروا نيّفاً وأربعين مجلداً من كتاب المنتهى في اللغة للتميمي البرمكي[5]، وقف الناصرية، وحضر ولد الشيخ كمال

---

(1) شرح مشكلات ديوان أبي تمام، ص 3.
(2) طُرَر الوَقَّشي والبطليوسي على كامل المبرد، ص 37.
(3) انظر في ذلك مقالتين للمرحوم الدكتور محمد خير حلواني بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد 53 ج 2، ص 411، ج 3، ص 641.
(4) طرر الوقَّشي، ص 655.
(5) هو محمد بن تميم. أبو المعالي البرمكي، من أهل مصر، لم يعرف له تاريخ مولد أو وفاة=

الدين بن الشريشي، وهو العلامة بدر الدين محمد، واجتمعنا كلنا عليه، وأخذ كل منا مجلداً بيده من تلك المجلدات، ثم أخذنا نسأله عن بيوت الشعر المستشهد عليها بها، فينشر كلاً منها ويتكلم عليه بكلام مبين مفيد، فجزم الحاضرون والسامعون أنه يحفظ جميع شواهد اللغة، ولا يشذّ عنه منها إلا القليل الشاذّ»[1].

وذكر الأشموني في «باب الصفة المشبهة» أنه صنع جدولاً لصور الصفة المشبهة وقال بعض الطلبة شارحاً هذا الجدول: «وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت: . . »[2].

وفي عصرنا الحديث استعمل هذا الجمع شيخنا أبو فِهْر محمود محمد شاكر، فقال عن أبي الطيب المتنبي: «واجتماع الذكاء والحسِّ المُرهف هما آلة كل شاعر، وقد ظفر المتنبي من كليهما بنصيب الأسد الهصور، ولذلك كان شعره أروع شعر في العربية وكثيرٍ غيرها، وكان محبباً إلى أهل عصره، متداولاً سائراً بينهم، لأنه كان يأخذ بنفسه المرهفة من شعور الناس وآلامهم وأحداثهم، ويبني بما يأخذ بيوت شعره، وروائع بلاغاته»[3].

ولعل شيخنا أبا فِهْر قد آثر هذا الجمع «البيوت» في ذلك السياق، لمشاكلة

= لكنه ذكر في مقدمة كتابه: أنه صنفه سنة 397، وقد بنى كتابه هذا على كتاب الصحاح للجوهري. معجم الأدباء 18/34، 35، وإنباه الرواة 4/178.

(1) البداية والنهاية 14/310 «حوادث سنة 763»، وفيه «كمال الدين بن الشريشي» كما رأيت في أوّل النقل، والذي في كتب التراجم: «جمال الدين» واسمه محمد بن أحمد بن محمد. راجع الدرر الكامنة 3/441، والدارس في أخبار المدارس 1/117، وشذرات الذهب 6/363، أما ابنه هذا بدر الدين محمد. فقد وصف بكثرة الحفظ، قال ابن العماد الحنبلي: «وكان يستحضر الفائق للزمخشري والصحاح والجمهرة والنهاية وغريب أبي عبيد والمنتهي في اللغة للبرمكي، وهو أكثر من ثلاثين مجلداً، وقد عقد له مجلس بحضرة أعيان علماء دمشق، وامتحن في هذه الكتب في شعبان سنة ثلاث وستين ـ وسبعمائة». شذرات الذهب 6/218.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية 3/15.

(3) المتنبي ص 191.

«يبني» ولو كان مكان هذا الفعل «يقول» أو «ينظم» مثلاً لقال: «أبيات شعره».

ثم سمعت ذات يوم وأنا بمدينة الرياض حاضرة المملكة العربية السعودية عام 1414 هـ ـ 1994 م، من خلال الراديو، بدوياً من أهل «الدوادمي» يتحدث عن الشعر النبطي ونظمه فيه، يقول: «كنت في بداية الأمر أقول خمس بيوت».

هذا، ولحمزة بن الحسن الأصفهاني المتوفى نحو سنة 351 هـ كتاب يسمى «الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر» ومنه نسخة خطية ببرلين برقم (1125).

فهذا ما كان من أمر «البيت من الشعر» وجمعه على «بيوت» على غير العرف اللغوي[1].

أما «البيت» الذي يُسْكَن فيه، فقد تقدم أن جَمْعه الأكثر والأشهر «البيوت» وقد يُجمع على «الأبيات» وهو قليل.

ومن ذلك ما أخرجه أحمد وابن ماجه، من حديث سعيد بن سعد بن عبادة، قال: «كان بين أبياتنا رجل مُخْدَجٌ ضعيف، فلم يُرَعْ أهل الدار إلا وهو على أمةٍ من إماء الدار يَخْبُث بها». الحديث[2].

ومنه ما أخرجه أحمد أيضاً، من حديث أبي الدرداء: «ويحك يا معدان، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من خمسة أهل أبيات لا يؤذن فيهم بالصلاة وتقام فيهم الصلوات إلا استحوذ عليهم الشيطان، وإن الذئب يأخذ الشاذة...» الحديث[3].

وأخرج أحمد أيضاً من حديث المقداد بن الأسود، يقول: «قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «ما تقولون في الزِّنا؟ قالوا: حرّمه الله ورسوله، فهو حرام إلى

---

(1) انظر مقدمة تحقيق الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، للدكتور عبد المجيد قطامش دار المعارف بمصر 1972 م.

(2) مسند أحمد 222/5، وسنن ابن ماجه (باب الكبير والمريض يجب عليه الحد. من كتاب الحدود) ص 859. والمخدج: الناقص الخلق. والخداج: النقصان، النهاية 13/12/2.

(3) مسند أحمد 446/6.

يوم القيامة. قال: فقال رسول الله ﷺ: لأنْ يزني الرجل بعشر نسوة أيسَرُ عليه من أن يزني بامرأة جاره، قال: فقال: ما تقولون في السرقة؟ قالوا: حرَّمها الله ورسوله، فهي حرامٌ، قال: لأنْ يسرق الرجل من عشرة أبيات أيسر عليه من أن يسرق من جاره»[1].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديث نزول جُرْهُم على هاجَرَ أم إسماعيل عليه السلام، عندما تفجرت لها زمزم: قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحت الإنس، فنزلوا وأرسلوا إلى أهليهم فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم وشب الغلام ـ أي إسماعيل ـ وتعلم العربية منهم...» الحديث[2].

وجاء في خبر سرية أبي بكر الصديق إلى نجد، في شعبان سنة سبع: قال سلمة بن الأكوع: «أمَّر رسول الله ﷺ علينا أبا بكر رضي الله عنه، فغزونا ناساً من المشركين ـ من هوازن ـ فبيَّتناهم نقتلهم، وكانْ شعارنا تلك الليلة: أمِتْ أمِتْ. قال: فقتلتُ بيدي تلك الليلة سبعة أهل أبيات من المشركين»[3].

وقال الصالحي الشامي، في الحديث عن «المدينة النبوية»: «والمدينة: من مدن بالمكان: أقام به. أو من دان: إذا أطاع، إذ يطاع السلطان بالمدينة لسُكْناه بها، وهي أبيات كثيرة تجاوز حد القرى ولم تبلغ حد الأمصار»[4].

ومن حديث الشعر: قال الفرزدق يخاطب ناقته، ويمدح الوليد بن عبد الملك:

---

(1) مسند أحمد 6/397.

(2) صحيح البخاري (باب يزفّون: النسلان في المشي. من كتاب الأنبياء 4/174، وانظر فتح الباري 6/397.

(3) سنن أبي داود (باب في البيات. من كتاب الجهاد) ص 947. ومسند أحمد 4/46، ومغازي الواقدي ص 722، وطبقات ابن سعد 4/305.

(4) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد 3/423.

إذا عَثَرَتْ بي قلت عالَكِ وانتهى إلى باب أبياتِ الوليد كَلالُها[1]

وقال جرير يمدح يزيد بن عبد الملك:

ضَخْم الدَّسيعةِ والأبياتِ غُرَّتُه كالبَدْر ليلةَ كاد الشَّهرُ ينتصفُ[2]

وقال سليمان بن قَتَّة العدوي التيمي:

مررتُ على أبيات آل محمدٍ فلم أَرَها أمثالَها يوم حُلَّتِ[3]

وقال فقيد ثقيف:

ألا رِفْقاً ألا رِفْقاً قليلاً ما أَكُونَنَّهْ
أَلِمَّا بي على الأبيا تِ بالخَيْف أزُرْهُنَّهْ
غزالاً ما رأيت اليو م في وَفْد بني كُنَّهْ
غَضيضَ الطَّرفِ مربوباً وفي مَنْطِقِه غُنَّهْ[4]

وفي عصرنا الحديث قال أحمد شوقي:

أَلَمَّ على أبيات ليلى بِيَ الهوى وما غيرُ أشواقي دليلٌ ولا رَكْبُ[5]

---

(1) ديوانه ص 709، وقوله: «عالك» دعاء للناقة إذا عثرت، أن تنتعش وترتفع. يقال: لعالك، وعالك.

(2) ديوانه ص 175، والدسيعة: الجفنة، وهي القصعة يوضع فيها الطعام، وقيل: الدسيعة: مائدة الرجل.

(3) شرح الحماسة للمرزوقي ص 961. وسليمان بن قَتَّة، التيمي بالولاء، مقرىء شاعر، عرض ختمة على ابن عباس، وسمع من معاوية وعمرو بن العاص، وقرأ عليه عاصم الجحدري. طبقات القراء 1/314، وسير أعلام النبلاء 4/596. وهو صاحب البيت الشهير:

فإنَّ الأُلَى بالطَّفِّ من آل هاشم تآسَوْا فسَنُّوا لِلكرام التآسيا

الأغاني 19/129. وأمالي ابن الشجري 1/199.

(4) شرح الحماسة للتبريزي 2/81، وتهذيب إصلاح المنطق له ص 711، ولهذا الشعر قصة طريفة تدل على فطنة الطبيب العربي الحارث بن كلدة، ذكرها التبريزي في كتابيه المذكورين.

(5) رواية مجنون ليلى، ص 21.

الألسن والألسنة

اللسان: جارحة الكلام وأداة النطق، وهو مذكر، لأنه العضو، وربما أنث، وبخاصة إذا أريد به اللغة أو الرسالة أو المقالة أو القصيدة من الشعر. قال المرقش الأكبر:

أتتْني لسان بني عامرٍ فجَلَّتْ أحاديثُها عن بَصَرْ[1]

أراد القصيدة والرسالة. وقال أعشى باهلة:

إني أتتني لسانٌ لا أُسَرُّ بها مِن عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ[2]

أراد الرسالة والمقالة.

وقال قساس الكندي:

ألا أبلغ لديك أبا هُنيٍّ ألا تَنْهى لسانك عن ردَاها

وقال الآخر:

لسانُ السُّوءِ تُهْديها إلينا وحِنْتَ وما حسبْتُكَ أن تَحينا

وربما ذُكِّر، وهو بهذه المعاني المجازية، قال الحطيئة:

ندمتُ على لسان فات منِّي فليت بأنَّه في جَوفِ عِكْمِ

قال السكري: أراد باللسان الشعر، يريد: وددت أن الشعر الذي قلت فيهم كان مخبوءاً في جُوالِق»[3].

---

(1) المفضليات ص 235 وجاء العجز في المخصص 17/12، واللسان: أحاديثها بعد قول نكر.

(2) هكذا الرواية في كتب المذكر والمؤنث والمعاجم الآتية، وجاءت في شعره المنشور في الصبح المنير ص 266:

إني أتاني لسانٌ لا أُسَرُّ بِهِ من عَلْوَ لا كَذِبٌ منهُ ولا سَخَرُ

(3) ديوان الحطيئة، ص 197.

وقال أهل اللغة: ومن أنَّث اللسان جمعه على «ألْسُن» مثل ذِراع وأذْرُع، ومن ذكَّره جمعه على «ألسِنة» مثل حمارٍ وأحمرة[1].

ونأتي إلى العرف اللغوي في هذين الجمعين «الألسن والألسنة» فنقول:

إن «الألسنة» استعملت غالباً في جمع «لسان» الذي هو بمعنى اللغة[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾[3]، قال أبو جعفر الطبري في تفسير الآية الكريمة: «يقول: واختلاف منطق ألسنتكم ولغاتها»[4]. وقال القرطبي: «اللسان في الفم، وفيه اختلاف اللغات من العربية والعجمية والتركية والرومية»[5]. وقال أبو حيان: «واختلاف ألسنتكم: أي لغاتكم»[6].

وقال شهاب الدين الألوسي: «أي لغاتكم، بأن علَّم سبحانه كل صنف لغته، أو ألهمه جل وعلا وضعها، وأقدره عليها، فصار بعض يتكلم بالعربية، وبعض بالفارسية، وبعض بالرومية، إلى غير ذلك مما الله تعالى أعلم بكميته»[7].

وقال المرتضى الزبيدي: «اللسان: اللغة، وتؤنث حينئذ لا غير، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾[8]. أي: بلغة قومه والجمع:

---

(1) راجع المذكر والمؤنث للمبرد، ص 114، ولابن الأنباري ص 296، ولابن جني ص 90، ولابن التستري ص 101، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص 329، والبلغة للأنباري ص 81، والمخصص 12/17، وخلق الإنسان لأبي محمد الحسن بن أحمد ص 364 ، واللسان والمصباح (لسن)، وانظر حواشي المحققين.

(2) وإذا صح هذا فيكون فيه مخالفة لقول أهل اللغة، فإنهم قالوا: إنه يجمع على «ألسنة» إذا كان مذكراً، لكنهم قالوا أيضاً: إنه إذا أريد به اللغة كان مؤنثاً.

(3) سورة الروم، الآية: 22.

(4) تفسير الطبري 22/21.

(5) تفسير القرطبي 18/14.

(6) البحر المحيط 167/7.

(7) روح المعاني 31/21.

(8) سورة إبراهيم، الآية: 4.

ألسنة، ومنه قوله تعالى: ﴿واختلاف ألسنتكم﴾ أي لغاتكم»[1].

وقد استشهد علماء أصول الفقه بالآية الكريمة على أن اللغة توقيفية. قال الفخر الرازي بعد أن تلا الآية الكريمة: «ولا يجوز أن يكون المراد منه اختلاف تأليفات الألسنة وتركيباتها، لأن ذلك في غير الألسن أبلغ وأجمل، فلا يكون تخصيص الألسن بالذكر مراداً، فبقي أن يكون المراد اختلاف اللغات»[2].

فهذا قول الفخر الرازي في كتابه: المحصول، لكنه قرر في تفسيره أن المراد اختلاف الأصوات أو مخارج الحروف، لا اللغات[3].

وقال شمس الدين الأصفهاني: «قوله تعالى: ﴿واختلاف ألسنتكم﴾ يدل على أن اللغات توقيفية، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون المراد بالألسنة مفهومها الحقيقي، لأن الاختلاف في غير الألسن أبلغ وأجمل، إذ الاختلاف في أجرامها لا يبلغ إلى حد يستغرب، فإن المراد اللغات، تسمية للشيء باسم سببه، وإذا كانت اللغات مخلوقة كانت توقيفية»[4].

وقال ابن النجار الحنبلي: «وقوله تعالى: ﴿واختلاف ألسنتكم﴾ وحمله على اللغة أبلغ من الجارحة، وحمله على اختلاف اللغات أولى من حمله على الإقدار عليها»[5].

وقال الجلال السيوطي عقب تلاوة الآية الكريمة: «والألسنة اللُّحمانية غير مرادة، لعدم اختلافها، ولأن بدائع الصنع في غيرها أكثر، فالمراد هي اللغات»[6].

---

(1) تاج العروس (لسن). وانظر كتاب الشعر لأبي علي ص 241، ونبهت هناك على وهم لأبي علي رحمه الله.

(2) المحصول في علم أصول الفقه 1/251، وتأمل مراوحته في استعمال «الألسنة والألسن».

(3) مفاتيح الغيب 6/467، وانظر الموضع السابق من روح المعاني.

(4) بيان المختصر ـ شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه 1/283، وتأمل استعماله «الألسن» بعد «الألسنة» فإن ذلك ناطق بأنه يريد بالألسن جمع اللسان: العضو.

(5) شرح الكوكب المنير في أصول الفقه 1/286.

(6) المزهر 1/17، 18.

وقد جمع الزمخشري بين التفسيرين: اللغات والنغمات، فقال: «الألسنة: اللغات أو أجناس النطق وأشكاله[1]، خالف عز وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين، في همس واحد، ولا جهارة ولا حِدَّة ولا رخاوة، ولا فصاحة ولا لُكْنَة، ولا نظم ولا أسلوب، ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله»[2].

وإلى مثل ذلك ذهب الراغب الأصفهاني، فقال: «فاختلاف الألسنة إشارة إلى اختلاف اللغات، وإلى اختلاف النغمات، فإن لكل إنسان نغمة مخصوصة يميزها السمع، كما أن له صورة مخصوصة يميزها البصر»[3].

وجاءت «الألسنة» أيضاً في الحديث مراداً بها اللغات:

أخرج أحمد بسنده إلى سهل بن سعد الأنصاري، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زماناً لا يتبع فيه العليم ولا يستحيى فيه من الحليم، قلوبهم قلوب الأعاجم، وألسنتهم ألسنة العرب»[4].

وجاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن الله يعلم الألسنة كلها»[5]، قال الحافظ ابن حجر: «المراد اللغات»[6].

وكذلك جاءت «الألسنة» أيضاً في كلام الشافعي ـ ولغته حجة ـ مراداً بها اللغات، وذلك قوله: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي»[7].

---

(1) في الكشاف: «وأشغاله» وصحته من الموضع السابق من البحر المحيط.

(2) الكشاف 3/218.

(3) مفردات ألفاظ القرآن، ص 740.

(4) مسند أحمد بن حنبل 5/340.

(5) صحيح البخاري (باب إذا قالوا: صبأنا ولم يحسنوا أسلمنا. من كتاب الجزية والموادعة) 4/12.

(6) فتح الباري 6/274، 275.

(7) الرسالة ص 42، وانظر أيضاً ص 45، 46.

وفي كلام لابن جني، قال: «وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر، من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها»[1].

وقد جاءت «الألسنة» في كلام أبي بكر الباقلاني في كتابه: إعجاز القرآن أربع مرات، أُريد بها في ثلاث منها اللغة بلا شك:

المرة الأولى في قوله: «. . . ولمعنى آخر، وهو أن ذلك اللسان لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذي ينتهي إلى حد الإعجاز، ولكنه يتقارب، وقد رأيت أصحابنا يذكرون هذا في سائر الألسنة. . .».

والثانية في قوله: «ويبين ذلك أن كثيراً من المسلمين قد عرفوا تلك الألسنة، وهم من أهل البراعة فيها، وفي العربية. . . ويبين هذا أن الشعر لا يتأتى في تلك الألسنة، على ما قد اتفق في العربية».

والثالثة في قوله: «ولضيق ما سوى كلام العرب، أو لخروجه عن الاعتدال، يتكرر في بعض الألسنة الحرف الواحد والكلمات المختلفة كثيراً، كنحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان وكنحو الحروف الكثيرة التي هي اسمٌ لشيء واحد في لسان الترك».

والمرة الرابعة جاءت مراداً بها جمع اللسان، العضو، وذلك قوله: «ولو كان ذلك مما يجوز اتفاقه من الطبائع، ولم ينفك العالَم من قوم يتفق ذلك منهم ويعرض على ألسنتهم وتجيش به خواطرهم. . .»[2].

وجاءت «الألسن» في كلامه مراداً به جمع العضو، وذلك قوله: «ويزعمون أن في الكتاب ـ يعني كتاب مانِي ـ الحِكَم، وهي حكم منقولة، متداولة على الألسن».

---

(1) الخصائص 2/5.

(2) إعجاز القرآن، صفحات 31، 32 ـ مرتين في سياق واحد ـ 118، 62.

وقوله: «مَن توَّهم أن الشِّعر يلحظ شأوه بان ضلاله، ووضح جهله، إذ الشِّعرُ سمت قد تناولته الألسن، وتداولته القلوب...»[1].

فهذا ما كان من أمر «الألسنة» التي جاءت ـ في الغالب ـ جمعاً للسان بمعنى اللغة، وإن كانت قد جاءت في القرآن الكريم أيضاً جمعاً للسان الذي هو العضو، في تسعة مواضع من الكتاب العزيز[2].

وكذلك جاءت في الحديث، وهو حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وفي آخره: قال رسول الله ﷺ: «وهل يكبُّ الناسَ في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائدُ ألسنتهم»[3]. وفي أحاديث أخرى[4].

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق:

لـم يبـق منهـم غيـرُ ألسنـة وأُعَيْظُـمٍ وحـواصـلٍ حُمْـرِ[5]

وكذلك جاءت في مقدمة مفتاح العلوم للسكاكي، وذلك قوله: «أحق كلام أن تلهج به الألسنة...».

وجاءت كذلك في عنوان كتاب لإسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة 1162 هـ، وهو: «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» وهو مطبوع بالقاهرة سنة 1351 هـ.

أما «الألسن» فأكثر ما تجيء جمعاً للسان الذي هو العضو أو الجارحة، ومن ذلك قول جرير:

---

(1) ص 32، 302.

(2) انظرها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ورحم الله مولفه رحمة واسعة سابغة.

(3) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي (باب ما جاء في حرمة الصلاة. من كتاب الإيمان) 10/86 وسنن ابن ماجه (باب كف اللسان في الفتنة، من كتاب الفتن) ص 1315، ومسند أحمد 5/231، 36 ، 237.

(4) ترى الإشارة إليها في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي 6/117.

(5) ديوانه ص 326.

إذا مِتُّ فانْعِيني لمولىً تظَاهَرَتْ عليه من الأعداء أيدٍ وألسُنُ[1]

وقول الإمام الشافعي:

إذا رُمْتَ أن تحيا سليماً من الرَّدَى ودينُكَ موفورٌ وعِرْضُكَ صَيِّنُ
فـلا يَنطِقَـنْ مِنْـكَ اللسـانُ بسَـوْأةٍ فكُلُّكَ سوءاتٌ وللناسِ ألسُنُ[2]

وقول إسحاق بن خلف البهراني، المعروف بابن الطبيب:

النحوُ يبسطُ من لسان الألْكَنِ والمـرءُ تكـرمُـهُ إذا لـم يَلْحَـنِ
وإذا طلبـتَ مـن العلـومِ أجلَّهـا فـأجلُّهـا منهـا مُقِيـمُ الألسُـنِ[3]

وقول العجاج:

أو تَلْحَـجَ الألسُـنُ فينـا مَلْحَجَـا[4]

وقول شاعر من بني تميم:

أمـا رأيـتَ الألسُـنَ السِّـلاطـا[5]

وقول الأسلع بن قصاف الطُّهَوِي:

بـأيـدٍ يُفَـرِّجْـنَ المَضِيـقَ وألسُـنٍ سِلاطٍ وجَمْعٍ ذي زُهاءٍ عَرَمْرَمِ[6]

---

(1) ديوانه ص 571.
(2) ديوانه ص 84.
(3) الكامل ص 536، 537، وبهجة المجالس 1/6، ومعجم الأدباء 1/85، وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص 97، وإسحاق بن خلف هذا: من شعراء المعتصم، توفي في حدود سنة 230، وترجمته طريفة، فاطلبها في فوات الوفيات 1/16، 17 والكامل ص 520، وحواشي تنبيه الألباب.
(4) ديوانه ص 365، والموضع السابق من خلق الإنسان، واللحج: الميل. المعنى: أو تقول الألسن فينا الكذب فتميل عن الحسن إلى القبيح.
(5) البيان والتبيين 1/177.
(6) البيان والتبيين 1/177، والحيوان 5/445، وانظر الخلاف في نسبته في الكامل وحواشيه ص 226.

وقول المتنبي:

حَسَمَ الصُّلْحُ ما اشْتَهَتْه الأعادي وَأَذاعَتْـه ألسُـنُ الحُسَّـادِ[1]

وقوله:

الحبُّ ما مَنع الكلامَ الألْسنا وألذُّ شكوى عاشقٍ ما أعْلَنا[2]

وقال أعرابي يذم قومه: «ألسُنٌ عامرةٌ من الوَعْد، وقلوبٌ خَرِبة من العزم»[3].

وجاء في أمثال المولَّدين: «غشُّ القلوب يظهر في فَلَتات الألسُن وصفحات الوجوه»[4].

ومن ذلك ما ذكره الطبري في حوادث سنة 30، قال: «جاء جندب ورهط معه إلى ابن مسعود، فقالوا: «الوليد يعكف على الخمر، وأذاعوا ذلك حتى طُرِح على ألسُنِ الناس»[5] ومن ذلك أيضاً قول جلال الدين السيوطي في مفتتح كتابه المزهر: «الحمد لله، خالق الألسن واللغات»، فالألسن ها هنا: جمع «اللسان» الذي هو الجارحة والعضو لعطف «اللغات» عليها، والعطف في أصل وضعه يقتضي المغايرة، إلا أن يكون من باب عطف الشيء على نظيره، على حد قول الحطيئة:

وهنـدٌ أتـى مِـن دُونهـا النَّـأيُ والبُعْـدُ[6]

---

(1) ديوانه 2/31.

(2) ديوانه 4/195.

(3) إعجاز القرآن للباقلاني، ص 97.

(4) مجمع الأمثال 2/67.

(5) تاريخ الطبري 4/274 (ذكر السبب في عزل عثمان الوليد بن عقبة عن الكوفة).

(6) ديوانه ص 64، وانظر مبحث «عطف الشيء على نظيره» في معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/185، والصناعتين ص 108، والموشح ص 141، والصاحبي ص 115، وأمالي ابن الشجري 2/234، 3/253، وشرح المفصل 1/10، ثم انظر اللسان «نأى».

فيكون المراد بالألسن هنا: اللغات أيضاً، ويكون قد استعمل «الألسن» مكان «الألسنة».

وقد جاءت «الألسن» في مقدمات كتب كثيرة، أذكر منها كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني، وكتاب التبيان في علم البيان له أيضاً.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن «الألسن» لم تأت في القرآن الكريم، وإنما أتى فيه «الألسنة» فقط، مراداً بها اللغات في موضع واحد، ومراداً بها جمع «اللسان» العضو والجارحة في سائر المواضع، كما سبق.

ويبقى تنبيه آخر: وهو أن الخيار في جمع اللسان على ألسنة وعلى ألسن، مشروط بعدم الإضافة إلى ضمير من ضمائر الجمع، فإذا وجد ذلك الضمير تعيَّنت «الألسنة» ليس غير، فنحن نقول: ألسنتنا وألسنتكم وألسنتكن وألسنتهم وألسنتهن، ولا نقول: ألسننا وألسنكم وألسنكن وألسنهم وألسنهن. وهذا لم يُنص عليه، ولكنه معروف بالتتبع والاستقراء.

وبعد، فإذا صح أن «الألسنة» تعني غالباً: اللغات، وأن «الألسُن» تستعمل غالباً في جمع اللسان، الذي هو العضو والجارحة، كان الأولى بكلية الألسن، أن تكون: «كلية الألسنة»، ولا تستثقلنَّ هذه التسمية لأن الإلف والعادة آنسا بالتسمية الأولى، ليس غير.

الأوقاف والوقوف

الوقف في اللغة: الكف والحبس، وفي اصطلاح الفقهاء: حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مَصرِف مباح موجود.

وقيل: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها، أو صرف منفعتها على من أحب.

وقيل: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً.

وقيل: تحبيس مالك مطلق التصرف في ماله المنتفع به، مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، أي المال.

وقيل: أن يحبس عيناً من أعيان ماله، فيقطع تصرفه عنها، ويجعل منافعها لوجه من وجوه الخير، تقرباً إلى الله تعالى[1].

والوقف في اصطلاح القرّاء: عبارة عن قطع الصوت عند آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف والموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنيَّة الإعراض، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً، ولا بد من التنفس معه[2].

والوقف في اصطلاح الفقهاء وفي اصطلاح القراء يُجمع على «أوقاف ووقوف»، لكن العرف اللغوي غلَّب «الأوقاف» على الوقف الفقهي، الذي هو حبس المال، على حين صرف «الوقوف» إلى وقف القراء، وإن كان أحدهما قد استعمل مكان الآخر، توسعة وإباحة.

وعلى هذا جاءت تعريفات بعض الفقهاء واللغويين: ففي شرح فتح القدير: «وقف وأوقاف، كوقت وأوقات» وقال الفيومي: «ووقفت الدار وقفاً: حبستها في سبيل الله، وشيء موقوف ووقف أيضاً، تسمية بالمصدر، والجمع أوقاف، مثل ثوب وأثواب»[3].

---

(1) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ـ في فقه الشافعية ـ 2/ 81، وشرح فتح القدير ـ في فقه الحنفية ـ 6/ 200 والخرشي على مختصر خليل ـ في فقه المالكية ـ 7/ 78، وكشاف القناع عن متن الإقناع ـ في فقه الحنابلة ـ 4/ 240، والتعريفات للسيد الشريف الجرجاني ص 253، وتهذيب الأسماء واللغات 2/ 194.

(2) النشر في القراءات العشر 1/ 224، ولطائف الإشارات 1/ 248، وإتحاف فضلاء البشر 1/ 313، ونهاية القول المفيد في علم التجويد، ص 156.

(3) المصباح المنير (وقف).

وعَنْوَن به ابن فارس، فقال: «مسألة: ما يفضل من أوقاف المساجد والرباطات»[1].

وقد ترجم البخاري لباب (أوقاف أصحاب النبي ﷺ، من كتاب الحرث والمزارعة)[2]. وقال ابن القوطية: «وأوقاف المسلمين: أحباسهم، جمع وقف»[3].

وقد امتد هذا العرف إلى أيامنا هذه، فيقولون: وزارة الأوقاف، ومديرية الأوقاف، ونحو ذلك.

ومع شيوع هذا الجمع وكثرته فيما رأيتُ من كتب الفقه والعربية، فقد وجدتُ الجمع الآخر «الوقوف» في الوقف الفقهي، وذلك في كلام تاج الدين السبكي المتوفى سنة 771 هـ، قال في أثناء ترجمة الوزير الكبير نظام الملك: «بنى المدارس ووقف الوقوف». وحكى أيضاً عن نظام الملك قوله يخاطب السلطان ملك شاه: «أنا آخذ المال، وأعطيه لهؤلاء الغلمان الذين جعلتهم لك، وأصرفه أيضاً في الصدقات والوقوف والصِّلات التي معظم ذكرها لك...»[4].

أما «وقْف القرآن» فالكثير الشائع في جَمْعه «وقوف». وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف»[5]، وليست هذه ضرورة سَجْع وتَقْفِية؛ فقد شاع استعمال «وقوف القرآن» شيوعاً ظاهراً، وهو عنوانٌ لبابٍ في كتب الأداء والقراءات وعلوم القرآن، فيقال: باب الوقف والابتداء، والوقوف والابتداء[6]. ويقول المرتضى الزبيدي: «ووقَف

---

(1) حلية الفقهاء، ص 219، ولم يعرض ابن فارس لأيٍّ من الجمعين في كتابيه: المقاييس والمجمل.

(2) صحيح البخاري 3/139.

(3) الأفعال، ص 158، وانظر أيضاً الأفعال لابن القطاع 3/293.

(4) طبقات الشافعية الكبرى 4/319، 326.

(5) النشر 1/225. وانظر أيضاً ص 205.

(6) المرجع السابق 1/224، وانظر البرهان في علوم القرآن 1/359، والإتقان 1/230.

القارىء على الكلمة وُقوفاً، ووقَّفه توقيفاً: علَّمه مواضع الوقوف»[1].

ويقول أبو بكر بن الأنباري، وهو من أوائل من صنَّفوا في علم الوقف والابتداء: «في فاتحة الكتاب أربعة وقوف تامة»[2].

وتُسمَّى بعض كتب هذا الفن باسم: «الوقوف» كما ترى في ترجمة «أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة» صاحب ابن جرير الطبري[3]. وتقرأ في كتب الفن هذه العبارة كثيراً: «وقوف السَّجاوَنْدي»[4].

ومع شيوع هذا الجمع وغلبته، فقد جاء أيضاً على قِلَّة: «الأوقاف»، وذلك ما ذكره علم الدين السَّخاوي في قوله: «وفي آية الكرسي عشرة أوقاف»، وقوله: «وفي قوله عز وجل: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغَمّ أمنةً نُعاساً﴾ في آل عمران عشرة أوقاف».

وقوله: «وفي سورة الامتحان ـ الممتحنة ـ أيضاً آية فيها من الأوقاف هذه العِدَّة»[5].

ويقول ابن الجزري: «والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألَّف الأئمة فيها كتباً قديماً وحديثاً، ومختصراً ومطوَّلاً، أتيت على ما وقفت عليه

---

(1) تاج العروس «وقف»، والتكملة للزَّبيدي أيضاً 5/169، والعبارة فيها: «وقَف القارىءَ على الكلمة وقوفاً: علَّمه مواضع الوقوف، كوقَّفَه توقيفاً»، وهذ العبارة أبْيَن وأصرحُ في الدلالة على أن الفعل السابق متعدٍّ، والدليل على ذلك أن كلمة «القارىء» ضُبِطت في الطبعة الكويتية من التاج 24/475، بالرفع، على توهم أن الفعل «وقف» لازم. وفي هذا شاهد على أنه «لا يُغْني كتابٌ عن كتاب» فإن بعضهم يقول: إن التكملة للزبيدي ليست سوى «مستدرك التاج».

(2) إيضاح الوقف والابتداء 1/478.

(3) إنباه الرواة 1/98 «الحاشية».

(4) هو محمد بن طيفور، من علماء القراءات والنحو في القرن السادس. إنباه الرواة 3/153، وطبقات القراء 2/157.

(5) جمال القراء وكمال الإقراء، ص 568، 569.

من ذلك، واستقصيته في كتاب «الاختداء إلى معرفة الوقف والابتداء» وذكرت في أوله مقدمتين جمعت بهما أنواعاً من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورةً سورة».

وقال أيضاً: «من الأوقاف ما يتأكدُ استحبابه لبيان المعنى المقصود».

وقال في موضع ثالث: «فليُعْلَم أن مراد السجاوندي بقوله: «لا» أي لا يوقف عليه على أن يُبتدأ بما بعده، كغيره من الأوقاف»[1].

الأيادي والأيدي

اليد: الجارحة، مؤنثة، ولامها محذوفة، وهي ياء، بدليل: يديان، في التثنية والأصل: يَدْي، قيل: بفتح الدال، وقيل: بسكونها.

وتُطلق «اليد» مجازاً على الإحسان والنعمة، وما يتخذه الرجل عند الرجل من الفضل والعون والمعروف.

قال ابن الشجري: «يجوز أن تكون اليدُ التي هي النعمة مأخوذةً من التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسْدَى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذةً من النعمة؛ لأن اليد نعمة من نعم الله على العبد»[2].

وتُجمع اليد على الأيدي والأيادي، وإن كان بعضهم يرى أن «الأيادي» جمع الأيدي، فتكون جَمْعَ الجمع، كقولهم: كَلْب وأَكْلُب وأكالب، وسيأتي البحث في هذا.

لكنهم قالوا: إن «الأيدي» أكثر ما تُستعمل في «اليد» العضو والجارحة، وعلى ذلك جاء القرآن الكريم، و «الأيادي» أكثر ما تُستعمل في جمع «اليد» التي هي النعمة، لا العضو، والشواهد على ذلك كثيرة، منها قول أبي تمام:

فـإذا هُلْهِـلَ النَّـوالُ أتَتْنـا ذاتُ نِيـرَيْـن مُطْبقـاتُ الأيـادي

---

(1) النشر في القراءات العشر 1/224، 232، 234.

(2) أمالي ابن الشجري 2/231.

قال التبريزي: «ومطبقات الأيادي: التي قد أطبق بعضها على بعض. والأيادي: النِّعَم»[1].

وقال أيضاً:

وغيري يأكلُ المعروفَ سُحْتاً وتَشْحُبُ عندهُ بِيضُ الأيادي

قال التبريزي: «يقول: بيض الأيادي عندي محفوظة، لا أغيرها، ولا يشحب لونها»[2].

وقال البحتري:

شفيع المسلمين إليك فيما تُنيل من الصنائع والأيادي[3]

وقال أيضاً:

وكم لك من يدٍ بيضاءَ عندي لها فضلٌ كفضلك والأيادي[4]

وقال ابن الرومي:

ما على الأحرار من رِقٍّ إذا نقدوا شُكْرَهمُ مولى أيادي[5]

وقال أيضاً:

ولا عَدِم المؤمِّلُ منه مَطْلاً تتمُّ به الصنائع والأيادي[6]

وقال المتنبي:

له أيادٍ إليَّ سَابِقَةٌ أعُدُّ منها ولا أُعَدِّدُها[7]

(1) الديوان نفسه 1/377.
(2) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي 1/366.
(3) ديوانه ص 525.
(4) ديوانه ص 726.
(5) ديوانه ص 727.
(6) ديوانه ص 748.
(7) ديوانه 1/304.

وقال أيضاً:

أأرضى أن أعيش ولا أُكافي على ما للأمير من الأيادي؟[1]

وقال الحسين بن الحجاج ـ من شعراء اليتيمة ـ وقيل: محمد بن إبراهيم الأسدي:

قلتُ: ثقَّلْتُ إذ أتيتُ مراراً قال: ثقَّلْتَ كاهلي بالأيادي[2]

وقال شاعر:

لَهُ عَلَيَّ أَيَادٍ لَسْتُ أكفرُها وإنما الكفرُ ألا تُشْكَرَ النِّعَمُ[3]

ولعل أشهر شاهد عند النحاة على «الأيادي» بمعنى النِّعَم، هو قول ابن مالك في الألفية:

والخبر الجزء المتمّ الفائدهْ كـ «اللهُ بَرٌّ والأيادي شاهدهْ»

قال المكُّودِي: «والأيادي: النِّعَم، وهو جمع أيدٍ، وأيد جمع يدٍ، فهو جمع الجمع»[4].

وجاء في أمثال المولَّدين: «إن الأيادي قروض»[5].

---

(1) ديوانه 1/357.

(2) وهذا البيت من شواهد القول بالموجب ـ من علم البديع ـ ويسمى أسلوب الحكيم. راجع بديع القرآن ص 315، وتحرير التحبير ص 599، وشروح التلخيص 4/409، ومعاهد التنصيص 3/180، وشرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ص 96، ونهاية الأرب 7/171.

والحسين بن الحجاج هذا من شعراء اليتيمة، كما ذكرت، وقد أورد له الثعالبي في اليتيمة جملة صالحة من شعره، ولكن لم يرد فيها هذا البيت، وترجمته في اليتيمة 3/31 ـ 104.

(3) اللسان «يدي».

(4) شرح المكودي على الألفية 1/174.

(5) مجمع الأمثال 1/89، والمستقصى 1/303.

وكأن هذه الدلالة للأيادي قد استقرت عند بعض اللغويين، فجاء بها شرحاً للفواضل والإحسان، قال ابن دُريد: «والفواضل: الأيادي الجميلة»[1]، وعبارة صاحب القاموس: «والفواضل: الأيادي الجسيمة أو الجميلة»[2].

ومع شيوع «الأيادي» جمعاً لليد التي بمعنى النعمة والإحسان، فقد جاء هذا الجمع أيضاً لليد، التي هي العضو والجارحة، وكان الجمع المعروف فيها: «الأيدي» كما سبق، وقد ذكر ذلك أبو الفتح بن جني في (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء) من الخصائص قال: «وكذلك اليد التي هي العضو قالوا فيها: «أيدٍ»، ألبتَّةَ، فأما أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ، وعلى أنَّ «أياد» أكثر ما تستعمل في النِّعم، لا في الأعضاء، وقد جاءت أيضاً فيها»[3]، واستشهد ابن جني لذلك بشواهد كثيرة، منها قولُ عدي بن زيد العبادي:

ساءها ما تأمَّلَتْ في أياديـ ـنا وإشناقُها إلى الأعناقِ

وقد جرت هذه القضية في مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي الخطاب الأخفش الكبير، جاء في مجالس العلماء للزجاجي: «قال أبو العباس ـ المبرّد ـ: قال أبو عبيدة: كنا عند أبي عمرو بن العلاء، فسأله سائل عن جمع يدٍ من الإنسان، فقال: أيدٍ، وأنكر أن تكون أيادي إلا في النِّعم، فلما قمنا قال لي أبو الخطاب الأخفش: أما إنها في علمه، غير أنها لم تحضُره، ثم أنشد أبو الخطاب الأخفش بيت عدي بن زيد العِبادي:

أنكَرَتْ ما تَبَيَّنَتْ في أياديـ ـنا وإشناقُها إلى الأعناقِ

ويروى: «ساءها ما بنا تَبَيَّنَ في الأيدي». قال أبو عمرو: يعني بنته هنداً، باتت عنده مع أمها في السجن وهي جُويرية صغيرة، فقالت: يا أبتاه، أي شيء هذا

(1) الجمهرة، ص 907.

(2) القاموس «فضل».

(3) الخصائص 1/267.

في يدك؟ ـ تعني الغُلَّ ـ وبكتْ منه، ففي ذلك يقول: «ساءها ما بنا تبيَّنَ»[1].

ومن شواهد ذلك أيضاً ما أنشده أبو زيد لرجل من عبد شمسٍ، جاهلي، اسمه نُفَيع ـ وقال أبو حاتم: نَقِيع ـ:

أمَّـا واحـداً فكفـاك مِثلـي ... فَمَن ليدٍ تُطاوِحُها الأيادي[2]

ومن ذلك قولُ الشاعر:

طِوالُ الأيادي والحَوادِي كأنها ... سَماحِيجُ قُبٌّ طار عنها نُسالُها[3]

وقول القُحَيْف العُقَيلي:

ومن أعجب الدنيا إليّ زُجاجةٌ ... تَظَلُّ أيادي المُنْتَشين بها فُتْلا[4]

وقول القائل:

ومُسْتامةٍ تُسْتامُ وَهْيَ رَخيصةٌ ... تُباعُ بساحات الأيادي وتُمْسَحُ[5]

---

(1) مجالس العلماء، ص 162، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري، ص 276، والمخصص 2/2، 12/237، وأمالي ابن الشجري 2/231، 232، وشرح المفصل 5/74، ونزهة الألباء ص 44، والخزانة 7/481.

(2) النوادر ص 255، واللسان «طوح» وروايته «واحدٌ» قال أبو زيد: ونصب «واحداً» على كفاك، كما تقول: أمَّا درهماً فأعطاك زيدٌ. ويقال: طاوحه: راماه، وطاح الشيء: ذهب.

(3) أمالي القالي 1/151، والسمط ص 405، 406، والشاعر يصف خيلاً، شبهها في طولها وارتفاعها بإبل سماحيج، أي طوال، طار عنها نسالها: أي ريشها، لسِمَنِها، والحوادي: الأرجل التي تتلو الأيدي وتحدوها.

(4) سمط اللآلي ص 406، و «فُتْلاً» من الفَتَل، بالتحريك، وهو تباعد ما بين المُرْفقين عن جَنْبي البعير، ويقال: قومٌ فُتْل الأيدي.

(5) الخصائص 1/268، والمقتضب لابن جني ص 68، وينسب لذي الرمة، ملحق ديوانه ص 1856 و«مُسْتامة» من السَّوْم الذي هو السير السريع، يعني أرضاً تسوم فيها الإبل، و«تباع» أي تمدُّ فيها الإبل أبواعها وأيديها، والبُوع: مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما. و«تُمْسح» من المسح، وهو القطع، من قوله تعالى: ﴿فطفق مَسْحاً بالسُّوق والأعناق﴾ سورة ص، الآية: 33. وهذا البيت من أبيات المعاني، وهي الأبيات التي يخالف ظاهرها باطنها، وهو لون من الألغاز والتعمية.

وقال العجاج:

وخَطَرتْ فيه الأيادي وخَطَرْ   رايٌ إذا أورده الطَّعْن صَدَرْ

وهذه رواية ابن جني[1]، أما الرواية في ديوان العجاج[2] فهي:

وخَطَرتْ أيدي الكُماةِ وخَطَرْ

وكذلك جاء في الكتاب والمقتضب والمنصف[3]. وأخشى أن تكون هذه الرواية مغيرة؛ لإثبات أن «اليد» العضو تُجمَع على «أيدٍ» ليس غير.

وقال جندل بن المثنى الطهوي:

كأنه بالصَّحْصحان الأنْجَلِ   قُطْنٌ سُخامٌ بأيادي غُزَّلِ[4]

ورواه ابن فارس:

قُطْنٌ سُخامِيٌّ بِأَيْدِي غُزَّلِ[5]

وأخشى أيضاً أن تكون هذه الرواية مغيَّرة؛ للعلة التي ذكرتها في الشاهد السابق.

وقال الفرزدق ـ وجمع بين الجمعين لليد التي هي العضو ـ:

ألا أيها الناهي عن الوِرْد ناقتي   وراكبَها سَدِّدْ يَمِينَكَ للرُّشْدِ

---

(1) الخصائص 1/268.

(2) ديوان العجاج، ص 28.

(3) الكتاب 3/596، والمقتضب 1/153، والمنصف 3/7، جاءوا به شاهداً على جمع راية على راي.

(4) إصلاح المنطق ص381، والألفاظ لابن السّكيت ص671، ونسبها الزمخشري في الأساس «سخم» لأبي النجم، وليسا في ديوانه المطبوع بالرياض، وانظر كتاب الشعر ص334، والخصائص 1/269، وأمالي ابن الشجري 2/232، والسُّخام بضم السين، وهو هنا اللين الناعم. والصحصحان: ما استوى من الأرض، والأنجل: الواسع، والراجز يصف سراباً.

(5) مقاييس اللغة 3/145.

فأيّ أيادي الورد فيه التي التقتْ تخاف علينا أن تُحلَّقَ بالوردِ
أَلَفُّ ابن ليلى أم يدٌ عامريةٌ أم الفاضلاتُ الناس أيدي بني سعدِ[1]

ومن استعمال «الأيادي» جمعاً لليد العضو، هذه الرواية الثانية في المثل: «ذهبوا أيدي سبا» و «ذهبوا أيادي سبا» قال ذو الرمة:

أمن أجل دارٍ طيّرَ البَيْنُ أهلَها أيادي سبا بعدي وطال احتيالُها[2]

وقال كثير:

أيادي سبا يا عزَّ ما كنتُ بعدكمْ فلم يَحْلُ للعينين بعدكِ منظرُ[3]

وقال الفرزدق:

مِن ابني نِزَارٍ واليمانينَ بعدهمْ أيادي سبا والعقل للمُتفهِّمِ[4]

وحكى صاحب اللسان، عن ابن بري تعليقاً على بيت ذي الرُّمة السابق، قال: «قولهم: أيادي سبا: يُراد به نِعَمُهم، واليد: النعمة؛ لأن نعمهم وأموالهم تفرقت بتفرقهم. وقيل: اليد هنا كناية عن الفِرْقة، يقال: أتاني يد من الناس، وعينٌ من الناس، فمعناه: تفرقوا تفرُّق جماعات سبأ. وقيل: إن أهل سبأ كانت يدُهم واحدة، فلما فرقهم الله صارت يدهم أيادي، قال: وقيل: اليد هنا الطريق، يقال: أخذ فلانٌ يدَ بَحْر: أي طريق بحر، لأن أهل سبأ لما مزقهم الله أخذوا طرقاً شتى». انتهى كلام ابن بري[5].

قلت: وتفسير «الأيادي» في هذا المثل بالنعم بعيد؛ لأن ذلك إنما يأتي في سياق التمدُّح والمِنَّة، ولا تمدُّح ولا مِنَّة في هذا القول، كما أن تفسير «الأيادي»

---

(1) ديوانه 1/171، والورد: هو الورد بن الأشهب الحنفي.
(2) ديوانه ص 501.
(3) ديوانه ص 328، وشرح أبيات مغنى اللبيب 5/159 ـ 161.
(4) ديوانه ص 755.
(5) اللسان «يدي».

هنا بالفرقة والعين من الناس بعيد، وكذلك تفسيرها بالطريق بعيد أيضاً؛ لأن ذلك كله غير شائع في كلام العرب، ولم يأت له ابن بري بشاهد واحد منثور أو منظوم، فلم يبق إلا أن تكون «الأيادي» في هذا المثل مراداً بها جمع اليد التي هي العضُو والجارحة، ويكون ذلك من باب المجاز، بإطلاق الجزء وإرادة الكل، على حد قوله تعالى: ﴿فكُّ رقبة﴾[1]. والمراد العبد كله، فيكون المراد بأيادي سبأ: أفراد هذه القبيلة الذين تفرقوا، كما جاء في شرح المثل[2].

ومع هذه الشواهد الكثيرة على استعمال «الأيادي» التي هي النعم، في معنى «الأيدي» الأعضاء، فإن صنيع بعض اللغويين يُشْعر بأن هذا ليس هو الأصل؛ فحين شرح أبو علي القالي ذلك الشاهد السابق:

طِــوالُ الأيــادي والحــوادي كــأنهــا. . . البيــت

قال: «الحوادي: الأرجل التي تحدو الأيدي وتتلوها»[3] فاستعمل في الشرح «الأيدي»، ولم يستعمل «الأيادي» الثابتة في الشاهد.

---

(1) سورة البلد، الآية: 13.

(2) قال الزمخشري: «وأصله أن سبأ بن يشجب لما أُنْذِروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقوا: ذهبوا أيدي سبا، والمراد بالأيدي الأنفس، وهو في موضع النصب على الحال، وإن كان معرفة؛ لأنه في تأويل شيء منكَّر، وهو قولنا: متفرقين وشاردين، أو على حذف المضاف الذي هو «مثل» كأنه قيل: ذهبوا مثل أيدي سبا، كما قال:

لا هَيْثَمَ الليلة للمَطِيِّ

«أراد: لا مثل هيثم، لأن «لا» لا تعمل في معرفة. أمالي بن الشجري 1/365»، وقيل: الأيدي جمع يد، وهي الطريق، فعلى هذا ينتصب موضع «أيدي» على الظرف، والمعنى: ذهبوا في طرقهم، وسلكوا مسالكهم. المستقصى 2/88 ـ 90، وقوله في المثل «أيادي» يضبط ويقرأ بسكون الياء، وكان القياس أن ينصب ـ على الحال ـ لكنهم آثروا فيه الخفة بالسكون لا غير. قاله الزمخشري، وانظر الكتاب 3/304، والمخصص 12/132، والروض الأنف 1/15، والمقتضب 4/25، 26، وما فيه من فوائد وتنبيهات وإحالات، ورحم الله محققه رحمة واسعة.

(3) أمالي القالي 1/151.

وإذا كانت «الأيادي» النعم قد استعملت في معنى «الأيدي» الأعضاء، فهل جاء العكس، فاستُعملت «الأيدي» التي هي الأعضاء، في معنى «الأيادي» التي هي النعم؟ .

لم أجد هذا إلا في شاهدين اثنين، أولهما لبشر بن أبي خازم يمدح أوس بن حارثة:

فإن تجعل النَّعماءَ منك تِمامةً[1] ونُعماك نُعمى لا تَزالُ تفيضُ
تكن لك في قومي يدٌ يشكرونها وأيدي الندى في الصالحين قُروضُ[2]

والثاني للفرزدق، وهو قوله:

لنا فيكمُ أيدٍ وأسباب نعمةٍ إذا الفتنةُ العشواءُ شُبَّ احتدامُها[3]

وتبقى كلمة:

ذكر سيبويه وابن جني[4]، ومن جاء بعدهما من اللغويين والنحاة أن «الأيادي» إنما هي جمع الأيدي، فتكون من باب جمع الجمع. وقال ابن يعيش: «وإنما يجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغة في التكثير والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع، على تشبيه لفظ الجمع بالواحد، وقد جاء ذلك في جمع القلة، وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلة أسهل؛ لدلالته على القلة، فإذا أريد الكثير جمعوه ثانياً، فأما مجيئه في جمع القلة «أفعل وأفعلة وأفعال» فمن ذلك قولهم: أيد وأياد. . .»[5]. وكذلك قال الرضي: «وقد سُمع ـ أي جمع الجمع ـ في أفعل وأفعال وأفعلة كثيراً، كالأيدي والأيادي. . .»[6].

---

(1) تمام الشيء وتِمامته ـ بكسر التاء ـ وتتمتُه: ما تم به.

(2) ديوانه ص 107، واللسان «يدي» ونسبه الزمخشري في المستقصى 1/303، لأوس بن حجر، وليس في ديوانه المطبوع.

(3) ديوانه ص 793.

(4) الكتاب 3/618، 619، والخصائص 1/267. وانظر ديوان العجاج، ص 55.

(5) شرح المفصل 5/74.

(6) شرح الشافية 2/209.

لكن بعض اللغويين والنحاة المتقدمين لم يذكروا أن «الأيادي» جمع «الأيدي» وإنما ذكروها جمعاً للمفرد «يد» فتكون هي و «الأيدي» سواء، باتفاق الدلالة أو اختلافها، فأبو الخطاب الأخفش الكبير ـ وهو أقدم من تكلم على جمع «اليد» كما سبق ـ لم يشر إلى جمع الجمع هذا، وكذلك صاحب العين ـ وهو في طبقة الخليل ـ قال: «وجمع يد الإنسان والأشباح: أيد، وجماع يد النعمة أيادٍ ويَدِيٌّ»[1]، وقال ابن فارس: «وجمع ناسٌ يد الإنسان على الأيادي»[2]. وقال كُراع: «وجمع اليد من الإحسان: أيادٍ ويدي»[3].

فهذه النصوص الثلاثة ـ مع رأي الأخفش الكبير ـ صريحة في أن «الأيادي» جمع للمفرد «اليد» وليست جمعاً للجمع «الأيدي». وهذا ما أميل إليه لأن جمع الجمع ليس أصلاً ولا قياساً، فسيبويه وإن كان قد ذكر جمع الجمع، ومثل له فيما مَثَّل بأيد وأياد، فإنه قال: «واعلم أنه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع . . . »[4].

وقال ابن يعيش: «اعلم أن «جمع الجمع» ليس بقياس، فلا يُجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمعٍ ثان»[5].

وقال الرضي: «اعلم أن جمع الجمع ليس بقياسٍ مطرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كسَّرته أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز»[6].

---

(1) العين 8/102.
(2) المقاييس 6/151.
(3) المنجد، ص 47.
(4) الكتاب، الموضع السابق.
(5) شرح المفصل 5/74.
(6) شرح الشافية 2/208.

وذكر أبو حيان أيضاً أن جمع الجمع مسموع، وقد حُظر القياس عليه، وأشار إلى أن ذلك مذهب سيبويه، وأن المبرد والرماني ذهبا إلى قياس ذلك[1].

الشعور والأشعار

الشْعر: نِبْتَةُ الجسم مما ليس بصوف ولا وبر، للإنسان وغيره.

وهو اسم جنس، مذكر، الواحدة: شعرة، قال صاحب المصباح: وإنما جُمع الشعر تشبيهاً لاسم الجنس بالمفرد، كما قيل: إبلٌ وآبالٌ.

ويُضبط «الشعر» بسكون العين وفتحها، فإذا كان بالسكون جُمِع على شعور، مثل فلس وفلوس، وإذا كان بالفتح جُمع على أشعار، مثل سبب وأسباب[2].

وذكر ابن فارس أن «أشعار» جمع الجمع[3]. والجمع الأول «شعور» هو الشائع الدائر على الألسن، نثراً ونظماً وشواهد كثيرة مستفيضة، أما الجمع الثاني «أشعار» فهو قليل الورود، نادر الاستعمال، ولم أجده مستفيضاً فيما قرأته من شعر أو نثر، ولعل الذي صدَّ الناسَ عنه غلبته على جمع «شِعر» هذا الكلام الموزون المقفى المقصود، على أنه قد جاء في القرآن الكريم مرة واحدة، وذلك قوله تعالى: ﴿والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين﴾[4]. وقال أبو إسحاق الزجاج: «الأوبار للإبل، والأصواف للضأن، والأشعار للمعز»[5].

---

(1) تذكرة النحاة، ص 373، وارتشاف الضرب 1/218، وانظر الهمع 2/183.

(2) إصلاح المنطق، ص 97، 172، وأدب الكاتب ص 527، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري، ص 262، والمخصص 1/62، وخلق الإنسان لأبي محمد الحسن بن أحمد ص 163، واللسان والمصباح «شعر».

(3) مقاييس اللغة 3/193 ـ وانظر لجمع الجمع: المبحث السابق.

(4) سورة النحل، الآية: 80.

(5) معاني القرآن وإعرابه 3/215.

بقُرُونها وأشعارها وأظلافها، وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع من الأرض، فطيبوا بها نفساً»[1].

فهذه الآية الكريمة، وتلك الآثار المُسْنَدَة الصحيحة هي كل ما عرفته من شواهد لجمع «شَعْر» على «أشعار»، وليس يخفى أن مجيء هذا الجمع في تلك الأحاديث، دليل على أن اللغة: أبنية ودلالة ينبغي أن تُلتمس من الحديث والآثار.

العبيد والعباد

يُعَرِّف بعض اللغويين «العبد» بأنه المملوك، أو خِلافُ الحُرّ[2]، لكن صاحب العين يقول: «العبد: الإنسان؛ حُرّاً أو رقيقاً، هو عبد الله»، ويزيد ابن سيده فيقول: «يُذهبَ بذلك إلى أنه مَربوب لباريه عز وجل»[3].

والعبد في أصل وضعه صفة، قالوا: رجلٌ عبدٌ، ولكنه استعمل استعمال الأسماء. ذكره سيبويه[4].

قال الفيومي: «واستعمل له جموع كثيرة، والأشهر منها: أعْبُد وعَبيد وعِباد»[5].

ومن شواهد الجمع «أعبد» ما أخرجه البخاري والنسائي وأحمد من حديث

---

(1) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي «باب ما جاء في فضل الأضحية من كتاب الأضاحي» 6/288، وسنن ابن ماجه «باب ثواب الأضحية، من كتاب الأضاحي» ص 1045.

(2) انظر مقاييس اللغة 4/205، والصحاح والمصباح «عبد».

(3) العين ٢/٤٨، والمحكم 2/19.

(4) الكتاب «باب تكسير الصفة للجمع» 3/626 ـ 628، والمحكم، الموضع السابق.

(5) المصباح «عبد»، وذكر ابن الشجري أن «العبيد» اسم للجمع، وليس بتكسير عند سيبويه. أمالي ابن الشجري 1/100، قلت: بل ذكره سيبويه في التكسير، ولكنه وصفه بالقلة. الكتاب 3/567، 576، 628، 2/92، وإعراب القرآن للنحاس 2/440. وانظر شرح الشافية 2/92.

ومن شواهد الجمع «أعبُد» في الشعر قول هميان بن قُحافة السعدي:

تلقى من الأعبد لوماً عاذِجا[1]

وقول أبي العلاء المعري، وهو من شعره العالي:

ويقول داري من يقول وأعبُدي   مَهْ فالعبيدُ لربِّنا والدارُ

يا إنْسَ كم يَرِدُ الحياةَ معاشرٌ   ويكونُ من تَلَفٍ لَهمْ إصْدَارُ[2]

قلت: وقد شاع من هذه الثلاثة الجموع اثنان فقط، هما العبيد والعباد، ثم غلَّب العرف والاستعمال «العباد» خاصاً بالله تعالى، ومضافاً إليه، ويشترك فيه كل الخلق، وجعل «العبيد» للمملوكين والأرقاء. قال صاحب العين: «إن العامة اجتمعوا على تفرقة ما بين عباد الله، والعبيد المملوكين»[3].

وقال ابن الشجري: «والعباد مختص بالله تعالى، يقولون: نحن عباد الله، لا يكادون يضيفونه إلى الناس، وقد جاء ذلك فيما أنشده سيبويه من قول القائل[4]:

أتُوعدني بقومك يا ابن جَحْلٍ   أُشاباتٍ يُخَالُون العِبادا

بما جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وعمرٍو   وما حضنٌ وعمروٌ والجِيادا

قال ابن جني: «وقلما يأتي «عباد» مضافاً إلى غير الله، ثم أنشد الشاهد

---

(1) الجيم 2/268، واللسان (عذج)، والعذج: الشتم. قال في اللسان: أي تلقى هذه الإبل من الأعبد زجراً كالشتم. وهميان بن قحافة: راجز محسن، من الدولة الأموية، وجيميته هذه في وصف الإبل شهيرة. انظر المؤتلف والمختلف، ص 304.

(2) شرح اللزوميات 2/99، وقوله: «يا إنْسَ» أراد: يا إنسان، فرخَّم.

(3) العين 2/48، وصرح ابن فارس في المقاييس 4/205 بنسبة هذا الكلام إلى الخليل، وهذا مما يقوي نسبة كتاب العين إلى الخليل، والخلاف في ذلك معروف.

(4) هو شقيق بن جَزْء الباهلي، جاهلي. أمالي ابن الشجري، تعليق على مجيء «العباد» مضافاً للخلق، هذا نصه: «قد يكثر الشيء في كلامهم وغيره مثله في الجواز، لكن يقل استعمالهم له، فأما «العباد» فقد جاء في قوله تعالى: ﴿والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾، وهذا قاذع لمن يخالفه».

السابق، وقال عقبه: «يريد عبيداً لبني آدم، ولا يجوز أن يكون في هذا المعنى: عباد الله، لأن هذا ما لا يُسَبُّ به أحد، والناس كلهم عباد الله تعالى»[1].

ويخالف الأسود الغندجاني ابن جني وابن الشجري، ومن قبلهما ابن السيرافي، في أن «العباد» هنا عباد الله، وأنه في تأويل العبيد، ويرى أن هذا خطأ، وأن الصواب أن الشاعر عنى بالعباد قوماً كانوا يجتمعون على باب النعمان خَوَلاً من كل قبيلة، شبه هؤلاء بأولئك، أي أنهم أخلاط[2].

ومن استعمال «العباد» مضافاً إلى الخلق قوله عز وجل: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾[3].

قال أهل التفسير: إن المراد بالعباد هنا: العبيد المملوكون الأرقَّاء. قال الأخفش: «يريد: من عبيدكم، كما تقول: هم عباد الله، وعبيد الله»[4].

وقرأ الحسن ومجاهد: ﴿من عبيدكم﴾[5]. وعلق أبو حيان على هذه القراءة فقال: «وأكثر استعماله في المماليك»[6].

وإذا كان «العباد» قد شاع وكثر استعماله مضافاً إلى الله عز وجل، وجاء «العبيد» مصروفاً إلى المملوكين الأرقَّاء[7] فقد جاء أيضاً مضافاً إلى المولى عز

---

(1) المحتسب 1/215، وانظر أيضاً 2/14.

(2) فرحة الأديب، ص 48.

(3) سورة النور، الآية: 32.

(4) معاني القرآن ص 456، ومعاني القرآن للفراء 2/251، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 304.

(5) شواذ القراءات لابن خالويه ص 102، وإتحاف فضلاء البشر 2/296، وتفسير القرطبي 12/240، وتفسير الألوسي 18/148.

(6) البحر المحيط 6/451.

(7) من أظرف ما جاء فيه «العبيد» مضافاً إلى الخلق قول الشاعر:

أرى مــاءً وَبِــي عطــشٌ شــديــدٌ ... ولكْــن لا سبيـــلَ إلـــى الـــوُرودِ

أمـــا يكفيـــكِ أنـــكِ تملكينـــي ... وأن الخَلْـــقَ كلَّهُـــم عبيـــدي

وأنـكِ لـو قطعـتِ يـدي ورِجلْـي ... لَقُلْـتُ مِـن الهـوى: أحْسنـتِ زِيـدي =

وجل وخاصاً به، وذلك قوله تعالى: ﴿ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد﴾[1]، أي ليس بظلام لعبيده سبحانه وتعالى.

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحسن: ﴿فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبيداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً﴾[2]، والقراءة المتواترة: (عباداً لنا).

وقال ابن جني تعليقاً على قراءة عليٍّ والحسن هذه: «أكثر اللغة أن تستعمل «العبيد» للناس، و«العباد» لله، قال تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان﴾[3] وقال تعالى: ﴿يا عباد فاتقون﴾[4]، وهو كثير، وقال: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[5]».

ومن ذلك أيضاً ما رواه أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحاسدوا ولا تنافسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عبيد الله إخواناً»[6].

والرواية المحفوظة: «وكونوا عباد الله»[7].

= وهذه الأبيات الثلاثة في ديوان ابن الرومي ص 804، نقلاً عن كتاب الموشَّى أو الظرف والظرفاء، لأبي الطيب الوشاء. ويلاحظ أن العبارة في الموشَّى ص 66: «وأنشدني أبو الحسن بن الرومي».

والبيتان الثاني والثالث في تاريخ بغداد 14/2، ونسبهما الخطيب البغدادي إلى هارون الرشيد.

(1) سورة الأنفال، الآية: 51، وغير ذلك من الكتاب العزيز.

(2) سورة الإسراء، وانظر المحتسب 14/2، وشواذ القراءات ص 75، وإتحاف فضلاء البشر 193/2، وتفسير الآلوسي 17/15، وجعل مكان «علي»: زيد بن علي.

(3) سورة الحجر، الآية: 42.

(4) سورة الزمر، الآية: 16.

(5) سورة فصلت، الآية: 46، وراجع الموضع السابق من المحتسب.

(6) مسند أحمد 312/2.

(7) وهي الرواية المعروفة في دواوين السنة. انظر مثلاً: فتح الباري (باب ما ينهى عن التحاسد=

العيون والأعين

العين: عين الإنسان وكل ذي بصر، وهي حاسة الإبصار، مؤنثة. قال أبو الفرج بن الجوزي: «العين من الأسماء المشتركة، والأصل فيها: العين الباصرة، ثم هي بالوضع العرفي منقولة إلى مواضع...»[1] ثم ذكر معاني العين، فيما يُسمى المشترك اللفظي.

وقد نظم بهاء الدين السبكي صاحب كتاب «عروس الأفراح» قصيدة في مدح أخيه جمال الدين الحسين، كل بيت منها ينتهي بلفظ «عين» ذكر فيها خمسة وثلاثين معنى للعين، وقد أوردها أخوهما تاج الدين السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى، ومطلع القصيدة:

هنيئاً قد أقرَّ الله عيني هلا رَمَتِ العِدَى أهلِي بعَيْنِ

وآخرها:

ولولا ذا لطَابَ لها خِتامٌ بذكر مليكها القاضي الحسينِ[2]

= والتدابر. من كتاب الأدب) 10/481، وصحيح مسلم (باب تحريم الظن والتجسس. من كتاب البر والصلة والآداب) ص 1985، ومسند أحمد 2/465، 470، 482، 492.

(1) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ص 443.

(2) طبقات الشافعية الكبرى 9/416، وأشار إلى هذه القصيدة المرتضى الزبيدي في تاج العروس[1] (عين).

وأنبه هنا إلى أنه قد حدث في طبعتنا الأولى من الطبقات (طبعة الحلبي) خلط بين آخر هذه القصيدة، وأبيات على وزنها لصفي الدين الحلي، وقد أصلحنا ذلك في طبعتنا الثانية (طبعة دار هجر). وانظر الكلام على «العين» معنى وإفراداً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وحقيقة ومجازاً، في إصلاح المنطق ص 56، وتهذيبه للتبريزي ص 155، والمنجَّد لكراع ص 32، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص 192 ـ 196، 271، والزاهر له 2/52، وديوان الأدب 3/307، والتكملة لأبي علي الفارسي ص 133، ومقاييس اللغة 4/199،

(1) ولابن فارس اللغوي، أيضاً مقطوعة في سبعة أبيات في معاني العين، ذكرها ياقوت في معجم الأدباء، ص 415. =

وللعين الباصرة ـ أو عين الحيوان كما يقول بعض اللغويين ـ ثلاثة جموع: أعيان وأعيُن وعيون، فالأول قليل الوجود، نادر الاستعمال، وأنشدوا عليه:

إمَّا تَرَىْ شَمَطاً في الرأس لاحَ به ... مِن بعدِ أسودَ داجي اللونِ فَيْنانِ
فقد أرُوع قلوبَ الغانياتِ به ... حتى يَمِلْنَ بأجْيادٍ وأعيانِ[1]

وقد يدلك على قلَّة هذا الجمع قول أبي زيد عقب إنشاد هذا الشعر: «جمع عيناً على أعيان».

وأنشد سيبويه:

ولكنني أغدو عليَّ مُفاضَةٌ ... دِلاصٌ كأعيانِ الجَرادِ المُنَظَّمِ[2]

وأنشد ابن فارس:

فقد قَرَّ أعيانَ الشَّوامِتِ أنَّهُمْ[3]

والجمعان الآخران: هما أعُين وعُيون، قال ابن الأنباري: «كما يقال: بحرٌ

= والمجمل ص 640، والمخصص 16/185، وأمالي ابن الشجري 1/423، وما اتفق لفظه واختلف معناه، له ص 262، وخلق الإنسان لأبي محمد الحسن بن أحمد ص 194، والمثلث لابن السيد البطليوسي 2/273، ومفردات الراغب ص 598، 599، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ص 458، 459، وتهذيب الأسماء واللغات ج 2، ق2، ص 53، والمصباح المنير (عين)، وبصائر ذوي التمييز 4/4 ـ 7، والمزهر 1/372 ـ 375، والكليات 3/257، 258.

(1) قائلهما رومي بن شريك الضبي، جاهلي أدرك الإسلام، على ما ذكر أبو زيد في النوادر ص 192، وانظر المقتضب 2/199، والمسائل البصريات ص 576، والمنصف 3/51، والموضع المذكور من المذكر والمؤنث، والمقاييس والمخصص.

(2) الكتاب 3/589، والمقتضب 1/132، 2/199، والمنصف 2/21، 51، والمخصص 16/185، ونسبه في اللسان (عين) ليزيد بن عبد المدان، وهو أحد أشراف اليمن، الذين قدموا مع خالد بن الوليد، إلى رسول الله ﷺ، الإصابة 6/68.

(3) الموضع السابق من المقاييس، ولم يكمل الشاعر، ولم أعرفه.

وأبحرُ وبحُور»[1]. وقال ابن التُّسْتَرِي: «وجمعها الأقلُّ: ثلاث أعين، والكثيرة: العيون»[2].

وهذان الجمعان هما المعروفان الدائران على الألسُن، ولا حاجة بنا إلى ذكر شواهدهما في كلام العرب وأشعارها[3].

ولكن، هل استعمال الجمعان على قدمٍ سواء؟.

إن الناظر في كلام العرب يرى غلبة للجمع «عيون» على «أعين» قديماً وحديثاً، ثم تقرأ كتب الطب القديم فلا تجد إلا أمراض العيون وعلاج العيون[4]. وفرّقوا بين الحكيم والطبيب، فقالوا: «الحكيم عبارة عن الناظر في العيون لا في الأبدان، لأن هذا هو الطبيب عندهم»[5] وتقرأ كثيراً في عنوانات الكتب: «العيون» مثل: عيون الأخبار لابن قتيبة، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، وعيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس، وعيون التواريخ لابن شاكر الكتبي، والنكت والعيون في تفسير القرآن للماوردي، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة، في العروض للدماميني، وعيون الحكمة للفخر الرازي، وعيون المسائل لأكثر من مؤلف، وغير ذلك كثير[6]. وإن كنا نرى في العنوانات أيضاً

---

(1) الموضع السابق من المذكر والمؤنث، وانظر قياس الجمع «أفعُل وفُعول» في الكتاب 3/588، وشرح الشافية 2/90.

(2) المذكر والمؤنث ص 94.

(3) ممن جمع بينهما الفرزدق، وذلك قوله في ديوانه ص 697:

تـرى أعيـن الهلكـى إليـه كـأنهـا   عيون الصواري حُوَّماً بالمناهلِ

وكذلك الإمام الشافعي في ديوانه، ص 85:

سهـرت أعيـن ونـامـت عيـونُ   فـي أمـور تكـونُ أو لا تكـونُ

فادْرأ الهَمَّ ما استطعتَ عن النفـ   ـسِ فحِمْلانـك الهُمـومَ جُنُـونُ

إنَّ ربـاً كفـاك بـالأمـس مـا كـا   ن سيكفيـكَ فـي غَـدٍ مـا يكـونُ

(4) انظر على سبيل المثال: المنصوري في الطب للرازي ص 98، وقد امتد هذا إلى زماننا، فنحن لا نقول إلا طب العيون وأمراض العيون.

(5) برنامج الوادي آشى ص 74 (ترجمة زين الدين أبي الصبر أيوب بن نعمة المقدسي).

(6) راجع كشف الظنون ص 1183 ـ 1188، ومفتاح السعادة ـ الكشافات ص 41، ومعجم=

«الأعين» مثل نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي، وقد نقلت منه قريباً، ولكن هذا قليل.

وجاء في كُنى الرجال كثيراً: «أبو العيون»[1].

فإذا جئنا إلى القرآن الكريم وجدنا شيئاً يستحق التأمل: لقد ورد الجمعان «العيون والأعين» في الكتاب العزيز، لكن «العيون» لم تأت فيه إلا جمعاً لعين الماء أو النهر أو الينبوع، وقد جاء ذلك في عشرة مواضع من الكتاب الحكيم، أولها قوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعيون﴾[2].

أما العين الباصرة فلم تُجمع في القرآن على «عيون»، وإنما جمعت على «أعيُن» ليس غير، في قوله تعالى: ﴿فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم﴾[3] وفي واحد وعشرين موضعاً بعد ذلك الموضع: منها سبعة مواضع غير مضافة إلى الضمير[4]، وموضعان بضمير جمع المخاطبين ﴿أعينكم﴾[5]، وأربعة مواضع بضمير العظمة ﴿أعيننا﴾[6]، وسبعة مواضع بضمير

= المطبوعات العربية والمعربة ـ فهرس أسماء الكتب ص 96، وطبقات الشافعية الكبرى ـ الفهارس العامة ص 518.

(1) من أشهر من عرف بذلك في ديارنا المصرية الشيخ محمود أبو العيون، السكرتير العام للأزهر الشريف، وكان من فضلاء العصر، وله مواقف في محاربة الفسوق والبِغاء، توفي سنة 1371 هـ/ 1951 م.

(2) سورة الحجر، الآية: 45، وبقية المواضع في الشعراء 57، 134، 147، ويس 34، والدخان 25، 52، والذاريات 15، والقمر 12، والمرسلات 41، ورحم الله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي واضع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، فلولاه لكنا في أمرٍ مَرِيج، فقد قل الحفّاظ، مع كثرة المتشابه في القرآن الكريم.

(3) سورة الأعراف، الآية: 16.

(4) سورة الأعراف، الآية: 179، 195، والأنبياء 61، والفرقان 74، والسجدة 17، وغافر 19، والزخرف 71.

(5) سورة الأنفال، الآية: 44، وهود 31.

(6) سورة هود، الآية: 37، والمؤمنون 27، والطور 48، والقمر 14.

الغائبين ﴿أعينهم﴾[1]، وموضع واحد بضمير الغائبات ﴿أعينهن﴾[2].

قلت: ولم أجد ـ فيما وقع لي من كتب الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ـ من نبَّه على هذه التفرقة بين «الأعين والعيون» في الكتاب الحكيم، ولعلها وقعت لغيري من أهل العلم فينبهني عليها مشكوراً مأجوراً إن شاء الله.

أما الحديث الشريف فقد جُمعت فيه العين الباصرة على «أعين وعيون» وإن كان جاء فيه الجمع على «أعيُن» أكثر[3].

على أني قد رأيت الجمعين في روايتين لحديث واحد، هو حديث أبي هريرة، رضي الله عنه الذي رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه وأحمد، وذلك قوله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، حمر الوجوه، ذُلْف الأنوف، كأن وجوهَهم المجَانُّ المُطْرَقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر»[4].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 83، والتوبة 92، والكهف 101، والأحزاب 19، ويس 66، والقمر 37.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 51.

(3) ليس هذا من باب الإحصاء أو شبه الإحصاء، ولكنه من خلال النظر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي 4/455، 456، وهذا المعجم على ما بذل فيه من جهد عظيم مشكور لا يمثل ألفاظ الحديث كله، لأنه قائم على ألفاظ الكتب الستة مع الموطأ ومسند أحمد وسنن الدارمي، وليست هذه هي دواوين السنة فقط، كما هو معلوم.

(4) فتح الباري (باب قتال الترك. من كتاب الجهاد) 6/104، و(باب علامات النبوة في الإسلام. من كتاب المناقب) 6/604، وسنن أبي داود (باب في قتال الترك. من كتاب الملاحم) 4/112، وسنن ابن ماجه (باب الترك. من كتاب الفتن) ص 1271، 1272، ومسند أحمد 2/319، 475، ٤٩٣، وانظره أيضاً في حديث أبي سعيد الخدري 3/31، وفي حديث أبي بريدة الأسلمي 5/348، وقوله: «ذلف الأنوف» هو جمع أذلف، كأحمر وحمر، والذلف ـ بالتحريك ـ قصر الأنف وانبطاحه. والمجان، بفتح الجيم: جمع المجن، بكسرها، وهو الترس. والمطرقة: التي ألبست العقب شيئاً فوق شيء، ومنه طارق النعل: أي صيرها طاقاً فوق طاق. النهاية 1/308، 2/165، 3/122.

وجاء هذا الحديث مرة أخرى عند أحمد، برواية «صغار العيون»[1].

وقد قلت قريباً: إن الناظر في كلام العرب يرى غلبة للجمع «عيون» على «أعين» وقد بنيت كلامي هذا على قراءاتي ومطالعاتي في كتب العربية، ولما كنت أعلم يقيناً أن قراءاتي مهما كثرت وامتد زمانها لا تصلح أن تكون معياراً يحتكم إليه، ولا مقياساً يقاس به، فقد لجأت إلى ميزان يمكن أن يطمأن إليه، وحكم تُرْضَى حكومته، وهو النظر في شعر شاعرين كبيرين، يأتي شعرهما في مكان عالٍ من الاحتجاج النحوي واللغوي، وهما الفرزدق وجرير، وقد قرأت شعرهما بيتاً بيتاً، وخرجت بهذه الإحصائية التي أرجو ألا يكون قد سقط عليَّ منها شيء[2].

استعمل الفرزدق «العيون» إحدى وعشرين مرة[3]. على حين استعمل «الأعين» سبع مرات[4].

واستعمل جرير «العيون» إحدى وعشرين مرة[5] وهو اتفاق عجيب، فقد جاء هذا في شعر الفرزدق أيضاً، كما مر بك قريباً. على حين استعمل «الأعين» تسع مرات[6]:

ومما يستطرف ذكره هنا أن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، حين شرح

---

(1) مسند أحمد 2/530 (مسند أبي هريرة)، وأيضاً 5/45 (حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث) ص 271 و(حديث امرأة، وهي خالة عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي)، وانظر الكامل للمبرد ص 758.

(2) بل إني رجعت إلى شعر الشاعرين في سائر الجموع التي تراها في هذا الحديث.

(3) ديوانه، جمع وشرح عبد الله إسماعيل الصاوي ـ القاهرة 1354 هـ = 1936 م، صفحات 5، 19 (مرتين)، 74، 166، 365، 368، 399، 465، 466، 516، 530، 533، 535، 537، 541، 566، 672، 697، 819، 821.

(4) ديوانه صفحات 52، 225، 324، 450، 697، 731، 734.

(5) ديوانه شرح محمد بن حبيب، وتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. دار المعارف بمصر 1969 م، صفحات 146، 163، 264، 348 (مرتين)، 393، 413، 555، 562، 573، 640، 649، 674، 686، 749، 835، 991، 996، 1009، 1037.

(6) ديوانه صفحات 137، 145، 165، 212، 265، 538، 603، 655، 800.

بيتاً لجده، فيه ذكر «أعين» شرحها بالعيون، فقال في بيت جده، على ما ذكر ابن حبيب:

يا أَعْيُنَ الهام إني قد وَسَمْتُكُمُ فوق الأُنوف عُلُوباً غير أغفالِ

قال ابن حبيب: زعم عمارة أنه ليس في بني قيس بن حنظلة أكحل، إنما هم شُهْل العيون»[1].

وهذا مما يُستأنس به على خفة «العيون» وإيثارها في الاستعمال على الأعين»[2].

وبعد: فهذه جملة من جموع التكسير اخترتها لتكون دليلاً على سلطان العرف اللغوي على أقلام الكاتبين وألسن المتحدثين.

وقد أقمت هذا البحث على النصوص والشواهد، وجمعت هذه النصوص وتلك الشواهد من كتب العربية المختلفة، ثم دواوين الشعراء، وكلام أهل العلم، ولم أقف عند المعاجم وكتب النحو والصرف فقط، فما تذكره المعاجم وكتب النحو والصرف إنما هو تأسيس وتوجيه، بشواهد محدودة محصورة مكرورة[3]، وعلى الباحث أن يُمسك بهذا الخيط الذي مَدَّهُ له الأوائل، ويذهب يلتمس شواهده، وأمثلته من كتب العربية المختلفة، لأن العربية كتاب واحد، ولقد كان من آفات بعض البحوث، ومن جهات النقص فيها، أنها تقف عند مراجع الفن الذي تدور عليه البحوث وحده، دون النظر في الفنون الأخرى، وقد كتبت في ذلك كثيراً، وضربت مثالاً بعلم النحو، وقلت: إن مسائل هذا العلم ليست توجد في

---

(1) ديوانه، ص 538.

(2) وهذا يذكرنا بشرح أبي علي القالي للأيادي بالأيدي، وهو مما يستأنس به على أن استعمال «الأيادي» جمعاً لليد، العضو، ليس هو الأصل. وانظره في موضعه السابق.

(3) كشواهد العروض مثلاً تراها هي هي: في الكافي للتبريزي والعيون الغامزة للدماميني وحاشية الدمنهوري، وفيما ذكره ابن عبد ربه في العقد الفريد، وابن رشيق في العمدة، ونشوان الحميري في الحور العين.

كتب النحو فقط، ففي كتب التفسير والقراءات نحو كثير، وفي كتب الفقه وأصوله نحو كثير، بل إنك واجد في بعض كتب السير والتاريخ والتراجم والأدب والمعارف العامة، والطرائف والمحاضرات، من مسائل النحو وقضاياه ما لا تكاد تجد بعضه في كتب النحو المتداولة[1].

ومن أهم ما يوجه إليه هذا البحث: الاتجاه إلى الحديث الشريف، واستخراج اللغة منه؛ لأنه مصدر من مصادر العربية الكبرى: تراكيب ومفردات وجموعاً[2]، وإذا كانوا قد اختلفوا في الاستشهاد بالحديث على قضايا النحو، فإنهم لم يختلفوا في الاستشهاد به على قضايا اللغة، يقول الأستاذ طه الراوي عن الاستشهاد بالحديث: «فأصبح ربع اللغة به خصيباً، بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً»[3].

وفي هذا البحث أيضاً محاولة للحصر والاستقصاء في دواوين بعض الشعراء[4]. وفي رأيي أن دواوين الشعراء ـ وبخاصة شعراء الاستشهاد ـ لا زالت كنزاً مخفياً، حافلاً بالظواهر النحوية والصرفية واللغوية، وبعض هذه الظواهر شواهده محدودة جداً في كتب النحو والصرف، وبعضها لا شاهد عليه ألبتة إلا ما جاء في شعر هؤلاء الشعراء، وعندي من ذلك أمثلة ذوات عدد، لعلي أفرد لها بحثاً.

ولم يكن عدلاً أن نطلب ممن قَعَّدوا القواعد وأصَّلوا الأصول، أن يجمعوا لنا كل الشواهد والمُثُل على ما قعدوه وأصلوه، فذلك شيء فوق الطاقة ومن وراء القدرة، وإنما هو أمر موكول إلينا وملقى على عواتقنا: أن نرفع البناء ونكمل الطريق، بأن نكثر النظر، ونديم المفاتشة لهذا الموروث الضخم، فنجمع الشبيه

---

(1) انظر كتابي: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، ص 36.

(2) راجع الحديث عن «الشعور والأشعار».

(3) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. للدكتور محمد ضاري حمادي ص 335، وانظر مقدمتي لكتاب الشعر لأبي علي الفارسي، ص 70 ـ 72.

(4) راجع «العيون والأعين».

إلى الشبيه، ونَقْرِنَ النظير بالنظير، ثم نبرز ما أُهمل أو ما تجاوزته العين، وبذلك يظل بحر المعرفة زخاراً فياضاً، كالبحر الذي يمده من بعده سبعة أبحر، وقد عول هذا البحث أيضاً فيما جمعه من شواهد على شعر العصريين، مثل أحمد شوقي وكلام أهل العلم من المتقدمين، كالشافعي ـ ولغته حجة ـ والجاحظ وابن جني والمرزوقي، وأبي بكر الباقلاني وأبي الوليد الوقشي، ومن المتأخرين مثل تاج الدين السبكي، والحافظ السيوطي، والصالحي الشامي، ومن العصريين مثل أبي فهر محمود محمد شاكر، فكلام هؤلاء الناس على اختلاف أزمانهم وأجيالهم، ينبغي أن يقوم مقام الشاهد والمثال؛ لأنه نازِعٌ بالثقة في أصحابه، إذ كانوا أهل عربية وفصاحة، وما كتب أحدهم شيئاً إلا وقد قرأ عليه ما لا يحصى من المعارف والعلوم، وقد روى عن إمام الحرمين الجويني أنه قال: «ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر وحده اثني عشر ألف ورقة»[1] فهذا أثر القاضي أبي بكر وحده في محفوظ إمام الحرمين، فكيف يكون أثر العلماء الآخرين؟.

وهذا مما يفسر كلام الزمخشري في تجويزه الاستشهاد بشعر أبي تمام ـ مع تأخره ـ قال: «وهو وإن كان مُحْدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك، لوثوقهم بروايته وإتقانه»[2].

وبذلك تتسع دائرة الاستشهاد والاحتجاج، وهي من مقاصد مجمعنا الموقر، في عمله الشامل: المعجم الكبير.

ويؤكد هذا البحث أن الاستعمال غير القاعدة، فإذا كانت القاعدة في جموع

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى 5/185، وأبو بكر في هذا النص هو محمد بن الطيب الباقلاني. وهو من كبار المتكلمين الأشاعرة، وصاحب «إعجاز القرآن» توفي سنة 403، وقد نقلت من كلامه شيئاً في «الألسنة والألسن».

(2) الكشاف 1/220، في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾ سورة البقرة، الآية: 20.

التكسير تعمم، فإن الاستعمال يخصص، وإذا كانت القاعدة تطلق فإن الاستعمال يقيد تبعاً لتوجه الدلالة ومقاصدها.

ومن نتائج هذا البحث أيضاً تأكيد ظاهرة الاستغناء في الأبنية، أو تبادل الوظائف، وهو باب كان يعتاده ابن جني كثيراً في «الخصائص»، فجمع القلة يقوم مقام جمع الكثرة، والعكس.

ويكشف البحث عن بعض خصائص الاستعمال القرآني، في إيثار بعض الجموع لدلالة معينة وقَصر بعضها على دلالة أخرى، وفي عدم استعماله لجموع بعينها، وهذه إضافة جديدة إن شاء الله لعلم الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، ويلفت البحث النظر إلى ظاهرة خطيرة، وهي ظاهرة التحريف الناتجة عن هجر بعض الجموع، نتيجة لغلبة العرف في الاستعمال.

وقد صحَّح البحث خطأً شائعاً في عصرنا هذا، وهو جمع «فضل» على «أفضال» وأثبت أن هذه البنية يجب أن تكون بكسر الهمزة «إفضال» على المصدرية، وأن جمع «فضل» هو «فضول» لا غير.

ويدعو البحث ـ عند تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ـ إلى تخصيص الدلالة، بالنص على أن هذا الجمع يغلب استعماله في معنى كذا، وذلك الجمع يغلب في معنى كذا، وستكون أمثال هذه البحوث رافداً من روافد «المعجم الكبير» الذي يضطلع به مجمعنا الموقر، في تتبع المستعمل والمهمل من الجموع، وكذلك ما يستعمل منها بقلة، وما يستعمل بكثرة، وما يخصص منها لدلالة بعينها، وما يقصر على دلالة أخرى، وأهم ما يرجوه البحث أن يكون قد وجه النظر إلى التماس الظواهر اللغوية من كتب العربية على اختلاف فروعها، فإن العربية كتاب واحد، مع أمنية صادقة أن يكون هذا البحث مُغْرياً ببحوث أخرى في هذا المجال أغزر مادة وأكثرَ جمعاً.

قائمة المراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1407 هـ = 1987 م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة 1387 هـ = 1967 م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1402 هـ = 1982 م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، القاهرة 1404 هـ = 1984 م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الكتب المصرية 1341 هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر 1392 هـ = 1972 م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1970 م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405 هـ = 1985 م.
- إعجاز القرآن للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف العراقية ببغداد 1397 هـ = 1977 م.

ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية 1345 هـ = 1927 م. والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1394 هـ = 1974 م.
ـ الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، الهند 1361 هـ.
ـ الأفعال لابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1993 م.
ـ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشربيني الخطيب، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1344 هـ.
ـ إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك. تحقيق الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة 1404 هـ = 1984 م.
ـ الألفاظ لابن السكيت = تهذيب الألفاظ.
ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
ـ أمالي القالي، دار الكتب المصرية 1344 هـ = 1926 م.
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1369 هـ.
ـ إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1390 هـ = 1971 م.
ـ البحر المحيط، لأبي حيان النحوي، مطبعة السعادة بمصر 1328 هـ.
ـ البداية والنهاية، لابن كثير. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة 1408 هـ = 1988 م.
ـ بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري. تحقيق الدكتور حفني شرف، نهضة مصر 1392 هـ = 1972 م.
ـ برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1400 هـ = 1980 م.

ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1376 هـ = 1957 م.

ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأولى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1383 هـ.

ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار الكتب المصرية 1970 م.

ـ بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البر. تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة 1962 م.

ـ بيان المختصر ـ شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني. تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1406 هـ = 1986 م.

ـ البيان والتبيين، للجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة 1380 هـ = 1960 م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي. طبعة القاهرة 1306 هـ، وطبعة الكويت 1385 هـ = 1965 م.

ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر 1349 هـ.

ـ تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1380 هـ = 1960 م.

ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري. تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1402 هـ = 1982 م.

ـ تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق الدكتور حفني شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1383 هـ.

ـ تذكرة النحاة، لأبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت 1406 هـ = 1986 م.
ـ التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت 1403 هـ = 1983 م.
ـ تفسير الآلوسي = روح المعاني.
ـ تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1374 هـ.
ـ تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية 1372 هـ = 1952 م.
ـ تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1378 هـ = 1958 م.
ـ تفسير ابن كثير، تحقيق الدكاترة محمد البنا، ومحمد عاشور، وعبد العزيز غنيم، دار الشعب، القاهرة 1390 هـ = 1971 م.
ـ التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، للمرتضى الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1406 هـ = 1986 م.
ـ التكملة، لأبي علي الفارسي ـ وهي الجزء الثاني من كتابه الإيضاح ـ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. مطبوعات جامعة الملك سعود ـ الرياض 1401 هـ = 1981 م.
ـ التمثيل والمحاضرة، للثعالبي. تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1381 هـ = 1961 م.
ـ تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، للشنتريني. تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي، مطبعة المدني، القاهرة 1410 هـ = 1989 م.
ـ التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري ـ نشر مع كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر 1387 م.
ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الطباعة المنيرية، القاهرة 1344 هـ.

ـ تهـذيـب إصـلاح المنطـق لابـن السكيـت والمهـذِّب أبـو زكـريـا التبـريـزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت 1403 هـ = 1983 م.
ـ تهذيب الألفاظ لابن السكيت، والمهذِّب أبو زكريا التبريزي، نشره لويس شيخو بيروت 1895 م.
ـ تهذيب اللغة، للأزهري، المؤسسة المصرية العامة 1384 هـ = 1964 م.
ـ ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي. صححه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي القاهرة 1971 م.
ـ جمال القراء وكمال الإقراء. لعلم الدين السخاوي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث ـ مكة المكرمة، مطبعة المدني، القاهرة 1408 هـ = 1987 م.
ـ جمهرة اللغة، لابن دريد. تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الأولى 1987 م.
ـ الجيم، لأبي عمرو الشيباني. تحقيق إبراهيم الأبياري وعبد العليم الطحاوي، وعبد الكريم العزباوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1394 هـ = 1974 م.
ـ حاشية الصبان على الأشموني ـ نشرت مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
ـ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. للدكتور محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد 1402 هـ = 1982 م.
ـ حلية الفقهاء لابن فارس، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. الشركة المتحدة للتوزيع ـ بيروت، الطبعة الأولى 1403 هـ = 1983 م.
ـ الحماسة البصرية. لصدر الدين البصري، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1398 هـ = 1978 م.

ـ الحيوان، للجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1385 هـ = 1965 م.

ـ الخرشي[1] على مختصر خليل ـ في فقه المالكية ـ دار صادر ـ بيروت، مصورة عن طبعة بولاق بمصر 1318 هـ.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر 1409 هـ = 1989 م.

ـ الخصائص، لابن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1371 هـ = 1952 م.

ـ خلق الإنسان. لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن (قبل سنة 600 هـ) تحقيق الدكتور أحمد خان، ومراجعة مصطفى حجازي، منشورات معهد المخطوطات بالكويت 1407 هـ = 1986 م.

ـ الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي. تحقيق جعفر الحسني، دمشق 1370 هـ.

ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار المعرفة ـ بيروت، مصورة عن طبعة الميمنية بمصر 1314 هـ.

ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1385 هـ = 1966 م.

ـ ديوان أحمد شوقي = الشوقيات.

ـ ديوان الأدب. لأبي إبراهيم الفارابي تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1394 هـ = 1974 م.

ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة 1950 م. وتحقيق رودلف جاير ـ فينا 1927 م، باسم: الصبح المنير في شعر أبي بصير.

---

(1) هكذا اشتهر، وهكذا جاء على غلاف الكتاب. لكن الزبيدي يذكر أنه «الخراشي» نسبة إلى «أبو خراش» قرية بالبحيرة، من البلاد المصرية، تاج العروس (خرش) 17/180.

- ديوان الإمام الشافعي. جمع محمد عفيف الزعبي. مؤسسة الزعبي، ودار الجيل، بيروت ـ الطبعة الثالثة 1392 هـ = 1974 م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت 1380 هـ = 1960 م.
- ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية 1972 م.
- ديوان بشار بن برد. جمع وتحقيق السيد محمد بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت 1383 هـ = 1963 م.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق الدكتور عِزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق 1379 هـ = 1963 م.
- ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، تحقيق الدكتور نعمان طه، دار المعارف بمصر 1969 م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت 1971 م.
- ديوان الحطيئة شرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة 1407 هـ = 1986 م.
- ديوان أبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني ـ بغداد 1388 هـ = 1969 م.
- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1392 هـ = 1972 م.
- ديوان ابن الرومي، تحقيق الدكتور حسين نصار، دار الكتب المصرية 1393 هـ = 1973 م.
- ديوان الشريف الرضى، دار صادر، بيروت 1380 هـ = 1961 م.
- ديوان العجاج، بشرح الأصمعي. تحقيق الدكتورة عزة حسن، بيروت 1971 م.
- ديوان الفرزدق، بشرح عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة 1354 هـ = 1936 م.

ـ ديوان ابن قلاقس، تحقيق الدكتورة سهام الفريح، مكتبة العلا، الكويت 1408 هـ = 1988 م.
ـ ديوان كثير، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1391 هـ = 1971 م.
ـ ديوان لبيد، تحقيق الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 1962 م.
ـ ديوان المتنبي بالشرح المنسوب خطأ إلى العكبري، تصحيح مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1376 هـ = 1956 م.
ـ ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، نشرة حسام الدين القدسي، القاهرة 1352 هـ.
ـ ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي.
ـ ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض 1401 هـ = 1981 م.
ـ الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1358 هـ = 1939 م.
ـ رسالة في نسبة الجمع لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور محمود فجال، مجلة عالم الكتب، المجلد 13 ـ العدد 6 الرياض 1413 هـ = 1992 م.
ـ روح المعاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1405 هـ = 1985 م، مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
ـ الروض الأُنف للسهيلي، مطبعة الجمالية بمصر 1332 هـ.
ـ الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1399 هـ = 1979 م.
ـ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير البعاد، للصالحي الشامي. تحقيق جمع من العلماء، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1392 هـ = 1972 م.

ـ سمط اللآلي[1] لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1354 هـ = 1936 م.
ـ سنن أبي داود، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1369 هـ.
ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة 1373 هـ.
ـ سنن النسائي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1964 م.
ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق جمع من العلماء، وإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت 1401 هـ = 1981 م.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشرة حسام الدين القدسي، القاهرة 1350 هـ.
ـ شرح أبيات كتاب سيبويه، لابن السيرافي. تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1396 هـ = 1976 م.
ـ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق 1393 هـ = 1973 م.
ـ شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة 1358 هـ.
ـ شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1371 هـ = 1951 م.
ـ شرح الشافية ـ شافية ابن الحاجب ـ للرضي الإستراباذي، تحقيق المشايخ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة 1356 هـ.

(1) هذه تسمية العلامة الميمني. أما كتاب البكري فاسمه: اللآلي في شرح الأمالي: أمالي أبي علي القالي.

ـ شرح فتوح القدير على الهداية ـ للمرغيناني ـ لابن الهُمام الحنفي، دار الفكر، بيروت ـ مصورة عن طبعة مصرية أهمل ذكرها.
ـ شرح القصائد السبع الطِّوال لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1382 هـ = 1963 م.
ـ شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، لصفي الدين الحِلِّي، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1403 هـ = 1983 م.
ـ شرح الكوكب المنير، في أصول الفقه لابن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة 1400 هـ = 1980 م.
ـ شرح اللزوميات لأبي العلاء المعري، تحقيق سيدة حامد ومنير المدني وزينب القوصي ووفاء الأعصر، إشراف ومراجعة الدكتور حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992 م.
ـ شرح مشكلات ديوان أبي تمام، للمرزوقي، تحقيق الدكتور عبد الله سليمان الجربوع. مكتبة التراب بمكة المكرمة، مطبعة المدني، القاهرة 1407 هـ = 1986 م.
ـ شرح المفصل، لابن يعيش، دار الطباعة المنيرية بمصر 1928 م.
ـ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي، مطبوعات جامعة الكويت 1993 م.
ـ شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية 1347 هـ = 1929 م.
ـ شروح التلخيص في البلاغة، للقزويني، وسعد الدين التفتازاني، وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي، والدسوقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة 1937 م.
ـ شروح سَقط الزَّند لأبي العلاء المعري، مطبعة دار الكتب المصرية 1364 هـ = 1945 م.

ـ شعر مروان بن أبي حفصة، تحقيق الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بمصر 1973 م.
ـ شعر النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بدمشق 1384 هـ = 1964 م.
ـ الشعر لأبي علي الفارسي = كتاب الشعر.
ـ الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1966 م.
ـ شواذ القراءات = مختصر في شواذ القراءات.
ـ الشوقيات ـ ديوان أحمد شوقي ـ دار الفكر، بيروت ـ مصورة عن الطبعة المصرية.
ـ الصاحبي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1397 هـ = 1977 م.
ـ الصبح المنير = ديوان الأعشى.
ـ صحيح البخاري، دار الشعب بمصر 1378 هـ، مصورة عن طبعة بولاق.
ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة 1374 هـ.
ـ الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1371 هـ = 1952 م.
ـ طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية، دار هجر، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
ـ طبقات فحول الشعراء لابن سلام، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة 1294 هـ = 1974 م.
ـ طبقات القراء ـ المسمى غاية النهاية ـ لابن الجزري، نشره براجستراسر، مطبعة السعادة بمصر 1352 هـ.
ـ الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت 1388 هـ = 1968 م.

ـ طُرَر الوقَّشي والبطليوسي على كامل المبرد، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1407 هـ، من إعداد الدكتور حمد عبد الله أحمد الزائدي.

ـ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، مصورة عن طبعة المطبعة المصرية 1350 هـ.

ـ العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1384 هـ = 1965 م.

ـ العين، للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1408 هـ = 1988 م.

ـ فتاوى السبكي، نشرها حسام الدين القدسي، القاهرة 1356 هـ.

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة 1379 م.

ـ فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دمشق 1401 هـ = 1981 م.

ـ فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1371 هـ = 1951 م.

ـ الفيصل في ألوان الجموع، لعباس أبو السعود، دار المعارف بمصر 1971 م.

ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي، المطبعة المصرية 1352 هـ = 1933 م.

ـ الكامل ـ في الأدب ـ للمبرد ـ تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت 1406 هـ = 1968 م.

ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1385 هـ = 1966 م.

ـ كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة 1408 هـ = 1988 م.

ـ الكشاف للزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1385 هـ = 1966 م.

ـ كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي عالم الكتب ـ بيروت 1402 هـ = 1983 م.

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، إستانبول 1941 م.

ـ الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق 1981 م.

ـ لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر 1300 هـ.

ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1392 هـ = 1972 م.

ـ اللمع، لابن جني، تحقيق الدكتور حسين شرف، عالم الكتب، القاهرة 1399 هـ = 1979 م.

ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري، تحقيق عطية رزق، جمعية المستشرقين الألمانية ـ النشرات الإسلامية، بيروت 1413 هـ = 1992 م.

ـ المؤتلف والمختلف، للآمدي. تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1381 هـ = 1961 م.

ـ المتنبي لمحمود محمد شاكر، المدني والخانجي، القاهرة 1407 هـ = 1987 م.

ـ مثالب الوزيرين ـ الصاحب بن عباد، وابن العميد ـ لأبي حيان التوحيدي. تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني، دار الفكر بدمشق 1961 م.

ـ المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد 1401 هـ = 1981 م.

ـ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر 1375 هـ = 1956 م.

ـ مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 1962 م.

ـ مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1379 هـ = 1959 م.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف ـ بيروت 1406 هـ = 1986 م، مصورة عن نشرة حسام الدين القدسي بمصر 1352 هـ.
ـ المجمل في اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404 هـ = 1984 م.
ـ مجنون ليلى، لأحمد شوقي، المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار، والأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1386 هـ.
ـ المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني. مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1399 هـ = 1979 م.
ـ المحكم، لابن سيده. تحقيق جمع من العلماء، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1377 هـ = 1958 م.
ـ مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشره براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر 1934 م.
ـ مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، القاهرة، مجلد 17 ـ 1971 م.
ـ المخصص، لابن سيده، تحقيق محمد محمود التركزي الشنقيطي، ومعاوية عبد الغني محمود، مطبعة بولاق بمصر 1321 هـ.
ـ المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1978 م.
ـ المذكر والمؤنث، لابن التُّستري، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1403 هـ = 1983 م.

ـ المذكر والمؤنث لابن جني، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة 1405 هـ = 1985 م.
ـ المذكر والمؤنث، للمبرد. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار الكتب المصرية 1970 م.
ـ المزهر للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1361 هـ.
ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة 1405 هـ = 1985 م.
ـ المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، حيدر آباد، الهند 1962 م.
ـ مسند أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية بمصر 1313 هـ.
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي. تأليف الفيومي تصحيح الشيخ حمزة فتح الله، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، بولاق، بمصر 1330 هـ = 1912 م.
ـ المصون في الأدب، لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 1960 م.
ـ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1411 هـ = 1990 م.
ـ معاني القرآن، للفراء. تحقيق الشيخ محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية 1374 هـ = 1955 م ـ والهيئة المصرية العامة للكتاب 1972 م.
ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج. تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت 1405 هـ = 1984 م.
ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1367 هـ = 1947 م.
ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة 1355 هـ = 1936 م.

ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إليان سركيس، مصر 1346 هـ = 1928 م.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لجماعة من المستشرقين، بإشراف فنسنك. ليدن 1936 م.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية 1364 هـ.
ـ مغازي الواقدي، تحقيق مارسدن جونز، منشورات جامعة أكسفورد، دار المعارف بمصر 1966 م.
ـ المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، حيدر آباد ـ الهند 1328 هـ.
ـ مفاتيح الغيب، للرازي، المطبعة الخيرية بمصر 1308 هـ.
ـ مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة لطاش كبرى زادة، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1968 م.
ـ مفتاح العلوم، للسكاكي، مطبعة التقدم العلمية بمصر 1348 هـ.
ـ مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصبهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية، بيروت 1412 هـ = 1992 م.
ـ المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1964 م.
ـ مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1366 هـ.
ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1385 هـ.
ـ المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت 1408 هـ = 1988 م.
ـ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الثالثة 1398 هـ = 1978 م.

- المنجَّد في اللغة، لكراع، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية 1988 م.
- منجد المقرئين لابن الجزري، نشره حسام الدين القدسي القاهرة 1350 هـ.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1373 هـ = 1954 م.
- المنصوري في الطب لأبي بكر الرازي تحقيق الدكتور حازم البكري الصديقي منشورات معهد المخطوطات، الكويت 1408 هـ = 1987 م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي الجزء الأول والثاني، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر 1380 هـ = 1961 م. والثالث بتحقيق الدكتور عبد الله حمد محارب، مكتبة الخانجي القاهرة 1410 هـ = 1990 م.
- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، لمحمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1406 هـ = 1985 م.
- الموشَّح للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر 1965 م.
- الموشَّى أو الظرف والظرفاء لأبي الطيب الوشَّاء، تحقيق كمال مصطفى مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1993 م.
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ = 1985 م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر 1386 هـ = 1967 م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح الشيخ محمد علي الضباع، المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1963 م.

- نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ محمد مكي نصر، مطبعة بولاق بمصر 1308 هـ.
- النوادر ، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت 1401 هـ = 1981 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بمصر 1327 هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1375 هـ = 1956 م.



أوائل المطبوعات العربية في مصر

كان إنجازاً حضارياً كبيراً ظهور المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي، على يد يوهان غوتنبرغ الألماني (1397 ـ 1468 م)، وكان ذلك هو البديل العظيم للنسخ والوراقة، اللذين كانا السبيل الوحيد لانتقال المعرفة وذيوع العلم.

ومهما أوتيت بعض الكتب حظاً من كثرة نسخها ومخطوطاتها ـ مثل كتاب العين، للخليل بن أحمد، الذي كان منه نيف وثلاثون نسخة في خزانة العزيز بالله الفاطمي، ومثل الجمهرة في اللغة لابن دريد، الذي كان منه في الخزانة المذكورة مائة نسخة، وكذلك كان في خزانة كتب الفاطميين بمصر مائتان وألف نسخة من تاريخ الطبري[1].

أقول: مهما كان ذلك فسيظل للمطبعة أثرها الضخم في انتشار العلم والتقاء الحضارات، وتبادل الثقافات.

ولقد كان المهد الأول للطباعة العربية في إيطاليا، منذ أوائل القرن السادس عشر، كما هو معروف، وكانت أول مطبعة عربية في مدينة فانو Fano وبها صدر سنة 1514 م (920 هـ) أول كتاب عربي مطبوع، وهو «صلاة السواعي، الصلوات

(1) خطط المقريزي 2/127 ـ 129 (طبع دار التحرير للطبع والنشر. القاهرة 1967 م).

الليلية والنهارية» حسب طقوس كنيسة الإسكندرية الأرثوذكسية، وجاء الكتاب في 211 صفحة.

وقد تبعت إيطاليا بلدان أوربا وعواصمها، ثم كانت الآستانة (إستانبول)، عاصمة الخلافة العثمانية أسبق مدن الشرق إلى الطباعة، ويقال: إن إيران (بلاد العجم) هي السابقة، وبعد ذلك عرفت الطباعة في لبنان وسائر بلاد الشام.

ويبدأ حديث الطباعة في مصر بدخول الحملة الفرنسية سنة 1798 م، حين حمل نابليون معه مطبعة صغيرة لطبع منشوراته وأوامره باللغة العربية، وكانت هذه المطبعة الصغيرة تعمل وهي على السفينة في عرض البحر، وحين اقتحم نابليون ثغر الإسكندرية قام رجال حملته بتوزيع المنشورات السياسية التي أعدوها في البحر، وأطلق على هذه المطبعة اسم «المطبعة الأهلية»، ثم نقلت إلى القاهرة، ووضعت في بيت السناري بحي السيدة زينب، واستمرت في عملها إلى سنة 1801 م، لما اندحر نابليون وخابت حملته.

وكان نابليون قد جهز مطبعته تلك بحروف عربية وتركية وفرنسية ويونانية وطبع فيها إلى جانب المنشورات والأوامر أمثال لقمان الحكيم، ثم طبع بالعربية والتركية والفرنسية محاكمة سليمان الحلبي، باسم «مجمع التحريرات المتعلقة إلى ما جرى بأعلام ومحاكمة سليمان الحلبي قاتل صاري عسكر العام كليبر»، ووضع اسم المطبعة على الغلاف هكذا: مطبعة الجمهور الفرنساوي 1799 ـ 1800 م (1214 هـ).

ثم طبع نابليون بعض رسائل في النصائح الطبية وغيرها؛ استمالة لقلوب المصريين، واجتلاباً لرضاهم، ولم يزد في الطباعة على ذلك.

ومرت فترة من الزمان ـ زهاء عشرين سنة ـ وليس في مصر طباعة ولا مطبعة، حتى استقر الأمر لمحمد علي باشا، الذي تولى حكم مصر سنة 1805 م، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية الفرنسية[1]، وسميت بالمطبعة الأهلية

---

(1) ويقال: إن محمد علي باشا أنشأ مطبعته إنشاء؛ لأن الحملة الفرنسية حملت مطبعتها معها عند انسحابها من مصر.

أيضاً، وذلك في سنة 1819 م، أو 1821 م، ثم نقلت هذه المطبعة إلى بولاق، على ضفاف النيل، فعرفت بمطبعة بولاق، أو المطبعة الأميرية، أو الميرية، كما تعرف إلى يوم الناس هذا، وسميت أيضاً: مطبعة الحاج محمد علي باشا[1]، وقد تسمى بالوصف، فيقال: المطبعة العامرة[2]، أو الباهرة ونحو ذلك، وعرفت أيضاً: بدار الطباعة الخديوية.

وهكذا كانت بداية الطباعة العربية في مصر: مطبعة بولاق التي أنشأها محمد علي باشا، ثم تبعتها وجاءت بعدها بعض المطابع الملحقة بإدارات الجيش والمدارس العليا، وبعد ذلك بدأت المطابع الأهلية.

فهذه ثلاث مراحل في بداية الطباعة العربية في مصر، ثم على امتداد القرن التاسع عشر، ولكل مرحلة قصة وتاريخ:

المرحلة الأولى: مطبعة بولاق

تمثل هذه المطبعة الباب الواسع الذي دخل منه العرب إلى النهضة الحديثة، كما تمثل في الوقت نفسه البعث الحقيقي لتراث الآباء والأجداد. ولقد قلت في بعض ما كتبت: لم يظهر الوجه العربي للطباعة إلا في مطبعة بولاق بمصر، كان إنشاء هذه المطبعة صيحة مدوية أيقظت الغافلين، ومركز ضوء باهر هدى الحائرين، وقد تدافعت مطبوعاتها من الكتاب العربي كأنها السيل الذي عناه حنظلة بن مصبح:

أقبلَ سَيلٌ جاءَ من أمرِ اللهْ ... يَحْرِد حَرْدَ[3] الجنَّةِ المُغِلَّهْ

ولئن كانت الطباعة العربية قد عرفت في بلاد أخرى شرقاً وغرباً قبل مطبعة

---

(1) كما جاء في كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب المطبوع بها 1247 هـ = 1831 م.

(2) يأتي هذا وصفاً لبعض المطابع الأخرى، مثل المطبعة العامرة بإستانبول، والمطبعة العامرة العثمانية بمصر.

(3) حرَدَ يحْرد: أي قصد يقصد، ومنه قوله تعالى: ﴿وغدوا على حَرْدٍ قادرين﴾ سورة القلم، الآية: 25.

بولاق، فإن نشاط هذه المطابع إذا قيس بنشاط مطبعة بولاق في ذلك الزمان المتقدم، كان ضئيلاً محدوداً جاء في مقدمة معجم المطبوعات العربية والمعربة في أثناء الحديث عن مطبعة بولاق: «وقد عدد ما طبع من كتب من 19 مايو سنة 1872 م (أي 1289 هـ) إلى آخر ربيع الأول سنة 1295 هـ، فبلغت عدد النسخ 361815، قال صاحب التعداد المذكور: وكان قبلاً مطبوعاً لغاية معرض باريس سنة 1867 م (1284 هـ) = 242075، فيكون إجمال ما صدر من النسخ 603890 كتاباً لغاية سنة 1295 هـ».

أرأيت إلى هذا العدد الذي يزيد على نصف المليون، في هذه المدة الوجيزة لإنشاء مطبعةِ بولاق، وهي مدة يسيرة لا تُعد شيئاً في تاريخ الأمم والشعوب، مع ملاحظة ضعف الوسائل الطباعية في تلك الأيام، والاعتماد على الجمع اليدوي (الصندوق) وهو يمثل عائقاً كبيراً في سرعة الإنجاز.

وواضح أن المراد من العدد المذكور: النسخ لا الكتب، فإن بعض الكتب في طبعات بولاق يصل إلى عشرين جزءاً (أي نسخة) مثل كتاب الأغاني، الذي طبع سنة 1285 هـ = 1868 م.

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن بعض الكتب قد نشر بهامش كتب أخرى، وهي ظاهرة عجيبة، سأتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله.

وفي مجال تقييم أعمال مطبعة بولاق تبرز هذه الحقائق:

أولاً: كان إنشاء محمد علي مطبعة بولاق متزامناً مع إرساله البعثات لتلقي العلم في أوربا. ومن أعلام هذه البعثات رفاعة الطهطاوي[1]، ذلك الشيخ الأزهري الذي يعد من أركان النهضة العلمية العربية في العصر الحديث، وهو مؤسس مدرسة الألسن بالقاهرة، وسنرى في أوائل مطبوعات بولاق كثيراً من المترجمات بقلمه.

---

(1) اسمه: رفاعة بن بدوي بن علي بن محمد بن علي بن رافع الطهطاوي الحسيني الشافعي. ولد سنة 1216 هـ = 1801 م، وتوفي سنة 1290 هـ = 1873 م. الأعلام 3/55.

ولا يستطيع الدارس أن يغفل العلاقة بين هذه البعثات ونشاط مطبعة بولاق، فقد عاد الدارسون المصريون من أوربا برغبة عارمة في الإصلاح والنهوض، ولم يركنوا إلى الدعة والاكتفاء بمدح الإفرنج والطعن على أمتهم، والانتقاص من تاريخها وذم علومها ومعارفها، كما نرى ونسمع الآن.

ثانياً: إذا كانت مطبعة بولاق قد أنشئت سنة 1821 م، فإن أقدم مطبوع بها هو «قاموس إيطالي وعربي» طبع سنة 1822 م، وقد ألفه القس رافائيل زخور راهب، وفيما تلا هذه السنة، وفي تلك السنوات المبكرة من هذا القرن نلاحظ غلبة للكتب المترجمة في الشؤون الطبية والصحية، والزراعة والهندسة، وتدبير المعاش، نعم قد طبعت في هذه الفترة المبكرة بعض الكتب في العلوم النظرية، في فقه أبي حنيفة، وفي علمي النحو والصرف والشعر والمعارف العامة، ولكنها كانت محدودة بالنسبة إلى الكتب المترجمة.

على أن من أقدم ما طبعت بولاق من العلوم النظرية: مجموعة متون الصرف، مثل الشافية لابن الحاجب، والتصريف العزي ـ بعناية الشيخ حسن بن محمد العطار شيخ الأزهر، طبعت هذه المجموعة سنة 1240 هـ = 1824 م.

ثالثاً: إن الذين قاموا على نشر كتب التراث بتلك المطبعة كانوا يستهدفون غاية ضخمة، هي إبراز كنوز الفكر العربي والإسلامي، فعمدوا إلى نشر الأمهات والأصول في كل علم، ولم يطغ فن على فن، شأن المطابع ودور النشر التجارية التي تتحسس حاجة السوق، وتلبي رغبات عاجلة لخدمة بعض الاتجاهات والنوازع، فهم قد نظروا إلى التراث نظرة شمولية كلية، فنشرت مطبعة بولاق منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، في أربعة أجزاء، ثم طبعت الفتوحات المكية لمحيي الدين بن عربي، في أربعة أجزاء أيضاً، وطبعت من تراجم المشارقة: وفيات الأعيان لابن خلكان، ومن تراجم المغاربة قلائد العقيان للفتح بن خاقان، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري. وطبعت تفسير الطبري والفخر الرازي والألوسي وإسماعيل حقي البرسوي وصحيح البخاري

وشرحه لابن حجر، وللقسطلاني، ثم طبعت ألف ليلة وليلة، طبعتين، ورجوع الشيخ إلى صباه في القوة على الباه لابن كمال باشا، وهو أشهر كتاب جنس في المكتبة العربية[1].

فالذين وجهوا حركة الطبع والنشر في ذلك الزمان كانوا مدفوعين برغبة قوية في الإصلاح والنهوض، ثم ملاحقة التطور الأوربي الذي تناهت إليهم أصداؤه وثماره، من خلال الغزو وإرسال البعثات، وفي ذلك يقول شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله: «ولقد كانت فكرة إحياء التراث والنشاط فكرة قومية، قبل أن تكون فكرة علمية، فإن طغيان الثقافة الأوربية والنفوذ التركي وضغطه كان يأخذ بمخنق العرب في بلادهم، فأرادوا أن يخرجوا إلى متنفس يحسون فيه بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم، في الوقت الذي ألفوا فيه الغرباء من الأوربيين يتسابقون وينبشون كنوز الثقافة العربية، فانطلقوا في هذه السبيل، ينشرون ويحيون، إذ كانوا يرون أنهم أحق بهذا العمل النبيل وأجدر»[2].

رابعاً: تزامن نشاط مطبعة بولاق مع الدعوة إلى العامية التي تولى كبرها نفر من الأجانب الذين حلوا بمصر، منهم ولهلهم سبيتا، وكارل فولرس، وويلكوكس، وسلدن ولمور، وزويمر، وقد جاهد هؤلاء في الترويج لدعوتهم الخبيثة جهاداً لاهثاً، يصانعهم ويظاهرهم قوم أغبياء من أهل جلدتنا[3].

ومما لا شك فيه أن طبعات بولاق من أصول التراث العربي في ذلك الوقت كانت خير وسيلة للوقوف في وجه تلك الأفكار والدعوات، ثم إنها من وراء ذلك قد غذت عقول أرباب العلم وأهل الأدب، حين وضعت أمامهم زاداً شهياً من علوم الأوائل وآدابهم، مما أمدهم بفيض زاخر من العربية الصحيحة، أعانهم على ما هم

---

(1) مطبعة بولاق 1309 هـ = 1891 م، بل قد طبع قبل ذلك بمطبعة شرف 1298 هـ = 1880 م، ثم طبع بعد ذلك بالمطبعة الميمنية 1316 هـ = 1898 م.

(2) التراث العربي، ص 49.

(3) راجع كتاب أباطيل وأسمار، لمحمود محمد شاكر، ص 154 ـ 195.

بسبيله من الإبداع والإحسان، فكان البعث والتنوير الذي حمل لواءه رفاعة الطهطاوي ومحمود سامي البارودي والشيخ حسين المرصفي ومن نسج على نولهم وسار في ركابهم.

خامساً: أقدمت مطبعة بولاق في ذلك الزمان المبكر على طبع الموسوعات الضخمة، وبعض هذه الموسوعات جاء في ثلاثين جزءاً، مثل تفسير الطبري، وبعضها في عشرين جزءاً كالأغاني ولسان العرب، أما الكتب ذات الجزأين والأربعة والسبعة وما فوق العشرة فكثيرة.

سادساً: حرصت مطبعة بولاق في كثير من منشوراتها على طبع كتاب أو أكثر بهامش الكتاب الأصلي، أو بآخره لصلة ذلك بالكتاب، أو لمجرد الرغبة في نشر الكتب على أوسع نطاق، وهذه الظاهرة لم تعرف قبل مطبعة بولاق إلا أن تكون بعض مطابع الآستانة (إستانبول). وهي تدل بوضوح على أن القوم كانوا في سباق لنشر العلم وإذاعته.

وعلى سبيل المثال فقد طبع كتاب الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير سنة 1290 هـ = 1873 م في اثني عشر جزءاً - بتصحيح إبراهيم الدسوقي الملقب عبد الغفار، وبهامشه ثلاثة كتب:

1 - أخبار الدول وآثار الأول، للقرماني، من الجزء الأول إلى آخر السادس.

2 - روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر، لابن الشحنة، من أول السابع إلى آخر التاسع.

3 - تاريخ العتبي، من أول العاشر إلى آخر الثاني عشر.

ومن الطريف حقاً أن نرى خمسة كتب مطبوعة في كتاب، وفي صفحة واحدة اجتمعت خمسة الكتب، في الصلب والهامش، مفصولة بجداول، دون أن يختلط بعضها ببعض، أو يبغي بعضها على بعض، وذلك ككتاب شروح التلخيص في علوم البلاغة، ويشتمل على:

1 ـ شرح سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني.

2 ـ مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي.

3 ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي.

4 ـ الإيضاح، للخطيب القزويني.

5 ـ حاشية الدسوقي على شرح السعد.

والثلاثة الأولى طبعت في صلب الكتاب، والاثنان الباقيان بهامشه.

وهذه الطبعة بمطبعة بولاق[1] 1317 هـ = 1899 م، على نفقة مصطفى أفندي المكاوي المحامي بمدينة الفيوم، والشيخ فرج الله زكي الكردي وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالمية الإسلامية، ومن طلبة العلم بالأزهر الشريف ـ وهو صاحب مطبعة كردستان العلمية ـ وسيأتي حديثها في المطابع الأهلية ـ وعبد الحميد أفندي الصمداني.

وقد شاع هذا النمط من الطبع بكثرة في المطابع الأهلية التي تلت مطبعة بولاق، كما سيأتي بيانه.

أما طبع الكتب بآخر الكتب، فمنها مما أخرجته مطبعة بولاق: «الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية»، «ترجمة الليث بن سعد»، «وتوالي التأسيس بمعالي ابن إدريس الشافعي» وكلا الكتابين للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد طبعا بآخر كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري ببولاق، 1300 هـ = 1882 م.

سابعاً: حظيت مطبعة بولاق بعناية فائقة في الإدارة والتصحيح والمراجعة، وقد تولى إدارتها نفر من علية القوم، كان من أبرزهم وأعلاهم حسين باشا حسني. وخلاصة أمره أنه تعلم بمدرسة الهندسة، ثم عين بها معلماً للعلوم الرياضية، من هندسة وجبر وفنون حسابية، ثم انتقل إلى المطبعة الأميرية سنة 1268 هـ =

(1) وقد أعيدت هذه الطبعة كما هي بمطبعة السعادة 1343 هـ = 1924 م، ثم كانت طبعة ثالثة بمطبعة عيسى البابي الحلبي 1356 هـ = 1937 م.

1851 م بوظيفة كاتب ومصحح تركي بالوقائع المصرية، وفي سنة 1291 هـ = 1874 م جُعل ناظراً على مطبعة بولاق، وفي سنة 1292 هـ = 1875 م توجه مع الخديوي إسماعيل لمشاهدة معرض باريس، ثم تنقل في بعض بلدان أوربا كالنمسا ولندن، لرؤية إنتاجها من آلات الطباعة، فاشترى جملة من تلك الآلات. وفي سنة 1302 هـ = 1884 م، توجه إلى لندن مرة ثانية، فأحضر منها (فابريقة) مصنعاً للورق، أقامه ببولاق على شاطىء النيل بجوار المطبعة، وهي (الكاغد خانة) أي دار الورق، وقد أنتجت هذه (الفابريقة) ورقاً جيداً، يقول علي مبارك في وصفه: «حتى جاء منها ورق عجيب الشكل كاد يعطل على ورق أوربا، وكانت جميع مصاريفها وتكاليفها ـ من ثمن آلاتها وخلافها ـ من ربح المطبعة، وذلك باجتهاده وحسن سعيه في إحكام إدارتها وكثرة ثروتها... ولم يزل رحمه الله ساعياً في عموم نفع الناس، ونشر العلوم، مع إحسان الطبع وجودته على أتم ما ينبغي، وأبهج ما تشتهيه النفوس وتبتغي، وقد أحيا روح المطبعة الميرية، ونشر صيتها في جميع الأقطار»[1]. توفي رحمه الله سنة 1303 هـ = 1886 م.

أما التصحيح والمراجعة في هذه المطبعة العتيقة الرائدة فشيء بديع معجب حقاً، وإذا تركنا مشاهير المصححين بالمطبعة ـ إلى حين ـ فقد كان محررو المطبعة ومصححوها من طلبة الأزهر الذين دربوا لذلك تدريباً خاصاً، استغرق نحو ست سنوات، ثم كان إسناد رئاسة تصحيح المطبعة إلى الشيخ نصر الهوريني الأزهري الشافعي آية كبرى على هيمنة الأزهر على هذه المطبعة الكبرى وإلباسها الوجه العربي الصحيح.

وهذا الشيخ نصر الهوريني، من علماء الأدب واللغة، تعلم بالأزهر، ثم أرسله محمد علي باشا إلى فرنسا إماماً لإحدى البعثات المصرية، فأقام هناك مدة

---

(1) الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك 2/325 (طبعة دار الكتب المصرية) 1982 م، والأعلام 2/253، هذا وللشيخ إبراهيم عبد الغفار الدسوقي ـ أحد مصححي المطبعة، وسيأتي ـ رسالة سماها: مقالة شكرية للحضرة الإسماعيلية على إنشاء دار الوراقة المصرية، مطبوعة ببولاق سنة 1288 هـ = 1871 م.

تعلم فيها الفرنسية، ولما عاد إلى مصر ولي رئاسة تصحيح مطبعة بولاق، فصحح كثيراً من كتب العلم والأدب والتاريخ واللغة، وصنف كتباً كثيرة منها: «المطالع النصرية للمطابع المصرية»، «في أصول الكتابة» (الإملاء بالمعنى الحديث) «وشرح ديباجة القاموس المحيط» مع فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات القاموس، وقد جاء ذلك كله في طبعة القاموس التي أصدرتها مطبعة بولاق سنة 1272 هـ = 1855 م. وله تآليف غيرها، ثم كانت له مشاركات أخرى في غير مطبوعات بولاق، سيأتي الحديث عنها إن شاء الله. توفي سنة 1291 هـ = 1874 م، ولم يعرف له تاريخ مولد[1].

ومن هذه المشيخة الجليلة، مصححو مطبعة بولاق الشيخ محمد بن عبد الرحمن المعروف بقُطّة العدوي[2]، المتوفى سنة 1281 هـ = 1864 م، وكانت له عناية بالنحو، ومن مؤلفاته المطبوعة: «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل»، ومن أشهر تصحيحاته «ألف ليلة وليلة» ـ الطبعة الثانية 1279 هـ = 1862 م، وكانت الطبعة الأولى ببولاق أيضاً سنة 1251 هـ = 1835 م بتصحيح الشاعر عبد الرحمن الصفتي الشرقاوي[3].

ومنهم: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، من أعوان المترجمين في أيام محمد علي وعباس، ولد في دسوق وتعلم بالأزهر، وعين مصححاً في مدرسة الطب بأبي زعبل، ثم بمدرسة المهندسخانة، وقام بتصحيح جميع الكتب الرياضية التي ترجمت في هذه المدرسة إلى أن أغلقت، فنقل إلى مطبعة بولاق مصححاً، ثم كان رئيس المصححين فيها، فهو من كبار المساعدين على الترجمة في عهد الإقبال على نقل الكتب الإفرنجية إلى العربية[4]. ولد سنة 1226 هـ = 1811 م، وتوفي سنة 1300 هـ = 1883 م.

---

(1) الأعلام 8/351، وترجم له الزركلي ترجمة جيدة، وذكر في حاشية أنه أول من ظفر بتمام اسمه.
(2) الأعلام 7/70.
(3) توفي سنة 1264 هـ = 1848 م. معجم المؤلفين 5/142،
(4) الأعلام 1/40، ومعجم المطبوعات العربية ص 875، ومعجم المؤلفين 1/48.

ومن أشهر تصحيحاته: «القانون في الطب» لابن سينا، سنة 1294 هـ = 1877 م.

ومنهم محمد بن محمد البلبيسي الشافعي الحسيني، وصفه علي مبارك بـ «العالم الفاضل، الأديب الكامل، الأستاذ الكبير، العالم الشهير، من كلامه يدل على كماله»[1].

ومن أشهر ما صحح محمد الحسيني هذا «لسان العرب» لابن منظور، الذي طبعته بولاق ابتداء من سنة 1300 هـ = 1882 م، وقد جاء في عشرين جزءاً، وهو مضبوط بالشكل الكامل، وتصحيحه وما قيد على حواشيه يدل على علم المصحح وفضله، وصحح أيضاً هذه الطبعة المضبوطة المتقنة من صحيح البخاري 1315 هـ = 1897 م.

ثم تطالعنا أواخر طبعات بولاق بكوكبة أخرى من أماثل العلماء، منهم نصر بن محمد العادلي، وطه بن محمود قطرية الدمياطي، ومحمد قاسم، ومحمد الصباغ، ومحمد عبد الرسول إبراهيم، ومن أشهر ما صحح هذا الشيخ «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي، الذي طبع في بولاق 1338 هـ = 1920 م، لحساب دار الكتب المصرية التي لم تكن قد أنشأت مطبعتها، وحين قامت المطبعة في الثلاثينيات كان الشيخ محمد عبد الرسول هذا من عُمُدها القوية.

وقد كان هؤلاء المصححون العظام يقومون بعملهم في أمانة تامة وحرص شديد، فندر في مطبوعات بولاق التصحيف والتحريف، وجاءت النصوص كاملة موفورة، لا سقط فيها ولا خلل.

وقد طارت شهرة عظيمة لهذه الطائفة من المصححين العلماء، واقتدى الناس بهم في فن التصحيح والمراجعة. يقول محمد ذهني مصحح طبعة صحيح البخاري المطبوعة في إستانبول سنة 1315 هـ = 1897 م: «وشكر الله مساعي

---

(1) الخطط التوفيقية 2/326، وأورد له مرثيته هي حسين باشا حسني، السابق الحديث عنه قريباً.

أفاضل العلماء من مصححي المطابع المصرية الأماثل الكرماء، فإن فضيلة التقدم لهم، وغيرهم حاذ في هذا الأمر حذوهم».

ومن وراء هذه الطائفة الجليلة من المصححين الأثبات، لم يكن كبار أهل العلم بمعزل عن مطبعة بولاق، فهم في موضع المشورة والفُتيا، يقول الشيخ نصر العادلي مصحح طبعة بولاق من تفسير الطبري، في آخر الكتاب: «وما لم نقف عليه في مظانه ولم نعثر به في أمكنته، شاركنا فيه العلماء والأدباء المشتغلين بفنون اللغة العربية والأحاديث النبوية، وكنا نستفيد منهم، ونهتدي بنور أذهانهم وثاقب فكرهم، وممن كانت لهم اليد الطولى والأثر الحميد الذي لا ينكر، فضيلة المغفور له الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، وفضيلة الأستاذ الأكبر وعلم اللغة العربية الأشهر الشيخ حمزة فتح الله، وحضرة من هو بكل ثناء حري وكيل مدرسة القضاء الشرعي الأستاذ الشيخ محمد الخضري، وحضرة الأستاذ الشيخ محمد عبد المطلب المدرس بمدرسة القضاء أيضاً، وكثير غيرهم، أكثر الله أمثالهم، وبلغهم في الدارين آمالهم»[1].

وهكذا تبلغ الثقة مبلغها حين يرجع في تحرير الكتاب وتصحيحه إلى ذلك النفر الكريم من أهل العلم والبيان.

ثامناً: مما يتصل بجمال الإخراج والتأنق في الطباعة: أن بعض مطبوعات بولاق في ذلك الزمان المبكر لم تجمع بالحرف الطباعي المفرد الذي كان يجمع من الصندوق والذي كانت تجمع به الكتب كلها، وإنما جُمعت بالكلمات (الإكلشيهات) بالخط الفارسي الجميل، والمعروف أن (الإكلشيهات) إنما تجمع بها عناوين الكتب أو أبواب الكتاب وفصوله فقط، أما أن تجمع مادة الكتاب كله بهذا (الإكلشيه الفارسي الجميل) فهذا هو موضع العجب والاستحسان، ومن المؤكد أن ذلك قد أخذ وقتاً في (المَسْبَك). وقد رأيت من ذلك ديوانين من الشعر، طبعا ببولاق في ذلك الزمان المتقدم.

---

(1) تفسير الطبري 30/232 ـ بولاق 1330 م = 1911 م.

الأول: ديوان ابن عربي، تصحيح محمد بن إسماعيل شهاب الدين، آخر جمادى الأولى سنة 1271 هـ = فبراير 1855 م، وكتب عنوان الديوان على الغلاف هكذا: «هذا الديوان الأكبر للشيخ محيي الدين بن عربي الحاتمي الأندلسي الطائي» 477 صفحة من القطع الكبير.

والثاني: ديوان مجنون ليلى. تصحيح إبراهيم عبد الغفار الدسوقي. آخر الجُمادين 1294 هـ = يوليه 1877 م، وأثبت عنوانه هكذا: «هذا ديوان العاشق المحب الوامق قيس بن الملوح الشهير بمجنون ليلى العامرية، جمع الإمام أبي بكر الوالبي رحمه الله»، 73 صفحة من القطع الوسط.

تاسعاً: يؤخذ على هذه المرحلة من النشر أن العلماء الذين تولوا تصحيح الكتب والإشراف على إخراجها لم يُعنوا بذكر الأصول المخطوطة التي اعتمدوا عليها في إخراج الكتب، فنحن لا نعرف تاريخاً أو وصفاً كاملاً للنسخ المخطوطة التي طبع عليها كثير من أمهات كتب التراث في ذلك الزمان، وقد شذ عن ذلك ما تراه في بعض المطبوعات، من وصف موجز للأصول الخطية، ومن ذلك ما جاء في آخر لسان العرب المطبوع سنة 1300 ـ 1308 هـ = 1882 ـ 1890 م حيث ذكر مصححه الشيخ محمد الحسيني أن هذه الطبعة اعتمدت على نسخة ابن منظور نفسه(1)، كانت في وقف السلطان الأشرف برسباي(2)، ونسخة أخرى أحضرت من مكتبة راغب باشا بإستانبول.

ومنه ما ذكره الشيخ إبراهيم عبد الغفار الدسوقي مصحح ديوان مجنون ليلى،

---

(1) رأى المرتضى الزبيدي هذه النسخة وأفاد منها، وكتب اسمه في أوّلها، وقال عنها: «وهي النسخة المنقولة من مسودة المصنف في حياته» تاج العروس 1/5، والنسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (46 لغة) وقد رأيتها أنا مراراً. وانظر مصنف هذه النسخة في كشف الظنون ص 1550.

(2) في اللسان 20/38 «برسباي شعبان»، وليس في اسمه «شعبان» وقد ولي برسباي السلطنة بمصر سنة 825 هـ، وتوفي سنة 841 هـ، إنباه الغمر 3/270، والنجوم الزاهرة 14/242، 15/106، والسلوك للمقريزي ج 4، ق 2، ص 607، 1051.

الذي سبق حديثه في الفقرة السابقة، فقد ذكر أن ديوان المجنون طبع عن نسخة مخطوطة تاريخها سنة 792 هـ، من خزانة السيد عبد الخالق السادات.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في صدر الأمّ للشافعي، الذي صدر الجزء الأول منه 1321 هـ = 1903 م، وصدر السابع 1325 هـ = 1907 م: «اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم، ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب، منقولة من نسخة بخط سراج الدين البلقيني، تفردت بزيادات مترجمة معزوة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله، مثل كتاب اختلاف الحديث، وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما، وربما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض ما اتفقت عليه النسخ، ولكنها مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للإمام رحمه الله، ولهذا أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع إن اتسع لذلك، وإلا جعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصولاً بينها بجدول. والله المستعان»[1].

ومنه أيضاً ما جاء في ختام الطبعة المذكورة ـ في الفقرة السابعة ـ من تفسير الطبري، من مراجعة التفسير «على ما في الكتبخانة الخديوية من الأصول المتعددة، وما سقط منها أرسل إلى المكتبة الحميدية بالمدينة المنورة فقوبل هناك، مع التدقيق والعناية».

ومثل هذه الإشارات العامة المطلقة لا تغني شيئاً؛ إذ إنها قد سكتت عن وصف النسخ المخطوطة وصفاً علمياً، من حيث تاريخ النسخ ومكانه، ونوع الخط والحبر، وعدد الأوراق والأسطر، وما قد يكون على المخطوطة من إجازات وسماعات وتملكات وبلاغات، إلى سائر هذه الأمور التي استقر عليها علم المخطوطات والتوثيق.

على أن هذه المطبوعات التي أشير فيها إلى الأصول الخطية على وجه

(1) أرأيت إلى هذا الكلام الجيد النفيس، الذي كتبه ـ في غالب الأمر ـ أحمد بك الحسيني الذي أنفق على طبع الأم ـ وسيأتي حديثه. والذين صوّروا الأمَّ بعد ذلك أسقطوا هذا الكلام، فانظر وتأمل أي جناية جناها هؤلاء الناس. وإلى الله المشتكى!.

الإيجاز والاختصار، تعد أحسن حالاً من تلك المطبوعات التي أبهم أمرها تماماً، فلم نعرف عن أي أصول خطية كان الطبع، بل إن بعض الطابعين كان يتخلص من المخطوط نفسه بعد الفراغ من طبعه؛ فإن العمال أحياناً كانوا يجمعون من الكتاب المخطوط نفسه، فيستهلك في أثناء الطبع[1]، ولقد رأيت مرة عند بعض الوراقين ـ باعة الكتب القديمة ـ أوراقاً من كتاب مخطوط، ورأيت آثار يد وأحبار عليها، في غير مكان منها، فتعجبت من ذلك، ولكن عجبي زال حين أخبرني ذلك الوراق أن هذه آثار يد الجمّيع ـ يعني عامل المطبعة ـ الذي كان يجمع من المخطوط مباشرة.

ومع كل هذا الذي قيل فقد رأينا في ذلك الزمان بواكير التحقيق العلمي وإرهاصاته، من ذكر رموز النسخ وفروق قراءتها، ثم الإشارة إلى الروايات المختلفة، وذكر ذلك كله بالهامش، وأعلى مثال ونموذج لذلك طبعة صحيح البخاري المتقنة التي أشرت إليها في الفقرة السابعة، فقد اعتمدت هذه الطبعة على نسخة الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني[2] البعلي الحنبلي، المولود سنة 621 هـ، والمتوفى مقتولاً شهيداً سنة 701 هـ، وقد حرر اليونيني في هذه النسخة روايات البخاري وذكر فروقها، ثم صنع للرواة رموزاً، وبذلك يكون قد سبق المحققين في هذا الزمان الذين اصطلحوا على رموز نسخ المخطوطات. وقد حافظت طبعة بولاق على رموز اليونيني وفروق رواياته ووضعت ذلك كله على حاشية الطبعة، وجاء في صدر الجزء الأول المطبوع من صحيح البخاري: وجدت في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صحح عليها هذا المطبوع رموز لأسماء الرواة، منها: هـ ـ لأبي ذر الهروي، ص ـ للأصيلي، س ـ

---

(1) لعلّ ممّا يقوي هذا قول الدكتور فؤاد سزكين ـ وهو يتحدث عن روايات صحيح البخاري ـ: «ولا يُعرف حتى اليوم مصير النص الأصلي لليونيني الذي كان موجوداً في إحدى مكتبات إستانبول، ثم أرسل بأمر السلطان عبد الحميد لينشر في مصر، ويبدو أن طبعة بولاق سنة 1313 والتي قامت على أساسه قد احتفظت احتفاظاً لا بأس به بسمات هذا العمل» تاريخ التراث العربي 1/227.

(2) انظر التعليق السابق، ثم انظر ترجمة اليونيني في الوافي بالوفيات 21/421، وتذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه 1/242، وما في حواشيهما.

لابن عساكر، ط ـ لأبي الوقت، هـ ـ للكشميهني، حـ ـ للحموي، س ـ للمستملي، ك ـ لكريمة المروزية... إلى رموز أخرى للمجاهيل من الرواة وإلى النسخ الأخرى، وعلامات التضبيب (الشطب) إلى غير ذلك.

ومن وراء ذلك فإن هذه الطبعة البولاقية من صحيح البخاري تعد مثالاً لجمال الطبع ونصاعة الحرف وكمال الشكل وصحة الضبط، مما يعجب المرءُ منه الآن، فإن ذلك أمر قد تم منذ مائة سنة وسنة، قبل ذلك التقدم الكبير في وسائل الطباعة، من الجمع الآلي والكمبيوتر وكل منجزات العصر.

ومن بواكير التحقيق العلمي في مطبوعات تلك المرحلة أيضاً: ما نراه في حواشي لسان العرب ـ المذكور في الفقرة السابعة ـ من ذكر روايات الأصول التي اعتمد عليها صاحب اللسان، مثل الصحاح للجوهري، والتهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيده، والنهاية لابن الأثير.

ثم كان من مظاهر الدقة وأمانة الأداء ما كان يكتبه المصححون على هوامش المطبوعات، عندما يشكل عليهم شيء ولا يطمئنون إليه، مثل: «هكذا بالأصل وحرر» أو: «فتنبه» أو: «لا يستقيم هذا مع قوله كذا»... وهذه ونحوها إرهاصات علم التحقيق.

عاشراً: مما يؤخذ على هذه المرحلة من الطبع أيضاً أن القائمين على طبع كتب التراث ـ بوجه الخصوص ـ لم يعنوا بتلك الفهارس الفنية الكاشفة عن كنوز الكتاب المطبوع، واكتفوا ـ في غالب الأمر ـ بذكر فهارس موجزة لمباحث الكتاب وأبوابه وفصوله، غير أنه قد ظهرت في تلك الأيام بوادر لتلك الفهارس الفنية، ومن ذلك ما تراه في طبعة مقامات الحريري، من فهرس شامل للكلمات اللغوية التي تضمنتها المقامات، وهذه النشرة صدرت عن مطبعة بولاق سنة 1317 هـ = 1899 م.

حادي عشر: إذا كانت مطبعة بولاق حكومية، أنشأها محمد علي باشا، ثم رعاها من بعده أبناؤه وحفدته ـ فليس كل ما طبع فيها على نفقة الدولة والحكومة،

فقد رأينا جهود الأفراد والأعيان والجماعات وأموالهم وراء كثير من مطبوعات تلك المطبعة العتيقة.

وهؤلاء الأفراد إما أصحاب مكتبات وناشرو كتب، يمولون طبع الكتاب من نفقتهم الخاصة، ثم يكون لهم عائد من الربح، على حسب مواضعات ذلك الزمان، وإما أهل علم محبون له، راغبون في نشره، وهناك طائفة ثالثة: أهل خير وبر، أفاء الله عليهم المال، فأنفقوه في وجوه البر والإحسان، ثم جعلوا منه نصيباً مفروضاً لنشر العلم وإذاعته، ومعظم هؤلاء من التجار.

فمن الطائفة الأولى السيد عمر حسين الخشاب، صاحب المطبعة الخيرية ـ من المطابع الأهلية الشهيرة، وسيأتي حديثها ـ فقد أنفق السيد عمر هذا وابنه السيد محمد عمر، على طبع تفسير الطبري، الذي أشرت إليه من قبل في الفقرة السابعة، ونبه على ذلك مصححه الشيخ نصر العادلي، في خاتمة الجزء المتم الثلاثين.

ومنهم مصطفى الحلبي صاحب المطبعة الميمنية ـ وسيأتي الحديث عنها ـ فقد أنفق على طبع الكشاف للزمخشري المطبوع ببولاق سنة 1318 هـ = 1900 م.

ومنهم فرج الله زكي الكردي صاحب مطبعة كردستان العلمية، وسيأتي حديثها ـ فقد أنفق بالاشتراك مع مصطفى أفندي المكاوي المحامي بمدينة الفيوم، وعبد الحميد أفندي الصمداني، على طبع شروح التلخيص في البلاغة، وسبق هذا في الفقرة السادسة.

وأما الطائفة الثانية ـ طائفة أهل العلم الذين قاموا على نشر الكتب، وصرفوا أموالهم في طبعها وإذاعتها ـ فمنهم العلامة صاحب التصانيف الكثيرة «الدين الخالص» و «أبجد العلوم»، و «التاج المكلل» وغيرها، وأحد رجال النهضة الإسلامية المجددين: أبو الطيب صديق[1] بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني

---

(1) هكذا ذكر هو اسمه، في ترجمته لنفسه من كتابيه: أبجد العلوم 3/271، والتاج المكلل ص 451، لكن الزركلي سمّاه «محمد صديق خان» الأعلام 7/36، وكذلك كحالة في معجم المؤلفين 10/90، وكذلك جاء في خاتمة طبع فتح الباري المذكور بعد.

القنوجي البخاري، المولود في قنوج[1]، من بلاد الهند سنة 1248 هـ = 1832 م، والمتوفى سنة 1307 هـ = 1889 م، كان مع اشتغاله بالعلم والتصنيف ميسوراً صاحب ثروة، فقد تزوج بملكة بهوبال، ولقب: نواب عالي الجاه أمير الملك بهادر، يقول في ترجمته لنفسه، في كتاب أبجد العلوم: «وتمول وتولد واستوزر، وناب وألف وصنف، وعاد إلى العمران من بعد خراب، وكان فضل الله عليه عظيماً جزيلاً... ثم خوله سبحانه من المال الكثير، والحكم الكبير، والآل السعداء، والأخلاف الصلحاء، والنسب الحميد، والحسب المزيد، ما يقصر عن كشفه لسان اليراع»[2].

وقد كان من فضل الله وإنعامه على هذا الرجل أن وفقه لأن يطبع على ذمته ونفقته أعلى كتاب في شروح الحديث، وهو فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني المصري الشافعي، وهو الشرح الذي قال فيه الإمام الشوكاني، وقد سئل: أما تشرح الجامع الصحيح للبخاري، كما شرحه الآخرون؟ فقال: «لا هجرة بعد الفتح»[3].

وقد جاءت هذه الطبعة في ثلاثة عشر مجلداً ضخاماً، إضافة إلى المقدمة التي جاءت في جزء مستقل، وهي المسماة: هدي الساري لفتح الباري، وقد قام على تصحيحها: المصحح العالم المعروف محمد الحسيني، وكان الفراغ من طبع هذا الأثر الجليل في شهر رمضان سنة 1301 هـ = يونيه 1883 م.

ومن هذه الطائفة أيضاً أحمد بك أحمد الحسيني الشافعي المحامي، المولود بالقاهرة سنة 1271 هـ = 1854 م، والمتوفى بها سنة 1332 هـ = 1914 م.

---

(1) ضبطها ياقوت في معجم البلدان، بفتح القاف، وذكر صاحب القاموس أنها بالكسر، على وزن سِنَّوْر، قال الحميري في وصفها: «أفخر بلاد الهند اسماً وشأناً، وأعظمها صيتاً، وأقدمها بنياناً» الروض المعطار، ص 474.

(2) أبجد العلوم 3/273، 274.

(3) فهرس الفهارس والأثبات، ص 323.

اشتغل بالمحاماة ونبغ فيها، ثم انقطع للتأليف، فكانت له رسائل، معظمها في الفقه الشافعي[1].

أنفق هذا الرجل السري النبيل على طبع كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، وجاء في سبعة أجزاء، فرغ من طبع الجزء الأول سنة 1321 هـ = 1903 م، والسابع سنة 1325 هـ = 1907 م، والكتاب بتصحيح الشيخ نصر بن محمد العادلي، والشيخ محمد بن محمد الحسيني.

وطبع بهامشه ثلاثة كتب:

1 ـ مختصر المزني، من الجزء الأول إلى الخامس.

2 ـ مسند الشافعي، بهامش الجزء السادس.

3 ـ اختلاف الحديث للشافعي، بهامش الجزء السابع.

وقد كتب على صدر الجزء الأول من الكتاب: «طبع هذا الكتاب على نفقة حضرة العالم الفاضل الحسيب النسيب صاحب العزة السيد أحمد بك الحسيني المحامي الشهير ـ تنبيه: لا يجوز لأحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة، وكل من طبعها يكون مكلفاً بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه، وإلا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً. أحمد الحسيني». وانظر ما سبق من كلام عن كتاب الأم، في الفقرة التاسعة.

هذا وقد سمعت من مشايخنا، من أهل العلم وعلماء المخطوطات: الأستاذ السيد أحمد صقر، والشيخ عبد الغني عبد الخالق، والأستاذ فؤاد سيد، والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ـ رحمهم الله أجمعين ـ سمعت منهم غير مرة أن السيد أحمد الحسيني هذا باع «عزبة» من أملاكه للإنفاق على طبع كتاب الأم، والعزبة ـ بكسر العين المهملة وسكون الزاي ـ في اصطلاح المصريين تعني مساحة[2] شاسعة

---

(1) الأعلام 1/94 (طبعة دار العلم للملايين)، ثم انظر ثبتاً بمؤلفاته في معجم المطبوعات، ص 383.

(2) ذكر المرتضى الزبّيدي في التاج أن العزبة بالكسر: اسم لعدة مواضع بثغر دمياط.

من الأراضي الزراعية، لا تقل عن ثلاثين فداناً[1].

ومن أهل الفضل أيضاً محمد زهران، الذي تكفل بنفقات طبع كتاب «الدر المنثور في طبقات ربات الخدور» من تأليف زينب بنت علي بن حسين بن فواز العاملي، السورية مولداً وموطناً، المصرية منشأ ومسكناً. وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة بولاق، أواخر شهر رمضان 1313 هـ = مارس 1896 م، وقام على تصحيحه الشيخ محمد الحسيني، وقد قدم محمد زهران للكتاب، فقال بعد الثناء على مؤلفته: «أحببت أن أشاركها في ذلك الفضل فالتزمت بطبعه على نفقتي، قياماً بواجب الإنسانية، ومعاونة لحضرتها على البر، عملاً بقوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً».

ومنهم الخواجا رفائيل عبيد، الذي أنفق على طبع «خطط المقريزي» المطبوع ببولاق سنة 1270 هـ = 1853 م، كما صرح بذلك مصححه الشيخ عبد الرحمن قطة العدوي.

ومنهم محمد باعيسى، رئيس تجار الحضارمة بمصر، أنفق على طبع كتاب «الغنية لطالبي طريق الحق». للشيخ عبد القادر الجيلاني بولاق 1288 هـ = 1871 م، وعلى نفقته أيضاً طبع ببولاق في السنة نفسها: «الكنز المدفون والفلك المشحون»، المنسوب للسيوطي.

ومنهم محمد حسن عيد التاجر بمصر، الذي أنفق على تلك الطبعة العظيمة من صحيح البخاري، التي أشرت إليها من قبل في الفقرتين السابعة والتاسعة.

ولم يقف الأفراد وحدهم لطبع الكتب على نفقتهم، فقد رأينا في ذلك الزمان قيام جماعات من أهل العلم ومحبيه، لنشر الكتب الموسوعية، وفي نطاق مطبعة

(1) وهذا مما لم تذكره كتب التراجم التي ترجمت للرجل، وهذه ثمرة المسموعات والمرويات.

بولاق، وفي حدود القرن التاسع عشر جاء عملان كبيران هما: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»، لعبد القادر بن عمر البغدادي، و «المخصص في اللغة» لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده.

أما «خزانة الأدب» فقد تم طبعه بمطبعة بولاق في منتصف جمادى الآخرة سنة 1299 هـ = مايو 1882 م، وجاء في أربعة أجزاء من القطع الكبير، وبهامشه طبع كتاب «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية»، وهو المعروف بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، وقد قام بالإنفاق على طبع هذا الكتاب الجليل جماعة من محبي العلم، من أهل مكة المكرمة[1].

وهذه أسماؤهم، كما ذكرها مصحح الطبعة الشيخ محمد قاسم، قال رحمه الله في ختام الجزء الرابع: «هذا وكان حسن طبعه وزهر ثمر طلعه على ذمة عصابة أجلّة نبلاء، لهم في نشر العلوم والمعارف اليد البيضاء، فاستحقوا بذلك الثناء الجميل، وهاك مقادير حصصهم على هذا التفصيل: فقيراط ونصف لتاج المفتين، حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن سراج، مفتي بلد الله الأمين، وثلاثة قراريط لحضرة الفاضل الشيخ عبد الرحمن الشيبي، عمدة الأماثل، وقيراط ونصف للسامي الماجد حضرة الشيخ أحمد المشاط، عين الأماجد، وثلاثة قراريط لذي القدر السني حضرة الحاج عبد الواحد الميمني، وثلاثة قراريط لذي المورد الهني حضرة الحاج حسين عبد الله الميمني، وستة قراريط لذي المشرب الأدبي حضرة الفاضل الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد الباز الكتبي، وستة قراريط للمستعين بربه الغني حضرة الحاج أبي طالب الميمني».

وأما «المخصص» فقد بدأ طبعه بمطبعة بولاق سنة 1316 هـ = 1898 م، وتم في سنة 1321 هـ = 1903 م، وقام على تصحيحه العلامة المعروف محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، والشيخ عبد الغني

(1) لم يذكر المصحّح أنهم من أهل مكة، ولكني عرفتهم من خلال إقامتي بالبلد الحرام، ورأيت أسماءهم تتردّد في سلسلة أبنائهم وأحفادهم وعائلاتهم.

محمود[1]. وجاء في سبعة عشر جزءاً.

وقد نهضت لطبعه جماعة من علية القوم، يقول عنهم مصحح الكتاب الشيخ طه محمود، في خاتمة الطبع: «ومن أجل ذلك قام بطبعه، لتيسير تناوله وتعميم نفعه جمعية خيرية، من فضلاء المصريين وسراتهم ذوي الهمم العلية، وفي مقدمتهم حضرة العلامة المحقق صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية، وحضرة صاحب السعادة حسن باشا عاصم، رئيس ديوان خديوي، وحضرة الوجيه الفاضل صاحب العزة عبد الخالق بك ثروت، أحد أعضاء لجنة المراقبة القضائية بالحقانية، وحضرة السري الأمثل صاحب العزة محمد بك النجاري أحد قضاة المحكمة المختلطة بالإسكندرية، وهو حفظه الله كان ذا السبق والنهضة الأولى في تحقيق هذا المشروع الجليل، فإنه بذل همته في استكتاب هذا الكتاب من نسخة عتيقة مغربية، رأيتها بالكتبخانة الأميرية المصرية...».

ولنقف عند رجلين من رجال هذه اللجنة؛ عبد الخالق ثروت باشا، ومحمد النجاري. أما عبد الخالق ثروت فكان من رجال السياسة بمصر، ومن رجال القانون، عين وزيراً للحقانية (العدل)، ثم وزيراً للداخلية، فرئيساً للوزراء سنة 1922 م، ولد سنة 1290 هـ = 1873 م، وتوفي فجأة بباريس سنة 1347 هـ = 1928 م، ونقل إلى القاهرة فدفن بها.

يقول الدكتور طه حسين في وصفه: «كان عظيم مصر، رجاحة حلم، ونفاذ بصيرة، وذكاء فؤاد، وسعة حيلة، وتفوقاً في السياسة، فقد اجتمعت له هذه الخلال وخلال أخرى»[2].

---

(1) من علماء الأزهر الشريف، ثم من مدرسي مدرسة القضاء الشرعي، وقد تولى مشيخة المعهد الأحمدي بطنطا، وله رسالة موجزة جيدة في مصطلح الحديث، كانت من مواد دراستنا بالأزهر الشريف، طبعت بمطبعة شرف سنة 1329 هـ = 1911 م. ثم طبعت ثانية بمطبعة الفتوح الأدبية 1331 هـ = 1912 م، توفي سنة 1346 هـ = 1928 م. الأعلام 161/4.

(2) الأعلام 62/4، والأعلام الشرقية 88/1.

ولم تكن مشاركته في طبع «المخصص» هي الوحيدة في مجال نشر العلم وإذاعته، فله ثانية تحسب في موازينه، وذلك أنه هو الذي أشار على دار الكتب المصرية بطبع كتاب «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بردي، جاء في مقدمة الكتاب الذي طبعته دار الكتب المصرية: «ولما كان اهتمام علماء أوربا بنشر هذا الكتاب وطبعه بلغ شأناً كبيراً؛ لأنه خاص بتاريخ مصر، وهي أكبر دولة شرقية إسلامية، لها من الحضارة والمدنية ما لم يبلغه سواها من الأمم الشرقية الأخرى، كان جديراً بحكومة الدولة المصرية أن تقوم بطبع هذا الكتاب على نفقتها، ولذا أشار رئيس الحكومة وقتئذ ساكن الجنان المغفور له عبد الخالق ثروت باشا على دار الكتب المصرية بطبع هذا الكتاب القيم ضمن مطبوعاتها، فلبت طلبه وباشرت طبعه»[1].

وفي قلب القاهرة شارع كبير باسمه.

وأما محمد النجاري فهو محمد بن مصطفى بن محمد الشابوري نسبته إلى (كوم النجار) بمحافظة الغربية بمصر، تعلم بالقاهرة وفرنسا. كان قاضياً بمحكمة الإسكندرية المختلطة، له قاموس فرنساوي عربي مطبوع، في أربعة أجزاء ضمنه كثيراً من المصطلحات العلمية والسياسية والطبية، طبع بمطبعة مزراحي بالإسكندرية 1903 م، قال يوسف إليان سركيس: «وبلغني أن له معجماً عربياً يحتوي خلاصة المعاجم الكبرى، لم يطبع»[2].

وإنما وقفت عند هذين العلمين؛ لأنهما من رجال الحقوق، ولأنهما من سراة القوم ووجهاء المجتمع في ذلك الزمان؛ ورئيس وزراء وقاضٍ كبير يسعيان السعي الحثيث لنشر كتب العربية ومصادرها الكبرى، وفي هذا دلالة على اختلاف

---

(1) مقدمة تحقيق النجوم الزاهرة 1/6، بقلم أحمد زكي العدوي، رئيس قسم التصحيح بدار الكتب المصرية. ويلاحظ أنه كتب هذا الكلام بعد وفاة عبد الخالق ثروت، فشُبهة تملق رئيس الوزراء منتفية، والصدق لائحٌ ظاهرٌ بحمد الله.

(2) معجم المطبوعات العربية ص 1844، وانظر الأعلام 7/322، ومعجم المؤلفين 12/34.

الأزمان وتبدل الأحوال، فإن الاشتغال بالتراث وقضاياه في أيامنا هذه يكاد يكون مقصوراً على طائفة من الناس، معروفة بالاسم والوصف، في ركن قصي من الخريطة الثقافية، مشتغلة بنبش القبور، مهتمة بالرمائم وأكفان الموتى. هكذا يقولون.

ومهما يكن من شيء فقد شاعت ظاهرة طبع الكتب على نفقة محبي العلم، بعد أن عرفت في مطبعة بولاق، وإن كان ذلك قد جاء في مطالع القرن العشرين، ولكن هذه من تلك.

فمن ذلك كتاب «الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد» للأدفوي، فقد طبع على نفقة عبد الرحمن علي قريط، من قبيلة آل علي الشرقية من بلدة «أبو كبير» من أعمال محافظة الشرقية بمصر، طبع الكتاب بمطبعة الجمالية سنة 1332 هـ = 1914 م.

ومن ذلك أيضاً كتاب الأغاني ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ الذي صدر الجزء الأول منه سنة 1346 هـ = 1927 م، على نفقة السيد علي راتب[1]، فقد كتب رسالة إلى مدير دار الكتب المصرية، بتاريخ يوم الثلاثاء 5 من شوال سنة 1343 هـ، يعرض فيها رغبته في الإنفاق على طبع كتاب الأغاني، ويقول في ختام رسالته: «وقد وقع اختياري للبدء في تحقيق تلك الأمنية ـ أمنية إحياء اللغة العربية الشريفة ـ على كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، فإن أحاديثه شيقة وأسلوبه السهل الممتنع، فالمتأدب يقرؤه للدرس، والمتعلل يقرؤه فيلتذ وتصح لغته، فإن اقتنعتم برأيي الذي أدليت ونفعه الذي أملت أمرتم من عندكم من المصححين بمراجعته وتصحيحه وضبط وتفسير مغلقه كاملاً كما وضعه مصنفه، من غير حذف ولا إبدال، وأنا المتكفل بنفقة الطبع»[2].

---

(1) هو علي راتب بن محمد بن أبي بكر باشا راتب، من أعيان مصر، ومن أهل القاهرة، عني بالأدب. توفي سنة 1374 هـ = 1955 م. الأعلام 199/7، وذكره الزركلي في أثناء ترجمة «محمد علي راتب» القانوني المحامي؛ لتشابه الاسمين واللقبين ووحدة عام الوفاة.

(2) الأغاني ص 4 ـ 6 من التصدير.

أنفق السيد علي راتب أيضاً على طبع «كتاب الأفعال» لابن القوطية، بمكتبة الخانجي 1371 هـ = 1952 م، وقد نوه بذلك مصحح الكتاب الأستاذ علي فودة.

ومن أمثلة طبع الكتب على نفقة محبي العلم أيضاً كتاب «الأمالي» لأبي علي القالي، الذي نهض للإنفاق على طبعه السيد إسماعيل يوسف بن صالح بن دياب التونسي، وقد أنفق هذا السري النبيل على طبع الكتاب مرتين؛ المرة الأولى بمطبعة بولاق سنة 1322 هـ = 1904 م، والمرة الثانية بمطبعة دار الكتب المصرية سنة 1344 هـ = 1926 م. يقول محمد عبد الجواد الأصمعي في مقدمة طبعة دار الكتب هذه: «ولا يسعنا في الختام إلا أن نسدي الشكر الجزيل والثناء العاطر لحضرة المحترم السيد إسماعيل يوسف، ناشر كتاب الأمالي؛ لأنه قام بخدمة أدبية كبرى، بإعادة طبعه في المطبعة الأميرية بدار الكتب المصرية، الشهيرة بجمال الحروف وجودة الطبع ودقة التصحيح. ومع ما بذله حضرة الناشر المحترم، من الجهود العظيمة في نشر هذا الكتاب الجليل، بإدخال هذه التحسينات العظيمة عليه كان غير مبال بما كابده من النفقات الكبيرة التي لا تنبسط بها أيدي الكثيرين من أغنيائنا، في مثل إحياء هذه الكتب الأدبية الكثيرة الفائدة، الجمة النفع، أكثر الله من أمثاله العاملين»[1].

وقد أطلت بنقل هذه المقدمات؛ لأنها تمثل تاريخاً مضيئاً لهؤلاء الرجال العظام، ينبغي أن يسجل وينوه به، لعل فيه حافزاً وعوناً لأثرياء هذا الزمان. وقد أردت أن أريك أيها القارىء الكريم كيف جمع حب الكتاب ونشره بين الهندي والحجازي، والمصري والتونسي، وهو تجمع عربي إسلامي شامخ، قبل أن تكون للعرب جامعة، وقبل أن يوجد للإسلام مؤتمر.

وبعد فهذه مرحلة مطبعة بولاق في طبع الكتاب العربي، وفي نشر العلم وإذاعته، خلال القرن التاسع عشر، وقد اندفعت مطبوعاتها في ذلك الوقت غزارة وتنوعاً، وشمل نشاطها ترجمة الكتب إلى العربية، ونشر عيون التراث.

---

(1) الأمالي ص (خ) من المقدمة.

المرحلة الثانية: مطابع إدارات الجيش والمدارس الحكومية.

بدأت هذه المطابع نشاطها بعد قيام مطبعة بولاق بنحو عشرة أعوام، وقد دارت معظم مطبوعاتها حول الشؤون العسكرية والطبية والرياضية، والجغرافية، مع الإلمام بشيء من العلوم النظرية. ومن أشهر هذه المطابع:

1 ـ مطبعة ديوان الجهادية (الحربية)، ومن مطبوعاتها:

ـ «تنبيه فيما يخص الطاعون للأطباء ورؤساء المارستانات» تأليف كلوت بك 1835 م[1].

ـ «القوانين الداخلية المتعلقة بمشاة عساكر الجهادية» 1835 م.

2 ـ مطبعة المدفعية ـ أو مكتب الطوبجية بطرة. ومن مطبوعاتها:

ـ «الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار»، وهو مختصر في الجغرافيا، على السؤال والجواب. تصحيح رفاعة رافع الطهطاوي، الطبعة الثانية 1834 م.

وجاء في حاشية معجم المطبوعات العربية ص 945: «طبع في مالطة سنة 1833 م (1249 هـ) كتاب موسوم بالكنز المختار في اكتشاف الأرض والبحار، صححه رفاعه بك. وقال بآخر طبعة مصر ما يأتي: «وجاءت هذه الطبعة الثانية بالنسبة للعبارة أظرف من طبعة مالطة وأجمل، ولكن ينبغي أن نقر بأن الطبعة الأولى بمزية الضبط بالشكل أكمل وأجمل».

ـ «كليلة ودمنة»[2]، 1835.

3 ـ مطبعة الحجر بالقلعة. ومن مطبوعاتها:

---

(1) في هذه السنة ظهر الطاعون بالقاهرة، وكان لكلوت بك جهود بارزة في علاجه ووصفه، راجع معجم المطبوعات العربية، ص 1566.

(2) يلاحظ أن كتاب «كليلة ودمنة» طبع قبل ذلك التاريخ بسنتين ـ 1833 م ـ بمطبعة بولاق، فكأن هذه الطبعة عُملت خاصة لرجال المدفعية.

ـ «جامع المبادىء والغايات في أخذ المساحات» ترجمه عن الفرنسية محمود فهمي باشا[1] 1858 م.

4 ـ مطبعة مكتب الحربية السلطانية. ومن مطبوعاتها:

ـ «مجموع في النحو والصرف» 1862 م.

5 ـ مطبعة المدرسة الطبية بأبي زعبل. طبعت أكثر من كتاب. ومن أشهر مطبوعاتها:

ـ «العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية الذين في الآليات والمارستانات والسفن الحربية»، تأليف كلوت بك، وترجمة أوغسطين السكاكيني[2]، وتصحيح أحمد الرشيدي، ومحمد الهراوي 1832 م.

6 ـ مطبعة مدرسة المهندسخانة الخديوية، ومطبوعاتها كثيرة، منها:

ـ «المنحة الزهرية[3] في الأعمال الجبرية»، ترجمه عن الفرنسية محمد

---

(1) مهندس، قائد، عالم بالتاريخ، ولد في «الشنتور» من قرى بني سويف 1255 هـ = 1839 م وتعلم في مدرسة المهندسخانة ببولاق، وعيّن معلّماً في مدرسة الهندسة العسكرية فكبيراً لمهندسي قسم الساحل على البحر الأبيض المتوسط، فبنى 17 قلعة، ساعد الجيش العثماني في حروب الصّرب، وكان من أنصار الحركة العرابية، وحكم الإنكليز بإعدامه وخُفّف الإعدام إلى النفي بجزيرة سيلان فتوفي فيها سنة 1311 هـ = 1894 م. الأعلام 8/57، 58، ومعجم المطبوعات، ص 173.

(2) من أسرة السكاكيني المشهورة بدمشق ومصر. وأوغسطين هو ابن جبريال الذي سافر من دمشق إلى باريس بصحبة نابليون بونابرت. وذكر سركيس أن أوغسطين ولد سنة 1808 م وتوفي سنة 1854 م. معجم المطبوعات، ص 1035.

(3) وطبع بعد ذلك طبعتين، إحداهما سنة 1853 م في المطبعة نفسها، بترجمة صالح مجدي وعطا حسن، ومحمد مصطفى، والثانية في السنة نفسها، وبالمطبعة نفسها، بترجمة محمد مصطفى، وعامر سعد، وإبراهيم البياع. راجع: قوائم بأوائل المطبوعات العربية، ص 134، 146.

وسماه سزكين «المنحة الأزهرية في الأعمال الجبرية». معجم المطبوعات، ص 1261.

حسني، المعروف بمحمد مصطفى، تصحيح إبراهيم عبد الغفار الدسوقي 1851 م.

ـ «حسن الصنيعة في علم (أصول) الطبيعة». ترجمه عن الفرنسية علي عزت بدوي[1] المهندس المصري 1852 م.

ـ «الدر المنثور في الظل والمنظور»، ترجمه عن الفرنسية صالح مجدي[2]، مقابلة إبراهيم رمضان[3] 1853 م.

ـ «الدرة السنية في الحسابات الهندسية»، ترجمه عن الفرنسية صالح مجدي والسيد عمارة 1853 م.

ـ «الروضة السندسية في الحسابات المثلثية»، ترجمه صالح مجدي وعطا حسن[4]، صححه إبراهيم عبد الغفار الدسوقي 1853 م.

---

(1) مهندس، كان مدرس العلوم الرياضية والطبيعية بمدرسة المهندسخانة بالقاهرة. توفي سنة 1289 هـ = 1872 م الأعلام 5/128، ومعجم المطبوعات، ص 1365 ونسبة ترجمة الكتاب إلى «علي عزت» منهما. أما محمد جمال الدين الشوربجي، فقد نسب الكتاب تأليفاً إلى علي باشا مبارك، وقال: ترجمة السيد عمارة. قائمة بأوائل المطبوعات العربية، ص 140.

(2) محمد بن صالح بن أحمد، المعروف بصالح مجدي، ولد في أبي رجوان، بالجيزة بمصر سنة 1242 هـ = 1827 م، تعلم بمدرسة الألسن، ثم تولى تدريس العربية والفرنسية بمدرسة المهندسخانة، ثم تحوّل إلى القضاء في المحاكم المختلفة، حتى توفي سنة 1298 هـ = 1881 م، قال عنه علي باشا مبارك: «كان لي المترجم رفيقاً، مع قيامه بوظائفه، وطالما استعنت بقلمه على تأليف كتب متنوعة في فنون شتى» ترجم عن الفرنسية كتباً كثيرة، وله ديوان شعر. الأعلام 7/34، ومعجم المطبوعات، ص 1187.

(3) مهندس، من بلدة الشّبانات، محافظة الشرقية بمصر، أرسل في عهد محمد علي إلى فرنسا، فتعلم الهندسة والرياضيات، ولما عاد عين مدرّساً بمدرسة المهندسخانة، ترجم عن الفرنسية كتباً، وكان أحد مهندسي قناة السويس. توفي سنة 1280 هـ = 1864 م. الأعلام 1/33، ومعجم المطبوعات، ص 16.

(4) عطا باشا بن حسن بن حسني، مؤرخ كاتب عارف باللغات العربية والتركية والإنكليزية والفرنسية. ولد بالقاهرة سنة 1298 هـ = 1881 م، ولم يعرف له تاريخ وفاة. معجم المطبوعات، ص 1333، ومعجم المؤلفين 6/282.

ـ «بغية الطلاب في قطع الأحجار والأخشاب»، ترجمه صالح مجدي 1854 م.

ـ «مبادىء الهندسة»، ترجمة رفاعة رافع الطهطاوي، قابله على أصله برعي أفندي، صححه إبراهيم عبد الغفار الدسوقي 1854 م.

المرحلة الثالثة: المطابع الأهلية

سطع نور مطبعة بولاق وتألق، ثم مد ظلاله على الأفراد والجماعات، فنشط هؤلاء وهؤلاء لطبع الكتاب العربي، مدفوعين بالروح نفسها التي سرت في مطبعة بولاق، من حيث نشر النصوص في كل علم وفن، بالكتب الصغار والأوساط والمطولات: تحقيقاً للتراث، وترجمة لآداب الغرب وعلومه، وتأليفاً من أصحاب القرائح والمواهب، وهي الدعائم الثلاثة التي تقوم عليها نهضات الأمم: نشر التراث، والترجمة، والتأليف.

ولقد انتشرت عشرات المطابع في قلب القاهرة، وبالأخص في تلك المنطقة المتصلة بالأزهر الشريف، ودار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية)، وهو أمر طبيعي أن تنشأ المطابع والمكتبات حول دور العلم والفكر.

وإذا أنت وقفت في ذلك الزمان، في ميدان باب الخلق (أحمد ماهر الآن) حيث تقع دار الكتب المصرية، ونظرت عن يمينك وشمالك، ثم من قدامك ومن وراءك، ثم سرت في هذه الاتجاهات الأربع رأيت أعداداً كبيرة من المطابع: في الأزبكية والفجالة وباب الشعرية وشارع محمد علي ودرب الجماميز والخليج الناصري (بور سعيد الآن) وشارع حسن أكبر وعابدين وشارع عبد العزيز ودرب سعادة والحسين والأزهر والموسكي والدراسة والخرنفش والجمالية، ومن دون هذه الشوارع الكبيرة ومن خلالها انتشرت أيضاً عشرات المطابع في حارات القاهرة المعزية وأزقتها، مثل حارة الروم والنبوية ودرب الدليل، تنشر صغار الكتب وكبارها.

وهذه المناطق التي انتشرت فيها تلك المطابع الأهلية ـ على ما وصفت لك ـ لا تزيد على عشرة كيلو مترات مربعة، فمن هذه المناطق المتجاورة المحدودة من قلب القاهرة: شوارع وحارات وأزقة، مع المنطقة الصغيرة التي تقع فيها مطبعة بولاق على ضفاف النيل، خرجت ثقافة العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، فأي ضوء سطع، وأي نور أضاء!.

وإذا كانت هذه الندوة تقف بتاريخ الطباعة العربية حتى نهاية القرن التاسع عشر، فسيكون بحثنا حول تلك المطابع التي نشأت وباشرت نشاطها في ذلك الوقت، ولما كان من العسير والشاق تحديد بدايات تلك المطابع في ذلك الزمان المحدد، فلن يكون أمامنا إلا تاريخ الانتهاء من الطبع المذكور في أول الكتاب، أو في آخره مع اسم المطبعة. وسوف يكون من الأوفق أن نتجاوز عن بضع سنوات من بداية القرن العشرين؛ لكي ندخل بعض المطابع الشهيرة في ذلك الإطار الزمني الذي تدور حوله ندوتنا. فنحن إذا وجدنا كتاباً مطبوعاً في سنة 1905 م مثلاً، فلن نستطيع أن نقطع أن هذا أول كتاب تصدره تلك المطبعة، إلا إذا نص على ذلك.

ويلاحظ أن نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تقابل من التاريخ الهجري سنة 1317 هـ، على ما جاء في كتاب التوفيقات الإلهامية، لمحمد مختار باشا.

وقد تأخر ظهور المطابع الأهلية المصرية شيئاً ما، فلم تظهر إلا بعد مضي نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق[1].

وسوف يقف البحث عند أشهر هذه المطابع، مع ذكر أشهر مطبوعاتها، ثم

---

(1) هكذا ذكر شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله في التراث العربي، ص 47، لكننا نجد في القائمة التي طبعتها دار الكتب المصرية بأوائل المطبوعات العربية ص 57: مطبعة حجر، تسمى مطبعة الأفندي، طبعت حاشية الشيخ حسن العطار على الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، سنة 1835 م = 1251 هـ، أي بعد ظهور مطبعة بولاق بخمسة عشر عاماً، ولعل شيخنا يعني بالمطابع الأهلية المشهورة منها.

الإشارة بعد ذلك إلى تلك المطابع الأخرى التي تأتي دونها شهرة وذيوعاً.

فأول هذه المطابع المطبعة الأهلية القبطية، التي عُرفت فيما بعد باسم مطبعة الوطن. وقد أُنشئت سنة 1860 م، بعد أن تدرب عمالها في مطبعة بولاق، بإذن من محمد سعيد باشا خديوي مصر، وقد نشرت هذه المطبعة عدداً من كتب التراث، منها «الأحكام السلطانية» للماوردي 1298 هـ = 1880 م، و «قوانين الدواوين»، لابن ممّاتي 1299 هـ = 1881 م، و «حلية الكميت»، للنواجي 1299 هـ = 1881 م ـ وجاء بخاتمة الطبع أن هذا الكتاب هو الثالث من مطبوعات المطبعة ـ و «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، للراغب الأصبهاني 1299 هـ = 1881 م[1]، و «رسالة حي ابن يقظان» 1299 هـ = 1881 م، و «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، للسيوطي 1299 هـ = 1881 م، و «أدب الكاتب» لابن قتيبة 1300 هـ = 1882 م، و «مطالع البدور في منازل السرور»، للغزالي 1300 هـ = 1882 م، و «السياسة في علم الفراسة»، لشمس الدين محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي المعروف بشيخ الربوة 1300 هـ = 1882 م.

وقد تلت مطبعة الوطن مطبعة وادي النيل، وقد أنشأها سنة 1866 م عبد الله أبو السعود أفندي[2]، وطبع فيها صحيفة وادي النيل، إلى جانب نشر بعض كتب التراث، منها: «الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر»، لعبد اللطيف بن يوسف البغدادي 1286 هـ = 1869 م، و «الروضتين في

---

(1) في معجم المطبوعات العربية، ص 922 (1899 م) وهو خطأ.

(2) عبدالله ـ أبو السعود أفندي ـ بن عبد الله أبي السعود، أول صحفي سياسي في تاريخ مصر الحديث، ولد في دَهْشُور ـ بين القاهرة والفيوم ـ سنة 1236 هـ = 1820 م، تعلم وأتقن مع العربية الفرنسية والإيطالية، وعين ناظراً لقلم الترجمة، فأستاذاً للتاريخ بدار العلوم، أنشأ جريدة وادي النيل، ثم تولى تحرير روضة الأخبار، وفي عام 1876 م عيّن قاضياً بمحكمة الاستئناف. له ديوان شعر، وأرجوزة: عشرة آلاف بيت في سيرة محمد علي باشا. وله مؤلفات في التاريخ والقانون. توفي سنة 1295 هـ = 1878 م. الأعلام 234/4، ومعجم المطبوعات، ص 314.

أخبار الدولتين: النورية والصلاحية» لأبي شامة المقدسي 1287 هـ = 1870 م، و «كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ» لابن الأجدابي 1287 هـ = 1870 م، و «النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ» للزمخشري، تأليف سعد الدين التفتازاني 1287 هـ = 1870 م، ورحلة ابن بطوطة المسماة: «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» 1288 هـ = 1871 م، و «ذيل فصيح ثعلب»، لعبد اللطيف بن يوسف البغدادي 1289 هـ = 1872 م، و «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب»، للإربلي. تصحيح الشيخ علي نائل 1294 هـ = 1877 م.

ومطبعة وادي النيل هذه غير مطبعة النيل، فإن هذه كانت تتبع جريدة النيل التي أنشأها حسن باشا حسني[1]، ومن مطبوعاتها: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية، بعناية الشيخ فرج الله زكي الكردي ـ وسيأتي حديثه في مطبعة كردستان ـ 1322 هـ = 1904 م.

ومن أبرز المطابع الأهلية التي سرت فيها روح مطبعة بولاق مطبعة جمعية المعارف، وتسمى أيضاً: المطبعة الوهبية، وكانت بباب الشعرية، وقد عُرفت بالوهبية، نسبة إلى صاحبها ومنشئها مصطفى وهبي بن محمد[2]، وكان رئيس تصحيح التركية بمطبعة بولاق[3]، ثم كان يباشر تصحيح بعض مطبوعاته، مثل «خلاصة الأثر».

---

(1) حسن حسني باشا بن حسين عارف الطويراني، تركي الأصل، ولد بالقاهرة سنة 1266 هـ = 1850 م، ونشأ بها، وجال في بلاد كثيرة، نظم شعراً كثيراً بالعربية والتركية، وأنشأ جريدة النيل ومجلة الإنسان، ومجلات أخرى. توفي بالقسطنطينية (إستانبول) 1315 هـ = 1897 م، وانظر أنموذجاً من إنشائه في مقدمة كتاب الدر المنثور لزينب فواز. الأعلام 201/2، ومعجم المؤلفين 216/3، ومعجم المطبوعات، ص 1253.

(2) هكذا جاء اسمه بآخر كتاب طراز المجالس، لشهاب الدين الخفاجي، المطبوع بالمطبعة المذكورة سنة 1284 هـ = 1867 م.

(3) كما جاء بآخر كتاب شهاب الدين الخفاجي أيضاً: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، المطبوع بالمطبعة سنة 1282 هـ = 1865 م.

وقد اقترن اسم المطبعة الوهبية باسم جمعية المعارف التي كانت تطبع كتبها التي تختارها في المطبعة المذكورة[1]. وجمعية المعارف هذه أسسها محمد عارف باشا أحد أعضاء مجلس الأحكام بمصر سنة 1868 م، وانضم إلى هذه الجمعية كثير من سراة القوم ومحبي العلم، وعددهم 661 عضواً، ترى أسماءهم بآخر الجزء الأول من كتاب تاج العروس، للزبيدي، الذي طبعت منه الجمعية خمسة أجزاء (1285 ـ 1287 هـ = 1868 ـ 1870 م)، ثم توقفت عن إتمام طبعه.

وقد لقيت هذه الجمعية العلمية إقبالاً كبيراً، واستجابة سريعة من المثقفين وغيرهم ـ كما يقول شيخنا عبد السلام هارون[2] رحمه الله ـ وكان لأعضائها ميزة في أن يحصلوا على الكتب بثمن أقل مما يطلب من غيرهم.

وقد طبعت هذه الجمعية طائفة صالحة من الكتب القيمة في اللغة والتاريخ والأدب، التي تنسب إليها، وإلى المطبعة الوهبية، كما ذكرت من قبل، من أهمها خمسة الأجزاء من تاج العروس المشار إليها قريباً، وكذلك «طراز المجالس» و «شفاء الغليل»، كلاهما لشهاب الدين الخفاجي، وقد ذكرتهما في الحواشي قريباً. ومنها «درر النحور في مدائح الملك المنصور» ـ وهي القصائد الأرتقيات ـ لصفي الدين الحلبي 1283 هـ = 1866 م، و «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، للمحبي.

وفي السنة نفسها طبع «تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس»، للديار بكري 1284 هـ = 1867 م، و «تاريخ ابن الوردي» 1285 هـ = 1868 م، و «ديوان ابن خفاجة الأندلسي» 1286 هـ = 1869 م، و «عنوان المرقصات

---

(1) وإن كانت جمعية المعارف قد طبعت بعض مطبوعات بمطبعة بولاق. ومن ذلك: شرح التنوير على سقط الزند، لأبي يعقوب يوسف بن طاهر الخويّي، سنة 1286 هـ = 1869 م، بتصحيح إبراهيم الدسوقي الملقب عبد الغفار ـ في جزأين، وشعر السقط مجموع بالشكل الكامل.

(2) التراث العربي، ص 47.

والمطربات» لابن سعيد المغربي 1286 هـ = 1869 م، وكتاب «الفلاحة اليونانية»، ترجمة سرجس بن هلبا الرومي 1293 هـ = 1876 م، و «مجموع شعري»، بعناية أمين عمر زيتونة، تضمن ديوان النابغة الذبياني، بشرح البطليوسي، وديوان عروة بن الورد، بشرح ابن السكيت، وديوان حاتم الطائي، وديوان علقمة الفحل، وديوان الفرزدق سنة 1293 هـ = 1876 م، وقد طبع هذا المجموع بعنوان «خمسة دواوين العرب» ويحال عليه في المراجع بهذا العنوان. و «الذخائر والأعلاق في آداب النفوس ومكارم الأخلاق»، لسلام بن عبد الله بن سلام الباهلي الإشبيلي[1] 1298 هـ = 1880 م، و «أساس البلاغة» للزمخشري[2] 1299 هـ = 1882 م، و «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة 1299 هـ = 1882 م، و «ثمرات الأوراق» لابن حجة الحموي 1300 هـ = 1882 م، و «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، لعز الدين بن الأثير 1306 هـ = 1888 م، و «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء»، للراغب الأصبهاني 1310 هـ = 1892 م[3].

هذا إلى جانب مطبوعات أخرى طبعتها جمعية المعارف هذه، تراها بآخر الجزء الأول من تاج العروس، منها «الصحاح» للجوهري، و «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، لضياء الدين بن الأثير، و« ألف باء» للبلوي، و «شرح القسطلاني على صحيح البخاري»، و «المزهر» للسيوطي، و «التعريفات» للسيد الشريف الجرجاني.

ومن أندر ما طبعته جمعية المعارف كتاب «الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي» وهو ـ كما يقول شيخنا عبد السلام هارون[4] رحمه الله ـ من أعجب كتب

---

(1) فرغ من تأليفه سنة 839 هـ. راجع معجم المطبوعات العربية، ص 522.

(2) طبع على نفقة يوسف شيت الديراني البعلبكي. راجع المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 3/106.

(3) ذكر صاحب المعجم الشامل 3/27، أنه طبع قبل ذلك، على نفقة جمعية المعارف، بمطبعة السيد إبراهيم المويلحي، سنة 1287 هـ = 1870 م.

(4) التراث العربي، ص 48.

التاريخ؛ إذ هو شرح لكتاب تاريخي، ألفه أبو نصر العتبي[1]؛ ليسرد فيه وقائع يمين الدولة محمود بن سبكتكين الغزنوي، فاتح الهند، المتوفى سنة 421 هـ.

وهذا الكتاب ألفه أبو نصر بأسلوب أدبي فني، وسماه «اليميني» نسبة إلى يمين الدولة، هذا وقد تتابع على هذا الكتاب كثير من الشراح، كان أبرزهم وأشهرهم أحمد بن علي المنيني ـ نسبة إلى منين من قرى دمشق ـ المتوفى سنة 1172 هـ[2]، وسمى شرحه: «الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي» طبع سنة 1286 هـ = 1869 م.

ومن الجمعيات التي قامت على إحياء التراث في أواخر القرن الماضي ـ موضوع الندوة ـ شركة طبع الكتب العربية، وقد ظهرت سنة 1898 م ـ أي بعد تأسيس جمعية المعارف بثلاثين سنة ـ ومن أوائل مطبوعاتها «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية» لابن الطقطقي. طبع بمطبعة الموسوعات 1317 هـ = 1899 م، ثم طبعت بعد ذلك «الإحاطة في أخبار غرناطة» للسان الدين بن الخطيب 1319 هـ = 1901 م، و «فتوح البلدان» للبلاذري 1319 هـ= 1901 م، بمطبعة الموسوعات، و «قاموس الأمكنة والبقاع التي يرد ذكرها في كتب الفتوح»[3]، لعلي بهجت[4].

(1) اسمه محمد بن عبد الجبار العتبي، نسبة إلى عتبة بن غزوان، الصحابي الجليل. مؤرخ من الكتاب الشعراء. توفي سنة 427، الأعلام 7/56.

(2) ترجمته في الأعلام 1/175.

(3) قال يوسف إليان سركيس: «وهو معجم لما ورد خُصوصاً في فتوح البلدان للبلاذري، المطبوع بعناية شركة طبع الكتب العربية» معجم المطبوعات، ص 1360. وقد طبع هذا القاموس بمطبعة التقدم سنة 1324 هـ. = 1906 م.

(4) علي بهجت بن محمود بن علي آغا. من العلماء الكبار بالتاريخ والآثار. تركي الأصل مصري المولد والنشأة والوفاة. ولد في قرية «بلها العجوز» التابعة لبني سويف بصعيد مصر. سنة 1274 هـ = 1858 م، تخرج من مدرسة الألسن 1882 م فعيّن معيداً للغة العربية في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، وشغف بالآثار، وأجاد الفرنسية والتركية والإنكليزية، رأس قلم الترجمة بوزارة المعارف، ثم كان مديراً لدار الآثار العربية، وهو =

ومن المطابع الأهلية الشهيرة في ذلك الزمان:

المطبعة الميمنية، بحي الكحكيين، المتفرع من شارع الغورية، بالقرب من الجامع الأزهر، أسسها مصطفى البابي الحلبي، وأخواه بكري وعيسى، سنة 1276 هـ = 1859 م.

وتمتاز هذه المطبعة من سائر المطابع الأهلية، بعنايتها الفائقة بطبع الموسوعات، أو الكتب ذات الأجزاء الكبار، ومن ذلك «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، وبهامشه كتاب «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، لعلاء الدين المتقي الهندي، طبع في ستة أجزاء من القطع الكبير، سنة 1313 هـ = 1895 م، و «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» للمرتضى الزبيدي، صاحب تاج العروس، عشرة أجزاء من القطع الكبير 1311 هـ = 1893 م، و «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي، أربعة أجزاء ضخام، 1314 هـ = 1896 م، و «تفسير الطبري» وبهامشه تفسير النيسابوري، المسمى: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» واحد وثلاثون جزءاً سنة 1318 هـ = 1900 م.

أما ما طبعته الميمنية من الكتب ذات الجزء والجزأين فشيء كثير، ومن ذلك مثلاً «ديوان عمر بن أبي ربيعة» 1311 هـ = 1893 م.

وفي أوائل القرن العشرين استمرت هذه المطبعة في طبع الكتب الكبار، ومن ذلك مثلاً: «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، أربعة أجزاء 1329 هـ = 1911 م.

وهذه المطبعة الميمنية، هي أصل مطبعة الحلبي، التي اقترن اسمها بالأعمال

= أول مصري يتولى عملاً كان مقصوراً على الأجانب. يرجع إليه الفضل في استخراج آثار الفسطاط بالقاهرة، فقد كشف الغطاء عن حيّ كبير من أحيائها، واستخرج أشياء نفيسة من دفائنها. سافر وحضر مؤتمرات كثيرة وألف وترجم، ومن أبرز مترجماته «فهرست مقتنيات دار الآثار العربية» لماكس هارتس بك، وهو أول دليل وضع للمتحف العربي بالقاهرة. توفي بمطرية القاهرة سنة 1342 هـ = 1924 م. الأعلام 5/74، والموضع السابق من معجم المطبوعات العربية.

التراثية الجليلة. وقد تفرعت بعد ذلك إلى مطبعتين كبيرتين، الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بجوار الأزهر الشريف، بشارع التبليطة، واتخذت مكان الطبع الآن عند نهاية منطقة الدَّراسة، والالتقاء بمنطقة العباسية، بالقرب من إدارة المرور، وخصص المكان القديم لبيع المطبوعات. والثانية مطبعة عيسى البابي الحلبي، التي تسمت باسم «دار إحياء الكتب العربية»، وتوجد بشارع خان جعفر بمنطقة خان الخليلي، خلف مسجد الحسين.

وقد أمدت هاتان المطبعتان المكتبة العربية بفيضٍ زاخر من نفائس التراث. ولهذه المطبعة الثانية فضل عليّ ظاهر؛ إذ عملت بها مصححاً في شبابي، فتعلمت الكثير، وتعرفت كبار أهل العلم، ثم طبعت تحقيقاتي الأولى فيها[1].

ومن تلك المطابع الأهلية ذات الأثر الواسع المطبعة الخيرية، ومقرها حوش عطية بحي الجمالية، وقد أنشأها عمر حسين الخشاب[2] وولده محمد عمر الخشاب، ومعهما محمد عبد الواحد الطوبي، الذي يتردد اسمه كثيراً في نشر الكتب على ذمته ونفقته.

ومن أجلّ مطبوعات هذه المطبعة وأعظمها «تاج العروس في شرح القاموس» للمرتضى الزبيدي، طبعته هذه المطبعة الخيرية كاملاً في عشرة أجزاء من القطع الكبير، سنة 1306 هـ = 1888 م، بعد طبعة جمعية المعارف التي وقفت عند نهاية الجزء الخامس، كما سبق.

وقد وقف على طبع هذا الكتاب، وتحمس لنشره وإذاعته علي بك جودت، أحد نظار مطبعة بولاق[3]، والمتولي إدارة المطبوعات المصرية، وإدارة جريدة

---

(1) راجع كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص 51، 52.

(2) أخبرني الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب رحمه الله أن «عمر الخشاب» هذا هو جدّ الدكتور يحيى الخشاب، عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة رحمه الله. وقد سبق أن «عمر الخشاب» هذا قد أنفق على طبع تفسير الطبري بمطبعة بولاق.

(3) كان ناظراً لمطبعة بولاق في الوقت الذي طبعت خزانة الأدب بها سنة 1299 هـ، كما جاء بخاتمتها. راجع ما سبق عن طبع الكتب على نفقة أهل العلم.

الوقائع المصرية التركية، ثم وقف خلفه وآزره في نشر هذا الكتاب العظيم وزيرٌ تركي محبٌّ للعلم، عالم بالفلك والهندسة، هو أحمد مختار باشا الغازي[1]، المتوفى بإستانبول سنة 1337 هـ = 1918 م.

ومن وراء «تاج العروس» طبعت هذه المطبعة كثيراً من الكتب، أذكر منها هنا ما يدخل في القرن التاسع عشر: «سراج الملوك» للطرطوشي 1306 هـ = 1888 م، و «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، للسيوطي 1307 هـ = 1889 م، و «كتاب الكامل» للمبرد 1308 هـ = 1890 م، و« مفاتيح الغيب» وهو تفسير الفخر الرازي 1308 هـ = 1890 م، و «مجمع الأمثال» للميداني، وبهامشه «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري 1310 هـ = 1892 م، و «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين بن الأثير، وطبع بهامشه: «مفردات القرآن الكريم» للراغب الأصبهاني، وطبع بأسفله: «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير» للسيوطي 1318 هـ = 1900 م.

فهذه أبرز المطابع الأهلية في ذلك الوقت. ولما كان من العسير هنا حصر تلك المطابع الأهلية التي قامت بمصر في القرن التاسع عشر: فقد اجتهدت في ذكر أشهر المطابع آنئذ، ولم أثبت منها إلا ما عرف بطبع الكتب ذات القيمة والأثر. ثم إني رأيت أنه من الأوفق ذكرها مرتبة على الألف بائية، مع ذكر أشهر مطبوعاتها، مع التذكير بأن نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تقابل سنة 1317 هـ.

مطبعة إبراهيم المويلحي[2]: «لباب التأويل في معاني التنزيل» وهو تفسير

---

(1) ترجمته في الأعلام 1/255 (طبعة دار العلم للملايين)، والأعلام الشرقية 1/57، ومعجم المطبوعات ص 399، ويبقى أن أقول: إن هذه المعلومات التي ذكرتها حول من أنفق على طبع الكتاب، ثم من وقف خلفه، أخذتها من خاتمة طبع الكتاب، وكان واجباً على من قدّم لطبعة الكويت من تاج العروس: أن يذكر هذه الأمور؛ حفاظاً على تاريخ الناس وجهادهم.

(2) إبراهيم بن عبد الخالق بن إبراهيم من الكتاب البارزين في القرن الماضي، تقلبت حياته بين التجارة والصحافة والسياسة. توفي سنة 1323 هـ = 1916 م، وهو والد محمد المويلحي، صاحب «حديث عيسى بن هشام» الأعلام 1/38، والأعلام الشرقية 4/8.

الخازن 1287 هـ = 1870 م ـ وانظر ما سبق من حديث عن المطبعة الوهبية ـ جمعية المعارف، فهناك شيء من مطبوعات المويلحي.

المطبعة الأدبية المصرية: «جمع الوسائل في شرح الشمائل النبوية» للترمذي، تأليف ملا علي القاري 1317 هـ = 1899 م، و «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، وبهامشه «الملل والنحل» للشهرستاني 1317 هـ = 1899 م، و «فقه اللغة» للثعالبي، و «نثر النظم» له 1318 هـ = 1900 م، و «غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة»، لجمال الدين الوطواط 1318 هـ = 1900 م.

المطبعة الأزهرية: مطبوعاتها كثيرة، منها: «الكامل في التاريخ» لعز الدين بن الأثير، وبهامشه: «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ـ 12 مجلداً ـ 1301 هـ = 1883 م، و «الغيث المسجم في شرح لامية العجم» لصلاح الدين الصفدي 1305 هـ = 1887 م.

مطبعة الاعتماد: «عيوب الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة»، لابن هذيل 1303 هـ = 1885 م، وابن هذيل هذا: هو علي بن عبد الرحمن الأندلسي، من رجال القرن الثامن الهجري، وهو صاحب كتاب «حلية الفرسان وشعار الشجعان» الذي نشره الأستاذ محمد عبد الغني حسن رحمه الله بدار المعارف بمصر، سنة 1951 م.

مطبعة الأفندي: وهي مطبعة حجر، طبعت بها «حاشية الشيخ حسن بن محمد العطار، على شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهري» 1251 هـ = 1835 م، وبهذا التاريخ تكون هذه المطبعة هي أقدم المطابع الأهلية، وأقربها إلى بداية الطباعة في مطبعة بولاق، وقد أشرت إلى ذلك من قبل.

المطبعة البهية: مقرها حوش قدم[1]، متفرع من شارع الغورية، بجوار مسجد الدردير. ومن مطبوعاتها: «الكشاف» للزمخشري، 1308 هـ = 1890 م،

(1) العامة في مصر ينطقونها هكذا «حوش» بالحاء المهملة، وإنما هي بالخاء المعجمة «خوش» ومعناها بالفارسية: سعد، فيكون المراد: قدم السعد.

و «حاشية على خلاصة الحساب» لبهاء الدين العاملي، تأليف الشيخ محمد حسنين مخلوف[1] 1311 هـ = 1893 م، و «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى»، لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي 1312 هـ = 1894 م[2]، و «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» ـ في علوم البلاغة ـ للعباسي 1316 هـ = 1898 م، و «شرح شواهد مغني اللبيب، لابن هشام» تأليف السيوطي 1322 هـ = 1904 م.

مطبعة التأليف: وهي غير مطبعة لجنة التأليف[3] والترجمة والنشر، التي أنشأها الأستاذ أحمد أمين ورفاقه، في النصف الأول من القرن العشرين ـ ومن مطبوعاتها: «نهاية الأوطار في عجائب الأقطار» ـ مترجم ـ يتضمن رحلة «ستانلي» في قارة إفريقية، وترجمته بتنقيح وهبي تادرس[4] بك، ناظر المدارس القبطية بالقاهرة، 1308 هـ = 1893 م، و «الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام»، لتقي الدين المقريزي 1313 هـ = 1895 م.

مطبعة الترقي[5]: أنشأها محمد علي كامل، وطبع بها من جمعه: «أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ» 1316 هـ = 1898 م، ثم طبع بها أيضاً في العام نفسه «مرآة المروءات» لأبي منصور الثعالبي، و «أسرار البلاغة» للشيخ عبد القاهر الجرجاني 1320 هـ = 1902 م، بعناية الشيخ محمد رشيد رضا، الذي نشر الطبعة الثانية منه بمطبعته المنار 1344 هـ = 1925 م.

---

(1) فقيه، عارف بالتفسير والأدب، كان مديراً للمعاهد الدينية، ووكيلاً للأزهر. توفي بالقاهرة سنة 1355 هـ = 1936 م. الأعلام 326/6، وهو غير الشيخ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية، المتوفى منذ نحو عشر سنوات.

(2) أعاد ولدا المؤلف طبعه في تسعة أجزاء بالدار البيضاء سنة 1954 م وأشارا إلى طبعة القاهرة.

(3) وبعض الناس يخلط بينهما، انظر مثلاً: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 140/5 (المقريزي).

(4) راجع معجم المطبوعات العربية، ص 671، 1926.

(5) وفي دمشق مطبعة عظيمة، أخرجت كتباً كثيرة، اسمها أيضاً: الترقي، فلا تخلط بينهما.

مطبعة التقدم العلمية: ومقرها درب الدليل بحي الدرب الأحمر، وما رأيت من مطبوعات هذه المطبعة إلا ما هو في أوائل القرن العشرين، وأظن ظناً أنها بدأت نشاطها في أواخر القرن التاسع عشر، فإن الكتب التي أخرجتها في أوائل القرن العشرين من الكتب الكبار، ويبعد أن تبدأ مطبعة عملها بالكتب ذات الأجزاء، فالمظنون أن تكون بواكير أعمالها بعض الرسائل أو الكتب الصغار.

ومما نشرته هذه المطبعة: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة 1322 هـ = 1904 م، وبعده «الكامل» للمبرد 1323 هـ = 1905 م، ثم جاء العمل الضخم، وهو كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، على نفقة محمد ساسي المغربي، وكان تاجراً بالفحامين، المتفرع من شارع الغورية بالقرب من الأزهر، ثم تولى الإنفاق على طبع الكتب ومن ذلك مما طبعه بتلك المطبعة «الأغاني» سنة 1323 هـ = 1905 م، وقد أصدره مذيلاً بالفهارس، ومكملاً بالجزء الحادي والعشرين. وقد ظلت هذه الطبعة هي الأكثر تداولاً بأيدي الباحثين والمحققين، حتى أكملت دار الكتب المصرية طبعتها للكتاب، التي جاءت في 24 مجلداً وعلى نفقة محمد ساسي المغربي. أيضاً طبع بهذه المطبعة الأجزاء من 3 إلى 7 من كتاب «الحيوان» للجاحظ، 1325 هـ = 1907 م. أما الجزآن الأول والثاني فسيأتي حديثهما عند المطبعة الحميدية.

مطبعة التمدن ـ أو شركة التمدن الصناعية ـ: «شمس المعارف الكبرى»، للبوني 1318 هـ = 1900 م، و «بلوغ المرام من أدلة الأحكام»، لابن حجر العسقلاني 1320 هـ = 1902 م.

مطبعة جمعية المعارف: هي المطبعة الوهبية، وسبق الحديث عنها.

مطبعة حسن الطوخي: «تلخيص المفتاح» للقزويني 1297 هـ = 1879 م، ومجموعة في القراءات مشتملة على سبعة فنون 1302 هـ = 1884 م.

المطبعة الحسينية: «ديوان ابن النحاس الحلبي» 1290 هـ = 1873 م، و «شرح الآجرومية» للكفراوي 1296 هـ = 1878 م.

المطبعة الحسينية المصرية: أنشأها محمد عبد اللطيف الخطيب[1] سنة 1323 هـ، كما جاء في خاتمها بآخر طبعتها من «القاموس المحيط» سنة 1332 هـ = 1913 م، تصحيح الشيخ مصطفى عناني. وكذلك بآخر «تاريخ الطبري» الآتي. وكان مقرها بجوار مسجد الحسين كما جاء في صدر كتاب «تفسير سورة الإخلاص» لشيخ الإسلام ابن تيمية، الذي طبع بها سنة 1323 هـ، وهي السنة التي أنشئت فيها. وكانت هذه الطبعة على نفقة محمد أمين الخانجي، وعني بتصحيحها السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، وقد ذكرتها هنا، مع أني لم أجد لها شيئاً مذكوراً في القرن التاسع عشر؛ لأفرق بينها وبين «المطبعة الحسينية» السابقة. ومهما يكن من شيء فهذه المطبعة الحسينية المصرية قد اكتسبت شهرتها في العشر الأوائل من القرن العشرين، حين طبعت كتاب «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي، في ستة أجزاء، سنة 1324 هـ = 1906 م، على نفقة مولاي أحمد بن عبد الكريم القادري الحسني، ثم طبعت بعد ذلك «تاريخ الطبري» ـ أحد عشر جزءاً ـ 1326 هـ = 1908 م.

المطبعة الحميدية المصرية: «العلوم الفاخرة في النظر في الأمور الآخرة» لعبد الرحمن بن محمد الثعالبي 1317 هـ = 1899 م، ومن أشهر ما أخرجت هذه المطبعة: الجزآن الأول والثاني من «الحيوان» للجاحظ 1323 هـ = 1905 م، على نفقة محمد ساسي المغربي، كما سبق من الحديث عن مطبعة التقدم.

المطبعة الخيرية: سبق الحديث عنها في بدء الكلام على المطابع الأهلية.

مطبعة السعادة: بجوار محافظة مصر، بميدان باب الخلق (أحمد ماهر الآن)

---

(1) أنشأ ابنه محمد محمد عبد اللطيف مطبعة، سمّاها «المطبعة المصرية بالأزهر» ومن أشهر مطبوعاتها صحيح مسلم بشرح النووي (18 جزءاً) طباعة فاخرة، فرغ من طبعه سنة 1349 هـ = 1930 م.

ومحمد عبد اللطيف هذا: هو زوج السيدة مفيدة عبد الرحمن المحامية الشهيرة، وابنة عبد الرحمن محمد، صاحب المطبعة الشهيرة المسماة باسمه، وقد تخصصت في طبع مصاحف القرآن الكريم.

ومنشئها محمد إسماعيل. وقد اكتسبت هذه المطبعة شهرة عظيمة في النصف الأول من القرن العشرين، بما أخرجته من نفائس الكتب، ولم أظفر بشيء من مطبوعاتها في القرن التاسع عشر، إلا ما أورده مؤلف المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، فقد ذكر في ترجمة الواسطي علي بن الحسن بن أحمد أن له كتاباً اسمه «خلاصة الإكسير في سيدنا الغوث الرفاعي الكبير». ثم ذكر أنه مطبوع بالقاهرة، مطبعة السعادة 1306 هـ = 1888 م[1]، ولست أحقُّ هذا، لأني لم أر لهذه المطبعة شيئاً في ذلك القرن التاسع عشر، وقد زاد من الشبهة أن يوسف سركيس حين ذكر كتاب «خلاصة الإكسير» قال: «1306 هـ»[2]. فلم يذكر اسم المطبعة. ولم يتيسر لي رؤية الكتاب المطبوع نفسه.

وشيء آخر في أمر هذه المطبعة، فقد ذكر سركيس[3] أن «ديوان الشماخ» طبع بمطبعة السعادة سنة 1317 هـ، فيكون ذلك سنة 1899 م، لكن الذي رأيته على غلاف ديوان الشماخ المطبوع بمطبعة السعادة بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي سنة 1327 هـ المقابلة لسنة 1909 م وكذلك ذكر محقق ديوان الشماخ[4].

ومهما يكن من أمر فقد أخرجت هذه المطبعة كثيراً من الكتب في أوائل القرن العشرين، منها: «المعمرون» لأبي حاتم السجستاني، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي 1323 هـ = 1905 م، و «المحاسن والمساوي» للبيهقي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي[5]، على نفقة محمد كامل أفندي

---

(1) المعجم الشامل 5/320.

(2) معجم المطبوعات العربية، ص 1908.

(3) معجم المطبوعات العربية، ص 1141.

(4) طبعة دار المعارف بمصر ص 46، بتحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي.

(5) محمد بن مصطفى بن رسلان. أبو فراس، بدر الدين، كاتب أديب، يقول الشعر، ولد بحلب سنة 1298 هـ = 1881 م، وتوفي بها سنة 1362 هـ = 1943 م.

نزل بمصر، وأقام في الأزهر ثماني سنين (1310 ـ 1318 هـ)، وقام برحلة إلى الهند سنة 1319 هـ، وبعد عام ونصف عاد إلى مصر، فاشتغل بتصحيح الكتب وتأليف الرسائل، ومن أشهر أعماله شرحه لشواهد المفصل، وصحح كثيراً من مطبوعات =

1324 هـ = 1906 م، و «المقصور والممدود» لابن ولاد، على نفقة محمد أمين الخانجي وأحمد ناجي الجمالي، وبتصحيح محمد بدر الدين النعساني كذلك 1326 هـ = 1908 م.

وقد قلت: إن هذه المطبعة قد اكتسبت شهرة عظيمة بما أنتجته من نفائس الكتب، في النصف الأول من هذا القرن العشرين، واللهم نعم، فقد خرج من هذه المطبعة في ذلك الوقت جملة من كتب العربية الكبار، منها «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني ـ ثمانية أجزاء ـ 1323 هـ = 1905 م، و «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي النحوي ـ ثمانية أجزاء ـ 1328 هـ = 1910 م، وطبع على نفقة سلطان المغرب الأقصى، مولاي عبد الحفيظ[1] بن السلطان الحسن.

ومنها: «البداية والنهاية» لابن كثير (14 مجلداً) 1348 هـ = 1929 م، و «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (14 مجلداً) 1349 هـ = 1930 م، و «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني (10 مجلدات) 1357 هـ = 1938 م.

وكثير من مطبوعات مطبعة السعادة كان على ذمة محمد أمين الخانجي وشركاه.

= الخانجي، كما ساعده في تأليف معجم العمران، وهو المستدرك على معجم البلدان، كما صحح شيئاً من أعمال المطبعة المنيرية لصاحبها الشيخ محمد منير الدمشقي. الأعلام 325/7، وكتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص 61.

(1) كان فقيهاً أديباً، ولد بفاس سنة 1280 هـ = 1863 م. تقلّبت حياته بين العلم والسياسة، ثم عصفت به السياسة أخيراً، وطوّحته بعيداً عن بلده، فمات غريباً سنة 1356 هـ = 1937 م، ثم حُمل إلى المغرب، ودُفن في فاس. له منظومات مطبوعة في مصطلح الحديث وعلم الأصول، ثم ألّف في الفقه المالكي. الأعلام 50/4، وانظر شيئاً عن اشتغاله بالعلم في فهرس الفهارس ص 602، 706. قلت: وقد عُرف السلطان عبد الحفيظ بالإنفاق على طبع الكتب، فمن ذلك البحر المحيط المذكور، والروض الأنف شرح السيرة النبوية، للسُّهيلي، المطبوع بمطبعة الجمالية بمصر سنة 1332 هـ = 1914 م.

مطبعة شرف: صاحبها شرف موسى[1]، كما جاء في كتاب «نجاة الأرواح في أحكام النكاح» ـ فقه حنفي ـ لأحمد بن محمد التميمي الداري 1298 هـ = 1880 م، ومن مطبوعات هذه المطبعة أيضاً: «ديوان البهاء زهير» 1300 هـ = 1882 م، و «شحن العربية ببعض اللغات الأجنبية» للشيخ محمد إسماعيل[2] الأنصاري الطهطاوي 1301 هـ = 1883 م، و «شرح ملحة الإعراب» للحريري 1302 هـ = 1884 م، و «إملاء[3] ما منَّ به الرحمن في إعراب القرآن» للعكبري 1303 هـ = 1885 م.

المطبعة الشرفية[4]: وتكتب أحياناً على بعض الكتب: العامرة الشرفية. ومقرها خان أبي طاقية، بحي الخرنفش بمنطقة الجمالية، وقد أخرجت هذه المطبعة كتباً كثيرة منها: «غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة» لجمال الدين الوطواط 1299 هـ = 1881 م، و «لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول»، ويسمى أيضاً: «أخبار الأول» و «تاريخ الإسحاقي» 1300 هـ = 1882 م، و «الأذكياء» ـ أو «أخبار الأذكياء» ـ لابن الجوزي 1304 هـ = 1886 م، و «شرح ديوان المتنبي» المنسوب للعكبري[5] 1308 هـ = 1890 م، و «محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر» لعلاء الدين علي دده البُسْنَوِي

---

(1) معجم المطبوعات العربية، ص 642.

(2) جاء اسمه في معجم المطبوعات ص 1637 «أحمد» وهو خطأ؛ لأنه مخالف لترتيبه، لأن في هذا الموضع من المعجم تراجم المحمدين، والصواب أيضاً في معجم المؤلفين 9/57، وانظر أيضاً معجم المطبوعات، ص 1234.

(3) هكذا طبع الكتاب وعرف بهذا العنوان في تلك المطبعة وفي غيرها من المطابع، وصواب العنوان: «التبيان في إعراب القرآن» كما حققه الأستاذ علي محمد البجاوي رحمه الله في نشرته التي صدرت عن مطبعة عيسى البابي الحلبي 1396 هـ = 1976م.

(4) بالفاء، وتأتي في بعض الإحالات «الشرقية» بالقاف، وهو تصحيف، فتنبّه.

(5) طبع هذا الشرح في أكثر من مطبعة بهذه النسبة إلى العكبري. وهو خطأ نبّه عليه قديماً الدكتور مصطفى جواد رحمه الله، واستظهر أنه لابن عدلان الموصلي المتوفى بالقاهرة سنة 666 هـ. راجع أمالي ابن الشجري ـ قسم الدراسة ص 159.

1311 هـ = 1893 م، على نفقة محمد عبد الواحد الطوبي، و «مجموعة الرسائل الكبرى» لابن تيمية 1323 هـ = 1906 م، بتصحيح حسن الفيومي إبراهيم، وفي السنة نفسها طبع كتاب «الصداقة والصديق» باسم «الأدب والإنشاء في الصداقة والصديق».

مطبعة العاصمة: مقرها حوش الشرقاوي ـ منطقة تقع الآن على يسارك وأنت في ميدان باب الخلق تريد شارع القلعة، ومنشئها محمد مسعود بك الإسكندري. أديب، من كبار المترجمين، ومن مشهوري الصحفيين، له مقامات ومترجمات كثيرة من أشهرها: حضارة العرب، لغوستاف لوبون. أصدر جريدة الآداب وممفيس، والنظام. توفي سنة 1359 هـ = 1940 م[1].

ومن أشهر مطبوعات هذه المطبعة: «إبطال مذهب الدهريين وبيان مفاسدهم، وإثبات الدين أساس المدنية، والكفر فساد العمران» لجمال الدين الأفغاني، بالفارسية، ترجمه الشيخ الإمام محمد عبده، بمساعدة عارف أفندي أبي تراب الأفغاني 1312 هـ = 1894 م، و «التعريف بالمصطلح[2] الشريف» لابن فضل الله العمري 1312 هـ = 1894 م.

مطبعة عبد الرازق: «تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس» للدياربكري 1302 هـ = 1884 م، و «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» لقطب الدين النهروالي[3] 1303 هـ = 1885 م، و «المستطرف من كل فن مستظرف» للأبشيهي 1304 هـ = 1886 م.

---

(1) الأعلام 7/317، وانظر ما يأتي عن مطابع الإسكندرية (مطبعة الحلمية).

(2) المراد بالمصطلح الشريف هنا مصطلح الديوانية، والقوانين التي تراعى في المكاتبات الصادرة عن ديوان الإنشاء، أي دبلوماسية المراسلات بين الرؤساء والملوك، وقد ألفت في ذلك كتب، أطلق عليها اسم الدساتير، وبعض الناس يظن أن المراد بالمصطلح هنا علم مصطلح الحديث، الذي يُعرف به حال الراوي والمرْوي، من حيث القبول والردّ، وما يتبع ذلك من كيفية التحمّل والأداء والضبط، وهو علم الحديث دراية.

(3) النهروالي، باللام: نسبة إلى قرية من الهند، لا إلى النهروان، كما يصحّفه بعض الناس. راجع حواشي الأعلام 6/7 (طبع دار الملايين).

مطبعة عبد الغني فكري: مطبعة حجر، وهي من أقدم المطابع الأهلية، وقد طبع بها «ديوان ابن سهل الإسرائيلي»، جمع الشيخ حسن بن محمد العطار، شيخ الأزهر 1279 هـ = 1862 م، وفي العام نفسه طبع «تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق» لداود الأنطاكي. وفي سنة 1281 هـ = 1864 م، طبع «ديوان ابن النبيه».

مطبعة عثمان عبد الرازق: «مختصر خليل» في فقه المالكية 1304 هـ = 1886 م، و «ريحانة وزهرة الحياة الدنيا» لشهاب الدين الخفاجي[1] 1306 هـ = 1888 م.

المطبعة العثمانية: صاحبها عثمان خليفة، ومقرها حارة سوق الزلط بقسم الأزبكية، ومن أبرز مطبوعاتها: «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لمجد الدين ابن الأثير، طبعة متقنة مضبوطة بالشكل الكامل، في أربعة أجزاء، وطبع على هامشها: «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير» للسيوطي، بتصحيح عبد العزيز بن إسماعيل الأنصاري الطهطاوي 1311 هـ = 1893 م.

ومن مطبوعاتها أيضاً: «شرح مقامات الحريري» للشريشي 1314 هـ = 1896 م، على نفقة محمد عبد الواحد الطوبي، وديوان الأبيوردي 1317 هـ = 1899 م[2].

المطبعة العلمية: «روح الأرواح» لابن الجوزي ـ بالتزام السيد عمر هاشم الكتبي 1309 هـ = 1891 م.

و «ديوان ابن النبيه» ـ شرح ألفاظه عبد الله باشا فكري 1313 هـ = 1895 م، و« البيان والتبيين» للجاحظ، من سنة 1311 ـ 1313 هـ = 1893 ـ

(1) وهكذا طبعت الريحانة بمطبعة عثمان عبد الرزاق، وليس بالمطبعة العثمانية، كما ذكر أخي الدكتور عبد الفتاح الحلو رحمه الله في مقدمة تحقيقه لها ص 17، وانظر معجم المطبوعات العربية ص 831، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 2/289.

(2) راجع المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 1/22.

1895 م بعناية حسن الفاكهاني، إلى نهاية الكراسة السابعة من الجزء الأول، وباقي الكتاب بعناية محمد الزهري الغمراوي، مصحح المطبعة الميمنية الشهيرة.

المطبعة العمومية: أنشأها إسكندر آصاف، مدير المطبعة العمومية وجريدة المحاكم بالقاهرة[1]. ومن مطبوعاتها «الإعجاز والإيجاز» لأبي منصور الثعالبي 1315 هـ = 1897 م، و «فضائل الأتراك»[2] للجاحظ 1316 هـ = 1898 م.

ومن أشهر مطبوعات هذه المطبعة «ديوان أبي نواس» بشرح محمود واصف 1316 هـ = 1898 م، وقد ظلت هذه النشرة أصح نشرات ديوان أبي نواس، حتى ظهرت نشرة جمعية المستشرقين الألمانية.

مطبعة الفتوح الأدبية: هي غير المطبعة الأدبية المصرية، السابقة في موضعها، ومطبعة الفتوح كانت بشارع النبوية بحي الدرب الأحمر بجوار ضريح الجويني، ولم يقع لي شيء من مطبوعاتها في القرن التاسع عشر، لكنها نشرت في أوائل القرن العشرين كتابين من أصول المكتبة العربية، هما «الشعر والشعراء» لابن قتيبة 1332 هـ = 1913 م، و «الكتاب الكامل» للمبرد 1339 هـ = 1920 م، بتصحيح الشيخ إبراهيم بن محمد الدلجموني الأزهري، وسيأتي حديث عنه.

المطبعة الكاسْتَلِّية: وهي من المطابع القديمة، وصاحبها الخواجا موسى كاستلي، ولذلك يقال لها أحياناً: الموسوية الكاستلية، كما جاء بآخر مقامات الحريري، المطبوعة بها سنة 1279 هـ = 1862 م، وهذه الطبعة على نفقة الخواجا يوحنا مسرة. ويقال لها أيضاً مطبعة كاستلي، كما جاء في كتاب العرائس في قصص الأنبياء للثعلبي 1298 هـ = 1880 م.

ومن مطبوعاتها: «ديوان الشاب الظريف» ـ وهو ابن العفيف التلمساني ـ 1274 هـ = 1858 م، بتصحيح العلامة الشيخ حسين بن أحمد المرصفي، وطبع على نفقة عبد الحميد بك نافع. وفي السنة نفسها طبع كتاب «القول الأخص في

(1) معجم المطبوعات العربية، الصفحة الأولى.
(2) نشره شيخنا عبد السلام هارون، في رسائل الجاحظ، باسم مناقب الترك.

استخراج الحصص لشمال مصر المحروسة وما ساواها من البلدان»، لمحمد بن عبد الله بن عبد الواحد الأمير الحسيني. ومن مطبوعاتها أيضاً «سنن أبي داود» 1280 هـ = 1863 م، وفي السنة نفسها «إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس» لمحمد دياب الإتليدي[1]، و «حاشية الخضري على ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك» 1282 هـ = 1865 م، و «نشر العلم في شرح لامية العجم» لجمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي 1283 هـ = 1866 م، و «منهاج العابدين» لأبي حامد الغزالي 1288 هـ = 1871 م، و «فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد»[2] لبدر الدين العيني 1297 هـ = 1879 م.

مطبعة كردستان العلمية: أنشأها فرج الله زكي الكردي، بدرب المسمط، بحي الجمالية، بالقرب من بيت القاضي، نحو سنة 1326 هـ = 1908 م، لكنه بدأ نشاطه في النشر قبل ذلك فقد أنفق بالاشتراك على طبع شروح التلخيص في البلاغة بمطبعة بولاق سنة 1317 هـ ـ كما أشرت إلى ذلك من قبل ـ ولما كانت سنة 1317 هـ تقابل سنة 1899 م ـ وقد مر بك هذا كثيراً ـ فإن هذا الكتبي يكون قد بدأ نشاطه في آخر القرن الماضي ـ موضوع الندوة ـ.

وهذا فرج الله زكي الكردي كان يصف نفسه في أوائل بعض مطبوعاته بهذه الصفات: «وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالمية الإسلامية، من طلبة العلم بالأزهر الشريف»، وهو أحد أركان البهائية بمصر. ولد في بلاد الأكراد، جهة جبال العراق الشمالية، ونشأ بها، ثم هاجر إلى مصر، وأقام بالقاهرة، والتحق بالأزهر الشريف، لكنه طرد منه بعد سنوات بسبب اعتناقه مذهب البهائية. ومن الكتب التي ألفها وطبعها لترويج مذهبه كتاب سماه «بشرى العالم بترك المحاربات

(1) فرغ من تأليفه سنة 1100 هـ. معجم المطبوعات العربية ص 364، ومعجم المؤلفين 302/9.

(2) شرح شواهد شروح الألفية، وهذا هو المعروف بشرح الشواهد الصغرى، أما شرح الشواهد الكبرى فهو المسمّى المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وقد طبع بهامش خزانة الأدب، طبعة بولاق سنة 1299 هـ، وقد أشرت إلى ذلك من قبل.

واتفاق الأمم» يتضمن البشارات الإلهية والبراهين العقلية بقرب حصول السلام بين الأنام. طبع هذا الكتاب سنة 1329 هـ = 1911 م.

ويقول يوسف إليان سركيس، تعليقاً على مضمون ذلك الكتاب: «لم يمض زمن طويل من ظهور هذا الكتاب حتى شبت الحرب الكونية (العالمية) فأخطأ المؤلف مرماه، ولا يعرف الغيب إلا المولى سبحانه وتعالى، وكان المؤلف زعم أن انتشار البابية (وهي أصل البهائية) في الكون سيؤول إلى اتفاق الأمم»[1].

ومهما يكن من أمر، فقد اشتغل هذا الرجل ـ فرج الله زكي الكردي ـ بتجارة الكتب، ونشر المخطوطات العربية، وكانت له مكتبة بالصنادقية بالأزهر، وأخرى بحوش عطا بالجمالية، لبيع الكتب والاتجار بها، وقد توفي سنة 1359 هـ = 1940 م تقريباً[2].

وقد نشر بمطبعته هذه طائفة من كتب التراث، على منهج علمي مقارب، منها كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة 1326 هـ = 1908 م، بتصحيح علامة العراق محمود شكري الألوسي، صاحب بلوغ الأرب في أحوال العرب، و «الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر».

ومن مطبوعات كردستان أيضاً «الدرر اللوامع[3] على همع الهوامع»

---

(1) معجم المطبوعات العربية ص 1554.

(2) الأخبار التاريخية في السيرة الزكية، لزكي محمد مجاهد ص 123.

(3) هكذا كتب على صدر عنوان الكتاب أنه طبع بمطبعة كردستان العلمية، لكن كتب في الصفحة الأخيرة ص 242 «وكان تمام طبعه بالمطبعة الجمالية الكائنة بحارة الروم في مصر المحمية ختام سنة 1328 هـ» فلعل الملازم الأخيرة من الكتاب هي التي طبعت بمطبعة الجمالية.

ومطبعة الجمالية هذه من المطابع المصرية التي كان لها شأن في مطالع القرن العشرين، ومقرّها عطفة التتري بحارة الروم، بحيّ الغورية، وقد أنشأها الكتبي العظيم محمد أمين الخانجي، وابن خاله أحمد ناجي الجمالي وأحمد عارف. ومن أشهر مطبوعاتها الروض الأنف، للسهيلي وسبقت الإشارة إليه ـ وهي أصحّ طبعاته ـ وكتاب الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد، للأدفوي، وسبق أيضاً. وكتاب تيسير الوصول إلى=

للسيوطي، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، على نفقة أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين الخانجي، سنة 1328 هـ = 1910 م، و «فتاوى ابن تيمية» 1329 هـ = 1911 م.

المطبعة المحروسة: انظر ما يأتي من حديث الصحف والمجلات التي كانت تنشر كتباً.

مطبعة محمد شاهين: نشرت هذه المطبعة كثيراً من الكتب، منها مجموعة لأبي حامد الغزالي، منها «الأدب في الدين» و «بداية الهداية» 1277 هـ = 1860 م، و «مغازي الواقدي» 1278 هـ = 1861 م، وفي العام نفسه «المشرب الوردي في حقيقة المهدي» لملا علي القاري، و «إنسان العيون في سيرة الأمين[1] المأمون» لعلي بن برهان الدين الحلبي 1280 هـ = 1864 م، و «شرح ديوان امرىء القيس» لأبي بكر البطليوسي 1282 هـ = 1865 م.

مطبعة محمد مصطفى[2]: نشرت هذه المطبعة كتباً ذوات عدد، منها «صحيح البخاري» وبهامشه «حاشية نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي»، و «تقريرات من شرحي القسطلاني، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري» 1299 هـ = 1881 م، و «المستطرف من كل فن مستظرف» للأبشيهي 1300 هـ = 1882 م،

= جامع الأصول، لابن الديبع الشيباني 1330 هـ = 1911 م، بتصحيح الشيخ محمد هارون، والد شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله.

(1) الأمين المأمون هو نبينا محمد ﷺ. ويأتي في بعض الكتب «الأمين والمأمون» بإقحام الواو، ظناً أن المراد الخليفتان العباسيان، وهو خطأ. والكتاب في السيرة النبوية، وقد سماه المحبّي في خلاصة الأثر 3/123، تسمية تُخرجه من هذا الإشكال. قال: «وألّف المؤلفات البديعة، منها السيرة النبوية، التي سمّاها: إنسان العيون في سيرة النبيّ المأمون.

(2) معكوس هذا الاسم يذكّر برجل كان له باعٌ في نشر الكتب: تأليفاً وتحقيقاً، وهو محمد مصطفى، صاحب المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي من ناحية العتبة، أمام سوق الخضار ـ هكذا كانت ـ ورأيتها وأنا صبيّ، ولكن منشورات هذا الرجل النشيط كانت في القرن العشرين وكثير من كتب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد النحوي الكبير، كانت على نفقة هذا الرجل، وباسم مكتبته.

و «عرائش المجالس في قصص الأنبياء» للثعالبي 1301 هـ = 1883 م، و «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للرافعي، تأليف الفيومي 1302 هـ = 1884 م، و «التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ خالد الأزهري 1305 هـ = 1887 م، و «الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية» للترمذي، تأليف محمد بن قاسم جسوس 1306 هـ = 1888 م، و «إنسان العيون» ـ السابق في مطبعة محمد شاهين ـ 1308 هـ = 1890 م، و «تاريخ الدولة العلية العثمانية»[1] لمحمد بن فريد، رئيس الحزب الوطني المصري 1311 هـ = 1893 م، و «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي، وبهامشه «بدائع البدائع» لعلي بن ظافر الأزدي 1316 هـ = 1898 م.

مطبعة محمود الملطيلي[2]: مطبعة حجر، من مطبوعاتها «مقطعات الأبيوردي» 1278 هـ = 1861 م.

المطبعة المحمودية: «شرح ملا مسكين على كنز الدقائق»[3] ـ في فقه الحنفية ـ 1312 هـ = 1894 م، و «رسالة إمام أهل المدينة (مالك بن أنس) إلى هارون الرشيد» 1315 هـ = 1897 م.

مطبعة المدارس الملكية: أو المدارس الحكومية، ومقرها درب الجماميز (شارع بور سعيد الآن). من أشهر مطبوعاتها «الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية» للشيخ حسين بن أحمد المرصفي 1289 ـ 1292 هـ = 1872 ـ 1875 م، و «النهجة[4] المرضية في شرح الألفية» ـ ألفية ابن مالك ـ للسيوطي 1291 هـ =

---

(1) كتب عنه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى كلمة بالجزء الأول من موسوعة عصر التنوير الذي أصدرته دار الهلال 1992 م.

(2) راجع قائمة بأوائل المطبوعات العربية ص 220، وانظر مقدمة تحقيق ديوان الأبيوردي ص 32، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(3) راجع كشف الظنون ص 1515.

(4) هكذا بالنون ـ وهو الصواب ـ ويقال: طرق نهجة: أي واضحة، قد طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة، كلها «البهجة» بالباء وهو تصحيف، وكذلك جاء بالباء مصحّفاً في كشف =

1874 م، و «نفحة الآداب على ملحة الإعراب» للحريري، تأليف الشيخ حسين والي 1293 هـ = 1876 م.

مطبعة مصطفى شاهين: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» للقسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد، شارح البخاري 1281 هـ = 1864 م.

مطبعة المنار: مقرها درب الجماميز (شارع بور سعيد الآن) وهي اسم مجلة، أنشأها العالم المصلح الكبير الشيخ محمد رشيد رضا، سنة 1315 هـ = 1897 م، أي في آخر القرن التاسع عشر، وقد نشر بمطبعتها كثيراً من كتبه هو وكتب غيره من أهل العلم قديماً وحديثاً، وجل مطبوعات هذه المطبعة في النصف الأول من القرن العشرين.

ومن أشهر ما أذاعه الشيخ رشيد رضا: «المغني» لابن قدامة (12 مجلداً)، ثم وقف على طبع هذه الكتب: «تفسير ابن كثير» و «البغوي» و «دلائل الإعجاز» و «أسرار البلاغة» كلاهما للشيخ عبد القاهر الجرجاني، و «شرح عقيدة السفاريني» لابن قدامة، وقد طبع الشيخ حسين والي كتابه الشهير في الإملاء بهذه المطبعة سنة 1322 هـ = 1904 م.

مطبعة الموسوعات: مقرها باب الخلق، وقد أنشأها إسماعيل حافظ، الخبير بالمحاكم الأهلية.

ومن مطبوعاتها: «الفخري في الآداب السلطانية» لابن الطقطقي 1317 هـ =

= الظنون، ص 152، 259، وفي هذا الموضع الثاني إشارة إلى «النهجة» وكذلك جاء مصحفاً بالباء في ترجمة السيوطي لنفسه في حسن المحاضرة 1/343، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة، للدكتور عبد الهادي الفضلي ص 51، والمعجم الشامل 3/289، وجاء في حواشي معجم المطبوعات ص 1076: «كتب أحمد باشا تيمور في فهرست خزانته ما يأتي: الظاهر أن صواب الاسم «النهجة المرضية» بالنون، لا بالباء، ولكن في حسن المحاضرة للسيوطي، وفي عقود الجوهر لجميل بك العظم كتب: «البهجة» بالباء لا بالنون، قلتُ أنا محمود الطناحي: وللسيوطي أيضاً: النهجة السوية في الأسماء النبوية، مذكور في كشف الظنون ص 1993.

1899 م، لحساب شركة طبع الكتب العربية، وقد سبق حديثها، و «تاريخ دولة آل سلجوق»، للعماد الأصبهاني الكاتب، اختصار الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني 1318 هـ = 1900 م، وفي السنة نفسها طبع «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري.

و «الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم»، لابن السيد البطليوسي 1319 هـ = 1901 م، و «الحماسة السنية الكاملة المزية في الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية»، للعلامة محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي 1319 هـ = 1901 م، و «مختصر جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر. والمختصر هو: أحمد بن عمر المحمصاني البيروتي الأزهري 1320 هـ = 1902 م، و «فتوح البلدان» للبلاذري 1319 هـ = 1901 م، لحساب شركة طبع الكتب العربية، وسبق حديثها. و «تشنيف السمع بانسكاب الدمع»، لصلاح الدين الصفدي 1321 هـ = 1903 م، وفي السنة نفسها طبع «الفتح القسي في الفتح القدسي»، للعماد الأصفهاني الكاتب. على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الأزهر.

مطبعة الهلال: بالفجالة[1]. أسسها إبراهيم زيدان ـ من أبناء عمومة جورجي زيدان ـ سنة 1894 م. ومن مطبوعاتها «نظام التعليم» لبطرس حنا، المدرس بالمدارس الأميرية، ومحرر جريدة الراوي 1314 هـ = 1896 م، و «إلياذة هوميروس» 1322 هـ = 1904 م، وطبع إبراهيم زيدان هذا على نفقته «الفخري في الآداب السلطانية» لابن الطقطقي، بمطبعة الرحمانية 1349 هـ = 1921 م.

مطبعة هندية: صاحبها أمين هندية، ومقرها الموسكي، من مطبوعاتها

---

(1) لا زالت موجودة إلى الآن. ومررت عليها في شهر أغسطس من هذا العام 1995 م، فقابلني زوج ابنته، فسألته: هل عندك علم بمطبوعات صهرك القديمة؟ فأجاب بالنفي، فقلت له: هل لدى السيدة زوجتك شيء من مطبوعات أبيها القديمة، فأكّد لي أنها لا تعرف شيئاً عن ذلك البتة.

«حسن التوسل إلى صناعة الترسل»، للشهاب محمود 1315 هـ = 1897 م، و «أسباب نزول القرآن»، للواحدي 1316 هـ = 1898 م.

وكثر إنتاجها في القرن العشرين، ومن ذلك «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري 1321 هـ = 1903 م، صحح سبع عشرة ملزمة منه الشيخ إبراهيم اليازجي، ثم توفي. و «ديوان البحتري» 1329 هـ = 1911 م، بتصحيح الشيخ عبد الرحمن البرقوقي.

وسيأتي حديث آخر عن مطبعة هندية، في الفقرة الرابعة من الملاحظات حول تقييم أعمال المطابع الأهلية.

مطبعة والدة عباس الأول: الذي عرفته من مطبوعاتها يبدأ في السنوات الأولى من القرن العشرين، ولعل شيئاً مطبوعاً سبق لم أعرفه. فمن ذلك «تهذيب الأخلاق»، لابن مسكويه 1323 هـ = 1905 م، و «ديوان مسلم بن الوليد» (صريع الغواني) 1325 هـ = 1907 م، و«بلاغات النساء»، لابن طيفور 1326 هـ = 1908 م.

فهذا ما كان من أمر أشهر المطابع المصرية في القرن التاسع عشر، وكل ما سبق إنما كان في مدينة القاهرة، وهي عاصمة الديار.

وقد قامت بعض المطابع في العاصمة الثانية، الإسكندرية، وقد كانت الإسكندرية ـ كما علمنا ـ أول من شهد المطبعة؛ لأن نابليون إنما أدار مطبعته هذه أول مرة في عرض البحر على شواطىء الإسكندرية.

ومن أشهر مطابع الإسكندرية في ذلك القرن:

مطبعة الأهرام: ومن مطبوعاتها «ديوان أبي الحسن التهامي» 1311 هـ = 1893 م، وفي السنة نفسها أصدرت المطبعة نبذة من «ديوان سليم بك تقلا».

وهذه المطبعة هي مطبعة الجريدة جريدة الأهرام الشهيرة التي أسسها سليم تقلا بالإسكندرية سنة 1875 م.

وسأتحدث قريباً عن مطابع الجرائد والمجلات التي باشرت بجانب صحفها ومجلاتها نشر الكتب.

المطبعة التجارية: «المنتحل»، لأبي منصور الثعالبي. تصحيح الشيخ أحمد أبو علي الأزهري، أمين مكتبة البلدية بالإسكندرية 1321 هـ = 1903 م.

مطبعة الحلمية: «المنحة الدهرية في تخطيط مدينة الإسكندرية» لمحمد أفندي مسعود، المحرر الفني بنظارة الداخلية 1308 هـ = 1890 م وانظر ما سبق عن: مطبعة العاصمة.

المطبعة الخديوية: «دعوة الأطباء» لابن بطلان، ومعه «تكملة الحديث في الطب القديم والحديث» للدكتور بشارة زلزل[1] 1319 هـ = 1901 م.

مطبعة شركة المكارم: «حسن الوفا لإخوان الصفا»، وهو فهرس أو ثبت للمحدث فالح بن عبد الله الظاهري المدني[2] 1323 هـ = 1905 م.

مطبعة معوض فريد[3]: «المدخل»[4]، لابن الحاج الفاسي 1291 هـ = 1874 م.

---

(1) بشارة بن جبرائيل زلزل، طبيب باحث، من أهل لبنان، تعلّم في الكلية الأميركية ببيروت، له تآليف طبية مطبوعة، وتآليف لا زالت مخطوطة بمكتبة البلدية بالإسكندرية. وكانت وفاته بالإسكندرية سنة 1323 هـ = 1905 م. الأعلام 2/152 (طبعة دار العلم للملايين)، ومعجم المطبوعات العربية ص 48، 972.

(2) توفي بالمدينة النبوية سنة 1328 هـ = 1910 م، وهو من شيوخ عبد الحيّ الكتاني، وقد ترجمه ترجمة حافلة في فهرس الفهارس ص 895 ـ 898، وسماه الزركلي في الأعلام 7/217: محمد فالح.

(3) هكذا يذكر سركيس في معجم المطبوعات ص 71 مطبعة باسم «معوض فريد»، طبع فيها كتاب المدخل. وأظن أن «معوض فريد» هذا ليس صاحب مطبعة وأنه إنما طبع الكتاب على نفقته فقط، فقد كانت له مشاركات في ذلك، كما ترى في الكتاب التالي، وكما سترى في جريدة البرهان الآتية.

(4) سماه صاحب كشف الظنون ص 1643 «مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة»، وكذلك جاء في معجم المطبوعات ص 71، لكن المؤلف نفسه يقول في مقدمة كتابه: «وسميتُه بمقتضى وضعه كتاب المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتُحلت، وبيان شناعتها وقبحها».

المطبعة الوطنية: «سبيل الرشاد إلى نفع العباد»، للدمنهوري 1288 هـ = 1871 م، تصحيح رمضان حلاوة، و «نسيم الصبا» لابن حبيب الدمشقي الحلبي تصحيح محمود العلاف، على نفقة معوض فريد، وعبد الفتاح الفقي 1289 هـ = 1872 م، و «سراج الملوك» للطرطوشي، تصحيح رمضان حلاوة، على نفقة أنطون غندور 1289 هـ = 1872 م، والطبعة الثانية 1299 هـ = 1881 م، و «الغيث المسجم في شرح لامية العجم» للصفدي، وبهامشه «سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون» 1290 هـ = 1873 م، و «المدخل» لابن الحاج 1293 هـ = 1876 م، وفي السنة نفسها «نزهة الأبصار والأسماع في أخبار ذوات القناع» لبدر الدين الدماميني[1] النحوي.

مطبعة يني لاجوداكس: «كشف الأسرار عما خفي عن الأفكار»، لشهاب الدين أحمد بن عماد الأقفهسي. تصحيح الشيخ أحمد أبو علي الأزهري 1315 هـ = 1897 م.

وبعد، فهذه أشهر المطابع الأهلية وأبرزها بمصر ـ القاهرة والإسكندرية ـ في القرن التاسع عشر.

ولقد لاحظ القارىء الكريم أننا تسامحنا أحياناً في بضع سنوات قليلة من

---

(1) هكذا نُسب الكتاب إلى الدماميني، في المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 2/343، ولم أجد أحداً من الذين ترجموا للدماميني ذكروا له هذا الكتاب، ولم يذكر صاحب كشف الظنون هذا الكتاب أصلاً، لكن إسماعيل باشا البغدادي ذكره في الذيل على كشف الظنون 2/634، ولم ينسبه للدماميني، لكنه قال: «قيل لبدر الدين الصديقي» قلت: ولم أعرف بدر الدين الصديقي الآن.

ويبقى أمران، الأول: أن يوسف إليان سركيس ذكر هذا الكتاب في آخر معجم المطبوعات ص 2023، تحت عنوان الكتب المطبوعة المجهول أسماء مؤلفيها. والثاني: أن الكتاب في تراجم النساء ـ كما يظهر من عنوانه ـ ومع ذلك لم تذكره زينب فواز العاملي في مراجعها لكتابها الدر المنثور في طبقات ربّات الخدور!. والأمر بعد ذلك يحتاج إلى تحقيق.

بداية القرن العشرين؛ لندخل بعض المطابع التي عرفنا مطبوعاتها في عشر السنوات الأولى من ذلك القرن، وكان تقديرنا أن مثل هذه المطابع، في أغلب الظن، قد بدأت نشاطها في أواخر القرن التاسع عشر، والشأن قريب إن شاء الله.

وهذه بعض النظرات التحليلية والملاحظات حول نشاط تلك المطابع الأهلية، وسماتها:

أولاً: ساهمت دور الصحافة مساهمة ظاهرة في طبع الكتب وإذاعتها، فكثير من مطابع الجرائد والمجلات كانت تحرص بين الحين والحين، على أن تجعل من نشاطها نصيباً مفروضاً لطبع الكتب، لكن ذلك لم يكن في غالب الأمر إلا في حدود الرسائل الصغيرة أو الكتب الصغار.

وليس يخفى مكان هذه المجلات والصحف على الخريطة الثقافية: المقتطف والمؤيد والهلال واللواء والمنار. وقد سبقت الإشارة إلى مطبعة الأهرام بالإسكندرية والأهرام من أقدم الصحف العربية.

وهذه إشارة ـ من باب الانتقاء وليس الحصر ـ لبعض الصحف والمجلات، التي ساهمت في نشر الكتب، مع ذكر أبرز مطبوعاتها:

الآداب: وهي مجلة أسبوعية، أنشأها الشيخ علي يوسف[1] سنة

---

(1) هو: علي بن أحمد بن يوسف البلصفوري، نسبة إلى بلصفورة التابعة لمركز سوهاج، بصعيد مصر، سنة 1280 هـ = 1881 م، وتوفي بالقاهرة سنة 1331 هـ = 1913 م، تعلم في الأزهر. ويُعدّ مؤسس الصحافة الإسلامية العصرية بمصر، يقول يوسف سركيس: «أنشأ أولاً مجلة الآداب سنة 1885 م، بالاشتراك مع الشيخ أحمد ماضي، واتفق ظهور جريدة المقطم سنة 1889 م، وخطتها احتلالية، فأحسّ أدباء المصريين بحاجتهم إلى جريدة تمهدّ السبيل إلى إنقاذ مصر من الاحتلال، فوقع اختيارهم على محرّري الآداب، فأصدر المؤيد، فنصرها الوطنيون ماديّاً وأدبياً... وبعد قليل توفي الشيخ أحمد ماضي، واستقل الشيخ علي بالمؤيد، وثبت في تأييده، وبذل في ذلك ما لا يقدر عليه رجل واحد، حتى بلغ ما بلغ إليه من الشهرة والنفوذ وسعة الانتشار في العالم الإسلامي، وخطته الدفاع عن المسلمين وحقوقهم حيث ما كانوا» معجم المطبوعات العربية ص 1371، وانظر الأعلام 5/67.

1303 هـ = 1885 م، عاشت ثلاث سنوات، ثم أصدر جريدة المؤيد، يومية، سنة 1307 هـ = 1889 م، فصارت مطبوعات هذه المطبعة تنسب إلى الآداب مرة وإلى المؤيد مرة أخرى وهذا هو الأعم الأغلب.

ومن مطبوعاتها «الإيجاز في دراية الإعجاز» لفخر الدين الرازي 1317 هـ = 1899 م، وفي العام نفسه أصدرت «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» لأبي حامد الغزالي، و «مصر والاحتلال الإنجليزي»، للزعيم مصطفى باشا كامل 1313 هـ = 1895 م، و «المسألة الشرقية» له أيضاً 1316 هـ = 1898 م.

ومما طبع منسوباً إلى مطبعة المؤيد فقط «الحسبة في الإسلام» لشيخ الإسلام ابن تيمية 1318 هـ = 1900 م، وله أيضاً «رسالة إلى السلطان الملك الناصر في شأن التتار» 1319 هـ = 1901 م، و «الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديئها، وغشوش المدلسين فيها» لأبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي 1318 هـ = 1900 م.

وقد ظلت مطبعة المؤيد شطراً كبيراً من القرن العشرين تنشر الكتب، وممن نشر بها كتباً الكاتب الإسلامي الكبير محب الدين الخطيب المتوفى سنة 1389 هـ = 1969 م، وكان قد عمل بها محرراً، سنة 1327 هـ = 1909 م، قبل أن ينشىء مطبعته الشهيرة السلفية.

الأعلام: وهي جريدة يومية ثم أسبوعية، أنشأها محمد (بيرم الخامس) بن مصطفى، وهو عالم رحالة مؤرخ، من علماء تونس، هجرها حين استولى عليها الفرنسيون سنة 1298 هـ، وتوجه إلى الآستانة، ثم انتقل إلى مصر سنة 1302 هـ، وأنشأ هذه الجريدة[1]، ثم طبع في مطبعتها كتباً، منها «النجم من كلام سيد العرب والعجم» لأبي العباس أحمد بن معد[2] بن عيسى التجيبي الأندلسي الأقليشي 1302 هـ = 1884 م، و «المضنون به على أهله»، و «المضنون به على غير أهله»

---

(1) الأعلام 7/322.

(2) يتصحّف في بعض الكتب «محمد».

كلاهما لأبي حامد الغزالي 1303 هـ = 1885 م، وفي العام نفسه طبعت من كتب الغزالي أيضاً «المنقذ من الضلال»، و «شرح التنوير على سقط الزند»[1] لأبي العلاء المعري، تأليف أبي يعقوب يوسف بن طاهر الخويي 1304 هـ = 1886 م، و «البيان في التمدن وأسباب العمران» لرفيق بك العظم 1304 هـ = 1886 م، وفي سنة 1302 هـ = 1884 م، أصدرت هذه المطبعة مجموعة من تأليف آل بيرم التونسيين، من علماء القرن الثالث عشر الهجري[2].

البرهان: جريدة بالإسكندرية، نشر بمطبعتها معوض محمد فريد[3] على نفقته كتاب لسان الحكام في تعريف الأحكام، لابن الشحنة، بتصحيح رمضان حلاوة 1299 هـ = 1881 م.

الجامعة: وفي مجلة بالإسكندرية، من مطبوعاتها المجلد الأول من كتاب «تنوير الأذهان في علم حياة الحيوان والإنسان وتفاوت الأمم في المدنية والعمران» للدكتور الطبيب بشارة زلزل[4] 1297 هـ = 1879 م.

الجريدة: صحيفة كان يحررها أحمد لطفي السيد باشا ـ رئيس مجمع اللغة زمناً طويلاً، والملقب أستاذ الجليل[5]. طبع فيها «ديوان محمود سامي باشا

(1) ذكر ناشرو شروح سقط الزند في المقدمة ص (ز) أن «شرح التنوير» هذا طبع في المطبعة الإعلامية سنة 1304 هـ، ثم ذكروا في الهامش أن اسم المطبعة ورد خطأ في معجم المطبوعات برسم «الأعلام».

قلت: ولم أعرف المطبعة الإعلامية هذه، ولم أر شيئاً من مطبوعاتها. أما مطبعة الأعلام فهي معروفة ومطبوعاتها كثيرة. وراجع ما سبق عن نشاط جمعية المعارف، فقد كان من مطبوعاتها «شرح التنوير» هذا.

(2) انظر هذه المجموعة من مطبوعات آل بيرم في معجم المطبوعات ص 612، 613.

(3) راجع الحديث عن مطابع الإسكندرية.

(4) راجع ما سبق من الحديث عن المطبعة الخديوية، من مطابع الإسكندرية.

(5) توفي سنة 1382 هـ = 1963م. المجمعيون في خمسين عاماً ص 60، والأعلام 1/200 (طبع دار العلم للملايين).

البارودي» 1327 ـ 1329 هـ = 1909 ـ 1911 م، ثم طبعت فيها أيضاً مختاراته في الوقت نفسه.

جريدة مصر: طبع بها «منتخب كتاب بهجة المجالس وأنس المجالس» لابن عبد البر 1325 هـ = 1907 م، وقد طبع «بهجة المجالس» نفسه بالدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة 1382 هـ = 1962 م، ولم يُشر محققه رحمه الله إلى ذلك المنتخب، كأنه لم يره.

الظاهر: جريدة سياسية يومية، أنشأها محمد بك أبو شادي[1]، وهو محام صحفي، تعلم بالأزهر، واشتغل بالمحاماة، وأصدر جريدة الأيام، أدبية أسبوعية سنة 1905 م، ثم جريدة الظاهر، وكان من محرريها البارزين محمد لطفي جمعة[2].

ومما نشرته مطبعة هذه الجريدة «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب»، لأبي منصور الثعالبي ـ بعناية محمد أبو شادي نفسه ـ 1326 هـ = 1908 م، وطبع بها أيضاً الجزء الأول من كتاب «التصحيف والتحريف»[3]، لأبي أحمد العسكري 1327 هـ = 1908 م.

---

(1) توفي سنة 1343 هـ = 1925 م. الأعلام 7/323، و«محمد أبو شادي» هذا هو والد الطبيب الشاعر أحمد زكي أبو شادي، منشىء مجلة أبوللو الشعرية، وترجم له الزركلي في الأعلام 1/127 (طبع دار العلم للملايين) ترجمة ذكية جداً، وضعه فيها في مكانه الحقيقي، ورحم الله الزركلي، فإن لتراجمه مذاقاً خاصاً.

(2) من كبار الكتاب والخطباء والمترجمين، مؤلفاته ومقالاته كثيرة، ومن أشهر ما كتب: الشهاب الراصد، رد على كتاب الشعر الجاهلي للدكتور طه حسين. توفي سنة 1372 هـ = 1953 م. الأعلام 7/238.

(3) طبع بعد ذلك كاملاً باسم: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» ـ بتحقيق عبد العزيز أحمد ـ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي 1383 هـ = 1963 م، وقد أشار المحقق إلى طبعة محمد أبو شادي هذه على أنها بمطبعة السعادة بالظاهر، فأوهم أن «الظاهر» هنا هو اسم الحيّ المعروف بالقاهرة. وهذا خطأ، فالكتاب لم يطبع بمطبعة السعادة. وأيضاً فإن مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر بباب الخلق، كما سبق.

الكوكب الشرقي: جريدة بالإسكندرية، كان من محرريها الشيخ حمزة فتح الله، صاحب «المواهب الفتحية»، وقد صحح بها طبعة من «المفصل» للزمخشري ـ على نفقة إبراهيم شوقي وسليمان حافظ 1291 هـ = 1874 م، وفي العام نفسه طبع بها أيضاً «جواهر الإكليل في مفاخر دولة الخديوي إسماعيل» لأحمد بن إسماعيل البرزنجي الحسيني الموسوي[1].

المحروسة: جريدة كان لها نشاط في طبع الكتب، منه قصة «علم الدين» لعلي باشا مبارك 1300 هـ = 1882 م، ولزوم ما لا يلزم، لأبي العلاء المعري، بشرح عزيز زَنَد[2] 1309 هـ = 1891 م، و «ديوان ابن المعتز» في العام نفسه، بشرح عزيز زند أيضاً، كما نشر بها أيضاً كتابه «القول الحقيق في رثاء وتاريخ الخديوي المغفور له محمد باشا توفيق» 1310 هـ = 1892 م. ومن مطبوعاتها أيضاً «فتوح الإسلام لبلاد العجم وخراسان» المنسوب إلى الواقدي 1309 هـ = 1891 م، و «أعجب ما كان في الرق عند الرومان»[3]، للزعيم مصطفى كامل باشا 1310 هـ = 1892 م، ألفه عندما كان طالباً بمدرسة الحقوق.

المؤيد: جريدة يومية، عظيمة الشأن، كبيرة الأثر، أنشأها الشيخ علي يوسف لتقف أمام توجهات المقتطف. راجع ما سبق من حديث عن مجلة الآداب.

الهلال: في يوم الخميس أولْ شهر صفر الخير سنة 1310 هـ = 25 من أغسطس سنة 1892 م، صدر العدد الأول من مجلة الهلال، المجلة العربية الوحيدة التي ظلت تتابع إصدار عددها الشهري، ولم تتوقف شهراً واحداً منذ صدورها في ذلك التاريخ، إلى يوم الناس هذا.

---

(1) معجم المؤلفين 1/164، ومعجم المطبوعات، ص 548.

(2) كان مديراً لجريدة المحروسة ورئيس تحريرها. توفي سنة 1328 هـ = 1910 م، معجم المؤلفين 6/281، ومعجم المطبوعات ص 978.

(3) انظر نوارد المخطوطات 1/342، وسماه الزركلي: حياة الأمم والرق عند الرومان. الأعلام 8/140.

وقد صدرت مجلة الهلال من مطبعة متواضعة ـ شأن جمهور المطابع في تلك الأيام ـ في دكان صغير بشارع الفجالة في القاهرة، ومع مرور الأيام وتعاقب الرجال العظام تحولت دار الهلال إلى صرح شامخ من صروح الفكر والعلم والثقافة، فبجانب مجلاتها المعروفة: الهلال والمصور والاثنين والكواكب وحواء وطبيبك الخاص... وسائر تلك الدوريات، حرصت دار الهلال على نشر الكتاب، بمختلف فنونه ومعارفه تحت دورية ثابتة، مثل كتاب الهلال الشهري، الذي صدر عدده الخمسمائة في شهر أغسطس 1992 أو في نشرات مستقلة، لها طابعها الخاص وحجمها المتغير.

وقد نشرت دار الهلال لرجال الفكر والأدب في مصر، على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم، كمصطفى صادق الرافعي، ومصطفى لطفي المنفلوطي، وعباس محمود العقاد، وطه حسين، وتوفيق الحكيم، وإبراهيم عبد القادر المازني، وأحمد أمين، ومحمد فريد أبو حديد، وسلامة موسى... إلى سائر رجال هذا الجيل. إلى جانب نشر مؤلفات منشىء الهلال: جرجي حبيب زيدان[1].

ثم كان لدار الهلال فضل آخر، وهو إعادة بعض الأعمال الجيدة، التي طبعت قديماً في غير مطبعتها.

ولا زالت دار الهلال إلى الآن تواصل نشاطها المحمود في نشر الكتب وإذاعتها.

هذه أبرز الصحف والمجلات التي عنيت بإصدار الكتب وإذاعتها، بجانب نشاطها الصحفي.

وليس يخفى حسن الاختيار والانتقاء في تلك المطبوعات؛ لأن القائمين

---

(1) ولد جرجي زيدان ببيروت ـ لبنان ـ سنة 1278 هـ = 1861 م، وتعلّم بها، ثم رحل إلى مصر وأصدر الهلال، وتوفي بالقاهرة سنة 1332 هـ = 1914 م.

على صحف ذلك الزمان ومجلاته، كانوا أصحاب فكر وبيان، وكانت لهم رؤيتهم النافذة، وبصيرتهم الواسعة[1].

ثانياً[2]: عنيت هذه المطابع الأهلية بطبع بعض الموسوعات، مثل «مسند الإمام أحمد بن حنبل» الذي طبعته المطبعة الميمنية في ستة أجزاء، و «تاج العروس في شرح القاموس» للمرتضى الزبيدي، الذي طبعته المطبعة الخيرية، في عشرة أجزاء، و «الكامل» في التاريخ، لعز الدين بن الأثير، الذي أخرجته المطبعة الأزهرية، في اثني عشر جزءاً، لكن هذه المطابع الأهلية توسعت في طبع الكتب الصغيرة والرسائل، وهذا فرق ما بينها وبين مطبعة بولاق، فإن مطبوعات هذه ـ في الغالب ـ كانت من الكتب الطوال والأوساط.

ثالثاً: سرت روح مطبعة بولاق في تلك المطابع الأهلية؛ من حيث اختيار الكتب، في كل علم وفن، ثم العناية بالترجمة، وإن تأمل عنوانات الكتب التي طبعت في تلك الأيام يدل على أن الناس كانوا مشغولين بوضع أسس الحضارة والتقدم أو التنوير، كما يقال في هذه الأيام.

وقد سرت روح مطبعة بولاق أيضاً في تلك المطابع؛ من حيث العناية بالإخراج، ثم في الشكل الطباعي (طبع الكتب بهامش الكتب)، ثم العناية الفائقة في التصحيح، وإذا كنا قد وقفنا في مطبعة بولاق عند هذا النفر من المصححين العلماء، من أمثال المشايخ نصر الهوريني، ومحمد قطة العدوي، ومحمد محمد الحسيني، وعبد الغفار الدسوقي الملقب عبد الغفار، وطه محمود قطرية الدمياطي، ومحمد قاسم، فإننا نجد أيضاً عند هذه المطابع الأهلية نفراً من العلماء المصححين من أمثال الشيخ محمد الزهري الغمراوي، الذي كان يتولى التصحيح

---

(1) انظر تلخيصاً جيداً وتحليلاً طيباً للصحف والمجلات المصرية، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، في سجل الهلال المصور 1/606، مع صور تاريخية لأقطاب الصحافة. صدر هذا السجلّ سنة 1992 م.

(2) من النظرات التحليلية والملاحظات حول نشاط المطابع الأهلية.

بالمطبعة الميمنية، وكانت تتقدم اسمه في ختام المطبوعات هذه العبارة: «يقول راجي غفران المساوي مصححه محمد الزهراوي الغمراوي»، والشيخ إبراهيم بن محمد الدلجموني الأزهري، وقد صحح جزءاً من «البيان والتبيين» للجاحظ، طبعة الجمالية، كما صحح طبعة من «الكامل» للمبرد، نشرتها مطبعة الفتوح الأدبية، التي أشرت إليها من قبل.

وعن هذا الشيخ الدلجموني يقول شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله: «كان غفر الله له من أعلام أدباء الأزهر، وقد تلمذت له عاماً في الأزهر سنة 1340 هـ، ومن آثاره شرح ديوان الحماسة المنسوب للرافعي، ونشرة من كامل المبرد»[1].

بل إن بعض هذه المطابع الأهلية قد حظيت بتصحيح مشاهير مصححي بولاق، ومن ذلك طبعة «شفاء الغليل فيما في كلاب العرب من الدخيل» للشهاب الخفاجي، التي أخرجتها المطبعة الوهبية، صححها شيخ التصحيح ببولاق نصر الهوريني، وكذلك صحح الشيخ نصر طبعة من الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، أصدرتها المطبعة الكاستلية سنة 1279 هـ = 1862 م[2].

وكذلك طبعة «تاج العروس» بالمطبعة الخيرية، تولى تصحيحها الشيخ محمد قاسم، أحد مصححي بولاق، وكذلك صحح هذا الشيخ نشرة المطبعة الأزهرية من «الكامل» لابن الأثير ـ وأشرت إلى ذلك من قبل ـ وصحح أيضاً طبعة من «مروج الذهب» للمسعودي، أخرجتها المطبعة الأزهرية سنة 1303 هـ = 1885 م.

---

(1) مقدمة تحقيق البيان والتبيين، ص 19.

(2) يقول الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله في مقدمة تحقيقه للإتقان ص 10 طبعة مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني عبد الحميد حنفي 1387 هـ = 1967 م، يقول: «وأصحّ هذه الطبعات طبعة الكاستلية. امتازت بما ألحق بها من تصحيحات وتعليقات من وضع الشيخ نصر الهوريني، وتقع في 12 صفحة». وانظر المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 3/274.

ويبدو أن هذا كان أمراً شائعاً: أن يشارك مصححو مطبعة بولاق في نشاط المطابع الأهلية، وقد أدركت أنا شيئاً من ذلك ففي أوائل الستينيات كنت أعمل مصححاً بمطبعة عيسى البابي الحلبي، وكان يعمل معنا بالتصحيح شيخ واع مدرب، هو الشيخ عبد الرزاق البهائي، وكان مصححاً بمطبعة بولاق، فكان يعمل بعض الوقت بمطبعة الحلبي، حتى إذا أحيل إلى التقاعد انصرف كل الوقت إلى مطبعة الحلبي.

ولقد كان من سمات المطابع في القرن الماضي وشطر كبير من هذا القرن العناية الفائقة بالتصحيح والمراجعة، فكان المصححون من العلماء[1] المتميزين، وكانوا يقومون بما يقوم به المحققون الآن، وإن لم يضعوا أسماءهم في صدر الكتب، وهذا مما يؤكد الثقة بهذا العلم الذي طبع في تلك الأيام، فقد أداه إلينا هؤلاء المصححون بكل أسباب العناية والحيطة.

وحين استقر علم تحقيق النصوص، وتحددت طرائقه، لم يفقد المصحح مكانه، بل ظل له قدره ومكانته، حيث كان عوناً وظهيراً للمحقق، في استدراك ما فرط منه، أو ند عنه. وقد أدركت طائفة من المحققين الكبار كانوا يرعون حق المصحح، ويفسحون له في مجالسهم، وذلك الذي ربط بيني وبين هؤلاء المحققين الأعلام: السيد أحمد صقر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وحسن كامل الصيرفي رحمهم الله أجمعين، إذ كنت أصحح تحقيقاتهم التي كانوا يطبعونها في أوائل الستينيات بمطبعة الحلبي.

ومن طريف ما أذكره الآن أني كنت أصحح بالمطبعة المذكورة كتاب «طيف

---

(1) على أن هذا المصطلح كان يُراد به قديماً أهل العلم، من الرّواة العُدول الضابطين، استعمله بهذا المعنى ابن سلاّم، قال في طبقات فحول الشعراء ص 26: «وممّا يدلّ على ذهاب الشعر وسقوطه قلّة ما بقي بأيدي الرواة المصحّحين...» قلت: والتصحيح والتحقيق كلاهما من وادٍ واحد، تقول اللغة: الإحقاق: الإثبات، يقال: أحققتُ الأمر إحقاقاً: إذا أحكمتَه وصحّحته.

الخيال» للشريف المرتضى، وكان محققه الأستاذ حسن كامل الصيرفي، وفي أثناء التصحيح وقفت على هذا البيت، في حواشي ص 56، منسوباً لمسلم بن الوليد (صريع الغواني):

فـــإذا تَنَبَّـــه رُعْتَـــهُ وإذا غفـــا   سَلَّـتْ عليه سُيـوفَـكَ الأَحْـلامُ

وقد نقله محقق «ديوان مسلم» الدكتور سامي الدهان، عن شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، وفي ذلك الوقت كنت أصحح بمطبعة الحلبي أيضاً كتاب «التمثيل والمحاضرة» للثعالبي، بتحقيق أخي وعشيري الدكتور عبد الفتاح الحلو، رحمه الله، وفي ص 84، وجدت ذلك البيت منسوباً لأشجع السلمي، وقبله بيت يخاطب فيه الشاعر هارون الرشيد:

وعلى عدوِّك يا ابنَ عَمِّ محمدٍ   رَصَدانِ ضَوْءُ الصُّبحِ والإظلامُ

فأخذت نسبة البيت هذه، وذهبت بها إلى الأستاذ الصيرفي - فرحاً مزهواً - فأثبتها في ص 140 من طيف الخيال، ومنذ ذلك اليوم صارت لي مكانة عند الأستاذ الصيرفي، فأدناني من قلبه، وفسح لي في مجلسه، وبسط لي علمه، وفتح لي بيته، وأفاض عليّ من خلقه، فاستفدت منه الكثير، وعرفت في بيته أدباء وشعراء ومحققين، رحمه الله رحمة سابغة.

ولقد كان مصححو المطابع في أواخر القرن الماضي، والقرن الحالي، من طلبة الأزهر ودار العلوم، الذين التمسوا أرزاقهم في تصحيح الكتب بالمطابع، وكان منهم أيضاً طائفة من المعلمين، الذين مارسوا هذه المهنة، مع القيام بأعباء التدريس، وأعرف أناساً ذوي أقدار الآن عملوا زماناً في مهنة التصحيح، بل إن شيخاً جليلاً من شيوخ الأزهر، عمل مصححاً بدار الكتب المصرية[1] خمس

(1) انظر مقدمة تحقيق كتاب الأغاني ص 59، الطبعة الثانية 1371 هـ = 1952 م، والشيخ محمد الخضر حسين، عالم من كبار علماء الإسلام، ومن متقدّمي الباحثين، ولد بتونس سنة 1293 هـ = 1876 م، تخرّج بجامع الزيتونة ودرّس به، وتقلّبت حياته بين السياسة والعلم، وكان له فيها شأن كبيرة، زار بلاداً كثيرة حتى استقرّ بمصر، وألّف بها كتباً كثيرة، =

سنوات، وهو الشيخ محمد الخضر حسين، العالم التونسي الكبير، وشيخ الأزهر، في أول قيام الثورة المصرية 1952 م.

ومما يستطرف ذكره هنا أن الشيخ الشهيد حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين كان بسبيل الاشتغال بهذه المهنة؛ مهنة تصحيح الكتب، ولكن حالت شواغل الدعوة دون أن يمضي في ذلك الطريق، وحديث ذلك ذكره الدكتور سامي الدهان، حيث أشار في مقدمة تحقيق ديوان مسلم بن الوليد (صريع الغواني) إلى الطبعة المصرية من الديوان التي أنفق عليها محمد أحمد رمضان المدني، صاحب مكتبة المعاهد العلمية بالصنادقية بمصر، وقد ذكر على الورقة الأولى من هذه الطبعة: «نقحه وصححه وعلق عليه الأستاذ الجليل حسن أفندي أحمد البنا، المدرس بالمدارس الأميرية»، ثم ذكر على الورقة الأخيرة منه: «تم طبع ديوان صريع الغواني، وقد قام بتصحيح بعض أصوله قبل تقديمه للطبع الأستاذ الجليل حسن أفندي أحمد البنا، المدرس بالمدارس الأميرية، ورئيس جمعية الإخوان المسلمين، وقد حالت أشغاله دون تصحيحه أثناء الطبع».

ويعلق الدكتور سامي الدهان على ذلك فيقول: «ولعل الأستاذ الجليل قد شغلته الدعوة، فانصرف عن «مسلم» إلى المسلمين، وتعلق بشرح الدين وتقويم النفوس، فترك تقويم الديوان لغيره، يخرجه على هذا الشكل في مصر، ولم نقع للمرحوم البنا على كلمة في «مسلم» تبين رغبته فيه أو حكمه عليه، ولكننا نرى في عمله له، وسعيه وراء نشره حباً بالشاعر وحدباً عليه، وتعلقاً بالشعر الصحيح الجزل الفصيح خدمة للناطقين بالضاد والمسلمين»[1].

= ثم ولي مشيخة الأزهر، وتوفي بالقاهرة سنة 1377 هـ = 1958 م. الأعلام 6/113 (دار العلم للملايين).

هذا؛ وإن في تولّي هذا العالم التونسي مشيخة الأزهر دليلاً على أن مصر لا تعرف التعصّب والبلديّة، فهو العالم الوحيد الذي تولى هذا المنصب الديني الرفيع من غير أبناء مصر.

(1) مقدمة تحقيق ديوان مسلم بن الوليد (صريع الغواني)، ص 57، طبعة دار المعارف بمصر 1957 م.

رابعاً: اكتسبت بعض المطابع الأهلية شهرة لدى بعض المستشرقين، الذين آثروها على غيرها من مطابع أوربا[1]، أو سواها من البلدان، فطبعوا بها تحقيقاتهم، وبخاصة في مطالع القرن العشرين، مثل مطبعة هندية بالموسكي، فقد طبع فيها المستشرق الإنكليزي مرجليوث «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ـ من تحقيقه ـ من سنة 1909 ـ 1916 م، على نفقة تذكار لجنة جب، وكذلك طبع بها المستشرق الألماني بولس برونله، كتابين جليلين تحت عنوان: «آثار اللغة العربية» الكتاب الأول «شرح غريب السيرة النبوية» لابن هشام، تأليف أبي ذر الخشني 1329 هـ = 1911 م، والكتاب الثاني «نظام الغريب» لأبي محمد الربعي[2] 1330 هـ = 1912 م.

وكذلك مطبعة الرحمانية بالخرنفش، وصاحبها عبد الرحمن موسى شريف ـ طبع بها المستشرق الإنكليزي آرثر جفري كتاب المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنة 1355 هـ = 1936 م، على نفقة بريل بمدينة ليدن، مع شهرة مطبعة بريل في ذلك الزمان، وإخراجها لنفائس التراث العربي، كما هو معروف من تاريخها[3].

---

(1) علم الله؛ بعد أن كتبت هذا الكلام في المسوّدة، وقبل أن أخرجه إلى المبيضة، وقفت على كلام يشبهه ليوسف إليان سركيس، يقول في مقدمة كتابه معجم المطبوعات: «ثم اعتنى أهل الشرق بتحسين الطباعة، وإتقان أشكال الحروف، حتى أصبح المستشرقون الغربيون يؤثرون طبع الكتب العربية في المطابع الشرقية على مطابعهم في الغرب».

(2) الربعي هذا هو أبو محمد عيسى بن إبراهيم، من أهل أحاظة باليمن، توفي سنة 480 هـ، وهو غير الربعي النحوي اللغوي، من تلاميذ أبي علي الفارسي، واسمه أبو الحسن علي بن عيسى. توفي سنة 420 هـ، وبعض الناس يخلط بينهما.

(3) وأنبه إلى أنه قد كتب على غلاف هذا الكتاب (المصاحف)، من اليسار:
«مطبعة بريل بليدن» فيظنّ أنه طبع بتلك المطبعة، مع أنه طبع بالرحمانية، وهذا مصطلح عند المستشرقين، يكتبون على الغلاف: مطبعة كذا، وهم يريدون أنه طبع على نفقتها وبتمويلها، وليس أنها هي التي طبعته. ومن ذلك «مغازي الواقدي» تحقيق المستشرق الإنكليزي مارسدن جونز، طبع بدار المعارف بمصر، سنة 1966 م، ولكن كتب على =

ومن ذلك أيضاً: مطبعة السعادة، طبع بها المستشرق الألماني ج. براجستراسر[1] كتاب «طبقات القراء» لابن الجزري، المعروف باسم «غاية النهاية» سنة 1351 هـ = 1932 م، بمشاركة مكتبة الخانجي.

وبجانب اكتساب المطابع المصرية هذه الشهرة، اكتسب الطابع المصري أيضاً تلك الشهرة، حتى استعين به في تشغيل مطبعة ببلاد المغرب الأقصى، في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك ما ذكره العلامة الشيخ محمد المنوني، حفظه الله، في قصة دخول المطبعة الحجرية بلاد المغرب، قال: «فوصلت المطبعة الحجرية للمغرب في شعبان سنة 1281 هـ = 1864/ 1865 م، وكان دخولها يتسم بشكل فردي، حيث جاء على يد قاضي تارودانت محمد الطيب بن محمد السوسي التملي الروداني، الذي اشتراها من الشرق لما حج، ثم أتى بها للمغرب، ومعه طابع مصري ليشتغل بها»[2]. وقد أورد الأستاذ المنوني صورة العقد المبرم بين القاضي الروداني والطابع المصري، ونحن نورد نص ذلك العقد لطرافته ودلالته التاريخية، وهو: «إنه لما كان في يوم الأربعاء المبارك 14 يوم خلت من شهر ربيع الأول سنة 1281 هـ: اتفق حضرة العمدة الفاضل السيد الطيب الروداني، ابن المرحوم السيد محمد الروداني، من أهل مدينة رودان «مغرب» مع الفقير إلى الله تعالى كاتب الأحرف الفقير محمد القباني المطبعي، ابن المرحوم إبراهيم، من أهالي مصر المحروسة، على أنه يتوجه برفقته إلى مدينة رودان بأرض المغرب، ويشتغل عنده على مطبعة حجرية، عدة سنة كاملة، ابتداها «كذا» شهر ربيع الأول سنة 1281 هـ، وانتهاها «كذا» شهر صفر الخير سنة 1282 هـ، وله

= الغلاف «مطبعة جامعة أكسفورد» أي أنه من إصداراتها، فيجب التنبه لهذا في قائمة المراجع.

(1) مات قبل إتمامه، فأتمّه المستشرق برتزل. راجع كتابي «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» ص 258.

(2) مظاهر يقظة المغرب الحديث 1/ 205 مطبعة الأمينة بالرباط 1392 هـ = 1973 م.

نظير ذلك راحته مما جميعه «كذا»[1] من أكل وشرب وكسوة، على طبق مراده، وفي كل شهر يعطي له مئتان قرش مصروف لجيبه، وقد رضي الفقير محمد القباني بذلك ومن بعد وفاء السنة المذكورة إذا أراد الفقير محمد القباني بأن يرجع إلى بلده مصر المحروسة بأن يرحله العمدة السيد الطيب إلى حد بلده على طرفه، وقد رضي السيد المذكور بذلك».

وكانت هذه المطبعة التي أدارها الطابع المصري نواة لغيرها من المطابع التي تدرب عمالها على يد ذلك المصري، بمدينة فاس، ومع شيوع تلك المطابع الحجرية وقيامها بنشر الكتب وإذاعتها، رأينا السلطان محمد الرابع يحاول تطوير الطباعة المغربية، وتأسيس مطبعة عصرية الحروف، إلى جانب المطبعة الحجرية، وقد أرسل لذلك أحد الطلبة المغاربة إلى مصر ليتدرب على الطباعة العصرية، وهذه رسالة من إسماعيل باشا خديوي مصر، إلى محمد الرابع سلطان المغرب، تتضمن الترحيب بذلك المغربي الموفد وتاريخ هذه الرسالة شهر شوال سنة 1283 هـ الموافق شهر فبراير سنة 1866 م، تقول رسالة الخديوي إسماعيل: «. . . هذا وقد سررت بورود مشرفكم الكريم، المتضمن لزوم المطبعة لذلك الجناب الفخيم، وما يحتاجه المخصوص الوارد بشأنها، من مزيد التمرين والتفهيم، وذلك لما فيها من الإعانة على طلب العلم الشريف وتعليمه، وتسهيل السبيل في نشره بين البرايا وتعميمه، وصيانة كتبه الشريفة من تحريف الكاتبين، وتقريب تناولها إلى أيدي الطالبين والراغبين، وهذا دليل ظاهر، وبرهان باهر، على مزيد عنايتكم فيما فيه المصلحة العامة، ورعايتكم لما يعود على الناس بالفائدة التامة، واهتمامكم بأمر العلم الكريم وأهله، وقيامكم بما يجب من حق فضله، فمتع الله ببقائكم الملك والعليا، ونفع بوجودكم وسعودكم الدين والدنيا، وقد أرسلنا المومىء إليه إلى دار الطباعة[2]، وأكدنا على مأمورها بإراءته كل ما يلزم

---

(1) هذه الكلمة تعني الشك عند كاتبها في الكلمة السابقة. وهذا التعبير لا يزال مستعملاً في العامية المصرية، ويعني راحة الشخص من جميع الوجوه.

(2) يعني مطبعة بولاق.

لهذه الصناعة، والاعتناء بتمرينه على استعمال أدواتها، وتوقيفه على كيفية إدارة آلاتها، وسائر كيفياتها»[1].

خامساً: اتجه بعض أصحاب هذه المطابع الأهلية إلى طبع بعض الكتب في مطابع أخرى غير مطابعهم، ولهذا دلالة على أن القوم كانوا في عجلة من أمرهم، وأنهم كانوا يريدون طبع الكتب على أوسع نطاق، وكأنهم في سباق مع الزمن؛ إذ رأوا أن مطابعهم الخاصة تضيق عن استيعاب نشاطهم، وتحقيق طموحاتهم.

فهذا مصطفى البابي الحلبي، صاحب المطبعة الميمنية ينفق على طبع كتاب «فقه اللغة» لأبي منصور الثعالبي، بالمطبعة العمومية سنة 1298 هـ = 1880 م، وكذلك ينفق على طبع «الكشاف» للزمخشري، بمطبعة بولاق 1318 هـ = 1900 م.

وكذلك عمر حسين الخشاب، صاحب المطبعة الخيرية، أنفق على طبع «فتاوى قاضي خان» في فقه الحنفية، بمطبعة بولاق 1310 هـ = 1893 م، وأنفق كذلك على طبع «تفسير الطبري» ببولاق 1330 هـ = 1911 م.

ومحمد عبد الواحد الطوبي ـ شريك عمر الخشاب في المطبعة الخيرية ـ أنفق على طبع «محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر» لعلاء الدين علي دده البسنوي، بالمطبعة الشرفية 1311 هـ = 1893 م، وعلى طبع «شرح مقامات الحريري» للشريشي، بالمطبعة العثمانية 1314 هـ = 1896 م.

وفرج الله زكي الكردي، صاحب مطبعة كردستان العلمية، أنفق ـ بالاشتراك ـ على طبع «شروح التلخيص» في البلاغة، بمطبعة بولاق 1317 هـ = 1899 م.

---

(1) المرجع نفسه ص 45، 212، وقد أفاد الأستاذ المنوني في حاشية ص 44، أن هذه الرسالة الخديوية من إنشاء الكاتب المصري الشهير عبد الله باشا فكري، ناظر المعارف المصرية إذ ذاك، وأنها قد وردت في الآثار الفكرية ص 54 ـ 56، وانظر كتابي مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص 195.

ثم أما بعد، فهذا جانب الطباعة العربية في مصر، حتى نهاية القرن التاسع عشر، سقته على سبيل الوجازة والاختصار، لكني قد حرصت على أن أبرز ـ من خلال الحديث عن المطابع والناشرين وعنوانات الكتب ـ الأفكار التي كانت توجه الطباعة والنشر، فلم تكن القضية أن تدور ماكينات الطبع بما يملأ الأوراق ويسود الصفحات، لقد كانت هناك ـ كما قلت من قبل ـ رغبة عارمة في الإصلاح والنهوض من عوائق التخلف، للحاق بركب الحضارة الذي أخذت أوربا تجني ثماره في تلكم الأيام.

وإذا كانت مطبعة بولاق قد بدأت نشاطها نحو سنة 1820 م ثم تبعتها المطابع الأهلية بعد نحو أربعين عاماً، وإذا كان القرن التاسع عشر ينتهي عند تمام سنة 1899 م، فإن المرء يعجب لغزارة الإنتاج وفيض الكتب الذي جادت به مطبعة بولاق والمطابع الأهلية، في كل علم وفن بالكتب الصغار والأوساط والكبار، في الميادين الثلاثة؛ الترجمة والإحياء والتأليف.

ولنا أن نقدر أن مطبعة بولاق لم يشتد عودها، ولم يستقر الأمر لها في الطبع والنشر إلا في نحو سنة 1850 م، ومعها بعد ذلك المطابع الأهلية، وإن خمسين عاماً في تاريخ الأمم والشعوب تضيق عن استيعاب هذا العدد الضخم من الكتب العربية المطبوعة، وإن أردت أن تعرف صدق هذا فتأمل ذلك الكتاب التجميعي العظيم «معجم المطبوعات العربية والمعربة» الذي جمعه ورتبه يوسف إليان سركيس من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 هـ، الموافقة لسنة 1919 م ميلادية، وسترى غلبة لطبع الكتاب العربي في مصر، على كل ما طبع في أوربا وبلاد العجم والهند، ومختلف البلدان العربية والإسلامية، وقد قدمت في صدر هذا البحث إحصاء سركيس بما طبع من الكتب حتى سنة 1295 هـ = 1878 م، وقال سركيس عقب هذا الإحصاء: «غير أن من يمعن النظر اليوم في كثرة ما صار إليه عدد المطابع والكتب المطبوعة في عاصمة القطر المصري لا يلبث أن تتولاه الدهشة والانذهال من هذه النهضة العلمية، بانتشار المطابع والكتب

إلى ما ينوف حد الإحصاء، وقس على ذلك كثيراً من البلاد السورية والهندية والإيرانية والمغربية»[1].

لقد قامت هذه المرحلة من تاريخ الطباعة في مصر على أسس ثابتة، وجَرتْ على منهج محكم راشد، من حيث الاختيار والإعداد والطبع، حتى إذا كان القرن العشرون كانت الثمار قد أينعت، والأشجار قد تعددت، وقدَّت فروعها وأغصانها، في مصر، وفي خارج مصر.

وفي مصر بوجه الخصوص نشطت حركة النشر الواعي الدقيق، ولم يتم العقْد الثالث من هذا القرن 1930 حتى كان الأمر قد استقر تماماً للطباعة العالية المتقنة في مصر.

ولقد كان من أبرز مظاهر النهضة الطباعية في مصر في أوائل هذا القرن العشرين أنها اجتذبت عدداً من الناشرين النابهين، الذين استقبلتهم مصر، وأعتدت لهم متكأ، فأنتجوا وملأوا الدنيا علماً، ومنهم الناشر المغربي محمد ساسي، وكان تاجراً بالفحّامين من حي الغورية بالقرب من الأزهر، وأنفق على طبع كتب كثيرة، من أشهرها كتاب الأغاني، كما سبق، ثم الناشرون الشوام العظام: محمد أمين الخانجي، ومحب الدين الخطيب، ومحمد منير الدمشقي، وحسام الدين القدسي.

لقد أنشأ الأول المطبعة الجمالية، إلى جانب نشره في مطبعة السعادة، والثاني السَّلفية ـ وشارك في تأسيسها عبد الفتاح قتلان، وهو دمشقي أيضاً، والثالث المُنيرية ـ أما الرابع فهو قصة وحده، فقد كان ينسخ ويجمع ويُصحح بيده، ومن دكّان له صغير بحارة الجداوي بدرب سعادة خلف دار الكتب المصرية خرجت كتب وموسوعات وقد فتح هؤلاء الشوام فتحاً في تاريخ الطباعة العربية.

ثم جاءت مرحلة مطابع دار الكتب المصرية، ولجنة التأليف والترجمة

(1) الصفحة الأولى من مقدمة معجم المطبوعات العربية والمعرّبة.

والنشر، ودار المعارف، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وسائر دور النشر في مصر، مما هو معروف ومذكور[1].

ولم يبق إلا بعض المقترحات:

أولاً: لقد حظيت المخطوطات في العقود الأخيرة بعناية كبيرة، في التعريف بها وفهرستها ودراستها، والبحث في مختلف شؤونها، ورأيي أن قد آن الأوان لنبذل عناية مساوية بالمطبوعات: درساً وإحصاءً، وأماكن طبع، وأسماء مطابع، وأسماء ناشرين.

وإذا كان من أقدم المطبوعات العربية كتاب «الكافية في النحو» لابن الحاجب، الذي طبع في روما بإيطاليا سنة 1592 م و «القانون في الطب» لابن سينا، الذي طبع في روما أيضاً سنة 1593 م، فإن هذه أربعمائة سنة في تاريخ الطباعة العربية، مرت بها تلك الطباعة بمراحل، وخضعت لاتجاهات، وهذه وتلك تحتاج إلى درس وتحليل وإحصاء.

ولعل أول ما ينبغي عمله في هذا المجال: هو إحصاء دقيق بأسماء المطابع التي تولت طبع الكتاب العربي في مختلف البلدان ثم إحصاء بمطبوعات كل مطبعة.

نعم إننا بحاجة إلى معرفة ما طبع وأماكن طبعه، لقد صنع يوسف إليان سركيس كتابه الجيد «معجم المطبوعات العربية والمعرّبة» من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 هـ الموافقة للسنة الميلادية 1919 م، مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمعة من ترجمتهم، وقد أبلى في ذلك بلاء حسناً، وقد جاءت بعده جهود، لتكمل المسيرة، ولكنها جهود فردية، وفيها ثغرات كثيرة.

إن هذا الذي أقترحه الآن يحتاج إلى جهود هيئة كبرى، تعمل وفْقَ منهج محكم دقيق، لكثرة ما طُبع من الكتب وتعدد جهات النشر.

---

(1) ترى هذه المراحل كلها في كتابي مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي.

إن كثيراً من المطبوعات قديماً، تُعدّ الآن في حكم المخطوطات، من حيث نُدرة وجودها وصعوبة الوصول إليها، ومعرفة حقيقة أمرها.

لقد أشرت من قبل إلى أن كثيراً مما طُبع في مراحل الطبع الأولى، لا تُعرف طبيعة الأصول الخطية التي طُبع عنها، فالذي يريد تحقيق كتاب مخطوط الآن عليه بعد أن يجمع مخطوطاته المتاحة له من الشرق والغرب، أن يبحث عن مطبوعاته القديمة، إن كان قد طُبع من قبل، فهذه المطبوعات القديمة بمثابة أصول أخرى للكتاب المراد نشره وتحقيقه، فلعل هذا المطبوع قد قام على أصل مخطوط جيد لا نعرفه.

ثانياً: لقد ثبت أن حركة نشر الكتب وطباعتها في القرن التاسع عشر، قد وقف وراءها نفرٌ من عظماء الرجال: ناشرون ومنفقون وأصحابُ مطابع ومصححون، وهؤلاء الرجال قد بذلوا جهداً كبيراً، واحتملوا عناءً باهظاً، وقد سجلت أسماؤهم في أوائل المطبوعات وأواخرها، حتى جاءت ظاهرة طبع الكتب بالتصوير (الأوفست) فاغتالت تاريخ هؤلاء الرجال العظام اغتيالاً، حين أغفلت زمان الطبع ومكانه، وتمادت فأسقطت أواخر المطبوعات، التي كان ينصُّ فيها على اسم مصحح الكتاب، واسم ناشره، واسم من أنفق على طبعه، وطمس خاتم المطبعة بالسواد، كما ترى في آخر «المخصص» لابن سيده المطبوع بمطبعة بولاق سنة 1316 هـ = 1898 م فقد أصدر منه المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت طبعة مصورة، منذ نحو عشرين عاماً، وترى في صفحة 169 من الجزء السابع عشر، وهو آخر الكتاب، ترى ضرباً بالسواد الكثيف على خاتم المطبعة الأميرية ببولاق، فإذا رجعت إلى الأصل المصوّر عنه، وجدت عبارة الخاتم هكذا: (دار الطباعة الميرية بولاق).

بل انتهى الأمر إلى إسقاط اسم المحقق، وإليك بعض الأمثلة من هذه الجرائم:

أ ـ «كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، طبع بعناية دار الكتب المصرية في ثلاثة أجزاء،

بمطبعة المقتطف سنة 1332 هـ = 1914 م، وقد حظيت هذه الطبعة بتصحيح إمام من أئمة العربية في هذا العصر، هو العلامة الشيخ سيد بن علي المرصفي، ثم جاءت دار الكتب العلمية ببيروت، فأصدرت مصورة من هذه الطبعة سنة 1400 هـ = 1980 م، أسقطت منها اسم هذا الشيخ الجليل.

ب ـ كتاب «لُباب الآداب» للأمير أسامة بن منقذ، صدر بتحقيق محدّث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر، سنة 1354 هـ = 1935 م، بالمطبعة الرحمانية بمصر، لحساب مكتبة لويس سركيس بالفجالة؛ رأيت منه مصوّرة بيروتية ضالّة، أسقط منها اسم الشيخ الجليل، محقّق الكتاب.

ج ـ كتاب «أخبار القضاة» لوكيع، نشرته المكتبة التجارية بمصر، بمطبعة الاستقامة سنة 1369 هـ = 1950 م، صدرت منه مصورة عن عالم الكتب ببيروت، بدون تاريخ ـ أسقطت اسم مصحح الكتاب ومخرّج أحاديثه عبد العزيز مصطفى المراغي[1].

وهكذا أحيل بين أبناء هذا الجيل وبين معرفة جهاد أسلافهم الذين مهدوا الطريق، وسلكوا دُروباً مضنية.

ولما كان العاملون بتاريخ الطباعة، المحبون للعلم، العارفون بتاريخ الرجال يتناقصون يوماً إثر يوم فلا بد من عمل وجهد؛ لاستنقاذ هذا التاريخ من بئر النسيان وقرارة الضياع، وذلك يكون بعمل قوائم (ببليوغرافيات) إحصائية بأسماء المطابع، وأسماء أصحابها، ثم أسماء الناشرين، وأسماء المصححين، في هذه المرحلة المبكرة من الطباعة. كما قلتُ في. . . السابق.

---

(1) وهناك لون آخر من السرقة والنصب والاحتيال، يبتعد عن التصوير، ولكنه يقوم على الطبعة القديمة. ومن ذلك كتاب المعاني الكبير، لابن قتيبة، صدر عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند سنة 1368 هـ = 1949، بتحقيق المستشرق الإنكليزي كرنكو، والشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. ثم أخرجت منه دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1405 هـ = 1984 م طبعة صُفَّتْ بحروف جديدة، ولكنها التزمت أرقام طبعة حيدر آباد المذكورة، وسلخت تعليقاتها، وأغارت على فهارسها.

ثالثاً: قلت: إن مرحلة طبع الكتب في القرن التاسع عشر قد شهدت ظاهرة طبع الكتب بهامش الكتب، وهذه الكتب المطبوعة على هوامش الكتب يَغْفُل عنها الناس أحياناً، وبعضها طُبع مستقلاً، وبعضها لم يطبع غير تلك الطبعة بهامش الكتاب الأصلي، ومن ذلك كتاب «شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين العيني، طبع بهامش «خزانة الأدب» للبغدادي، بمطبعة بولاق، كما سبق، ولم يطبع غير تلك الطبعة.

فيُقترح هنا عمل قوائم بهذه الكتب التي طُبعت بحواشي الكتب، في القرن التاسع عشر، والفرصة مواتية هنا ـ والحمد لله ـ فإن مركز جمعة الماجد قد وُفِّق لعمل عظيم، هو جمع بعض المكتبات الخاصة، التي عُرف أصحابها بجمع كل شاذة وفاذة، مثل مكتبة شيخنا الجليل عبد الغني عبد الخالق، ومكتبة أستاذنا العلامة السيد أحمد صقر رحمهما الله تعالى، وقد رأيت هاتين المكتبتين، وعرفت نفائسهما، إذ قد أسعدني زماني بالقرب من العالمين الكبيرين، فعن طريق هاتين المكتبتين، مع ما جمعه المركز من نفائس المكتبات الأخرى، يمكن تنفيذ هذين المقترحين.

رابعاً: توصية الباحثين والكاتبين بتسجيل المعلومات التامة الدقيقة، في قائمة مراجعهم ومصادرهم، من حيث ذكر عنوان الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه، واسم مصححه، وعدد أجزائه، وتاريخ الطبع بالهجري والميلادي، واسم المطبعة، واسم الناشر، إذا لم يكن هو صاحب المطبعة، واسم المنفق على طبع الكتاب.

خامساً: توجيه نظر أصحاب دور النشر ـ وبخاصة في بيروت، وهم أول من نَقَب النَّقْب وفتح الباب ـ حين أخلدوا إلى الراحة، وطلبوا الغنيمة الباردة، بتصوير أعمال السابقين، توجيه نظرهم إلى أن يتقوا الله ويُبقوا على أسماء المطابع القديمة والمحققين والمصححين وسائر أصحاب الحق القديم.

وبذلك نحفظ للتاريخ حقَّه، وللناس جهودهم.

والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

مراجع البحث

- أباطيل وأسمار، لمحمود محمد شاكر. مطبعة المدني بمصر، الطبعة الثانية 1391 هـ = 1972 م.
- أبجد العلوم - ويُسمّى «الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم»(*) - لصديق بن حسن القنوجي - الجزء الأول: أعدّه للطبع ووضع فهارسه عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1978 م. والجزآن الثاني والثالث: طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون تحقيق، وبدون تاريخ.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني (عبد الحميد حنفي)، القاهرة 1387 هـ = 1967 م.
- الأخبار التاريخية في السيرة الزكية، لزكي محمد مجاهد، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، القاهرة 1396 هـ = 1976 م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية بالقاهرة 1373 هـ = 1954 م، والطبعة الرابعة - دار العلم للملايين، بيروت 1399 هـ = 1979 م.
- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية - من سنة 1301 - إلى سنة 1365هـ (1883 - 1946 م)، لزكي محمد مجاهد، الجزء الأول بمطبعة دار الطباعة المصرية الحديثة بالقاهرة 1368 هـ = 1949 م. والجزء الرابع، وهو الأخير، بمطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة 1382 هـ = 1963 م.

(*) هذا هو اسم الجزء الأول، والجزء الثاني اسمه «السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم»، والثالث «الرحيق المختوم من تراجم أئمة العلوم»، وهذه كلها تسميات المؤلف.

ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية 1345 هـ = 1927 م،
ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
ـ أمالي أبي علي القالي، دار الكتب المصرية 1344 هـ = 1926 م.
ـ إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تحقيق الدكتور حسن حبشي، القاهرة 1389 هـ = 1969 م.
ـ إيضاح المكنون = الذيل على كشف الظنون.
ـ البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة 1380 هـ = 1960 م.
ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزّبيدي، وزارة الأعلام بالكويت 1385 هـ = 1960 م.
ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لصديق حسن القنوجي تصحيح وتعليق الدكتور عبد الحكيم شرف الدين، المطبعة الهندية العربية، بمباي 1382 هـ = 1963 م، طبع على نفقة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، حاكم قطر.
ـ تاريخ التراث العربي، للدكتور محمد فؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي، وراجعه الدكتور عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1402 هـ = 1976 م.
ـ التراث العربي لعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر (سلسلة كتابك) العدد 35 ـ 1978 م.
ـ تفسير الطبري، بولاق 1330 هـ = 1911 م.
ـ التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية، لمحمد مختار باشا، بولاق 1311 هـ = 1893 م.
ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1387 هـ = 1968 م.

ـ الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، لعلي باشا مبارك، طبعة مصوّرة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة 1969 م ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 م.
ـ خطط المقريزي ـ وهو المسمّى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ـ دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة 1967 م، طبعة مجموعة اعتماداً على طبعة بولاق 1270 هـ = 1853 م.
ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبّي، دار صادر ـ بيروت، مصوّرة عن طبعة المطبعة الوهبية بمصر 1284 هـ = 1867 م.
ـ ديوان الأبيوَرْدي، تحقيق الدكتور عمر الأسعد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1394 هـ = 1974 م.
ـ ديوان صريع الغواني (مسلم بن الوليد)، تحقيق الدكتور سامي الدهان، دار المعارف بمصر 1957 م.
ـ الذيل على كشف الظنون ـ وهو إيضاح المكنون ـ لإسماعيل باشا البغدادي. إستانبول 1945 م.
ـ الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، تحقيق الدكتور إحسان عباس. مكتبة لبنان. الطبعة الثانية 1984 م.
ـ روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، للمقري، نشر عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية بالرباط، المغرب الأقصى 1383 هـ = 1964 م.
ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، تحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة. الطبعة الثانية. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة 1376 هـ = 1956 م.
ـ شروح سَقْط الزَّند، لأبي العلاء المعرّي، لجنة إحياء آثار أبي العلاء. دار الكتب المصرية 1364 هـ = 1945 م.
ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للشهاب الخفاجي، تصحيح الشيخ نصر الهوريني. المطبعة الوهبية بمصر 1282 هـ = 1865 م.

ـ طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني. القاهرة 1394 هـ = 1974 م.
ـ طراز المجالس، للشهاب الخفاجي. المطبعة الوهبية بمصر 1284 هـ = 1867 م،
ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية 14،2 هـ = 1982 م.
ـ فهرست الكتب النحوية المطبوعة، للدكتور عبد الهادي الفضلي. مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء 14،7 هـ = 1986 م.
ـ قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية حتى سنة 1862 م، جمع وتصنيف محمد جمال الدين الشوربجي. مطبعة دار الكتب المصرية 1383 هـ = 1963 م.
ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة المصرية 1352 هـ = 1933 م.
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة. إستانبول 1941 م.
ـ لسان العرب، لابن منظور. بولاق ،130 هـ = 1882 م.
ـ المجمعيون في خمسين عاماً، للدكتور محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 14،6 هـ = 1986 م.
ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، لمحمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة 14،5 هـ = 1985 م.
ـ مظاهر يقظة المغرب الحديث، لمحمد المنوني. الرباط ـ المغرب الأقصى ـ مطبعة الأمنية 1392 هـ = 1973 م.
ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق المستشرق الألماني وستنفلد. لبيزغ 1866 م.
ـ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير الدكتور محمد عيسى صالحية. مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد

المخطوطات العربية ـ القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، دمشق 1376 هـ = 1957 م.
ـ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف إليان سركيس. نشر مكتبة الثقافة الدينية، بالعتبة بالقاهرة، بدون تاريخ. مصوّرة عن طبعة مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ = 1928 م.
ـ موسوعة عصر التنوير (أهم مائة كتاب في مائة عام) دار الهلال بمصر 1992 م،
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية 1932 م.
ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، بتحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت 1388 هـ = 1968 م.
ـ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي. الجزء 21، تحقيق محمد الحجيري. النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية. شتوتغارت 1408 هـ = 1988م.



قضية إنقاذ المخطوطات:
ما تحقق وما لم يتحقق

ليس بين أيدي الأمم الآن من تراثها الفكري المسجل الموثق، ما للأمة العربية كثرة وتنوعاً، فقد عَمرَت دُور الكتب، وامتلأت مكتبات المساجد بألوف الألوف من المصنَّفات التي حملت قرائح الكُتَّاب العرب في مختلف الفنون والعلوم والآداب. فما كادت الرواية الشفوية تنحسر، ويحلّ محلها التسجيل والتدوين حتى امتلأت حَلَقات المساجد بالشيوخ والتلاميذ، الشيوخ بمحفوظهم ومرويَّاتهم يُملون، والتلاميذ بأقلامهم وقراطيسهم يسْتملون ويسجِّلون.

ولا يخرج هذا المكتوب من بين يدي التلاميذ حتى يستكمل أسباب التوثيق والقبول، من سماع على الشيخ المُملِي، أو إذن منه بإجازة رواية الذي كُتب، وتوقيعه بخطه بصحة ذلك كله، مقروناً ذلك كله بتاريخ الإملاء ـ النَّسخ ـ والسماع والإجازة باليوم والشهر والسنة، وأحياناً بالوقت من اليوم، كأن يقال: ضحوة يوم كذا، أو ظُهره أو عصره، وقد يضاف إلى ذلك كله تسجيل أسماء حضور طبقة السماع، وهم الذين حضروا مجلس الإملاء ـ ويكثر هذا في كُتُب الحديث ـ ثم تخرج تلك النسخة المحرَّرة الموثقة من الكتاب، ليتلقفها الورّاقون ـ وهم الناسخون في ذلك الزمان ـ يستنسخون منها نُسخاً، تتناسل من الأصل الأول، كما يتناسل الحيُّ من الحيّ.

وهكذا وصل إلينا معظم تراثنا على هذا الوجه الذي لا يدخل عليه الشك من أي باب تدخل منه الشكوك؛ لا على وجوه الاجتهاد والتخمين والحدس والاستنتاج، ومعاناة فكّ الرموز واستنطاق الطّلاسم، وإذا ما أراد كذّاب أو مدلّس أن يخترق هذه الحدود الحصينة من التوثيق والاطمئنان أمكن كشفه وفضح أمره من أيسر سبيل، بأسباب وعلامات يعرفها المشتغلون بعلم المخطوطات.

ومما ينبغي التنبّه له، أو التذكير به أن هذه الحركة العلمية القائمة على الإملاء والاستملاء والتسجيل، لم ينفرد بها بلدٌ عربي أو إسلامي دون بلد، ولم يختصّ بها زمن دون زمن، بل قام الكلُّ في وقت واحد، وكأنهم جميعهم على موعد واحد، لا يحلُّ تأخيره، لأداء واجب واحد، لا يقوم أحد منهم مقام أحد فيه، فالذي حدث في مكة والمدينة والبصرة والكوفة وبغداد، من مجالس العلم والاستملاء حدث مثله في الوقت نفسه في دمشق وحلب والقاهرة وقرطبة وغرناطة وإشبيلية والمغرب الأقصى كله وبلاد فارس، وأصغر بلد طالتْه يدُ العربية.

كثرت التآليف إذن، وامتلأت خزائن الكتب ودور العِلم بالمخطوطات، وأسلمها جيلٌ إلى جيل، وفي أول الأمر حفظ الجيل الثاني ما أسلمه إياه الجيل الأول، وصانه كما يصون كرام الأبناء ودائع الآباء، ثم كان ما كان مما شاءه ربك، من تعرُّض الأمة العربية لنوازل وغَواشٍ، أطبقت عليها كقِطع الليل المظلم، وسلبتها أشياء عزيزة كثيرة، كان منها هذا القدر الضخم من مستودعات الفكر وقرائح العقول، المتمثلة في المخطوطات التي تعرضت لعوادي الناس والأيام، وتقرأ في جريدة مصنفات عالم من العلماء، في أثناء ترجمته، أن له عشرين مصنَّفاً في كذا وكذا من العلوم والفنون، ثم تنظر فيما بين يديك من فهارس المكتبات، أو رصيد المطبوعات، فلا تجد إلا مصنَّفاً أو مصنَّفين اثنين، بل ربما لا تجد له شيئاً البتة، ومثل ذلك يقال فيما تراه من نَقْل أو إحالة في كتاب قديم، على كتاب لفلان، ثم لا تجد لذلك الكتاب أثراً الآن.

ويكثر الدارسون الآن من ذكر أسباب ضياع المخطوطات العربية، ويردون

ذلك إلى أسباب كثيرة، بعضها مقصود متعمّد، كالإتلاف والإحراق ـ مع ما يصاحب ذلك من المبالغات أحياناً ـ والنَّهب، والإتلاف والإحراق لا حيلة لنا فيهما الآن، أما النهب ـ وهو ما يُعبَّر عنه أحياناً بالسرقة ـ فيجب النظر فيه ومناقشته. إن حقيقة الشيء الذي يُنْهَب أو يُسْرَق أنه يذوب في ذمة الناهب والسارق، ويدخل في ملكيته الخاصة، ويختلط بماله العام، فلا يُرى له أثر بعد ذلك، ولا يُستطاع تمييزه، ولا يتصور هذا فيما يسرق ويُنهب به من المخطوطات؛ لأنها تظل باقية العين، ولا يمكن إذابتها في ملكية خاصة، وغاية ما يصنعه سارق المخطوطات أنه يستفيد منها بالبيع، وهذا في رأيي تصرّف لا بأس به، على أن يكون البيع لهيئة علمية، أو مكتبة عامة تتيح المخطوطات لسائر الناس، والمحظور أن يحبس السارق المخطوط، ويضعه في ملكيته الخاصة: تحفة من التحف، يُسرّ برؤيتها وحده، أو يُريها الناس من خلف زجاج ويمضون، فلا يستفيد منها أحد بالقراءة أو الاطلاع، فهذا فوق أنه سرقة حبسٌ للعِلم.

ويُهمل الدارسون سبباً خطيراً جداً في ضياع المخطوطات، وهو الإهمال، وترك المخطوطات تعبث بها وتفنيها عواملُ البِلى، مثل الرطوبة والأرضة ـ هذه الحشرة الآكلة اللعينة ـ وذكر أمثلة ذلك مما يطول به الكلام، لكني أكتفي بمثال واحد، رأيته بعيني بمدينة زَبِيد باليمن، فقد كنت عضواً في بعثة معهد المخطوطات إلى اليمن في صيف عام 1974 م، وكان معي الزميلان عصام محمد الشنطي ونبيل عبد الفتاح إبراهيم، وفي مكتبة خاصة للسيد عبد القادر الأنباري رأينا مجموعة من المخطوطات، في غرفة مغلقة منذ زمن طويل، وقد وضعت المخطوطات بعضُها فوق بعض، مما جعل كثيراً من هذه المخطوطات يلتصق ورقه بعضُه ببعض، بحيث يتعذّر فصل الأوراق، فإذا حاولت لها فصلاً هوى بعضها تراباً ناعماً دقيقاً، وتمزق بعضها الآخر. ومن الغريب أن هذه المكتبة تضم نفائس من المخطوطات، بعضها نُسخ سنة (549 هـ)[1]، وقد استنقذنا من هذه المجموعة

(1) انظر قائمة مصورات بعثة المعهد إلى اليمن، في مجلة المعهد 22/1/3، سنة 1396 هـ = 1976 م.

المتهالكة ثمانية مخطوطات، وأظن أن ما تركناه بهذه المكتبة قد أصبح الآن هشيماً تذروه الرياح.

ويقدّر العلماء العارفون بالمخطوطات العربية عددها الموجود الآن بما يزيد على ثلاثة ملايين، لا يُخشى عليها من وجهة نظري إلا الإهمال وعواملُ البِلَى، أما سرقة المخطوطات فهو حديث خُرافة، ونترك أمره إلى حين.

وهذا العدد الوفير من المخطوطات العربية موزَّع الآن في أقطار الأرض، في مكتبات عامة، وفي ملكيات خاصة، فالذي في المكتبات العامة بعضه غير مفهرس، أو مفهرس فهرسة ناقصة، قد تُهمل المجاميع التي تحتوي أحياناً في داخلها على نفائس، وقد تُهمل المخطوطات المنزوعة الأغلفة، وبعض هذه مما يبحث عنها الدارسون بحثاً.

والذي في الملكيات الخاصة كثيرٌ منه من المضنون به على أهله، يحتجزه أصحاب تلك المكتبات، ويحجبونه عن الناس؛ لأنهم يرونه إرث آبائهم وأجدادهم، وأنهم أحقُّ به وأهله. وفي جَعْبتي من ذلك كثير.

لهذا كله فكرت جامعة الدول العربية غداة قيامها سنة 1945 م في إنشاء معهد المخطوطات؛ ليجمع أكبر عدد ممكن من صور المخطوطات القيمة النادرة المبعثرة في العالم، ويضعَ هذه المصورات تحت تصرف العلماء في مختلف أقطار العالم للاطلاع عليها، في مقرّ المعهد بقراءتها، أو بتقديم نُسَخ ميكروفيلمية أو ورقية منها بأسعار زهيدة، أو بإعادتها للمؤسسات العلمية، وليفهرس المكتبات العامة والخاصة التي تحوي مخطوطاتٍ غير مفهرسة، حيثما كانت، وينشر هذه القوائم، ثم ليقوم بنشر المخطوطات ذات الشأن الكبير، وليكون بعد ذلك مركزاً علمياً للتعاون العلمي بين العلماء والمؤسسات العلمية في العالم، في سبيل خدمة المخطوطات العربية والتعريف بها، وتبادل المعلومات عنها.

تلك كانت أهداف المعهد التي حدَّدها قرار مجلس جامعة الدول العربية المؤرخ في 4/4/1946 م وواضح من هذه الأهداف التي تغيَّاها قرار مجلس

الجامعة أن تصوير المخطوطات المبعثرة في أنحاء العالم، هو على رأس تلك الأهداف التي أنشىء المعهد من أجلها.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية العظمى اختطّ القائمون على المعهد آنئذ خِطَّة محكمة، وسلكوا سبيلاً راشداً، فتألفت لجنة عكفت على موسوعة المستشرق الألماني الكبير كارل بروكلمان «تاريخ الأدب العربي» فاستخرجت منه نفائس المخطوطات وأسماء المكتبات التي تحتفظ بها، وكان من أعضاء هذه اللجنة الأساتذة: عبد العزيز الأهواني وخليل عساكر وعبد الحليم النجار، وكان ذلك حافزاً للإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ـ وكان معهد المخطوطات قسماً منها ـ لترجمة كتاب بروكلمان هذا، وعهدت بذلك إلى الدكتور عبد الحليم النجار، الذي ترجم منه ثلاثة أجزاء، ثم أعجلته المنيةُ عن إتمامه.

وحين اتضحت الصورة أمام القائمين على شؤون المعهد، بدأ العمل، وكان عمود الصورة هو النفاسة بمعاييرها[1] المعروفة عند أهل العلم، فإن كثرة المخطوطات وامتلاء الخزائن بها توجب الانتقاء. فوضعت البطاقات للمخطوطات التي ينبغي أن تصور، اعتماداً على موسوعة بروكلمان، وأحسن ما ذكرته، والاستشراف إلى مظان المخطوطات في المكتبات الخاصة والعامة ذات السمعة العالية التي لم تفهرس فتدخلَ في دائرة بروكلمان.

ويمكن تقسيم نشاط معهد المخطوطات في استنقاذ المخطوطات بإرسال البعثات لتصويرها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: منذ إنشائه سنة 1946 م إلى سنة 1960 م. والمرحلة الثانية: من سنة 1970 م إلى سنة 1978 م. والمرحلة الثالثة: من سنة 1981 م إلى سنة 1990 م.

---

(1) انظر شيئاً من معايير نفاسة المخطوطات في كتابي: الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1413 هـ = 1993 م. وانظر مقالة لي بمجلة العربي الكويتية ـ يوليو 1995 م.

المرحلة الأولى:

وتبدأ هذه المرحلة بأول بعثة أرسلها المعهد إلى سورية، في شهر إبريل من عام 1947 م، فصورت عدداً من المخطوطات من مكتباتها العامة والخاصة: المكتبة الظاهرية بدمشق ـ وكان قسم كبير منها في ذلك الزمان غير مفهرس ـ والمكتبة الأحمدية بحلب ـ غير مفهرسة ـ ومكتبة الشيخ ناجي الكردي، قيّم الجامع الأموي بحلب، ومكتبة الأستاذ زين العابدين بحلب.

وفي نفس العام 1947 م، بدىء بتصوير مخطوطات القاهرة، فصورت بعض المخطوطات من دار الكتب المصرية، والمكتبة التيمورية، ومكتبة طلعت، ومكتبة حليم ـ وهذه المكتبات الثلاث غير مفهرسة ـ ومكتبة الجامع الأزهر.

ولا بد هنا من الإشادة بالعون الكبير الذي لقيه المعهد من القائمين على شؤون المخطوطات بدار الكتب والأزهر، فقد كان الأستاذ فؤاد سيد ـ رحمه الله ـ عالماً بصيراً بمكنونات الدار ونفائسها، وكذلك كان الشيخ أبو الوفا المراغي ـ رحمه الله ـ بمكتبة الأزهر.

وفي عام 1948 م وجَّه المعهد اهتمامه إلى مكتبات مصر، فأرسل بعثة إلى الإسكندرية، انتقت من مخطوطاتها المحفوظة بمكتبة البلدية، ومكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا.

ومن نفائس مخطوطات مكتبة البلدية: الحجّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي. نسخة بخط نسخي جميل، كتبت سنة (390 هـ) والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. نسخة بخط نسخي جميل أيضاً، عليها سماعات تاريخها سنة (529 هـ).

وفي العام نفسه أرسل المعهد بعثة ثانية[1] إلى سوهاج، فصوَّرت ما انتقته من مكتبة المجلس البلدي، وهي تضم بقايا كتب رفاعة رافع الطهطاوي، ومكتبة

---

(1) انظر تقريراً عن هذه البعثة في مجلة المعهد 1/2/190.

جمال الدين بدر، ببلصفورة، وقد جمع جمال الدين هذا كُتب والده الشيخ أحمد علي بدر، مؤسس المعهد الديني العلمي ببلصفورة، ووضعها في مكتبة خاصة.

ومن مكتبة بلصفورة هذه استنقذت بعثة المعهد قطعة كبيرة، نحو مائتين وثلاثين ورقة من كتاب المغرب في حلى المغرب، الذي أكمل تأليفه ابن سعيد المغربي، وهذه القطعة بخط ابن سعيد نفسه، وهي الجزء السادس من نفس النسخة المودعة بدار الكتب المصرية، وقد ضمَّ هذه إلى تلك أستاذنا الدكتور شوقي ضيف، وأصدر عنهما نشرته للكتاب بدار المعارف بمصر. ويعود الفضل في اكتشاف هذه القطعة واستنقاذها إلى عالم المخطوطات الكبير محمد رشاد عبد المطلب، رحمه الله، كما يعود إليه الفضل في استنقاذ مخطوطة نفيسة أخرى من مكتبة سوهاج، هي «شرح فصيح ثعلب» لأبي منصور محمد بن علي بن عمر بن الجبَّان، المتوفى بعد سنة 416 هـ[1]. وقد كُتبت هذه المخطوطة في حياة المؤلف سنة 398 هـ. وقد قرأت منذ شهور بجريدة الأهرام لأحد الباحثين أنه اكتشف هذه المخطوطة، وهكذا يفعل موتُ الرجال!.

وفي سنة 1949 م قفز المعهد قفزته الكبرى، حيث وجَّه نظره إلى مكتبات استامبول، والمشتغلون بعلم المخطوطات يعرفون أن الجزء الأكبر من تراثنا العربي موجود في تركيا بعامة، واستامبول على وجه الخصوص[2]، فبُدىء بانتقاء المخطوطات من فهارس مكتبات استامبول، ومن تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وأفاد المعهد من معارف بعض العلماء والترك، ثم أفاد على وجه الخصوص من عِلم المستشرق الألماني الكبير هلموت ريتر، وكانت له خصوصية بمخطوطات تركيا، إذ كان قد أسس باستامبول معهد الآثار الألماني، وأشرف عليه طوال ثلاثين سنة، وقد فُتحت له الخزائن هناك، فكان أحدَ القلائل الذين وقفوا على نوادر المخطوطات في تركيا[3].

---

(1) معجم الأدباء ص 2578 (نشرة د. إحسان عباس).

(2) انظر كلاماً في ذلك للدكتور يحيى الخشاب. في مجلة المعهد 155/2/7.

(3) انظر كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص 261.

وقد أرسل المعهد بعثته إلى استامبول في تلك السنة 1949 م، فقضت هناك وقتاً طيباً صوَّرت خلاله ما يقرب من ثلاثة آلاف مخطوطة[1]، وفهرست خمسة عشر ألف مخطوط. ويقدَّر عدد مكتبات استامبول التي صوَّر المعهد نفائسها بنحو خمسين مكتبة، بالإضافة إلى مكتبيتن بمدينة بُورصة، هما: مكتبة حسين جلبي، وخراجي زادة. ومن مكتبة حسين جلبي هذه وُجدت أصح نسخة من كتاب «دلائل الإعجاز» للشيخ عبد القادر الجرجاني، وهي مكتوبة بخط نسخي جيد، سنة (572 هـ) ومما زادها نفاسة أنها منقولة عن نسخة بخط الشيخ عبد القادر نفسه[2].

وفي ختام عمل البعثة أهدت آلة التصوير وملحقاتها إلى متحف طوبقبو سراي.

وتُعدّ حصيلة مصوَّرات استامبول هي الركيزة الأساسية لمقتنيات معهد المخطوطات، والتي فتحت فتحاً في ميادين الدراسات والتحقيقات.

وفي عام 1951 ـ 1952 م وجَّه المعهد عنايته لتصوير مخطوطات مكتبات الهند العامة والخاصة، فأرسل بعثة مكثت هناك ستة شهور، صوَّرت فيها مخطوطات ذوات عدد[3] من (33) مكتبة. ومعظم هذه المكتبات غير مفهرسة، ولا تُعرف النوادر التي بها. وتُعدّ مصوَّرات المعهد من الهند ثاني مجموعة كبيرة بعد مجموعة استامبول.

وفي عام 1953 م أوفد المعهد بعثة لتصوير مخطوطات القدس ـ قبل أن يدهمها السيل وتغشاها النوائب ـ فصوَّر من عشر مكتبات بها، منها ثلاث مكتبات عامة، والسبع الباقيات في ملكيات خاصة، وكلها غير مفهرسة.

ومن القدس توجهت البعثة إلى بيروت، فصوَّرت أهم المخطوطات بها، من

---

(1) لكن من المؤسف أن قَدْراً غير قليل من هذه الأفلام المصوَّرة وُجد بعد عودة البعثة إلى القاهرة فاسداً، وذلك لضعف المصوّر وقلة خبرته، وكان اسمه «محمد السيّد».

(2) انظر مقدمة تحقيق شيخنا محمود محمد شاكر للدلائل ص (ز).

(3) بلغت نحو ألف مخطوط. انظر مجلة المعهد 1/1/129.

مكتبة الجامعة الأمريكية، ومكتبة نور الدين بيهم. وبلغ مجموع ما صوِّر من القدس وبيروت نحو (350) مخطوطاً[1].

وفي أول شهر يناير من عام 1955 م أوفد المعهد بعثة من مفهرس واحد هو الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب، ومصور هو الأستاذ أحمد سالم عبد السلام، إلى المملكة العربية السعودية، وقد قضى المبعوثان هناك شهراً ونصفاً، انتقيا وصوَّرا خلالها (100) مخطوط[2]، من مكتبة الشيخ محمد نصيف بجدة، ومكتبة الحرم المكي الشريف، ومكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة النبوية، ولهذه المكتبة سمعة عالية، ومن أندر ما صوَّرت البعثة منها مخطوطة كتاب «المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم» لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة 616 هـ، والمخطوطة في حياته سنة 606 هـ، وهي النسخة الوحيدة المعروفة في العالم العربي إلى يوم الناس هذا.

ومنذ عام 1955 م طرأ على المعهد نشاط جديد، فقد انفصل عن الإدارة الثقافية، وصارت له شخصية معنوية مستقلة، وعيّن له مجلس أعلى، انتخب أعضاؤه من علماء البلاد العربية.

وفي عام 1956 م أرسل المعهد بعثة إلى تونس، صوَّرت بعض المخطوطات من هذه المكتبات: مكتبة الصادقية بالزيتونة، ومكتبة العبدلية بالزيتونة، ومكتبة العلامة حسن حسني عبد الوهاب، ومكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور، ومكتبة الشيخ الشاذلي النيفر[3].

وفي عام 1957 م أوفد المعهد بعثة إلى مكتبة الجامع الأحمدي بطنطا، ومكتبة البلدية بالمنصورة، ومكتبة المعهد الديني بدمياط، من بلدان مصر.

ومن أنفس ما صوَّرت البعثة من مكتبة الجامع الأحمدي بطنطا نسخة من كتاب

---

(1) راجع مجلة المعهد 1/1/129.

(2) راجع مجلة المعهد 1/1/129، 151.

(3) انظر مجلة المعهد 2/391.

العروض للأخفش، تنقص بعض الأوراق، وهي بخط نسخي جميل من خطوط القرن السابع، هكذا وصفها مكتشفها ومنقذها المرحوم محمد رشاد عبد المطلب، وهذه هي النسخة الوحيدة في العالم إلى يومنا هذا.

ومن نفائس مكتبة البلدية بالمنصورة صوّرت البعثة كتاب أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، نسخة مخطوطة سنة 595 هـ.

وأهل العلم لا ينسون من نفائس مكتبة البلدية بالمنصورة، تلك النسخة الجليلة من إصلاح المنطق لابن السكيت، التي اكتشفها واستنقذها محدّث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر، سنة 1947 م، وهي نسخة عالية قرئت على أبي الحسن بن فارس صاحب المقاييس والمجمل، وتاريخ هذه القراءة سنة 372 هـ، وعلى النسخة خط ابن فارس بصحة القراءة عليه، سنة 375 هـ.

ومن نفائس مكتبة المعهد الديني بدمياط: الرسالة الحاتمية للحاتمي. مخطوطة من القرن السادس، وكتاب في المفردات الطبية، منسوخ من القرن السادس[1].

وفي العام نفسه 1957 م توجه الدكتور صلاح الدين المنجد إلى مكتبة الأمبروزيانا بميلانو ـ إيطاليا، لوضع فهرس للمخطوطات العربية غير المفهرسة بها، وتصوير المخطوطات النادرة فيها. وقد قام الدكتور المنجد بمهمته هذه وطبع فهرساً بمخطوطات الأمبروزيانا، من مطبوعات المعهد بالقاهرة. ونفائس مكتبة الأمبروزيانا هذه كثيرة[2]، لكنا نشير هنا إلى نقطتين نفيستين جداً من كتاب سيبويه، سُمّيا: الجزء التاسع والعاشر، رواية أحمد بن نصر، والقطعتان كتبتا على رق غزال، من القرن الثالث.

قلت: وقد رأيت في أثناء بعثة المعهد إلى اليمن، في صيف عام 1974 م

---

(1) انظر مجلة المعهد 3/343، وانظر التعريف بهذه المكتبات الثلاث في مجلة المعهد 1/70.

(2) انظر مجلة المعهد 3/345.

أجزاء عتيقة جداً من كتاب سيبويه، ترجع إلى القرن الثالث أيضاً، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، فهل هذه الأجزاء كلها من نسخة واحدة؟ خاصة أننا نعلم أن بمكتبة الأمبروزيانا مجموعة خطية جُلبت من اليمن، في أواخر القرن التاسع عشر، وهي المجموعة المعروفة بمجموعة جريفيني، وقد فهرس هو منها (475) مخطوطاً، ونشر ذلك في مجلة الدراسات الشرقية سنة 1910 ـ 1919 م[1].

وفي عام 1958 م اتجه الدكتور صلاح الدين المنجد إلى المغرب الأقصى، للاطلاع على المخطوطات العربية فيها، ومحاولة فهرستها، وتصوير المهم منها. وقد قام الدكتور المنجد في أثناء بعثته هذه التي دامت شهراً ونصف الشهر بزيارة مكتبات الرباط وفاس ومراكش وتنغملت وبزّو، وقد أكرمه المغاربة غاية الإكرام، وفتحوا له الخزائن، وأباحوا له النوادر، فانتقى منها نحو خمسمائة مخطوطة[2]، وترك لهم تصويرها وإرسالها إلى مقر المعهد بالقاهرة، وقد أرسلوا له قدراً كبيراً، وما لم يتم إرساله استكملته بعد ذلك بعثتا المعهد إلى المغرب، وسيأتي حديثهما.

ومن النفائس التي صورها الدكتور المنجد في هذه البعثة كتاب «حَذْف من نسب قريش» لمؤرِّج بن عمرو السَّدُوسي المتوفى سنة 195 هـ، والنسخة بخط العالم المعروف أبي إسحاق النَّجِيرَمِيّ، إبراهيم بن عبد الله بن محمد، المتوفى نحو سنة 355 هـ. وهذه المخطوطة النفيسة كانت محفوظة بالزاوية الناصرية بتامجروت، في جنوب المغرب. وقد نشرها الدكتور المنجد بالقاهرة سنة 1960 م.

ومن النفائس التي صورها الدكتور المنجد في بعثته هذه كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، لأبي عثمان الجاحظ، ونسخته وحيدة تحتفظ بها مكتبة الزاوية العياشية بمدينة بزّو، جنوب شرقي الدار البيضاء. وقد نشره أولاً

---

(1) انظر مجلة المعهد 3/346.

(2) انظر مجلة المعهد 4/355، ثم انظر التعريف بنوادر مخطوطات المغرب في المجلة أيضاً 5/161.

صديقنا الدكتور محمد مرسي الخولي رحمه الله ثم نشره ثانياً شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله.

وفي شهر إبريل من عام 1960 قامت بعثة من المعهد إلى إيران، برئاسة الدكتور صلاح الدين المنجد، ومكتبات إيران ذات تاريخ حافل بنوادر المخطوطات ونفائسها، وقد عكف عليها الدكتور المنجد، واستثار كنوزها، وأخرج منها نفائس، وعرّف بنوادر[1]، ولا سبيل إلى ذكر جميع هذه النوادر والنفائس، فلنكتف بالإشارة إلى بعضها، مما تضمه مكتبة واحدة، هي المكتبة الرضوية بمدينة مشهد:

مختصر كتاب العين، للخطيب الإسكافي، مخطوطة سنة 383 هـ.

صناعة النثر والنظم (الصناعتين) لأبي هلال العسكري، نسخة بخطّه سنة 394 هـ.

الأدوية المفردة، لديسقوريدس، ترجمه من السريانية إلى العربية مهران بن منصور بن مهران.

معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، خطّ سنة 511 هـ.

وبعثة إيران هذه في شهر إبريل من عام 1960 م، كانت آخر بعثات الدكتور صلاح الدين المنجد، الذي ترك معهد المخطوطات في أوائل الستينات، في ظروف غريبة، وطُويت برحيله صفحة مضيئة من تاريخ معهد المخطوطات ونشاطه، ثم توقف المعهد عن البعثات توقفاً تاماً خلال الستينات 1960 ـ 1970 م.

المرحلة الثانية:

في تلك المرحلة خرج معهد المخطوطات من نطاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأصبح تابعاً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي قامت في عام 1970 م.

(1) انظر قائمة بهذه وتلك في مجلة المعهد 6/67، 325.

وفي أواخر هذا العام 1970 م عزم المعهد على وصل ما سبق من إرسال بعثاته للبحث عن المخطوطات وفهرستها وتصوير النفيس منها. فقامت بعثة في منتصف نوفمبر من ذلك العام إلى تركيا، مؤلفة من الدكتور مختار الوكيل مدير المعهد يومئذ، ومحمد رشاد عبد المطلب[1] ومحمود محمد الطناحي.

وقد جاء في قرار إيفاد هذه البعثة: «تنفيذاً لقرار سيادة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بناء على ما أوصت به اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الدائمة للمنظمة، بشأن إيفاد بعثة من معهد المخطوطات إلى تركيا، لزيارة مراكز المخطوطات العربية بها، ودراسة حالتها، ومعرفة ما تحتويه المكتبات التركية من تلك المخطوطات، ثم الوقوف على ما فهرس منها وما لم يفهرس، وما طبع من تلك الفهارس وما لم يطبع، ومدى صلاحيتها جميعاً، والطريقة التي عولجت بها عملية الفهرسة. بناء على هذا كله قامت بعثة المعهد...».

وواضح من قرار إيفاد البعثة أنه لم يكن من مهامها التصوير، وأن عملها منحصر في الدراسة والبحث فقط.

وقد استغرقت البعثة الفترة من 17 نوفمبر 1970 م إلى 29 يناير 1971 م، وزارت مراكز المخطوطات في استامبول وأسكدار وأنقرة وأدِرْنة وبورصة وإسْكِي شِهِر وكوتاهية وقونية وقيسارية وأماسية وسَمْسُون وجُورُوم.

وقد قدَّمت البعثة تقارير وافية عن حال المخطوطات في هذه المكتبات، وما فُهرس منها وما لم يُفهرس، ثم قائمة بأسماء المخطوطات التي في تلك المكتبات، مع التركيز على النوادر منها. ومن المؤسف أن هذه التقارير والقوائم لم تطبع، وما زالت مرقومة على الآلة الكاتبة.

ولعل من أهم فوائد هذه البعثة أنها كشفت عن حال المخطوطات في البلدان التركية الأخرى، ولم تقف عند استانبول وحدها، كما سبق للبعثة الأولى عام

---

(1) وسبق له ابتعاث إلى استامبول، عام 1949 م، كما تقدم.

1949 م، وكما استقرّ في أذهان بعض الناس أن المخطوطات في مدينة إستانبول، ليس غير.

وفي منتصف عام 1971 م توجهت بعثة إلى إسبانيا، كان رئيسها صالح أبو رقيق مدير معهد المخطوطات، وعضواها محمد رشاد عبد المطلب وعبد الفتاح محمد الحلو.

وقد قامت هذه البعثة تنفيذاً لتوصيات بعثة استكشافية سابقة للمعهد إلى إسبانيا والبرتغال، قام بها الدكتور مختار الوكيل ومحمد رشاد عبد المطلب، وقضت هناك شهراً ونصف الشهر، بدءاً من 18/10/1969 م.

وقد قضت هذه البعثة الثانية في إسبانيا الفترة من 11/6/1971 م، إلى 24/8/1971 م وانتقت وصوَّرت من مخطوطات المكتبة الوطنية بمدريد والأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد، ومكتبة دير الإسكوريال ـ ذات السمعة العالية ـ ومكتبة البلدية بقرطبة، ومكتبة جامعة غرناطة، ومكتبة مدرسة الأبحاث العربية بغرناطة، ومكتبة السّكرمنتو بغرناطة[1].

ولم يكن مع البعثة مصور، فتركت ما انتقته إلى مصوِّر إسباني هناك، ودفعت له أجر التصوير؛ ليرسل إلى المعهد بالقاهرة ما ينجز تصويره[2].

وفي النصف الأول من شهر مايو عام 1972 م اتجهت بعثة إلى المغرب الأقصى، برئاسة صالح أبو رقيق مدير المعهد، وعضوية محمد رشاد عبد المطلب ومحمود محمد الطناحي، ومحمود سامي علي الشاهد. وقد جرت العادة بأن البعثة لا تتحرك من القاهرة إلا إذا جاءها الإذن بالموافقة من البلد الذي تريد التصوير منه، ولكن مدير المعهد اكتفى بإبلاغ الجهات المغربية المسؤولة، ولم ينتظر أن يجيئه الإذن بالموافقة، وذلك لشدة حماسته، وفَرْط رغبته في تصوير نفائس مخطوطات المغرب.

---

(1) انظر تقريراً عن أعمال هذه البعثة في مجلة المعهد 19/1/205.

(2) لم أجد لهذه البعثة إحصاء بما صوّرته.

وغادرت البعثة مطار القاهرة يوم الخميس 11/5/1972 م، متجهة إلى الدار البيضاء، ومنها إلى الرباط. وفي يوم الاثنين 15 من الشهر نفسه ذهبنا إلى وزارة الثقافة، فقابَلَنا الأستاذ محمد الوكيلي المسؤول عن شؤون الوثائق والمخطوطات بوزارة الثقافة، وهو شاب ذكيّ، فيه أثارةٌ من حِدَّة، يحاول أن يخفيها بشيء من المجاملات وكثيرٍ من الابتسامات، وقد نقل لنا رأي وزارتي الخارجية والثقافة بشأن تصوير المخطوطات المغربية، وقال لنا بالحرف الواحد[1]: إن المغاربة يرون أن يستمرَّ لهم شرف الحفاظ على ما لديهم من المخطوطات، بعدما تقدم لهم في سالف القرون، لكنهم إزاء ما تجشّمته البعثة من عناء السفر لا يمانعون في التصوير، بشرط أن تقدم لهم البعثة تعهداً من معهد المخطوطات بألا يطبع شيء من هذه المخطوطات إلا بعد أخذ تصريح من الجهات المغربية. ثم عرض علينا أن ننظر في فهارس خزائن المخطوطات المغربية، ونُعِدّ منها قوائم لتنظر فيها الجهات المسؤولة، ثم يكون السماح بالتصوير، وقد فعلنا ما طلب.

والمخطوطات في الرباط عاصمة المغرب توجد في مكانين: الخزانة الملكية، وهذه تتبع القصر الملكي مباشرة، ولا دخل لوزارة الثقافة فيها، والمكان الثاني: الخزانة العامة، وهي دار الكتب الوطنية للدولة.

وقد سمح جلالة الملك الحسن الثاني للبعثة بالتصوير من الخزانة الملكية، وحَمَّلنا ذلك الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، مؤرّخ المملكة. وكان مدير الخزانة الملكية يومذاك الأستاذ محمد داود، وهو من أهل تطوان، وله فيها «تاريخ» مشهور مطبوع، وكان رجلاً فاضلاً وكلّ علماء المغرب فضلاء ـ وقد عرض علينا بطاقات الخزانة، وأنبأنا أن المكتبة فُهِرس منها نحو اثني عشر ألف مخطوط.

(1) لم يفلت مني شيءٌ من ألفاظه؛ لأني قيّدته يومئذ في مذكراتي الخاصة، وأنا الآن أنقل مما قيّدته يومذاك.

ثم جاءنا الإذن بالتصوير من الخزانة العامة بالرباط[1]، لكننا لم نكمل عشرين يوماً من العمل بالخزانة حتى جاء أمر رئاسي بإيقاف عملنا، وذلك لخلاف نشب بين رئيس البعثة والمسؤولين عن التراث بوزارة الثقافة المغربية[2]. ولم يكن أمامنا إلا العمل بالخزانة الملكية، ورصيدها من المخطوطات أقل من محصول الخزانة العامة. ثم شغلت البعثة ما بقي لها من الوقت بالعمل في المكتبات الخاصة، وكان على رأسها مكتبة العالم الجليل، زينة المغرب، وبقية السَّلَف الصالح الشيخ محمد المَنُوني، ومكتبة الشيخ محمد الصُّبيحي، بمدينة سَلا المشرفة على الرباط، وقد ورث الشيخ محمد هذا مكتبة قيمة عن والده ـ وكان من أهل العلم ـ ووقف الوالد على المكتبة بناءً فخماً، في الدور الأول منه صالة كبيرة للمحاضرات، وفي الدور الثاني توجد المكتبة، وبها مطبوعات ومخطوطات، ثم ألحق بالمكتبة عدَّة حجرات لإيواء المشتغلين بالعلم من الطارئين على سَلا. ومن المكتبات الخاصة بالرباط أيضاً مكتبة الشيخ محمد الناصر الكتاني، ومن أنفس ما صوّرته البعثة من هذه المكتبة نسخة من كتاب السَّماع، لابن القَيْسراني، وهي النسخة الثانية المعروفة منه في العالم حتى اليوم، وكان الشيخ أبو الوفا المراغي قد نشره بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام 1390 هـ = 1970 م عن نسخة وحيدة بالمكتبة الأزهرية.

وقد قضت البعثة في المغرب نحو ثلاثة أشهر، وكانت حصيلتها من الانتقاء والتصوير (326) مخطوطة، موزَّعة كالآتي: (227) مخطوطة من الخزانة

(1) كانت الخزانة العامة في ذلك الزمان تضم عدة مجموعات: رصيد الخزانة العامة، ورمزه (د)، ورصيد المكتبة الكتانية (عبد الحي الكتاني) ورمزه (ك)، ورصيد الجلاوي، ورمزه (ج)، ورصيد الأوقاف، ورمزه (ق).

(2) وذلك لأن رئيس البعثة كان قد أدلى بحديث إلى جريدة «العلم» المغربية، ذكر فيه إهمال بعض المخطوطات في المغرب، وأن ذلك يعرّضها للتلف والبِلَى، فاعتبر المسؤولون ذلك تعريضاً بهم وإدانة لهم، وما كان الأمر في نظري إلا تكأة لإيقاف عمل البعثة؛ لأنها لم تأخذ موافقتهم من قبل.

الملكية، (66) مخطوطة من الخزانة العامة، (33) مخطوطة من المكتبات الخاصة[1].

وفي الخامس والعشرين من شهر نوفمبر من عام 1972 م أوفد المعهد محمد مرسي الخولي، في رحلة استطلاعية إلى الجمهورية العربية الليبية، فقضى هناك شهراً، زار فيه دار المحفوظات التاريخية في طرابلس، والمكتبة العامة لهيئة الأوقاف في طرابلس، ومكتبة الجامعة الليبية في بنغازي، وقد كتب الخولي[2] رحمه الله تقريراً عن أحوال المخطوطات بتلك المكتبات التي زارها، ثم سجّل أسماء بعض المخطوطات النفيسة، ومنها: الإغفال ـ وهو ما أغفله أبو إسحاق الزجاج من المعاني في كتابه معاني القرآن وإعرابه ـ لأبي علي الفارسي، نسخة مكتوبة سنة 671 هـ. وهذا الكتاب مما صوّرته بعثة اليونسكو من مكتبة الأوقاف بطرابلس سنة 1964 م، وهو مودع بمعهد المخطوطات، وكذلك نسخة من غريب الحديث، للخطابي.

ومن أنفس ما في مكتبة الجامعة الليبية في بنغازي نسخة من أمالي أبي العباس ثعلب ـ وهي مجالسه ـ نَسْخ سنة 583 هـ.

وفي شهر فبراير من عام 1973 م توجهت بعثة إلى المملكة العربية السعودية، وهذه هي بعثة المعهد الثانية إلى السعودية، وكانت البعثة الأولى سنة 1955 م كما سبق.

وقد مكثت هذه البعثة الثانية بالمملكة من 1973/2/10 م إلى 1973/5/26 م، وتألفت من: قاسم الخطاط وكيل المعهد رئيساً، وعصام محمد الشنطي ومحمود محمد الطناحي ومحمود سامي علي الشاهد، أعضاء. وانتقت وصورت نفائس هذه المكتبات:

المكتبة العامة السعودية بالرياض، ومكتبة جامعة الرياض (الملك سعود

---

(1) إنما أطلت الحديث عن هذه البعثة؛ لأنه لم يكتب عنها تقرير، فأردت أن أسجّلها للتاريخ.
(2) مجلة المعهد 181/1/20.

الآن)، ومكتبة الشيخ محمد عبد الرحمن العُبَيْكان (مكتبة خاصة بالرياض)، ومكتبة سموّ الأمير عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود (مكتبة خاصة بالرياض)، ومكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري بالمبرز، الأحساء (مكتبة خاصة)، ومكتبة بريدة العلمية العامة بالقصيم، ومكتبة الشيخ صالح بن أحمد الخِرِيضي (مكتبة خاصة ببريدة)، ومكتبة الشيخ عبد الله الإبراهيم آل سليم (مكتبة خاصة ببريدة).

ومن مدينة عُنَيزة صورت البعثة من مكتبة عُنَيزة الوطنية بالجامع الكبير، ومن المكتبات الخاصة بعُنيزة صورت البعثة من المكتبة العلمية الصالحية بمسجد أم خِمار، ومكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن حمد بن بسّام، ومكتبة الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز الزامل، ومكتبة الشيخ محمد الصالح العثيمين.

ثم انتقلت البعثة إلى أكبر تجمّع للمخطوطات في المملكة العربية السعودية: مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة، بالمدينة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام، والمكتبة المحمودية، بالقرب منها، ومكتبة الحرم النبوي، ومن المكتبات الخاصة بالمدينة النبوية: مكتبة محمد مظهر الفاروقي، ومكتبة السيد عبيد مدني.

وفي البلد الأمين صورت البعثة من مكتبة مكة المكرمة، ومكتبة الحرم المكي.

ومن المكتبات الخاصة الشهيرة بمكة المكرمة مكتبة الشيخ محمد سرور الصبان ـ وهي غير مفهرسة ـ وقد انتقت البعثة من نوادرها سبع مخطوطات، منها ديوان جرير، رواية محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابي. نسخة بقلم نسخي نفيس سنة 598 هـ، وديوان سِبط ابن التعاويذي، خط سنة 585 هـ، وديوان السّريّ الرفّاء، خط سنة 527 هـ، وكفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، لضياء الدين بن الأثير. نسخة بقلم نسخي نفيس من خطوط القرن السابع ظناً[1].

---

(1) ولم يكن معروفاً من هذا الكتاب إلا نسخة مخطوطة بالجامعة التونسية، تاريخ نسخها سنة =

ثم ختمت البعثة عملها بتصوير ما انتقته من مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة. وبلغ مجموع ما صورته البعثة من مكتبات المملكة (428) مخطوطاً، فيها من النفائس الكثير[1].

وفي شهر سبتمبر من عام 1973 م توجهت بعثة إلى إيران مكونة من صالح أبو رقيق مدير المعهد رئيساً، ومحمد رشاد عبد المطلب، وعلي عبد المحسن زكي، وأحمد سالم عبد السلام أعضاء، وبقيت هناك من 1973/9/8 م إلى 1973/12/2 م. وهذه هي البعثة الثانية إلى إيران، وكانت الأولى عام 1960 م كما تقدم. وقد انتقت هذه البعثة الثانية وصوَّرت من نفائس مكتبات إيران (346) مخطوطاً[2].

وفي شهر يوليو من عام 1974 م توجهت بعثة إلى الجمهورية العربية اليمنية، برئاسة صالح أبو رقيق مدير المعهد، وعضوية عصام محمد الشنطي ومحمود محمد الطناحي ونبيل عبد الفتاح إبراهيم، ومكثت البعثة هناك من 1974/7/29 وحتى 1974/12/2 م وانتقت وصوَّرت من نفائس مخطوطات اليمن (510) مخطوطة، جمعتْها من (27) مكتبة عامة وخاصة، في صنعاء وتعز وزَبِيد وذَمار وإبّ[3].

ومن أنفس ما صورت البعثة من مكتبات اليمن هذه: جزءان من كتاب سيبويه، عدد أوراقهما (255) ورقة، من نسخة بخط كوفي قديم جداً، من خطوط القَرْن الثالث.

الجزء الرابع والأخير من الاستيعاب، لابن عبد البر، بقلم نسخي نفيس سنة 640 هـ.

= 990 هـ. انظر مقدمة تحقيق الكتاب لنوري القيسي وحاتم الضامن وهلال ناجي. منشورات جامعة الموصل 1982 م.

(1) انظر قائمة مصوراتها في مجلة المعهد 4/1/23 ـ 4/2/23.

(2) ترى قائمة بها في مجلة المعهد 160/2/21.

(3) انظر قائمة مصورات اليمن في مجلة المعهد 4/1/22.

سبعة أجزاء من كتاب السنن الكبير للبيهقي من نسخة بقلم نسخي جيد، قرأها وصححها الإمام أبو عمرو بن الصلاح، وكتب خطه بصحة السماع عليه سنة 632 هـ، وطبقة السُّماع بآخر الأجزاء مشحونة بأكابر علماء القرن السابع. وهذه النسخة محفوظة بمكتبة بضواحي صنعاء، تسمى مكتبة جامع الروضة، ولا يعلم كثيرٌ من أهل العلم عنها شيئاً، ومخطوطاتها غير مفهرسة، وبها نفائس أخرى تراها في القائمة التي سجَّلتها بعثة المعهد.

شرح المفصل للزمخشري. تأليف أبي عمرو بن الحاجب المتوفى سنة 646 هـ. نسخة بقلم نسخي نفيس كتبت في حياة المؤلف، وهذه النسخة النفيسة مع أخوات لها نوادر استنقذتها البعثة من قَبْوٍ مظلم مغلق منذ زمن طويل تحت مئذنة جامع المظفّر بمدينة تعز.

القصيدة النونية الشهيرة للكميت[1]. نسخة بقلم نسخي جيّد سنة 626 هـ.

القصيدة الدامغة في المفاخرة بين قبائل قحطان وقبائل عدنان، وهي في جواب قصيدة الكميت المذكورة، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهَمْداني، المعروف بابن الحائك، صاحب كتاب الإكليل. والنسخة ضمن مجموعة قصيدة الكميت السابقة. وهاتان القصيدتان صورتهما البعثة من مكتبة خاصة بتعز، وهي مكتبة الشيخ مشرَّف عبد الكريم، وهو من أفاضل رجال اليمن[2].

وفي شهر يونيو من عام 1975 م قامت بعثة إلى المغرب الأقصى برئاسة صالح أبو رقيق مدير المعهد، وعضوية محمود محمد الطناحي ومحمود الجالي ومحمود سامي علي الشاهد، وظلّت تعمل هناك من 1975/6/26 م إلى 1975/9/22 م وقد تجنَّبت هذه البعثة عثرات البعثة الأولى، فلم تتحرك من القاهرة إلا بعد أن جاءها الإذن من المسؤولين المغاربة ولذلك مضت في عملها

---

(1) راجع شرح هاشميات الكميت، لأبي رياش. تحقيق د. داود سلوم ود. نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت 1404 هـ = 1984 م.

(2) انظر قائمة مصورات البعثة من اليمن في مجلة المعهد 4/1/22.

راشدة مطمئنة، وانتقت وصوَّرت (402) مخطوطة من الخزانة العامة بالرباط، والمكتبة العامة بتطوان، وخزانة جامعة القرويين بفاس[1].

ويغلب على مخطوطات المغرب النفاسة والندرة، وبخاصة مجموعة القرويين. ومن أنفس ما صورت البعثة من القرويين:

سِيَر الفَزارِي، ويسمى كتاب السّير في الأخبار والأحداث، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري المتوفى سنة 188 هـ. والنسخة بقلم أندلسي على رَقّ غزال خُطّ سنة (270 هـ) سبعين ومائتين للهجرة[2]. وهذا توثيق عالٍ جداً، ومِعيارٌ كبير من معايير النُّدْرة في عالَم المخطوطات.

البيان والتبيين، للجاحظ. الجزء الثالث من نسخة جليلة، على رَقّ غزال، بقلم أندلسي نفيس جداً ضارب في القِدم، والنسخة مقابلة على أصولٍ صحيحة: أصل الوَقَّشي وابن سراج، وعطاء بن الباذَش، وبحواشيها تعليقات قيّمة من كتاب الموالي وكتاب الحيوان للجاحظ، وقد جاء عنوان الكتاب على صدر النسخة هكذا «التبيُّن» بياء واحدة بعد الباء، وهو موضع خلاف قديم.

أجزاء عتيقة من نُسخ مختلفة من تفسير أبي جعفر الطبري، على رَقّ عزال، وبعض هذه الأجزاء مكتوب سنة 391 هـ.

الألفاظ في اللغة، لابن السكّيت. رواية أبي العباس ثعلب. نسخة بقلم أندلسي على رَقّ غزال، قرئت على العالِم اللغوي ابن السيد البطليوسي، في منزله بمدينة بلنسية سنة 511 هـ.

السماء والعالم، في اللغة، لابن أبان اللخمي القرطبي، المتوفى سنة 354 هـ. الموجود منه الجزء الثالث بخط أندلسي قديم، وبآخره وقفية (تحبيس) سنة 855 هـ، ولا تُعرف من هذا الكتاب نسخة في أيٍّ من مكتبات

(1) انظر قائمة مصورات البعثة من المغرب في مجلة المعهد 22/2/176.

(2) انظر وصف هذه النسخة الجليلة في مقدمة تحقيقها للدكتور فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1408 هـ = 1987 م.

العالم. هكذا حدَّثني قيّم خزانة القرويين العلامة محمد العابد الفاسي، رحمه الله.

ومن أطرف ما يذكر هنا أني اكتشفت نسخة من كتاب الفرق بين صفات الإنسان وصفات الحيوان، لثابت بن أبي ثابت، من علماء القرن الثالث، وقد جمعتُ هذه النسخة[1] من أوراق متفرقة، وجدتها مبثوثة في ثنايا كتاب خلق الإنسان، للمؤلف نفسه، وصارت هذه هي النسخة الثانية من الكتاب، فقد سبق للأستاذ محمد الفاسي أن نشره عن نسخة وحيدة مودعة في خزانة القرويين أيضاً.

وفي شهر فبراير من عام 1976 م توجهت بعثة إلى اليمن الجنوبي، مؤلفة من عصام محمد الشنطي وعبد الفتاح محمد الحلو ونبيل عبد الفتاح إبراهيم، ومكثت هناك من 1976/2/12 م إلى 1976/4/15 م وانتقت وصوَّرت من مكتباتها (297) مخطوطة.

ومن أندر ما اكتشفته البعثة وصورته كتاب تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل بن محمد بن مِسْعَر بن محمد التنوخي المعرّي، المتوفى عام 442 هـ، والنسخة مكتوبة سنة 731 هـ، ومحفوظة بمكتبة الأحقاف بتَريم، إحدى مدن حضرموت (مجموعة حسين بن سهل)، وترجع نُدرتها إلى أنها النسخة الوحيدة في العالم إلى يوم تصويرها، وقد نشرها أخي عبد الفتاح محمد الحلو رحمه الله نشرتين: الأولى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 1401 هـ = 1981 م، والثانية بدار هجر بالقاهرة 1398 هـ = 1978 م.

وفي شهر إبريل من عام 1977 م توجهت بعثة إلى موسكو بالاتحاد السوفيتي، مؤلفة من قاسم الخطاط رئيساً، وعصام محمد الشنطي وعبد الفتاح

---

(1) كتبت عن هذه النسخة المكتشفة مقالة بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 2 م 51 ـ 1396 هـ = 1976 م، وقد أعاد نشر الكتاب صديقي الدكتور حاتم صالح الضامن، بمؤسسة الرسالة ببيروت 1405 هـ = 1985 م، وأشار إلى اكتشافي هذا، فجزاه الله خيراً.

محمد الحلو عضوين. وقد قضت هناك الفترة من 26/4/1977م إلى 19/6/1977م.

وقد زارت البعثة (13) مكتبة، تضم مخطوطات في لينجراد ويريفان عاصمة أرمينيا، وباكو عاصمة أذربيجان، وطشقند عاصمة أوزبكستان، ودوشانبيه عاصمة طاجيكستان. وقد نظرت البعثة في فهارس تلك المكتبات، واختارت من نوادرها (496) مخطوطاً، ولما كانت البعثة لم تصحب معها مصوِّراً من المعهد، فقد تم الاتفاق بينها وبين السلطات المسؤولة هناك على تصوير تلك المخطوطات المختارة، وإرسالها إلى المعهد في وقت لاحق[1].

وكان الدكتور صلاح الدين المنجد مدير المعهد السابق قد تلقى دعوة من أكاديمية العلوم السوفييتية، لزيارة الاتحاد السوفييتي، والاطلاع على مجموعات المخطوطات العربية هناك. وقد سافر الدكتور المنجد إلى موسكو في 27 من يناير عام 1960م واطلع على المخطوطات الموجودة في مدينتي لينجراد وطشقند، وكتب تقريراً بما رآه فيها[2].

المرحلة الثالثة:

وفي أواخر السبعينات وقع الزلزال، وكان ما كان مما لست أذكره، وانتقل معهد المخطوطات؛ إدارةً ونشاطاً إلى الكويت، وقيَّض الله له هناك أناساً أوفياء، حملوا الراية، وأكملوا المسيرة.

وكانت أولى بعثات معهد الكويت في شهر يوليو من عام 1982م إلى دار الكتب الوطنية بتونس، وتألفت البعثة من الدكتور خالد عبد الكريم جمعة مدير المعهد، وعبد الحفيظ منصور، وقضت البعثة هناك من 23/7/1982م حتى 2/9/1982م انتقت وصوَّرت نحو (500) مخطوطة[3].

---

(1) انظر مختارات من نفائس هذه المخطوطات في مجلة المعهد 23/2/136 ـ 24/2/220.

(2) ترى هذا التقرير في مجلة المعهد 6/319.

(3) انظر قائمة بها في مجلة المعهد ـ إصدار الكويت 27/1/265.

وفي آخر شهر أكتوبر من عام 1982 م توجهت بعثة من عصام محمد الشنطي، وكمال الدين عبد الحميد عفيفي، ومحمد محمد موسى، إلى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، للاطلاع على رصيد الجمهورية المحفوظ بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بمدينة تَريم بحضرموت. ومكثوا هناك من 1982/10/29 م إلى 1982/12/3 م. وهذه هي البعثة الثانية إلى حضرموت، وكانت الأولى من القاهرة عام 1976 م كما سبق. وقد انتقى عصام محمد الشنطي من مقتنيات المكتبة (394) مخطوطة، وصوّرها المصوِّران[1].

وفي آخر شهر يناير من عام 1985 م توجه عصام محمد الشنطي، ومعه كمال الدين عبد الحميد عفيفي المصور إلى جمهورية اليمن الشمالية، ومكثا هناك من 1985/1/28 م إلى 1985/3/4 م. وانتقى عصام محمد الشنطي من دار المخطوطات بصنعاء (308) مخطوطة، وصوَّرها المصوِّر.

وهذه هي البعثة الثانية إلى صنعاء، وكانت الأولى من القاهرة سنة 1974 م، كما تقدم.

وفي شهر أكتوبر من عام 1986 م توجه عصام محمد الشنطي ومعه كمال الدين عبد الحميد عفيفي إلى مكتبة الأسد بدمشق (وهي المكتبة الظاهرية بدمشق، والأحمدية في حلب)، ومكثا هناك من 1986/10/21 م إلى 1986/12/2 م. وقد انتقى محمد الشنطي (427) مخطوطة، وصوَّرها المصِّور.

وفي شهر سبتمبر من عام 1989 م خرجت بعثة مشتركة من المعهد وقسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، وتألفت من عصام محمد الشنطي، من المعهد، وهيا الدوسري ومحمد محمد موسى من المجلس الوطني، واتجهت البعثة إلى مكتبة غازي خسرو بك الإسلامية بسراييفو ـ البوسنة، قبل أن يَدْهَمها السيل وتغشاها النوائب[2]. وانتقت البعثة وصوَّرت (262) مخطوطة.

---

(1) انظر قائمة بها في مجلة المعهد 681/2/27.

(2) قلت هذا من قبل عن تصوير المخطوطات من القدس.

وفي شهر أكتوبر من العام نفسه توجهت بعثة من عصام محمد الشنطي وكمال الدين عبد الحميد عفيفي، إلى مكتبة الأمبروزيانا بميلانو ـ إيطاليا، ومكثا هناك من 1989/10/13 م إلى 1989/11/5 م وانتقى عصام محمد الشنطي (402) مخطوطة، صوَّرها المصوِّر.

وإلى جانب هذه البعثات الستّ التي قام بها معهد المخطوطات بالكويت، صوَّر المعهد ـ دون إرسال بعثة ـ مجموعة من مخطوطات تشستربتي بدبلن ـ أيرلندا، من جامعة الكويت، وكذلك صوَّر مجموعة من مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وجامعة الملك سعود بالرياض أيضاً، وجامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي يوم أسود كئيب من أول أيام شهر أغسطس من عام 1990 م عَدَتْ عَوادٍ وأطبقت غَواشٍ، وشبَّ حريقٌ ضخم في بناء الكويت، لا بل في بناء الأمة العربية كلها، وأغلق معهد المخطوطات بالكويت، وأخذت محتوياته من صُور المخطوطات وغيرها، وإلى الله المَفْزَع والمشتكى.

فهذا عرضٌ لنشاط معهد المخطوطات في إنقاذ المخطوطات بتصويرها، على مدى خمسين عاماً، ذكرته بمراحله الثلاث، على سبيل الوجازة والاختصار، ولم يبق إلا بعض النظريات التحليلية، مما ينبغي تسجيله، وإعطاؤه حظَّه من النظر والتأمل.

أولاً: قام معهد المخطوطات سنة 1946 م، في ذلك الزمان الرخيّ الهانىء «إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ»، فمصر تموج بالعلم والعلماء، وجامعاتها تزدان بالهامات الكبار، ومجالس العلم بها مشهودة، ودياره مأنوسة، وأهل الفُتيا منك على طَرَف الثُّمام، وعلماء العرب يغدون ويروحون، يُعطون ويأخذون، وكان للمعهد من أهل العلم ـ في مصر وفي خارج مصر ـ عونٌ أيّ عون.

---

(1) كل هذه المعلومات والإحصاءات التي تتصل بنشاط المعهد في هذه المرحلة، أمدّني بها زميلي الأستاذ عصام محمد الشَّنْطِي، فله أصدق الشكر وأخلصه.

ثانياً: نشأ المعهد أولَ ما نشأ تابعاً للإدارة الثقافية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. والإدارة الثقافية يومئذ يرأسها ويُشرف عليها اثنان من كبار أهل الفكر والأدب: الدكتور طه حسين، والأستاذ أحمد أمين، وإنما يطيب الموضع بأهله.

ثالثاً: كان أولَ مدير لمعهد المخطوطات هو الدكتور يوسف بن رشيد العشّ، وهو سوري، وُلد في طرابلس الشام سنة 1911 م، وتوفي بدمشق سنة 1967 م، وهو أول من تخصص في تنسيق الكتب والوثائق في سورية، ودرس في معهد الوثائق والشروط بباريس، وعيّن محافظاً لدار الكتب الظاهرية بدمشق، ووضع فهرساً للمخطوطات التاريخية بها. وقد انتدب لإدارة معهد المخطوطات عقب إنشائه، فمكث به نحو خمس سنوات، شارك في إرساء أساسه ووضع قواعده، وخرج في بعثاته الأولى، فكان له فضل المشاركة في انتقاء مجموعاته الأولى من المصوَّرات، وبخاصة مجموعات استامبول. وللدكتور العشّ مؤلفات وتحقيقات كثيرة، من أبرزها: تقييد العلم، للخطيب البغدادي[1].

وقد شارك في نشاط المعهد، وفي بعثاته الأولى في مبتدأ أمره، عالمٌ مغربي محقّق، هو الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي، ناشر كتاب أخلاق الوزيرين، لأبي حيان التوحيدي، وكتاب المكاثرة عند المذاكرة، لجعفر بن محمد بن جعفر الطيالسي، والإعلام بحدود قواعد الإسلام، للقاضي عياض، وأربعون حديثاً في اصطناع المعروف، جَمْع عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، كما نشر الجزء الأول من ترتيب المدارك، للقاضي عياض، وشارك الأستاذ علّال الفاسي في نشر الجزء الأول من مختصر العين، لأبي بكر الزُّبيدي، وكانت له عناية بابن خلدون. توفي سنة 1974 م[2].

وقد شارك الأستاذ الطنجي في انتقاء مصوَّرات استامبول، في رحلة المعهد

---

(1) الأعلام، للزركلي 8/231 (طبعة دار العلم للملايين 1979 م).

(2) الأعلام، للزركلي 6/62 (طبعة دار العلم للملايين 1979 م).

إليها عام 1949 م، وحين قرَّر المعهد إصدار أول فهرس لمحتوياته عَهِد به إليه، فأشرف على إخراج الملازم الخمس والعشرين الأولى من هذا الفهرست، ثم اضطر للتخلي عن هذا العمل لتعيينه أستاذاً بجامعة أنقرة بتركيا، فأتمه على خير وجه الأستاذ فؤاد سيد.

رابعاً: يبرز من بين رجال المعهد على امتداد تاريخه ونشاطه رجلان اثنان، كان لهما الأثر الضخم في إقامة صرح المعهد وإنجاح مهامّه، وكان المعهد في أيامهما شعلة نشاط وخليَّة نحل ومنارةَ علم: صلاح الدين المنجد، ومحمد رشاد عبد المطلب.

أما الأول فهو سوريّ، تولّى إدارة المعهد ست سنوات، منذ سنة 1955 م وكان خبيراً بالمخطوطات، عليماً بالنوادر منها، سافر كثيراً، وجلب للمعهد نفائس ونوادر، من المكتبات العامة والخاصة، وكانت له مهابةٌ عند الناس وقَدْر، لاشتغاله بعلم المخطوطات وتحقيق الكتب، وطارت للمعهد في أيامه شُهرة، وقصده الناس[1]، وهذه من السّنن التي لا تتخلّف: يُكسِب الرئيس النابه العارف عملَه مهابةً مستمدَّةً من مهابته هو، وموصولةً بها، وهذه أيضاً من ثمرات إسناد الأمر إلى أهله.

وأما الثاني فهو مصري، وكان آية في معرفة الكتاب العربي المخطوط والمطبوع، يعرفهما كما يعرف الناسُ آباءهم، وكان يشمّ رائحة المخطوط النفيس من مكان بعيد، ويقع عليه كما يقع الصائد على فريسته لا يُفلتها، ثم كان يتحدث عن المخطوطات حديث العاشق المدلَّه بحبِّها. وقد عمل بمعهد المخطوطات منذ إنشائه سنة 1946 م إلى حين وفاته سنة 1975 م، وكثيرٌ من نفائس مقتنيات المعهد مِن صَيْده هو. رحمه الله.

---

(1) قلت في بعض ما كتبت إنني لم أعرف هذا الرجل إلا منذ زمن قريب، وحين التحقت بمعهد المخطوطات عام 1965 م كان قد تركه منذ أربع سنوات، لكنني في خلال عملي بالمعهد كنت أرى بصماته وأثره في كل أرجاء المعهد. فهذه شهادة أؤديها على وجهها.

خامساً: في شهر أغسطس من عام 1965 م أقدم المعهد على خطوة عظيمة، فعيَّن ثلاثة من الشُّبان، ممن أنِس فيهم حبّ العلم والاشتغال به: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي وعلي ذو الفقار شاكر، وكان المقصد والغاية تكوينَ جيل من العلماء لا الموظفين[1]، فالموظف يحرص على أن يقدم تقريراً، لا أن يحصل علماً، ولم تستمرّ هذه التجربة.

سادساً: يُعدّ معهد المخطوطات أوَّل هيئة عربية تُعْنى بهذا الأمر العظيم: وهو استنقاذ المخطوطات بتصويرها، وقد سَنَّ للناس في ذلك سُنَناً اتبعوها، ومَهَدَ لهم طرقاً سلكوها، وكانت الدراسات التي كتبت في مجلة المعهد عن المكتبات العامة والخاصة دليلاً ومرشداً، فعرف الناس أين توجد المخطوطات، وكيف السبيل إليها، ثم عرفوا معايير نفاسة المخطوط ونُدرته. ثم كانت الفهارس التي طبعها وأذاعها على الناس نماذج تُحتذى في الفهرسة العلمية الكاشفة. وقد أسند المعهد وضع الفهارس إلى طائفة من أهل العلم، وليسوا مجرّد كاتبي بطاقات: فؤاد سيد، ولطفي عبد البديع، وإبراهيم شَبُّوح.

سابعاً: كانت حصيلة المعهد من مصورات المخطوطات التي جلبها من أنحاء العالم زاداً طيباً للباحثين والمحققين من الجامعات وغير الجامعات، فتحت أمامهم آفاقاً من النظر والبحث، لم تكن متاحة لهم قبل جمع هذه المخطوطات المصوَّرة، وحين فسحت الجامعات العربية صدرها لتحقيق التراث حصولاً على شهاداتها العليا، كان معهد المخطوطات مثابة للناس وملاذاً، فزع إليه الدارسونْ من مصر ومن خارج مصر، فهيأ لهم ما لديه من صور المخطوطات، ثم يسّر لهم الحصول على ما في المكتبات الأخرى.

---

(1) كان الهدف القريب من تعييننا في ذلك الوقت هو فهرسة أفلام اليونسكو التي صورها في تلك الأيام من مختلف المكتبات، وأودع المعهد نسخة منها. انظر مجلة المعهد 12/2/167، ورحم الله الأستاذ توفيق البكري، مدير المعهد آنذاك، فقد كان هو صاحب الفضل في تعييننا، وكان من أدباء السودان المعروفين.

ثامناً: طمح المعهد منذ إنشائه إلى غايات عالية بعيدة، ومهد لأعماله بِخِطَّة محكمة ومنهج راشد، كما ذكرت من قبل، وأسلم أمره وإدارته إلى ذوي الخبرة وأهل الاختصاص، وسعى إلى تكوين جيل من علماء المخطوطات، فاجتذب إليه بعض الشباب النابهين، كل ذلك قد كان، وبدأ الزرع يستحصد. والثمار تُقطف، وظهر للقريب والبعيد أن نشاط معهد المخطوطات، وما أحدثه في ميادين الفكر والثقافة هو الأثر الضخم الذي جناه العرب من منظمتهم الكبيرة؛ جامعة الدول العربية. وكان مأمولاً أن ينتهي الأمر إلى مداه، وتمضي الوسائل إلى غاياتها، ولكن العوائق اعتاقت، والأشواك زُرعت على الطريق، وتمثل ذلك في نقاط:

الأولى: التضييق إلى أبعد حد على المعهد في ميزانيته ومخصصاته، ويظهر أثر هذا التضييق في الفترات الوجيزة التي كانت تقضيها البعثات في الدول التي توجد بها المخطوطات، وكذلك في عدد المخطوطات التي كانت تصورها هذه البعثات، والتي كانت لا تتجاوز (500) مخطوطة. وكان ينبغي وضع ميزانية كبيرة للمعهد، وتكون مستقلة وثابتة ومستقرة، بحيث لا تؤثر عليها التقلّبات التي تتعرض لها الميزانية العامة لجامعة الدول العربية.

الثانية: التساهل في منصب مدير معهد المخطوطات، على أهميته وخطورة شأنه، فبعد تخلي الدكتور صلاح الدين المنجد لم يأت مدير للمعهد يعرف علم المخطوطات وقضاياه المعرفة التي تسير بالمعهد إلى تحقيق غاياته! ونعم إن المعهد قد تولى أمره بعد الدكتور المنجد أناسٌ أهل فضل وغيرة وحماسة[1]، ولكن النوايا الطيبة لا تكفي وحدها لإنجاح الأعمال.

النقطة الثالثة: أعطى المعهد ثم أَكْدَى، وتقاعس عن تكوين ذلك الجيل الذي أشرت إليه الذي يحب المخطوطات، بل يعشقها؛ فإن كثيراً من الناس لا

---

(1) بل إن لبعضهم عليَّ فضلاً ظاهراً في تعييني بالمعهد، واكتسابي تلك الخبرات الطويلة، وفي حسن معاملتي، وقد قلت من قبل إني لم أعمل بالمعهد أيام رئاسة الدكتور المنجد له، فهذه شهادة مبرأة من الهوى، أؤديها للتاريخ وللحق.

يعرفون العناء الباهظ الذي يحتمله مفهرسو المخطوطات ومصوِّروها، وبخاصة خارج مصر[1]، فما ينبغي أن يعمل في هذا المجال إلا المحب العاشق الذي يصبر على لأواء الطريق ومكابدة المشقة، على ما قال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: «من أحبَّنا أهل البيت فلْيُعدَّ للفقر جلباباً».

تاسعاً: قلت من قبل: إن المعهد قد قام ببعثة في السنوات الأولى من إنشائه ـ عام 1949 م ـ إلى استامبول، وصوَّر قدراً كبيراً من نفائسها، كانت هي الركيزة التي اعتمد عليها في إقامة قواعده وإظهار صوته، ولكن ثبت بعد عودة البعثة إلى القاهرة أن قدراً غير قليل من أفلام التصوير فاسد، لضعف المصوِّر وقلة خبرته في ذلك الزمان.

وقد قلت من قبل: إن المشتغلين بعلم المخطوطات يعلمون أن الجزء الأكبر من تراثنا العربي موجود في تركيا، وأزيد هنا، وأذكر أن المخطوطات العربية ليست في استامبول وحدها دون بلدان تركيا الأخرى، وإن كانت استامبول قد ذهبت بالشهرة كلها؛ لأنها تضم أكبر مجموعة من المخطوطات وأُذكِّر هنا ببعض النفائس التي توجد خارج استامبول، من الجمهورية التركية:

1 ـ الجامع[2]، لعمر بن راشد المتوفى سنة 153 هـ ـ وهذا الكتاب هو أول ما صُنِّف باليمن، وهو أقدم من موطأ مالك ـ توجد منه نسخة عتيقة، بقلم أندلسي يشبه الكوفي، على رَقّ غزال، منسوخة سنة 364 هـ، والنسخة محفوظة بمجموعة إسماعيل صائب أفندي بجامعة أنقرة. وقد رأيتُها بعيني، في شتاء عام 1970 م.

2 ـ المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني المتوفى سنة 444 هـ،

---

(1) سأكتب إن شاء الله عن ذكرياتي في ذلك الطريق.

(2) طبع بآخر الجزء العاشر من مصنَّف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، من ص 379، وكان ينبغي على المحقق فصله عن «مصنَّف عبد الرزاق» فإنه تأليف مستقلّ بنفسه، وإن كان عبد الرزاق قد رواه.

وقد سمعت منذ زمن أن الدكتور محمد فؤاد سزجين مشتغل بتحقيق هذا «الجامع».

ونشره الدكتور عزة حسن عن نسخة وحيدة[1]، محفوظة بمكتبة مصطفى جون، في مكتبة كلية اللغات والتاريخ بجامعة أنقرة، وتاريخ نسخها سنة 741 هـ.

3 ـ الذخائر والتحف، للقاضي الرشيد بن الزبير، من علماء القرن الخامس الهجري. نشره الدكتور محمد حميد الله عن نسخة وحيدة، محفوظة ببلدة أفيون قره حصار، من بلدان تركيا.

4 ـ مجموعة شعرية ـ يعرفها أهل الأدب ـ تضم أشعار بشر بن أبي خازم، وتميم بن أبيّ بن مقبل، وذي الرُّمة، والطرماح، بخط نسخي جيد، من خطوط القرن السابع أو الثامن ظناً. وتوجد هذه المجموعة في بلدة تسمى جوروم، وهي مدينة نائية في هضاب الأناضول، في الوسط، تقع إلى الشمال الشرقي من أنقرة عاصمة تركيا. زُرتُها ورأيت هذه المجموعة الشعرية، وقد نشر الدكتور عزة حسن منها دواوين بشر وتميم والطرماح. ومثل هذا كثير جداً[2].

فلو أراد الله لمعهد المخطوطات أن يعود إلى سابق مجده ونشاطه في إرسال البعثات للتصوير، فينبغي أن تكون وجهته الأولى تركيا. وهذا حديثٌ يساق أيضاً إلى كلّ المعنيين بشؤون التراث العربي أن يولوا وجوههم شَطر تركيا، ويصطنعوا من الوسائل ما يمهد لإقامة علاقات ثقافية متينة بيننا وبين إخواننا التُّرك. وليتنا نصنع ما صنعه المستشرقون الألمان في مطلع هذا القرن، فقد علموا لمخطوطات تركيا وزْنَها وقيمتها، فسَعَوْا لها سَعْيها، وأعدُّوا لها عُدَّتها، فأنشأوا باستامبول معهد الآثار الألماني، أشرف عليه المستشرق الألماني الكبير هلموت ريتر طَوال ثلاثين سنة، وأنشأ به المكتبة الإسلامية عام 1918 لتحقيق النصوص

(1) هكذا ذكر الدكتور عزة حسن، ولكن بعثة معهد المخطوطات إلى المملكة العربية السعودية سنة 1973 م ـ وكُنت عضواً فيها ـ اكتشفت من هذا الكتاب نسخة ثانية بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، وهذه النسخة مكتوبة سنة 797 هـ وهي ضمن مجموعة، ورقمها في المكتبة المحمودية 20 نحو.

(2) انظر مخطوطات من مكتبة مغنيسيا، للأستاذ أحمد آتش، بمجلة معهد المخطوطات 3/1/4.

الإسلامية، ومما نشره منها باستامبول: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين، لأبي الحسن الأشعري (1929 م)، وفِرَق الشيعة، للحسن بن موسى النوبختي (1931 م)، والجزء الأول من الوافي بالوفيات للصفدي (1931 م)، وأسرار البلاغة[1]، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (1954 م)، ونصوصاً ودراسات أخرى كثيرة[2].

ولم يكن هذا المعهد الألماني القائم في قلب استامبول هو الصلة الوحيدة بين الألمان والأتراك، فقد حدَّثني بعضُ المسنّين من أهل استامبول أنه رأى في ذلك الزمان ـ زمان ريتر ـ عدّة حافلات (أوتوبيسات) مكتوباً على ظهرها «هدية من الشعب الألماني إلى الشعب التركي».

وكأن صورة هذا المعهد الألماني كانت ماثلة في ذهن الدكتور يحيى الخشاب ـ المشرف على معهد المخطوطات بعد رحيل الدكتور صلاح الدين المنجد ـ فقد قال، رحمه الله: «ولست أشك في أن العلماء المعنيين بالثقافة العربية وبالمخطوطات بوجه خاص، يشاركونني الرأي في وجوب إنشاء معهد عربي للدراسات العربية باستنبول، تكون مهمته تمكين الباحثين العرب من مساعدته في تكملة فهارس المخطوطات العربية وتصويرها بجانب أعماله الثقافية الأخرى، ويكون له حق إيفاد بعثات طويلة المدى لدراسة أحوال المخطوطات في الهند وإيران وتصويرها»[3].

على أننا من قبل حديث المخطوطات ومن بعده مطالبون بمدّ الجسور بيننا وبين إخواننا الترك من آل عثمان، وشدّ الأواصر بأوثق العُرى وأمتن الأسباب؛ فإن العلاقات بيننا وبينهم ضاربة في القِدم بعروقها، ودع عنك ما يقال عن الغزو

(1) أثنى على هذه الطبعة شيخنا محمود محمد شاكر، في مقدمة تحقيقه لأسرار البلاغة (مطبعة المدني) 1412 هـ = 1991 م.

(2) المستشرقون لنجيب العقيقي 2/460 (دار المعارف بمصر) الطبعة الرابعة 1980 م.

(3) مجلة المعهد 7/2/156.

العثماني لمصر، أو الاحتلال العثماني لمصر، فهذا كله من حديث السياسة، وللسياسة دروب ومضايق، يضيع فيها الحق، ويضلّ معها الحكيم[1].

عاشراً: لقد قدَّم معهد المخطوطات عبر مسيرته الطويلة الخِطَّة والمثال والنموذج، فلسنا في حاجة إلى لجان تخطط وخبراء تقرر، فالطريق واضح المعالم، وليس إلا المالُ وهِممُ الرجال:

إن معهد المخطوطات يتمتع منذ 9/10/1955 م، بشخصية معنوية مستقلّة، فيقبل الإعانات والهِبات وينظم الاكتتابات. فهل يجعل أثرياء الأمة العربية من فيض أموالهم نصيباً مفروضاً لإقالة معهد المخطوطات عثرتَه، والعودةِ به إلى سابق مجده.

وأما الرجال ـ وهم علماء المخطوطات ـ فهم يتناقصون يوماً إثر يوم، بالموت الذي لا يُرَدّ، وبالصوارف التي لا تدفع، وما بقي إلاّ قلة خافتة الصوت ضعيفةُ الأثر، وهذه القلّة ينبغي الإفادة منها لتخريج أجيال جديدة تحب المخطوطات وتخلص لها، لا تتباهى بالعمل بها، تطلب المَثالةَ والذكر الحسن، كمن يملأ فمه بكلمة التراث يغدو بها ويروح ولا يرجع بشيء ذي بال، أو كالذي يحتفظ في يده بصحيح البخاري؛ التماساً للبركة، أو سمعةً ورئاء الناس.

فهل تنجح جامعاتنا العربية ومراكز العلم ودُور الكتب بها في تكوين هذا الجيل الجديد ليمضي على الطريق ويكمل المسيرة، فلا ينقطع مدد هذا العلم الذي هو الأساس لاكتشاف المغيَّب من تراثنا، وتأكيد الثقة بما سلِم لنا منه من عوادي الناس والأيام[2].

وبعد: فهذه خمسون عاماً على إنشاء معهد المخطوطات: شعلةٌ لَمَعتْ ثم طَفِئَتْ، وضوء سطع ثم خبا، وصوتٌ دوَّى ثم خَفت، وموجٌ هَدَر ثم سكن:

فَدَعْ ذِكر عيشٍ قد مضى ليس راجعاً ... ودُنيا كظِلّ الكَرْمِ كنا نَخوضُها

---

(1) انظر مقالة لي بمجلة الهلال (ديسمبر 1994 م).

(2) انظر مقالة لي بمجلة العربي الكويتية (يوليو 1995 م).

ثم هذه إحدى وثلاثون سنة على عملي بمعهد المخطوطات، دخلتُه في طَراءَة الصبا وميعة الشباب، فقرأتُ وسمعتُ وشافَهْت ورَوَيتُ ورحلتُ وعانيتُ. ومهما اعتصم المرء بالصبر، واستمسك بالجلادة، فلن يستطيع أنْ يمسك دمعة، ويحبس حسرة على تلك الأيام الخوالي، وعلى رفاق المخطوطات الأعزّاء الراحلين: محمد رشاد عبد المطلب، ومحمد مرسي الخولي، وأحمد سالم عبد السلام، ثم أخي وعشيري عبد الفتاح محمد الحلو، برَّد الله مضاجعهم:

ما في الصِّحاب أخو وَجْدٍ نُطارحه حديثَ نَجْدٍ ولا صبٌّ نُجارِيه

لغتنا المعاصرة والثِّقة الغائبة

لغتنا العربية من أقدم اللغات الموجودة على ظهر الدنيا الآن، وهي إلى قِدَمها هذا تُعدّ اللغة الوحيدة التي حافظت على خصائصها الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية. والذين يعرفون تاريخ اللغة الإنجليزية ـ وهي اللغة الأكثر شيوعاً الآن ـ يدركون تماماً الفرق بين الإنجليزية الآن، والإنجليزية التي كتب بها أديبهم الكبير (وليم شكسبير) 1564 ـ 1616 م، فلغة هذا الشاعر العظيم والكاتب المسرحي الكبير تخفى على كثير من الإنجليز المعاصرين، على قُرْب عهده وزمنه، فإن نحو أربعة قرون لا تعدّ شيئاً مذكوراً في تاريخ اللغات، أما إذا عُدنا إلى أشهر شاعر إنجليزي قبل شكسبير وهو (جيفري تشوسر) 1340 ـ 1400 م، فلن نجد من الإنجليز الآن من يدرك لغته ويتذوق شعره[1].

وإنما حافظت هذه اللغة العربية على خصائصها في البنية والصوت والمعجم؛ لأنها لغة عقيدة، ارتبطت بالدين ارتباطاً شديداً، وكان لنزول القرآن الكريم بها ـ وهو أكبر حدث في تاريخ المسلمين ـ أثر ضخم في تثبيتها في عقول الناس وجريانها على ألسنتهم، وبخاصة أن لغة القرآن الكريم لم تكن لغة عبادة

---

(1) طرق تنمية الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس. نقلاً عن كتاب: من تراث لغوي مفقود ص 11، للدكتور أحمد علم الدين الجندي. مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة 1410 هـ.

فقط، يتلوها المسلمون في صلواتهم، ويهجرونها في حياتهم ومخاطباتهم[1].

ويقول مصطفى صادق الرافعي عن القرآن الكريم: «فهو يدفع عن هذه اللغة العربية النسيان الذي لا يُدفع عن شيء، وهو وحده إعجاز»[2].

والقرآن نزل بلسان عربي مبين، ويستوي في معرفة ذلك اللسان كلّ من نزل عليهم ذلك الكتاب الحكيم، وحتى هؤلاء الذين دخلوا في دين الله أفواجاً من غير أبناء ذلك اللسان العربي سرعان ما نسوا لسانهم الأول، بعد أن اندمجوا في هذا الدين، واتخذوا العربية أداة فكرٍ وبيان.

يقول أبو الفتح بن جني، في سياق كلامه عن لغة العرب ولغة العجم: «وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي وقد تدرَّب بلغته قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبُعده في نفسه، وتقدُّم لُطف العربية في رأيه وحسِّه»[3].

ومن عجيب أثر القرآن في الناس أن ألسنتهم تجري به وفق قوانين العربية وصفات حروفها، وإن كان التالي له لا يعطي هذه الحروف حقَّها في كلامه الآخر الذي يغدو به بين الناس ويروح. ومن ذلك ما ذكره المترجمون لأبي حيان النحوي الأندلسي (745 هـ) أنه كان ينطق القاف قريبة من الكاف ـ على لهجة أهل الأندلس ـ لكنه كان ينطق بها في القرآن فصيحة، وكان يقول: «ما في هذه البلاد ـ

(1) وعلى هذا فليس من الدفاع عن العربية الفصحى أن يقول الأستاذ بدر نشأت: «إن الفصحى بخير، نعيشها وتعيشنا، والله حافظها، وهي تحيا معنا لحظة بلحظة، فهي لغة قرآننا، ولغة أسلافنا، نؤدّي بها صلواتنا الخمس اليومية، ونمارس بها كافة مناسكنا الدينية»، مجلة القاهرة ـ يونيو 1996 م، ص 38.

فهذا كلام ينتهي إلى أن لغتنا العربية لغة عبادة ليس غير. فما بالك بالعربي الذي لا يقرأ القرآن ولا يصلِّي؟.

(2) مقدمة كتاب إعجاز القرآن.

(3) الخصائص 1/243.

يعني بلاد الأندلس ـ من يعقد حرف القاف»[1] أي يعطيه حقه الصوتي الذي يفصل بينه وبين الكاف. وقد شاهدت أنا من ذلك من لا يُحصَى من الناس، في أثناء إقامتي بمكة البلد الأمين، من المسلمين غير العرب الذين يؤمُّون البيت الحرام، يقرأون القرآن في يُسْر وسهولة، فإذا أردتهم على شيء من الكلام العربي الذي يجري بين الناس تعذَّر عليهم ذلك، لكن مما لا شك فيه أن هؤلاء الناس لو وُجدوا في بيئة عربية لكان حفظهم للقرآن أو تلاوته، معيناً لهم على معرفة العربية، بل وإجادتها.

وإذا كانت اللغة العربية قديمة، كما يذكر أهل العلم ـ فما هي حدود ذلك القِدم؟ لم يقطع في ذلك أحدٌ برأي، وإن كان علماء المقارنة بين اللغات يردُّون ذلك إلى القرن الرابع قبل الهجرة. ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد: «ويرجع [تاريخ اللغة العربية] فيما نعتقد إلى عصر قبل ذلك؛ لأن المقابلة بينها وبين أخواتها السامية يدل على تطور لا يتم في بضعة أجيال. . . فلا بد من أجيال طويلة تمضي قبل أن ينتهي تطور اللغة إلى هذه التفرقة الدقيقة بين أحكام الإعراب، أو بين صيغ المشتقات، أو بين أوزان الجمع والمثنى وجموع الكثرة والقلّة في الأوزان السماعية، ولا بد من فترة طويلة يتم بها تكوين حروف الجر والعطف وسائر الحروف التي تدخل في تركيب الجملة معانيها المختلفة»[2].

ولعلّ هؤلاء الذين يردُّون أوليّة اللغة العربية إلى القرن الرابع قبل الهجرة يستندون فيما يستندون إلى نحو قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ) حين ذكر جملة من قدامى الشعراء الجاهليين: المهلهل، وذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم، وضمرة النهشلي، والأضبط بن قُريع السَّعدي، وأنشد لهم أشعاراً، ثم قال: «وكان بين هؤلاء وبين الإسلام أربعمائة سنة» قال: «وكان امرؤ القيس بعد هؤلاء بكثير»[3].

---

(1) الوافي بالوفيات 5/281، ونكْت الهيمان في نُكتَ العميان ص 268 ـ كلا الكتابين لصلاح الدين الصفدي ـ ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري 2/541.

(2) اللغة الشاعرة، ص 5.

(3) مجالس ثعلب، ص 411، 412.

ويزيدنا الشيخ خالد الأزهري (905 هـ) مائة سنة أخرى في تحديد تاريخ واحدٍ من هؤلاء القُدامى، وهو الأضبط بن قريع السَّعدي، فيقول عنه: «وهو جاهليّ قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة»[1].

وليس هؤلاء الذين ذكرهم ثعلب هم وحدهم الشعراء القدماء في الجاهلية، فقد ذكروا أيضاً من قدمائهم: الأفْوه الأودي، قال أبو عبيد البكري: «وهو جاهلي قديم، وذكر بعض المؤرخين أنه أدرك المسيح عليه السلام»[2]. ومن قدمائهم أيضاً: جَذِيمة الأبرش، وهو آخر ملوك قُضاعة بالحِيرة[3].

على أن وجود هؤلاء الشعراء القدماء ووجود شعرهم قبل الإسلام بأربعمائة سنة أو خمسمائة سنة لا يدل على أوليَّة اللغة العربية في ذلك الوقت، وهذا أمرٌ بدهيّ، نورده هنا فقط للتذكير بأن بداية اللغة العربية أقدم من ذلك الشعر الناضج المستوى بكثير.

ومهما يكن من أمر فقد كان نزول القرآن الكريم بهذه اللغة العربية أكبر حدث في تاريخها، فقد بسط سلطان العربية على هؤلاء الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، ثم كانت هجرة القبائل العربية في غزوات الفتح الإسلامي إلى خارج الجزيرة العربية إيذاناً بشروق عصر جديد للغة العربية، «ففي مدة عشرات من السنين حملت قبائل البادية في غزوات الفتح، لهجاتها نحو الشمال إلى فلسطين وسورية وما بين النهرين حتى جبل طوروس وجبال أرمينية، ونحو الشرق عبر العراق، إلى إيران، ونحو الغرب عبر شبه جزيرة سيناء، إلى مصر وشمال إفريقية، ولم تكد تمضي مائة عام على وفاة محمد ﷺ، حتى امتدَّت الدولة إلى سفوح البرانس في المغرب،

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 2/208 (باب نوني التوكيد).

(2) سمط اللآلي شرح الأمالي - أمالي أبي علي القالي - ص 365، وراجع الأغاني 12/169 (طبعة دار الكتب المصرية) وديوان الأفوه الأودي، ضمن الطرائف الأدبية، ص 3 صنعة عبد العزيز الميمني الراجكوتي.

(3) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص 37، وخزانة الأدب للبغدادي 11/408.

وإلى أواسط آسيا على شواطىء نهر الهند في المشرق. وهذا النفوذ الذي بلغته اللغة العربية، إلى مناطق كانت تستوطنها لغات أخرى، لم يكن ليمرّ عليها دون تأثير أو تغيير. . . »[1].

فهذه الأمم التي أظلَّتها راية الإسلام نسيت لسانَها القديم، كما قلت من قبل، واتخذت العربية أداة فكر وبيان، ولم يعد من السائغ ولا من المقبول أن نفرِّق بين العرب والموالي، أو بين العرب والفرس، فيما يتصل بالنشاط الأدبي والفكري، فالجميع يتكلمون لغة واحدة، ويكتبون بلغة واحدة، فمن الجهل البيِّن أن يقول قائل: سيبويه الفارسي، أو البخاري الفارسي، ونحو ذلك، فلا فرق بين سيبويه صاحب الأصل الفارسي، وأستاذه الخليل بن أحمد العربي الصريح، ولا فرق بين البخاري صاحب «الصحيح» المولود ببخارى من بلاد العجم، وأحمد بن حنبل الشيباني صاحب «المسند» المولود ببغداد، ولا فرق بين أبي علي الفارسي الأصل، وتلميذه ابن جني الرومي اليوناني الأصل، بل لا فرق بين المسلم وغير المسلم الذي يتكلم العربية، وينتمي إليها فكراً وبياناً، ألم يكن الأخطل النصراني أحد الثلاثة الذين اتفق النقاد على أنهم أشعر أهل عصرهم: الفرزدق وجرير والأخطل، بل إن أبا عبيدة كان يقدِّمه على صاحبيه، فيقول: «شعراء الإسلام: الأخطل ثم جرير ثم الفرزدق»[2].

ومن وراء ذلك كله فقد كان الأخطل النصراني من شعراء الاحتجاج، يحتجّ به المفسِّرون على تفسير كلام الله عز وجل، ويستشهد به النحويون واللغويون على قواعدهم ومذاهبهم.

ثم تمضي الأيام بهذه العربية، يتكلم بها الناس، ويسجّلون بها خواطرهم ومشاعرهم، ويدوِّنون بها علومهم ومعارفهم وألوان حضارتهم، ويداول الله الأيام

---

(1) العربية: تأليف يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار. دار الكتاب العربي، القاهرة 1951 م.

(2) الأغاني 8/286.

بين الناس، فتتهاوى عروش، وتقوم عروش، وتسقط دول، وتنهض دول، وكان ما كان مما أراده ربُّك من كبوات هذه الأمة العربية: سياسةً وحُكماً ونفوذاً، ولكن لغتها بقيت حيث هي: موفورةً لم تُنتقص، عاليةً لم تَنْحَنِ، سليمةً لم تنكسر. ثم تتعرَّض هذه اللغة ـ شأن سائر اللغات، وشأن كل كائنٍ ـ لشيء من التطور، في أصواتها ودلالتها، وشيوع بعض التراكيب في وقت، وانحسارِها في وقت. والتطوُّر الدلالي والأعرافُ اللغوية مما تنبَّه له القدماء ونصُّوا عليه. فمن ذلك ما يقوله ابن الشَّجري (542 هـ): «وجعلوا التقدّم ضرباً من التعالي والارتفاع؛ لأن المأمور بالتقدم في أصل وضع هذا الفعل، كأنه كان قاعداً فقيل له: تعالَ، أي ارفع شخصك بالقيام وتقدَّم، واتَّسعوا فيه حتى جعلوه للواقف والماشي، ويدلُّك على أن التقدم الآن قد صار ضرباً من الارتفاع قولهم: ارتفع فلان وفلان إلى الحاكم: أي تقدَّما إليه»[1]. وتأمل قوله «الآن» ثم قوله «في أصل وضع هذا الفعـل» وقولَه «واتَّسعوا فيه» فكلُّ أولئك إشارات واضحة إلى التطور في المعنى الدلالي.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه الوزير القفطي (646 هـ) من ذلك الكلام الذي دار بين الإمام الأعظم أبي حنيفة، واللغوي الكبير أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو حنيفة يُتَّهم بالضعف في النحو واللغة، فيقول له أبو عمرو ويردُّ عليه: «هذا كلامٌ بَشِع! فيقول أبو حنيفة: وما بَشِع؟ فيردُّ أبو عمرو: ولا تعرف البَشِعَ أيضاً؟» قال الوزير القِفطي يدافع عن أبي حنيفة: «وأما قوله «بَشِع» فليست باللغة المستعملة الشائعة في ذلك الوقت، ولا مما سار على ألسُن أهل المَدَر نقلاً عن أهل الوبر»[2]. وترى كثيراً من ألوان هذا التطور اللغوي، من الجذر الأصلي للكلمة إلى الاستعمالات المختلفة، في كتاب مقاييس اللغة، لابن فارس.

وقد كتب كثير من أهل العلم قديماً وحديثاً عن مظاهر ذلك التطور اللغويّ،

---

(1) أمالي ابن الشجري 1/71.

(2) إنباه الرواة على أنباه النحاة 4/132. وأهل المدر: هم سكان البيوت المبنية من الطين، وأهل الوبر: هم سكان الخيام. والمدر: الطين. والوبر: الصوف.

والتمسوا له أمثلة من التغيّر الصوتي والدلالي[1]، ولكن بعضهم أسرف في ذلك إسرافاً، حتى أوهم بكلامه في هذه القضية أن الذي بين أيدينا الآن من لغتنا العربية المكتوبة والمنطوقة، بعيدٌ كل البُعد عن عربية الجاهلية، أو عربية صدر الإسلام، بل إنه يكاد يكون شيئاً آخر، ومن أكبر الغُلاة في هذا الطريق الدكتور لويس عوض، الذي يلحّ على هذه القضية في أكثر ما كتب، ومنه ما ذكره في كتابه «ثقافتنا في مفترق الطرق» فهو يرى في نهاية مقالته «ثورة اللغة» أن اللغة العربية قد تغيَّرت بنيتها تغييراً أساسياً: في القرنين الأخيرين بتأثير الاتصال الثقافي بين العالم العربي والحضارة الأوربية[2].

والدكتور لويس عوض معذور، لأنه لا يعرف العربية المعرفة التي تعينه على معرفة تاريخها، ومحصوله منها محدود جداً، لكن اللوم يتجه لبعض أساتذتنا وزملائنا الذين نشأوا نشأة عربية صحيحة، فحفظوا القرآن في صباهم، ثم أخذوا العربية من معدنها الأصيل، وهو الأزهر ودار العلوم، فلما أرادوا المثالَةَ وحُسْنَ الذكر بين الناس، انقلبوا على هذه العربية التي أنطقت ألسنتهم، يعيبونها، ويبحثون عن أوجه النقص فيها، «ومن التمس عيباً وجده، ومن طلب له وَجْهاً لم يَفُتْه»، كما قال ابن رشيق.

وقضية التطور اللغوي من القضايا الشائكة، ولعل أخطر ما فيها هو الخلط بين اللغة العربية المكتوبة واللغة العربية المنطوقة، فالحديث عن التطور في اللغة العربية المنطوقة ينبغي أن يعالج بكثير من الحذر والحيطة؛ لفقدان التسجيلات الصوتية، وأجهزة التجارب النطقية، وسائر ما جاءتنا به الحضارة الحديثة، مما لم يُتَح للأقدمين، ولم يبق لنا من معالم اللغة المنطوقة إلا ما احتفظت به كتب اللغة الأولى، من الحديث عن لغات القبائل (لهجاتها)، ثم ما جاء من الحديث عن مخارج الحروف وصفاتها، وهو ما اعتنى به علماء التجويد والقراءات (أداءً)

---

(1) وكتبت أنا شيئاً من ذلك سميته «جموع التكسير والعرف اللغوي» تراه في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الحادي والسبعين 1413 هـ = 1992 م.

(2) مجلة القاهرة (العدد 163) يونيو 1996 م، ص 127.

وهؤلاء العلماء قد بذلوا غاية الوُسْع والطاقة في إعطاء كل حرفٍ حقَّه ومُسْتحقَّه من مخرجه وصفته اللازمة له، من هَمْسٍ وجَهر، وشدَّة ورخاوة وإظهار وإدغام، وترقيق وتفخيم، وقد وصلوا في ذلك إلى حدٍّ بعيد من الإتقان والإجادة.

أما ما يقال عن التطور في اللغة المكتوبة فهو أمرٌ غريب حقاً! إننا ننظر في عربية الشعر الجاهلي، ثم ننظر في عربيتنا الآن، فلا نجد فرقاً إلا في بعض الغريب، وهو اللفظ الغامض البعيد من الفهم، الذي يُدرَك بالرجوع إلى أقرب معجم، فحروف المباني هي حروف المباني، وحروف المعاني هي حروف المعاني[1]، وأبنية الأفعال هي هي، وأبنية الأسماء هي هي، والمثنى والجموع بأنواعها الثلاثة، وعلامات التذكير وعلامات التأنيث، والمصادر والظروف، وسائر المشتقات، من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الهيئة والمرَّة، كل ذلك واحد لا يختلف في غابر العربية وحديثها، ثم نقرأ لامرىء القيس:

ولو أنها نفسٌ تموت جَمِيعةً ولكنها نفسٌ تساقَطُ أنْفُسا

فنراه شعراً عذباً صادقاً لشاعر يتعذّب، وكأنه يعاني من الموت البطيء؛ فكأن نَفْسَه تقسَّمت إلى أنفُس، تموت واحدةً تلو أخرى، فيقول: لو كانت لي نفس واحدة لهان الأمر، ولكنها أنفسٌ كثيرة. ثم نقرأ قوله:

أُرانا مُوضِعينَ لأمرِ غَيْبٍ ونُسْحَرُ بالطعام وبالشرابِ

فهذا شاعرٌ حكيم، يقول: إننا نُوضِع - أي نُسرع - لأمر غريبٍ، وهو الموت الذي نصير إليه جميعاً، وقد غُيِّب عنا وقتُه المحتوم، ومع هذا فنحن نُخْدَع ونُلْهَى بمتاع الدنيا من طعام وشراب، وفي هذه القصيدة يأتي بيته الشهير:

وقد طوَّفْتُ بالآفاق حتى رضيتُ من الغنيمة بالإيابِ

---

(1) حروف المباني هي حروف الهجاء المفردة: أ، ب، ت، ث، ج إلى ي، وحروف المعاني هي الحروف المجتمعة التي تؤدي معاني خاصة، مثل: مِن، إلى، عن، على.

فأيُّ فرق بين كلام امرىء القيس هذا الجاهليّ، وبين كلامنا؟ بل نرجع إلى من هو أعرق من امرىء القيس في الجاهلية، وهو الأضبط بن قُريع السَّعدي، الذي ذكرت لك من أمره في أول هذا الحديث، وأنه كان قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة، يقول الأضبط هذا في قصيدة حكيمة:

لكلِّ هَمٍّ من الهُموم سَعَهْ	والمُسْيُ والصُّبحُ لا فَلاحَ مَعَهْ
فصِلْ حِبالَ البعيد إن وصل الْـ	ـحبلَ وأقْصِ القريبَ إن قطعَهْ
وخُذ من الدهرِ ما أتاكَ به	من قَرَّ عَيناً بعيشِهِ نَفعَهْ
لا تَحْقِرَنَّ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ	تركعَ يوماً والدهرُ قد رفعَهْ
قد يجمع المالَ غيرُ آكلِهِ	ويأكل المالَ غيرُ مَنْ جمَعَهْ
قد يَرْقَعُ الثوبَ غيرُ لابسِهِ	ويلبَسُ الثوبَ غير مَنْ رقعَهْ

فهذا شعرٌ شجيُّ النغم، عميق الحكمة، يتولَّجُ في القلب تولُّجاً، وينصبُّ في السمع انصباباً، وليس فيه من اللفظ الغريب علينا إلا قوله «لا فَلاحَ» وهي هنا بمعنى البقاء. يقول: والمساء والصباح رائحان وغاديان، لا يَبْقيان على حال. وهذا شعرٌ عمره خمسمائة سنة قبل الإسلام، فإن شككت في عمره، وقلت: إنه مصنوع بعد ذلك قلنا لك: حَسْبُنا أن أبا عثمان الجاحظ قد رواه في كتابه الفَذّ: البيان والتبيين[1]، والجاحظ كما تعلم توفي سنة (255 هـ)، فهو شعرٌ عربي قديم، قاله شاعرٌ عربي قديم، بيننا وبينه على رواية الجاحظ وحده نحو (1200) سنة، ثم رواه معاصر الجاحظ أبو حاتم السجستاني (250 هـ) في كتابه «المعمَّرين»، وأبو العباس ثعلب (291 هـ) في «مجالسه»، وأبو علي القالي (356 هـ) في «أماليه»، وأبو الفرج الأصفهاني (356 هـ) أيضاً في «أغانيه»، وابن الشجري (542 هـ) في «حماسته»، ورضيّ الدين الصاغاني (650 هـ) في

(1) البيان والتبيين 341/3، والمعمَّرون ص 11، ومجالس ثعلب ص 412، وأمالي القالي 107/1، والأغاني 129/18، وحماسة ابن الشجري ص 473، والتكملة للصاغاني 236/4، وخزانة الأدب 452/11.

«تكملته»، وعبد القادر البغدادي (1093 هـ) في «خزانته»، وغيرهم. وكلهم أجمعوا على أنه من الشعر الذي قيل قبل الإسلام بدهرٍ طويل.

فإن أنت استسقطت هؤلاء جميعاً، وشككت فيهم قاطبة، ورأيت أنهم قد تابع بعضهم بعضاً، فنسأل الله لك العافية!.

فهذا من شعر الجاهلية الأولى، ثم الجاهلية القريبة من الإسلام، هل تُحِسّ فيه من وُعُورة؟ وهل تتبَشَّعُ منه شيئاً يقف في حَلْقك ويسُدُّ مجرى نَفَسِك؟ ثم هل أنت في حاجة إلى المعجم عند كل كلمة منه وحرف، كما يزعم الزاعمون؟ ثم أليست لغة هذا الشعر هي لغتَنا المعاصرة، في حروفها وأفعالها وأسمائها وجموعها ومصادرها؟.

لقد صارت كلمة «الجاهلي» في وصف الشعر مَجْلَبة للغمِّ عند النَّشأ الصغار، تُبغِّض إليهم قراءته والتلذُّذ به، بل تكاد تصرفهم عن الشعر العربي جملة، وصار منه سُخف القول وصفُ لغة الأوائل بأنها لغة «مكرٍّ مفرّ»، أو لغة «الخيل والليل والبيداء»!. وما أُتيَ القوم إلا من الجهل وقلّة المعرفة، على ما قال ربنا عز وجل: ﴿بل كذَّبوا بما لم يحيطوا بعلمه﴾ [سورة يونس: 39]، وقوله: ﴿وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾ [سورة الأحقاف: 11].

إن هذا الصَّدع في جدار اللغة العربية، وتقسيمها إلى لغة تراثية ولغة معاصرة، إنما شَقَّه بعض المستشرقين الذين اشتغلوا بتراثنا منذ القرن السابع عشر، أو قبله بقليل، فهم يميزون دائماً بين مستويين للفصحى، يسمون الأول: العربية القديمة، ويسمون الثاني: العربية المعاصرة، ثم يتحدثون عن مستوى ثالث هو العربية المنطوقة، ويعنون بها العامية، وقد اختلفوا في تحديد هذه المستويات اختلافاً كثيراً، وتابعهم في ذلك كثير من أساتذتنا وزملائنا من أبناء جِلْدتنا. وما أحب أن أستطرد إلى ذكر هذه الآراء والردّ عليها، فهذا بحث آخر[1].

---

(1) وقد عرض لذلك الموضوع عرضاً جيداً الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، في كتابه: بحوث في الاستشراق واللغة، دار البشير ومؤسسة الرسالة ـ عمان ـ الأردن 1417 هـ = 1996 م.

على أن الذي أحبّ أن أقف عنده هو «أن بعض المستشرقين قد سعى إلى إثبات الفروق الكافية للبرهنة على أن ماضي العربية الفصحى يختلف عن حاضرها»[1].

فهذا هو الذي حرَّكني لكتابة هذا البحث الموجز، فقد خُدع كثير من الناس بهذه القضية: قضية التطور اللغوي، واللغة المعاصرة، وظن بعضهم بل أيقن أن هذه القرون المتطاولة التي مرَّت على لغتنا العربية قد تحيَّفَتْها، وغيَّرت منها الطعم واللون والرائحة، وأن هذا الذي بين أيدينا من اللغة المعاصرة إنما هو شيء آخر مختلف عن اللغة القديمة (الكلاسيكية) كما يقولون، فهما لغتان يتفقان في الشكل والرسم، ثم يمضي كلٌّ في طريقه، على ما قال الشاعر:

أما الخيام فإنها كخيامهم ... وأرى ديار الحيّ غير ديارها

وكان أخطرَ ما يقال في هذه القضية أن لغتنا العربية لغةُ بدو وبداوة، وأنها لغةٌ رعويّة، فإن «الرعاية» مأخوذة من رَعْي الغنم، و «السياسة» من: ساس الغنم أيضاً، والفعل «باء» بمعنى رجع، إنما هو من «المبَاءَة» وهو المكان الذي تناخ فيه الإبل. هكذا سمعت ذلك الكلام من أستاذ جامعي كبير، بحضور نفر من الأساتذة والطلاب.

وبعد: فإن العنوان الذي اخترته لهذا البحث هو: «لغتنا المعاصرة والثقة الغائبة» وبدءة ذي بدء فإني أحب أن أوضح الأمور والمقاصد التي تحكم هذا البحث وتوجهه:

أولاً: هذا البحث يتجه إلى القارىء العام، وبخاصة طلبةُ العربية الشُّداة المبتدءون، من معيدي الجامعات، فإلى هؤلاء ومن على شاكلتهم يساق الحديث.

ثانياً: هذا البحث قائمٌ على الوَجازة والاختصار، والتعامل مع النصوص،

---

(1) راجع المرجع السابق ص 330، يقول الدكتور عمايرة: «بيد أن مجمل ما قالوه لا يتجاوز أمثلة يسيرة، على أن هذه الأمثلة لا تتجاوز ـ في جُلِّها ـ أشكال الائتلاف اللغوي القديم الذي تسمح به اللغة أصلاً».

دون الدخول في متاهات التحليل والتنظير والمقارنات.

ثالثاً: يتغيّا هذا البحث غاية واضحة محددة، هي إثبات أن هذه اللغة العربية المعاصرة المكتوبة لم تبتعد عن العربية الأولى التي حملها الشعر الجاهلي والقرآن الكريم، واللغة التي سُجِّلت بها معارفنا وعلومنا في مختلف الفنون والآداب، وألوان الحضارة.

رابعاً: يثبت هذا البحث أن كثيراً من صور الانحرافات في لغتنا المعاصرة عن جادّة الصواب اللغوي؛ صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة، لها جذور قديمة في لغات القبائل العربية (أي لهجاتها)، وليس هذا تسويغاً للخطأ، ولكنه تحقيق لكلمة الأصمعي: «من عرف كلام العرب لم يكد يلحن أحداً».

خامساً: يؤكد البحث أن بعض الأخطاء اللغوية الحادَّة التي لا سبيل إلى إجازتها، والتي تأتي في لغتنا المعاصرة إنما هي أخطاء قديمة متوارثة، وليست أخطاءً حديثة ناشئة عن الاتصال الثقافي بين العالم العربي والحضارة الأوربية كما يرى الدكتور لويس عوض ومَنْ لَفَّ لَفَّه.

سادساً: يقف البحث وقفة عند الزعم بأن هناك ألفاظاً قبطية في عربيتنا المعاصرة ـ وبخاصة في البيئة اللغوية المصرية.

سابعاً: يقف البحث أيضاً وقفة عند اللُّغَةِ المنطوقة التي يراد بها في غالب الأمر: العامية، ويشير إلى أن للغة العامية مستويين، يقبل أحدهما ويُرفض الآخر.

ثامناً: يعلم الباحث علم اليقين أن هذه القضايا التي يناقشها في قضية التطور اللغوي واللغة المعاصرة، قد عالجها من قبله مَن هم أعلى منه قدماً، وأرسخ ذهناً، وأكثر جَمْعاً، ولكن الجديد عند الباحث هي تلك الشواهدُ التي انتزعها من كتب العربية المختلفة في علومها وفنونها المتنوعة[1]، وقد كان من أوجه القصور

(1) يرجع هذا إلى أن الباحث قد واتته ظروف حسنة بغير حولٍ منه ولا قوّة، وإنما هو فضل الله =

في دراساتنا اللغوية التعويلُ على كتب اللغة والنحو وحدها، والباحث يرى في كثير مما كَتَب أن مكتبتنا العربية كتاب واحد، وأنه ليس بالمعاجم وحدها تحيا اللغة، وسيظهر هذا إن شاء الله بوضوح في تلك التراكيب العربية التي تشيع في عصرنا، ويُظنّ أنها مما ولّده أهل زماننا توليداً.

تاسعاً: يُنبّه الباحث إلى أن معظم النماذج التي يقدّمها لتأكيد الثقة باللغة المعاصرة ـ أصواتاً وصرفاً ونحواً ودلالة ـ إنما هي منتزعة من البيئة اللغوية المصرية، وإنما كان ذُلك كذلك لأن البيئة اللغوية المصرية من أكثر البيئات اللغوية التي تعرَّضت لِشُبَه البُعْد عن العربية التراثية، بما قيل عن الحُطام اللغوي الفرعوني والقبطي الذي خالط العربية في مصر، وإن كانت البيئات اللغوية في البلدان العربية تتشابه في مظاهر كثيرة من الخصائص اللهجية، كالذي نراه مثلاً من اتفاق المصريين والعراقيين الآن، في كسر التاء والنون في أول الفعل المضارع، مثل «يِكْتب، ونِكْتب»، وعدم فكّ الحرف المشدَّد عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك، نحو: شَدِّيت وعَدِّيت» بدلاً من: شَدَدتُ وعَدَدْتُ[1].

وكذلك اتفاق المصريين والمغاربة في نطق بعض صور حرف الثاء تاءً.

عاشراً: إذا كان الباحث قد أقام بحثه هذا على تأكيد الثقة باللغة العربية المعاصرة، وعدم تجافيها عن الموروث اللغوي إلا قليلاً، فإنه يسجّل بعض عيوب هذه اللغة المعاصرة، وسيأتي هذا في حينه إن شاء الله تعالى.

= وحده، حين اشتغل بالعلم منذ طراءة الصبا وأوائل الشباب، حيث إنه التمس رِزقه في نَسْخ المخطوطات العربية، فنسخ آلاف الصفحات، ثم مضى في ذلك الطريق التراثي الطويل: ناسخاً ومفهرساً، وجامعاً لصور المخطوطات، ثم اشتغل بتحقيق النصوص ونشرها في كثير من فروع العربية: في اللغة والنحو والتاريخ والتراجم الموسوعية، ثم تجمَّعت له من وراء ذلك خبرات واسعة جاءته من مجالسة كبار أهل العلم، فجالَسَهُم وشافَهَهُم وتلقَّى عنهم، وبعض ما تلقَّاه منهم مما لا يوجد في كتاب.

(1) انظر: دراسة اللهجات العربية القديمة، للدكتور داود سلّوم ص 136، 137 ـ كلية الآداب، جامعة بغداد، نشر عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت 1406 هـ = 1986 م.

وبذلك يكون عمود الصورة لهذا البحث الموجز قد وضح تماماً، فلنبدأ فيه مستعينين بالله وحده، طالبين منه التوفيق والهداية.

لغتنا المعاصرة والانحرافات الصوتية

لعلَّ هذه الظاهرة هي أبرز ما تُرمَى به لغتنا المعاصرة، وهذه الظاهرة أكثر ما تُرَى في اللغة المنطوقة، وهي تتصل بضبط الأبنية: أبنية الأسماء والأفعال والإدغام، والتخفيف والتشديد، والتذكير والتأنيث، وإبدال حرفٍ مكان حرف.

فأما ما يتصل بضبط الأبنية: فمنه أن المصريين المعاصرين يميلون إلى الكسر في بعض أبنية الأفعال والأسماء والمصادر والجموع، فيكسرون أول الفعل المضارع في مثل: تِكْتِب ويِكْتب، ونِكْتب، وتسمَّى هذه الظاهرة «تَلْتلَة بَهْراء». وبَهْراء: قبيلة من حِمْير، تسكن في شمال شبه جزيرة العرب، وقد نطقت بهذه اللهجة عدّة قبائل عربية[1]. ويلاحظ أن كسر أوائل الفعل المضارع ليس مما ينفرد به المصريون، بل يشاركهم فيه الآن أهل نجد في قلب المملكة العربية السعودية، وأهل العراق، وذلك أثر من آثار ميل القبائل البدوية إلى الكسر[2].

وكذلك يكسرون سين «يوسف» ونون «يونس» وهو صحيح فصيح، فإن سين «يوسف» ونون «يونس» مثلثة، تُضبط وتُنطق بالحركات الثلاث، الفتح والضم والكسر[3].

---

(1) لا أريد التطويل بذكر هذه القبائل، وإذا أردت أن تعرفها فارجع إلى: مجالس ثعلب ص 281، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 39، والصاحبي لابن فارس ص 34، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص 194، والخصائص لابن جني 2/11، وأمالي ابن الشجري 1/170، ثم انظر اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي ص 388.

(2) راجع اللهجات في الكتاب لسيبويه للدكتورة صالحة الغنيم ص 162 ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة 1405 هـ = 1985 م، ودراسة اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم، المتقدم قريباً.

(3) راجع إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك 1/20 تحقيق الدكتور سعد الغامدي، مكة المكرمة 1404 هـ = 1984 م، وانظر لسان العرب (أنس ـ أسن).

ويكسرون أيضاً الكاف من «كلمة»، وهو صحيح، قال ابن مالك في ألفيته:

وكِلْمــةٌ بهــا كــلامٌ قــد يُــؤَمْ

وفي الكلمة ثلاث لغات ـ أي لهجات ـ كَلِمة، بفتح الكاف وكسر اللام، وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، وكِلْمة، بكسر الكاف وسكون اللام، وكَلْمة، بفتح الكاف وسكون اللام، وهما لغة تميم[1].

وكذلك يكسرون التاء من «تركة» وهو صحيح، وفي هذه الكلمة ثلاث لغات أيضاً: تَرْكة، بفتح التاء وسكون الراء، وتَرِكة، بفتح التاء وكسر الراء ـ وهي الشائعة في الفصحى، وتِرْكة، بكسر التاء وسكون الراء[2].

ويكسرون العين في «العيون» فيقولون: «مَجْرى العيون» و «طبيب العِيون»، ومجرى العيون: هو هذا الحيّ المعروف بفسطاط مصر، والأصل الضمّ، ولكن الكسر صحيح أيضاً. وبه قرأ ابن كثير وابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعِيون﴾ [سورة الحجر: 45][3].

ويكسرون أوائل «البِيوت والشِّيوخ والجِيُوب» وعلى لغتهم جاءت القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة عن سيدنا رسول الله ﷺ[4].

ويكسرون نون «النِّمْر» هذا المفترس، ويسكّنون ميمه، وذلك لغة فيه، والأصل: النَّمِر، بفتحٍ بعده كسر.

---

(1) شذور الذهب لابن هشام ص 11.

(2) المصباح المنير للفيومي، مادة (ترك)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير 188/1.

(3) راجع الموضع السابق من البحر المحيط لأبي حيان 456/5، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 226/2.

(4) الموضع السابق من النشر، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للدمياطي 432/1، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبي 161/7.

ويقولون: اللِّعْب، بكسر اللام وسكون العين، وهو صحيح، مثل اللَّعِب، بفتح اللام وكسر العين تماماً.

وفي لغتنا المصرية المعاصرة يضمون فاء «الفم» ويشددون ميمه، فيقولون: «اطعم الفُمّ تستحي العين»، ويقولون أيضاً: «لولاك يا كُمِّي ما كَلْت يا فُمّي» و «الفم» مفتوح الفاء مخفف الميم، ولكنه جاء أيضاً في الفصيح بالضم والتشديد، قال العُماني الراجز ـ من شعراء الدولة العباسية، في أيام الرشيد ـ ونُسِب لجرير وللعجاج:

يـا ليتهـا قـد خَـرَجَـتْ مِـن فُمِّـهْ[1]

فضمَّ الفاءَ وشدَّد الميم.

يقلب المصريون اللام ميماً، في قولهم «امبارح» مكان «البارح»، وهي كلمة مقطوعة من «البارحة». وقَلْب لام التعريف ميماً لهجة عربية قديمة، تُسمَّى «الطَّمْطمانية» كقولك مثلاً: «طاب امهواء» و «صفا امجّو» تريد: طاب الهواء، وصفا الجوّ، وتُعْزَى هذه الظاهرة إلى حِمْيَر، وقبائل أخرى تسكن جنوب اليمن، وقد نطق بهذه اللهجة أفصح العرب سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ، فيما رواه كعب بن عاصم الأشعري، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[2] أي ليس من البرّ الصيام في السَّفر، وروى عنه أيضاً ﷺ أنه قال: «مَن زَنَى من امبِكر فاصْقَعُوه مائة جلدة»[3].

وقد جاءت هذه اللغة أيضاً في قول أبي هريرة، وقد دخل على عثمان وهو

---

(1) إصلاح المنطق لابن السكيت ص 84، ولسان العرب (فمم ـ فوه)، وأمالي ابن الشجري 229/2.

(2) مسند أحمد بن حنبل 434/5، والنهاية في غريب الحديث والأثر 42/3، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص 164.

(3) النهاية، الموضع السابق.

محصُور، فقال: «طاب امْضَرْبُ»[1] يريد: طاب الضَّربُ، أي هذا أوانُ الضرب والقتال.

قلت: ولا زالت هذه اللغة باقية إلى اليوم في مناطق من المملكة العربية السعودية.

يحذف المصريون اللام والألف من «علَى» الجارّة، إذا وليها ساكن، فيقولون مثلاً: «ضَع الشيء الفلاني عَلْباب» يريدون: على الباب، ويقولون: شُفْتُه عَشَّاطِيء، وتعال نُعُوم عَلْمَيَّة»[2]. وهي لغة قديمة لقبيلة بني الحارث بن كعب، يقولون: عَلْماءِ بنو فلان، يريدون: على الماء ومما جاء منه في الشعر قول قطريّ بن الفُجاءة (78 هـ):

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بن وائلٍ وعُجْنا صُدُورَ الخيل نحو تميمِ

يريد: على الماء.

وقول الفرزدق:

وما سُبِق القيسيُّ من ضعف حِيلةٍ ولكنْ طفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ خالدِ[3]

من أبرز الظواهر الصوتية في لغة أهل مصر الآن قلبُ القاف همزة، فيقولون: أُلْت مكان قُلْت، وأريب موضع قريب، وهكذا، ويبدو أن هذه الظاهرة قديمة عند بعض المصريين، فقد وجدتها في ترجمة «جمال الدين يونس بن بدران بن فيروز الحجازي ثم المليجي المصري» المولود سنة (550 هـ) والمتوفى سنة (623 هـ)، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته: «وكان شديد الأُدْمة يلثغ بالقاف همزة»[4].

---

(1) كتاب الرِّدَّة والفتوح، لسيف بن عمر التميمي، تحقيق الدكتور قاسم السامرائي ـ ليدن ـ هولندا 1415 هـ = 1995 م.

(2) حكى هذين الاستعمالين الدكتور أحمد علم الدين الجندي، سماعاً، راجع كتابه: اللهجات العربية في التراث، ص 703.

(3) الكامل للمبرد ص 1226، 1228، وأمالي ابن الشجري 1/145.

(4) سير أعلام النبلاء 22/257، و «مليج» من قرى المنوفية الآن، ومن الفوائد هنا للمناسبة أن=

لكن القاف ليست تنطق همزة دائماً في عامية أهل مصر، فهناك ألفاظ اكتسبت مناعة وحصانة ثقافية، مثل «القاهرة» فلا ينطقها أحدٌ «الآهرة» غاية ما يمكن أن ينحرف بها إلى الكاف، لقُرب المخرج، فيقول: الكاهرة.

ينطق المصريون الظاء ضاداً، فيقولون: «ضهري بيوجعني» يريدون: ظهري، وهي لغة قديمة، قال المفضل: «من العرب من يبدل الظاء ضاداً، فيقول: قد اشتكى ضهري بمعنى ظهري، ومنهم من يبدل الضاد ظاء، فيقول: قد عظَّت الحرب بني تميم»[1]. وهذه الصورة الأخيرة شائعة الآن في المملكة العربية السعودية.

والفرق بين الضاد والظاء كتابةً ونطقاً، من الظواهر اللغوية التي اهتم بها اللغويون قديماً وحديثاً. قال الصاحب بن عباد ـ وهو من أوائل المؤلفين في هذه الظاهرة ـ «إذْ كانا حرفين قد اعتاص معرفتهما على عامَّة الكُتَّاب، لتقارب أجناسهما في المسامع، وإشكال أصل تأسيس كل واحد منهما، والتباس حقيقة كتابتهما»[2].

يشيع في نطق المصريين الآن نطق الذال دالاً، فيقولون: أخد، مكان أخذ، والحِدِق يفهم، بدلاً من: الحَذِق يفهم، وهي ظاهرة لهجية قديمة، تُعزى إلى قبيلة ربيعة، فقد كانوا يبدلون الذال دالاً في بعض الألفاظ[3].

والمعروف أن «بغداد» يقال فيها: بغداذ، بنقط الأخيرة[4].

= الهمزة قد أبدلت قافاً ـ على العكس مما نحن فيه وهو ما حكاه ابن فارس من قولهم: «الناس زهاق مائة» أي زُهاء. مقاييس اللغة 3/33.

(1) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري 14/378.

(2) الفرق بين الضاد والظاء، للصاحب بن عباد، نقلاً عن مقدمة تحقيق كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، لابن مالك. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

(3) تاريخ اللغة العربية في مصر، للدكتور أحمد مختار عمر ص 132.

(4) معجم ما استعجم، للبكري.

وإذا كان المصريون يقولون «دهب» لهذا الذي يُتَزيَّن به مكان «ذهب» ويقولون: أبو الدهب، موضع أبو الذهب، وإبراهيم مدكور، بدل مذكور، فإنهم إذا قالوا: ذهب إلى عمله، لا ينطقونها إلا بالذال، وإذا قالوا: فلان مذكورٌ بالخير، لا يقولونه إلا بالذال. وهذا أيضاً من المواضع التي اكتسبت حصانة ضد التغيير.

يقلب المصريون الهمزة ياءً، ويدغمونها في الياء التي بعدها، فيقولون: «الرَّيِّس» مكان «الرئيس» ويقولون: «ربنا يخليك لنا يا ريِّس» ويظن بعض الناس أنهم قد أغرقوا في الخطأ واللحن، وهو نطق فصيح قديم، وقد جاء في شعر الكميت بن زيد الأسدي (126 هـ)، وهو ممَّن يُحتج بشعره في قضايا اللغة والنحو، قال يمدح محمد بن سليمان الهاشمي:

تلْقَى الأمانَ على حِياض محمد ... ثَـوْلاءُ مُخْـرِفـةٌ وذئـبٌ أطْلَـسُ

لا ذِي تخـافُ ولا لهـذا جـرأةٌ ... تُهْدَى الرَّعيَّةُ ما استقام الرَّيِّسُ[1]

يقلب المصريون اللام نوناً في بعض الكلمات، فيقولون: إسماعين، مكان إسماعيل، وهي لهجة قديمة، ذكرها ابن السِّكيت (244 هـ)، وأنشد شاهداً عليها:

قـالـت وكنـتُ رجـلاً فطينـا ... هـذا لَعَمْـرُ اللـهِ إسـرائينـا[2]

تريد: إسرائيل.

ويقول بعضهم: أعطني علوانك، والجواب يتعرف من علوانه، فيبدلون النون لاماً ـ عكس السابق ـ وهي لغة صحيحة، يقال: عَنْوَنْتُ الكتاب وعَلْوَنْتُه، والعنوان والعلوان[3]. وهنا فائدة أخرى، وهي أن العين في «العنوان» حقُّها

(1) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري 2/275، والثولاء: النعجة، والمخرفة التي لها خروف يتبعها.

(2) الإبدال لابن السكيت ص 68، والمخصص لابن سيده 13/283.

(3) لسان العرب (علن ـ عنن).

الضم، لكنها قد تُكْسَر في الفصيح، كما ينطقها المصريون الآن.

والعرب تبدل اللام من النون، يقول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أسائلُها　　عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبع من أحد[1]

على أن أصله «أُصَيْلان» فأبدلت النون لاماً، وأصيلان: مُصغَّر جمع أصيل، وهو الوقت المعروف في آخر النهار.

ويقولون: إيه معناة الكلام ده؟، ويقول موَّال أدهم الشرقاوي:

منين أجيب ناس لمعناة الكلام يتلوه

وهذا صحيح، قال أبو زيد الأنصاري (215 هـ): «هذا في معناة ذاك، وفي معناه سواء». وقال أبو إبراهيم الفارابي اللغوي (350 هـ): «ومعنى الشيء ومَعْناتُه واحد»[2].

يقلب عامة المصريين الآن الثاء تاءً في بعض الكلمات، فيقولون: اتنين، وتلاتة، بدل اثنين وثلاثة. ويقولون: الولد دَه غِتِت، وفيه غتاتة، أي: غثاثة. والثاء تقلب تاء في الفصيح، وذلك في صيغة «افتعل» من الثأر، يقولون: اتَّأر، وأصلها: اثتأر، قال المهلهل بن ربيعة (جاهلي قديم):

فقتلاً بتقتيل وضَرْباً بضربكم　　جَزاءَ العُطاسِ لا ينامُ مَن اتَّأَرْ

أي: لا ينام من أدرك ثأره[3].

ومن أعجب ما وقفت عليه من موافقة لهجة المصريين الآن للموروث اللغوي القديم قولهم «اتّنَى» بمعنى «انْثنَى»، وقد وجدت ذلك في شعر جابر بن حُنَيّ التغلبي، وهو شاعر جاهلي، كان صديقاً لامرىء القيس، قال:

---

(1) ديوانه بشرح ابن السكيت ص 2، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص 481، وسر صناعة الإعراب لابن جني ص 321.

(2) ديوان الأدب 4/34.

(3) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص 485، وسر صناعة الإعراب لابن جني 1/172.

تنـاولَـهُ بـالـرُّمـح ثـم اتَّنَـى لـه   فخَـرَّ صـريعـاً لليـديـن وللفـمِ

قال أبو محمد الأنباري (304 هـ): «اتَّنَى له، أراد: انثنى له، فأدغم النون في الثاء، ثم أبدلها تاءً»[1].

ويلاحظ أن الثاء تقلب تاءً الآن أيضاً في شمال إفريقيا، فيقول إخواننا في ليبيا: «التورة» مكان «الثورة»، ويقول إخواننا في المغرب الأقصى: «تَمَّ» بمعنى «ثَمَّ»، ظرف مكان بمعنى هنا وهناك.

قاعدة الفعل المضعَّف أنه إذا أُسند إلى ضمائر الرفع المتحركة، يُفَكّ إدغامه، تقول في شَدَّ وعَضَّ وقَصّ: شددتُ وعَضضتُ وقصَصْتُ، لكننا نقول في لغتنا المعاصرة المنطوقة والمكتوبة: شَدِّيت وعَضِّيت وقَصِّيت. وقلبُ الحرف المشدّد ياءً معروف في اللهجات العربية القديمة، وقد أورد منه ابن جني ألفاظاً، ذكر منها: قصّيت أظفاري[2].

يضاف ضمير الرفع المتحرك إلى الفعل، محرَّكاً بالضم أو الفتح أو الكسر، فيقال: الولد ضرَبْتُه أنا، وضربْتَه أنتَ، وضرَبْتِه أنتِ، لكننا نقول في لغتنا المعاصرة: شرَبْتِيه، والأكل أكَلْتِيه، فنَزيدُ ياءً على ضمير المخاطبة المكسور، وهو عربي صحيح. قال إمام النحاة سيبويه: «وحدثني الخليل أن ناساً يقولون: ضَربْتِيهِ، فيلحقون الياء، وهذه قليلة»[3].

نستعمل في لغتنا المعاصرة «بَسْ» بمعنى يكفي أو كفاية، وقد حكى السيوطي أنها في كتاب العين للخليل بن أحمد بمعنى «حَسْب»[4] والحَسْب بفتح الحاء وسكون السين: معناه الكفاية.

تقول اللغة المعاصرة: «زوجتي» بالتاء، ويُخَطِّىء ذلك بعضهم محتجاً بلغة

(1) شرح المفضليات، ص 441.
(2) الخصائص 2/90.
(3) الكتاب لسيبويه 4/200، ومجالس ثعلب 1/117.
(4) المزهر في علوم اللغة 1/309.

القرآن الكريم: ﴿اسكُنْ أنت وزوجك الجنة﴾ [سورة البقرة: 35، والأعراف: 19]. والحق أن استعمال «زوجة» بالتاء، في الأنثى، وإن لم يأت في القرآن الكريم، صحيحٌ فصيح، وبخاصة في لغة تميم، وعليه قول عبدة بن الطيب (مخضرم):

فبكى بناتي شَجْوَهُنَّ وزوجتي والأقربون إليَّ ثم تصدَّعوا[1]

وقال الراجز:

مِنْ مَنْزِلي قد أخْرجَتْنِي زوجتي تَهِرُّ في وجهي هريرَ الكَلْبَةِ[2]

ويتصل بصحة استعمال «زوجتي» مكان «زوجي» قولهم في اللغة المعاصرة: «مَرَهْ ومَرَتُهْ» أي امرأة وامرأته. وهي صحيحة فصيحة، وتجري على قاعدة تخفيف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. وقد ذكرها أبو جعفر الطبري (310 هـ) فقال: «تقول: هي زَوْجتُه وزَوْجُه ومَرَتُه»[3]. وقال الراجز:

تقول عِرْسِي وهْيَ لي في عَوْمَرَهْ بئس امرءاً وإنني بئس المَرَهْ[4]

لغتنا المعاصرة والانحرافات النحوية

أقام النحاة قواعدهم على الكثرة والشيوع، وبقيت وراء ذلك مجموعة من الاستعمالات النحوية التي خرجت على القاعدة العامة، وقد جاءت هذه التراكيب مسندةً إلى قبائل عربية بعينها، أو على ألسنة علماء مشهورٍ لهم بالعربية والفصاحة، وقد وصف النحاة المقعِّدون هذه الاستعمالات بالشذوذ أو القِلَّة أو النُّدرة، ولم يكن وصفها بالشذوذ ونحوه صارفاً عنها، أو محقِّراً من شأنها، ولم يُقعِّد النحاة

---

(1) المفضليات ص 148، ومجالس العلماء للزجاجي ص 195، والخصائص 3/295، واللهجات العربية في التراث، ص 627.

(2) المراجع السابقة، ما عدا المفضليات.

(3) تهذيب الآثار ـ مسند عمر بن الخطاب ـ 1/432.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/32، والعومرة: الصياح والجلبة.

لهذا الذي شذّ ونَدَر وقلّ، حتى لا تتضخَّم القواعد وتتشعَّب، وهم يريدون استقرار النظام النحوي واطراده، ولذلك جاءت هذه العبارة القديمة المحكمة، في شأن الشاذّ والنادر والقليل: «يُحفظ ولا يُقاس عليه».

وهذه أمثلة يسيرة مما تتجاوز فيه لغتنا المعاصرة القاعدة النحوية النموذجية، مع التماس وجه صوابها من لهجات القبائل (أي لغاتها) أو استعمالاتِ العلماء الفصحاء، وأنبّه إلى أن المقصود من طلب وَجْه الصواب لهذه الاستعمالات هو تأكيدُ عربيّتها، وأنها ليست وليدةَ التطور النحوي أو اللغوي، والتأثر بإيقاع الحياة السريع، والتأثر بالاتصال الأوربي، وليس المراد تسويغَ الانحراف أو تجاوزَ القاعدة الأساسية العامة.

لعل من أبرز المخالفات النحوية في لغتنا المعاصرة: إلحاق الفعل علامةَ التثنية والجمع، مع ذِكر الفاعل الظاهر بعده، نحو قولهم: ظلموني الناس. وهذه لغة قديمة، تكلمت بها قبيلتا طيىء وأزدشَنُوءة، يقولون: ضرباني المحمدان، وضربوني المحمدون، وأعْرَضْنَ الغواني عنِّي. وجاء على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾ [سورة المائدة: 71]، وقوله تعالى: ﴿وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا﴾ [سورة الأنبياء: 3]، وقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار». وقد ذكر النحاة أقوالاً ووجوهاً لإخراج هذا التركيب على سَنَن القواعد النحوية النموذجية، فقالوا: إن الألف والواو والنون في هذا التركيب ضمائر رفع، وليست علامةً لحال الفاعل قبل أن يأتي، قال ابن مالك: «وهذا غير صحيح، لأن الأئمة المأخوذَ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك[1] لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدقهم في غيره»[2].

يكثر في لغتنا المعاصرة ـ وفي مصر بوجه الخصوص ـ حذف نون الأفعال الخمسة من الفعل المضارع، من غير ناصب ولا جازم، فيقولون: «الرجال يتعبوا

(1) يريد إلحاق علامات التثنية والجمع بنوعيه إلى الفعل، مع وجود الفاعل الظاهر.
(2) شرح الكافية الشافية ص 583، واللهجات العربية في التراث ص 206.

والأولاد يلعبوا»، والوجه النحوي المأثور: يتعبون ـ يلعبون، ولكن هذا صحيح، والحذف هنا للتخفيف، وقد جاء في لغة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وهو مَن هو في فصاحته والاحتجاج بكلامه في اللغة والنحو، جاء في كتاب الرسالة: «وقال نفرٌ من أصحاب النبي «الأقراء الحيض» فلا يُحِلُّوا المطلَّقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة». وجاء في الرسالة أيضاً: «ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدهم مرَّة ويتركونه أخرى، ويتفرقوا في بعض ما أخذوا به منهم»[1].

ولا ينبغي أن يُحمل هذا على خطأ ناسخ مخطوطة الرسالة؛ لأن ناسخ هذه المخطوطة هو الربيع بن سليمان، صاحبُ الشافعي وتلميذُه، وعلى النسخة خطُّه سنة (265 هـ) وهي من أقدم النُّسخ المخطوطة في العالم، وتحتفظ بأصلها دار الكتب المصرية.

وفي لغة الشافعي أيضاً ما يشهد للغة المعاصرة، فيكثر في لغتنا المنطوقة الآن حذف الحرف المصدري «أنْ» بين الفعلين، فنحن نقول: فلان يحبّ يأكل، ويعرف يقرأ، ويفكّر يسافر، ونحو ذلك، ويُنكر بعض الناس هذا الاستعمال، ولكنه صحيح فصيح، قال ابن الأثير: «وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي، رحمة الله عليه»[2].

ويشهد لذلك كلامُ الشافعي، قال: «كما عليه يتعلَّم» وقوله: «قبل تُكْمِلُ الصلاة»، وقوله: «قبلَ يحلُّ عليك»، والأصل في ذلك كله: كما عليه أن يتعلم، وقبل أن يُكمِلَ الصلاة، وقبل أن يحلَّ عليك[3]. وقال أيضاً: «ودلَّ على أنها فرض على المصلّي إذا كان يحسن يقرأها»[4]. أي يحسن أن يقرأها.

---

(1) الرسالة للشافعي ص 562، 597، وانظر الكلام على لغة الشافعي في كتاب المواهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله 1/ 54.
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 2/ 287.
(3) الرسالة صفحات 49، 265، 582.
(4) كتاب الأم للشافعي 1/ 93.

وقد جاء ذلك أيضاً في شعر أبي الطيب المتنبي، قال:

يـا حـادِيَـيْ عِيـرِهـا وأحسَبُنِـي أُوجَـدُ مَيْتـاً قُبَيْـلَ أفقِـدُهـا

أي: قُبيل أن أفقدها، وقال أيضاً:

أقَـرَّ جِلْـدِي بهـا علـيَّ فـلا أقْدِرُ حتى المماتِ أجْحَدُها[1]

فهذه نماذج قليلة ما يشيع في لغتنا المعاصرة، ويظنه الناس مخالفاً لكلام العرب واستعمالاتها، وإنما هو ماضٍ في طريق العربية، آخذ ببعض وجوهها.

وأحبّ أن أشير هنا إلى أن ما يجيء في لغتنا المنطوقة الآن من خطأ محض لا سبيل إلى تصويبه؛ أو التماسِ وجه الصحة فيه، إنما هو خطأ قديم توارثَتْه لغتنا المعاصرة، وليس مما جاءت به المعاصرة والتأثر الأجنبي:

فمن ذلك أن لغتنا المعاصرة تقول أحياناً: هذه عَصاتِي، والفصيح الذي جاء به القرآن الكريم: ﴿قال هي عَصايَ أتوكأ عليها وأهشُّ بها على غنمي﴾ [سورة طه: 18]، وهذا خطأ قديم جداً، فقد ذكر ابن السكيت (244 هـ) عن الفرّاء (207 هـ): «أن أولَ لحن سُمِع بالعراق: هذه عَصاتِي»[2].

ويقول بعض المؤذِّنين الآن: «حيِّ على الصلاة. حيِّ على الفلاح»[3] بكسر الياء، والصواب «حَيَّ» بالفتح، وهذا خطأ قديم أيضاً. حكى الجاحظ (255 هـ): «أن أول لحن سُمِع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سُمِع بالعراق: حيِّ على الفلاح».

---

(1) ديوان المتنبي 1/296، 312.

(2) إصلاح المنطق ص 297.

(3) البيان والتبيين 2/219، و«حَيَّ» بفتح الياء: اسم فعل أمر، معناه: أقْبِلْ وأسرِعْ، وهو المراد من الأذان، أما «حَيِّ» بكسر الياء فهو فعل أمر، من التحيّة، مجزوم بحذف الياء.

لغتنا المعاصرة وتأصيل بعض المفردات والتراكيب

يشيع في لغتنا المعاصرة مكتوبةً ومنطوقة بعض مفردات وتراكيب، يستوحش منها المتشددون لأنهم لا يرونها في النصوص القديمة، أو لم تسجلها المعاجم اللغوية، أو سجلتها، أو لم يُلتفت إليها، فظنت من العامية. على حين يستمسك بها المتساهلون، ويلتمسون لها أوجهاً من التأثيرت الأجنبية، وإيقاع العصر، والتخفف من الموروث وأكفان الموتى. . . إلى آخر ما تعرف وأعرف.

ولم ينصف أي من الفريقين اللغة العربية، فهذا الذي يستوحش منه، أو يُطلب له وجه من التأثيرات الأجنبية، إنما هو عربي مُعْرق، فإن لم يكن فهو مولَّد، استحدثته بيئةٌ عربية في زمن بعيد عن متناول أوربا والحضارة الحديثة وإيقاع العصر.

ومنذ أمدٍ طويلٍ وأنا أرصد هذه المفردات والتراكيب، وأضم بعضها إلى بعض، وقد جمعتها من كتب اللغة ـ غير المعاجم الكبرى ـ وكتبِ التاريخ والتراجم والأدب والبلاغة، والمعارف العامة. وأحب أن أؤكد مرة أخرى أنه «ليس بالمعاجم وحدها تحيا اللغة» فاللغة ينبغي أن تلتمس من كل كتب العربية بفنونها المختلفة.

وهذه أمثلة مما ذكرت، وسأحرص على ذكر زمن القائل، أو زمن صاحب الكتاب، حتى نكون على بيّنة من تاريخ هذه المفردات والتراكيب، وسأكتفي بذكر هذه المفردات والتراكيب، دون تحليل لها وتأويل، فذلك عملٌ آخر يأتي في حينه إن شاء الله تعالى.

مَجّاناً: تشيع هذه الكلمة في زماننا، في لغتنا المكتوبة والمنطوقة، ولكنَّ الكلمة تحيط بها ظلال من العامية، أو التعريب[1]، مع أنها ضاربة في القِدَم

(1) وقد سألني عنها يوماً الداعية الكبير الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، وكان أديباً لغوياً فصيحاً، ولكنه كان يظن أن هذه الكلمة دخيلة على العربية.

بعروقها، وقد ورد ذكرها في أول معجم عربي، وهو «العين» للخليل بن أحمد (170 هـ)، جاء فيه: «والمَجَّان: عطيَّة بلا مِنَّة ولا ثمن»[1]. وقال ابن فارس: «والمجَّان: هو عطيَّةُ الرجل بلا ثَمَن»[2]، وقد جاءت أيضاً في الشِّعر، قال إبراهيم بن العباس الصُّولي الكاتب (243 هـ):

من يشتري منّي إخاءَ محمدٍ أم مَن يريد إخاءَه مجّانا[3]

وقال البحتري (284 هـ):

يرجو البخيلُ اغتراري أو مخادعتي حتى أسوق إليه المدحَ مجَّانا[4]

وقال شاعر:

وبقينا في عُصبة من قريش يشتهون المديحَ بالمَجَّانِ

وقد جاءت هذه الكلمة أيضاً في الكلام المنثور «قال ابن النجار: سمعتُ ابن سُكَينة يقول: قلت لابن ناصر (550 هـ) أريد أن أقرأ عليك ديوان المتنبي وشرحه لأبي زكريا التبريزي. فقال: إنك دائماً تقرأ عليّ الحديث مجَّاناً، وهذا شِعر، ونحن نحتاج إلى نفقة. قال: فأعطاني أبي خمسة دنانير، فدفعتُها إليه، وقرأتُ الكتاب»[5].

وفي كلام ابن خلدون، قال: «فليست اللغاتُ وملكاتُها مجَّاناً»[6].

وكَسْر: يشيع في لغتنا المعاصرة تعبير «وكَسْر» للدلالة على الجزء القليل بعد الكلّ الكثير، ووجهه الاشتقاقي صحيح، جاء في اللسان: «والكَسْر: أخَسُّ القليل، قال ابن سِيده: أراه من هنا، كأنه كُسِر من الكثير». وقد جاء هذا

---

(1) العين 6/155.
(2) مقاييس اللغة 6/299.
(3) ديوانه ص 165 (ضمن الطرائف الأدبية) تحقيق عبد العزيز الميمني.
(4) ديوانه ص 2151.
(5) سير أعلام النبلاء للذهبي 20/269.
(6) المقدمة ص 557 (الفصل الثامن والثلاثون في أن لغة العرب لهذا العهد مستقلّة).

التركيب كما نستعمله نحن الآن، فيما رواه الشافعي، عن محمد بن الحسن الشيباني (189 هـ) قال: «أقمت على باب مالك ثلاث سنين وكَسْراً»[1]. وفي قول يعقوب بن سفيان الفسَوِيّ (277 هـ): «كتبت عن ألف شيخ وكَسْر، كلُّهم ثقات»[2].

الطَّريحة: وهذه كلمة دائرة في لغتنا المعاصرة ـ وتوشك أن تكون في لغة أهل مصر فقط ـ ويكثر استعمالها لدى طوائف الحرفيين والصُّنَّاع ـ وبخاصة صُنَّاع الأحذية ـ والطريحة عندهم اثنا عشر زوجاً (دَسْتة)، وقد تكون عشرة أزواج، وهذا يقال للناتج الذي يُوَجَّه للبائع، أما الصانع نفسه فيطلق هذا المصطلح على إنتاجه الأسبوعي، دون تحديد لعدد معيّن، فيقال له: طريحتك في الأسبوع كذا، أي: إنتاجك.

ومن مخالطتي لمختلف طوائف الحرفيين وأصحاب الصناعات لم أجد هذا المصطلح عند غير عُمَّال وصُنَّاع الأحذية[3].

وأمرٌ آخر أن هذا المصطلح يستعمل في الضَّرْب المبرِّح أو القول اللاذع، فيقال: «فلان إدَّى فلان طريحه عال» أي ضربه بشدة، أو أغلظ له القول.

ومن العجيب أن هذا المصطلح قديم، وتاريخه يرجع إلى (928) سنة، فقد ذكره السيوطي في ترجمة «عبد الملك بن سراج بن عبد الله أبو مروان النحوي، إمام أهل قرطبة المتوفى سنة (489 هـ)، قال السيوطي: «وطال عمره مع البحث والتنقير، وكان يقول: طريحتي في كل يوم سبعون ورقة»[4].

قال شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله: «واشتقاقها من الطَّرْح، كأن الشيء

---

(1) تاريخ بغداد 2/173، ومناقب الشافعي للبيهقي 1/183.
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمِزِّي 32/333، وطبقات الشافعية للسبكي 2/7.
(3) وذلك في نشأتي وإقامتي الطويلة بحيّ الدرب الأحمر، وصُنَّاع الأحذية يتمركزون فيه، وفي حيّ باب الشعرية.
(4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 2/110.

يُطرَح أمامه ليعمله، أو كأنه طرحه من وراء ظهره بعد أن كان مثقلاً به»[1].

فُرْجة: هذه لفظة يستعملها الناسُ الآن في مصر، بمعنى الشيء الذي يُسَلِّي ويُبهج، وجاء في المعجم الوسيط، الذي أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة «تفرَّج الرجل بكذا، وعليه: تسلَّى بمشاهدته بطرح هَمِّه (مُحْدَثة)».

قلت: وقد وجدتها في رحلة ابن بطوطة، المتوفى سنة (779 هـ) قال: «وأهل مصر ذَوُو طرب وسرور ولهو، شاهدتُ بها مرّةً فُرْجةً بسبب بُرْء الملك الناصر من كسر أصاب يده، فَزَيَّنَ كل أهل سُوق سوقهم، وعلَّقوا بحوانيتهم الحُلل والحليّ، وثياب الحرير، وبقوا على ذلك أياماً»[2].

اسْتَفْرَد به: يستعمل هذا الفعل الآن في العامية بمعنى انفرد به، ويستعمل غالباً في أفعال الشرّ، ويتجنَّب الفصحاء استعمال ذلك الفعل، لرائحة العامية التي تنبعث منه، مع أنه عربي مُعْرِق. قال ابن السّكيت (244 هـ): «ويقال: قد استفرد فلانٌ فلاناً: أي انفرد به»[3]. وجاء في كلام للحافظ الذهبي (748 هـ) قال: «وفي شعبان سنة إحدى عشرة (وسبعمائة) وصل النبأ أن الفقيه البكري أحدَ المبغضين للشيخ (يعني ابن تيمية) استفرد بالشيخ بمصر، ووثب عليه، ونتش بأطواقه»[4]. جاء في البداية والنهاية، في أثنار حوادث سنة (765 هـ). «واستحضر نائب السلطنة شهود الحنابلة بالدرس، واستفرد كلاًّ منهم وسأله كيف شهد في أصل الكتاب».

زَرْجِن: يُستعمل هذا الفعل في عامّيتنا المصرية بمعنى: غَضِب وأعرض وامتنع، وقد وجدته بهذا المعنى في شعر الشاعر المصري عمر بن محمد،

---

(1) كُنّاسة النوادر ص 102.

(2) رحلة ابن بطوطة ص 37، وانظر الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، لابن أيبك الدواداري، ص 353 (حوادث سنة 730) فقد ذكر حادثة كسر يد الملك الناصر هذه، وفي ذلك توثيق لكلام ابن بطوطة فضلاً عما فيه من تأريخ تلك الحادثة.

(3) إصلاح المنطق ص 368.

(4) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب 2/400.

المعروف بسراج الدين الورّاق المتوفى (695 هـ)، قال من مقطوعة:

فــزَرْجَنَــتْ وانثنــتْ وقــالــتْ قومُوا انظُروا عاشقاً بِوَصْلِهْ[1]

يَسْتجري: يجري هذا الفعل في لغتنا المنطوقة، في نطاق النفي والتبعيد، وإذا نطقه الفصحاء أو كتبوه جعلوا مكانه «يجرؤ»، وقد رأيته كما ننطقه الآن في كلامٍ لتاج الدين السّبكي (771 هـ) قال في حق شيخه الذهبي: «والذي أدركنا عليه المشايخ النهيُ عن النظر في كلامه، وعدمُ اعتبار قوله، ولم يكن يستجري أن يُظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنّه أنه لا ينقل عنه ما يُعاب عليه»[2].

وواضح أن «يستجري» بالياء مخفف من «يستجرىء» بالهمز وهو استعمال من الجرأة، فهو جارٍ على سَنَن العربية.

وقعوا في دُوكة: يكثر هذا في لغتنا المعاصرة، ويظنه بعضهم من العامية الخالصة، لقولهم: ما تخدنيش في دُوكة، وهو صحيح فصيح، واشتقاقه من الـدَّوْك، وهـو الاختـلاط، وهـو بضـم الـدال وفتحهـا، كمـا ذكـره الميـدانـي (518 هـ)[3].

ماشِي الحال: هذا تركيب يكثر في لغتنا المنطوقة الآن كثرة ظاهرة، فيقال في الموافقة «ماشي» وفي الرِّضا والارتياح «ماشي الحال»، وقد رأيته بدلالة قريبة من ذلك الاستعمال المعاصر، في ترجمة «العماد الأصبهاني» من وفيات الأعيان، قال ابن خلكان (681 هـ): «ولم يزل ماشي الحال مدّة حياته»[4].

ورأيته أيضاً في كلام لمحمد بن أبي بكر الرازي، من علماء القرن السابع الهجري، وهو صاحب مختار الصحاح، قال في تأويل قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه﴾ [سورة النور: 45]، قال: «هو مجاز بطريق المشابهة، كما

---

(1) فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي 2/216.

(2) طبقات الشافعية 2/14.

(3) مجمع الأمثال 2/361.

(4) وفيات الأعيان 5/148.

يقال: مشى هذا الأمر، وفلان لا يتمشَّى له، وفلان ماشى الحال»[1].

وقد استُعمل من هذا التركيب فعل، جاء في كلام للحافظ الذهبي (748 هـ)، قال في ترجمة «أبي داود» صاحب «السُّنن»، يذكرالحديث الذي يرفضه البخاري ويقبله مسلم، قال: «أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله ويُمشِّيه مسلم»[2]. ويقال: مشَّى الأمر تمشيةً: أي سوَّغه وأمضاه، وكلُّ مستمرٍّ ماشٍ، يقال: قد مشى هذا الأمر[3]. وجاء منه اسم فاعل، قال الوزير القفطي (646 هـ) في ترجمة «محمد بن إبراهيم بن عرفة المعروف بنفطويه: كان رحمه الله متفنّناً في العلوم، وكان ينكر الاشتقاق في كلام العرب ويُحيله، وله في ذلك مصنَّف... وكان أبو بكر بن السراج في طرَفٍ آخر في هذا النوع، يتهافت في الاشتقاق وإثباته واستعماله تهافُتاً يُخرجه عن حَدّ الحقيقة الماشية على أصول من تقدَّم»[4].

حاشا وكلاّ: يستعمل هذا التركيب كثيراً في لغتنا المعاصرة، في تأكيد النفي، وقد استعمله الحافظ الذهبي (748 هـ) في نقض كلام من يرفع أحداً على عمر بن الخطاب، في الخَيْريّة، يقول: «هذا كلامٌ عجيب، أنى يكون خيراً من عمر؟ حاشا وكلاّ»[5].

وله منه وجاي ولك منه ورايح: هذا تركيب شائع جداً في لغتنا المعاصرة المنطوقة، وبخاصة في تحديد المساحات الزراعية، وقد رأيته فيما حكاه تاج الدين السبكي، في أثناء سَرْده لأحداث موقعة التتار (616 ـ 618 هـ) تقول فيها: «إن جنكزخان بلغه عنك شدّةُ بأسك واتّساعُ باعك... وقد عزم على مصاهرتك والمهادنة معك، على أنْ يكون نهر جيحون بينكم، وله منه وجاي، ولك منه ورايح»[6].

---

(1) مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل ص 242.
(2) سير أعلام النبلاء 13/214.
(3) أساس البلاغة ولسان العرب. مادة (مشى).
(4) إنباه الرواة على أنباه النحاة 1/178.
(5) سير أعلام النبلاء 5/127.
(6) طبقات الشافعية 1/340، فإن كان هذا التركيب من كلام أخت السلطان جلال الدين، =

على عينك يا تاجر: هذا تركيب سيّار في لغتنا المعاصرة المنطوقة، ويتمثل به في الشيء الواضح الظاهر الذي لا يختلف فيه أحد، وقد رأيته في شعر الفقيه الشاعر عمر بن مظفر، المعروف بابن الوردي المتوفى (749 هـ) قال:

وتـاجـرٍ شـاهـدتُ عُشّـاقَـهُ والحـربُ فيمـا بينَهـم سـائـرُ
قـال: عـلامَ اقتتلـوا هكـذا؟ قلـت: على عينـكَ يـا تـاجِرُ[1]

كلّنا في الهوى سوا: وهذا التركيب من الشُّهرة والذُّيوع بمكان، وقد قرأته في خاتمة مخطوطة كتاب «عجائب المقدور في أخبار تيمور» لأحمد بن محمد المعروف بابن عربشاه المتوفى سنة (854 هـ) قال في خاتمة هذا الكتاب: «لعل الله سبحانه أن يعفو عني وعنهم، مع أنا كلّنا في الهوى سوى، وإنما الأعمال بالنيّات، ولكل امرىء ما نوى»[2].

وهذان تركيبان قديما الاستعمال، وقد يُظنُّ أنهما مما جلَبْته الحضارة الحديثة التي خففت من جفاء العربية وصحراويتها، كما يزعم الزاعمون.

في غاية الرَّشاقة: وقد جاء هذا التركيب في تعليق لأبي هلال العسكري (نحو 395 هـ) على بيتي ابن الرومي:

قُـدومُ سعـادةٍ وقُفـولُ يُمْـنِ هـي السَّـرَّاء تمحـقُ كـلَّ حُـزنِ
أظلَّتْـكَ السَّـلامـةُ مـا تغنَّـتْ مطـوَّقَـةٌ علـى فَنَـنٍ تُغَنِّـي

يقول أبو هلال: «قوله: «أظلَّتْك السلامة» في غاية الرشاقة»[3].

واشتقاق الكلمة معروف، فالرشيق من الغلمان والجواري: الخفيفُ الحَسَنُ

= فيكون تاريخ هذا التركيب سنة (616 هـ) أو نحوها ـ وهو زمن اشتعال حروب التتار ـ وإن كان من تصرف السبكي، فيكون تاريخه نحو سنة (771 هـ)، وهي سنة وفاة السبكي.

(1) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي 2/232.

(2) مخطوطة كتاب عجائب المقدور. نسخة مكتوبة سنة (852 هـ) وهي محفوظة بمكتبة أحمد الثالث باستانبول، برقم (3049)، ومنها صورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

(3) ديوان المعاني 2/230.

القَدِّ اللَّطيفه، وتُوصَف به المعاني والمحسوسات. وجاء في كلامٍ للجاحظ (255 هـ): «كنت أظنّ أن الرشاقة والحلم لا يجتمعان»[1].

ويقول إمام الحرمين الجويني (478 هـ) «ومن العبارات الرشيقة للشافعي: المذاهب لا تموت بموت أصحابها»[2].

ويصف تاج الدين السُّبكي (771 هـ) كلامَ وفتاوى الفقيه الشافعي أبي الطيّب الصُّعلوكي بالرشاقة، فيقول: «ومن رشيق عباراته... ومن رشيق فتاواه»[3] وتأمل وصف الفتاوى بالرشاقة:

ولا ننسى أن صاحب كتاب «العُمْدَة» هو الحسن بن رَشِيق المتوفى (463 هـ).

يا عزيزي: وهذا نداءٌ عصريٌّ جداً، ولكنه جاء في شعر قديم. أنشده أبو هلال العسكري (نحو 395 هـ) في وصف الخَلَق من الثياب، المستعصِي على النظافة:

قال غَسَّالِيَ لمَّا جئتُهُ قولاً صحيحا
يا عزيزي أنا لا أغـ ـسِلُ بالصابون ريحا[4]

فهذه أمثلة مما يشيع في لغتنا المعاصرة، من بعض صور الانحرافات الصوتية والنحوية، ثم بعض المفردات والتراكيب التي تبدو بعيدة عن اللغة الفصحى النموذجية، رددتُها إلى أصولها الفصيحة، وحين أسندتُها إلى مراجعها العربية القديمة، واستخرجتُ لها شهادةَ ميلاد موثَّقة، كنت بذلك قد نفيتُ عنها ما يقال من أنها وليدة العصر الحديث والصحافةِ والترجمةِ والاتصالِ بأوربا التي أورثَتْنا لغاتُها رِقَّة وسُهولة خلَّصَتْ لغتنا العربية الموروثة من طابع البداوة والحياةِ القاحلة.

---

(1) رسائل الجاحظ 1/269.
(2) البرهان في أصول الفقه 1/715.
(3) طبقات الشافعية 4/398، 399.
(4) ديوان المعاني 2/250.

ولم يبق فيما يتصل بهذه القضية إلا ما يقال من أن لغتنا العربية المعاصرة، في مصر بوجه الخصوص، مليئة بمفردات وتراكيب من اللغة القبطية القديمة. وقد عرض هذه القضية عرضاً جيداً مستوعباً الدكتور أحمد مختار عمر، في كتابه تاريخ اللغة العربية في مصر، وذكر آراء المثبتين والنافين، وذكر رأيه هو، ثم عرض لبعض المفردات التي يقال بقبطيّتها، وردَّها إلى العربية الفصحى، ثم انتهى إلى القول: «والنتيجة النهائية التي نستخلصها من كل هذا أن التأثير القبطيّ على عربية مصر تأثيرٌ محدود جداً، لا يكاد يتجاوز مجال المفردات، وحتى في هذا المجال فالآثار ضئيلة جداً، على عكس ما يردّده البعض»[1].

وليس لي من كلمة هنا إلا شيءٌ من التعقيب على ما ذكره الأستاذ بدر نشأت، في بحثٍ له طويل، عنوانه «اللغة العامية المصرية ولغة الفكر والحياة» وقال فيما قال: «ولعل ما يؤيد استمرار اللغة المصرية القديمة في لغتنا المنطوقة الحالية، هو هذا الكمّ الهائل من الألفاظ والجمل والتراكيب، الذي ما زال حيّاً باقياً في لغتنا المنطوقة الحالية»[2]، ثم حشد طائفة من المفردات والتراكيب، حكم بمصريّتها القديمة، وبعض هذه المفردات مما رده الدكتور أحمد مختار عمر، إلى أصله العربي، ولست أعرض لكل ما أورده الأستاذ بدر نشأت، فذلك محوج إلى وقت طويل، لكني أقف عند بعض ما ذكره:

أثبت من الألفاظ المصرية القديمة كلمة «كخ» قال: «فكخ كلمة قديمة معناها قذارة».

قلت: «هذه الكلمة جاءت في حديثٍ صحيح، أخرجه البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أخذ الحسنُ بن علي رضي الله عنهما تمرةً من تمر الصَّدقة، فجعلها في فِيه، فقال النبي ﷺ: كِخْ كِخْ - ليطرحها - ثم قال: أما شعرت أنّا لا نأكل الصدقة»[3].

---

(1) تاريخ اللغة العربية في مصر ص 123.
(2) مجلة القاهرة - العدد 163 - يونيو 1996 م.
(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري 4/354 (كتاب الزكاة) و6/184 (كتاب الجهاد).

قال الزمخشري: «هي كلمة تقال للصبي إذا زُجِر عن تناول شيء، وعند التقذّر من الشيء أيضاً. وأنشد أبو عمرو:

وعـــادَ وَصْـــلُ الغـــانيـــات كَخّـــا[1]

وقال ابن الأثير: إن الكلمة أعجميّة عُرِّبتْ[2].

قلت: ولم أجدها في كتب المعرَّبات التي عندي، وعلى فرض أنها غير عربية، فلا دليل على أنها مصرية قديمة، وبخاصة أنها جاءت في لفظ رسول الله ﷺ، وأنّى له بالمصرية القديمة؟.

وذكر أن «سَخَّم» كلمة قديمة معناها: لوّثَ أو غَطّى بالوحَل.

والكلمة عربية فصيحة، جاء في لسان العرب: «السُّخام بالضمّ: سَوادُ القِدْر، وقد سَخَّم وجهَه: أي سوّده، وروى الأصمعي عن معتمر، قال: لقيت حميرياً آخر، فقلت: ما معك؟ قال: سُخام، قال: والسُّخام: الفَحْم، ومنه قيل: سَخَّم الله وجْهَه: أي سوّده».

وقد جاء هذا اللفظ في حديثٍ صحيح أيضاً، رواه البخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «أُتي النبيُّ ﷺ برجل وامرأةٍ من اليهود قد زنيا، فقال لليهود: ما تصنعون بهما؟ قالوا: نُسَخِّم وجوههما ونُخزِّيهما»[3].

ورُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أنه كان يأمر في شاهد الزُّور أن يُسَخَّم وجهه»[4].

وذكر من الألفاظ القديمة غير العربية «بَكَّ منه الدم: سقط أو وقع».

قلت: وجَذْر الكلمة عربي صحيح، فمن معاني «البكّ» في العربية: الدَّفْع،

---

(1) الفائق في غريب الحديث 3/248.
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر 3/154.
(3) فتح الباري 13/516 (كتاب التوحيد)، ومسند أحمد بن حنبل 2/5.
(4) مصنف عبد الرزاق 8/326.

قيل: ومنه سُمِّيت مكة: بكَّة؛ لأن الناس يدفع بعضهم بعضاً فيها في الطواف.

وذكر من الكلمات المصرية القديمة «أيش وآش لك في الموضوع؟ قال: حرف استفهام، أصله «أخ» بمعنى ماذا؟ لكنه عاد في موضع آخر فتشكك، وقال: «فهل هي من (أيش) المصرية، أم (أيّ شيء) العربية؟»».

قلت: والكلمة عربية خالصة، وتنطق بفتح الهمزة، وتنوين الشين المكسورة، وأصلها: «أيّ شيء»، وخُفِّفت بحذف الياء من «أيّ» وحذف همزة «شيء» بعد أن نُقلت حركتها إلى الحرف الساكن قبلها، ثم أُعِلّت الكلمة إعلال الاسم المنقوص، مثل قاضٍ وغازٍ. وقد جاءت هذه الكلمة في حِوارٍ بين سيبويه (نحو 185 هـ) وأحد النُّحاة[1] وعرض لها بالتفسير الذي ذكرتُه ابن جني[2]، وهي كلمة دائرة في كتب العربية.

وقال مجنون بني عامر:

قالت جُنِنْتُ على أيْشٍ فقلت لها الحبُّ أعظم ممّا بالمجانين

الأغاني 36/2

وقال: «عنتيل أصلها: أنتوري، وهو الشديد القويّ».

قلت: والكلمة عربية خالصة، قال في اللسان: «والعُنْتُل: الصُّلب الشديد». وأنشد عليه شعراً.

وقد وقف الأستاذ بدر نشأت عند بعض الاستعمالات اللغوية، ورأى أن العامية المصرية قد أعطتها دلالة خاصة، ليست في أصل وضعها اللغوي، وذكر من ذلك: «دخل عليها» ثم قال: «جملة تتوقف دلالتها في الفصحى على فعل الدخول، بينما تنسحب في العامية على ليلة الزواج الفعلية، وما يصاحبها من إجراءات وطقوس يثيرها هذا التركيب البسيط».

---

(1) مجالس ثعلب ص 275.

(2) المحتسب 179/2.

قلت: وتخصيص «دخل عليها» بفعل الدخول الذي هو الزواج الفِعليّ، قديم، قال الفيومي: «ودخل بامرأته دخولاً: كناية عن الجماع أوَّلَ مرَّة، وغلب استعماله في الوطء المباح، والمرأة مدخولٌ بها»[1].

وقول الفيومي: «أول مرَّة» هي ليلة الزفاف أو ليلة الدخلة. واستعمال القرآن الكريم صريحٌ في ذلك، قال تعالى: ﴿وربائبُكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنّ﴾ [سورة النساء: 23].

وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت: «دَخَلَ مضافاً إلى النساء بحرف الباء يراد به الجماع»[2].

وبعد، فإذا كنت قد أقمت بحثي هذا على تأكيد الثقة بلغتنا المعاصرة، وأنها لم تبتعد عن العربية الأصيلة، فإن هناك أمرين، لا بد من الوقوف عندهما، والتنبيه عليهما، على وجهٍ من السرعة والإيجاز.

الأمر الأول: أن مما يعيب لغتنا المعاصرة المكتوبة الآن: هو تجافيها عن حُسْن البيان، وجمالِ العبارة، فقد زهد كثير من الكتّاب الآن في حسن البيان، وهجروا طريقه هجراً يوشك أن يكون تاماً، وأصبح الكلام الذي تقرأه في هذه الأيام كلاماً هزيلاً شاحباً، وأصبح كالعملة الممسوحة لا تعرف له وجهاً من ظهر، تقرأ الكلام وتتجاوزه عينك على عجل؛ لأنك لا ترى فيه ما يستوقفك، وما يحملك على التأمل والتذوّق والاستمتاع، وأصبحت عباراتنا كلها متشابهة، فكأنها «وتفضلوا بقبول فائق الاحترام»، وقد كتبتُ في ذلك كثيراً[3].

الأمر الثاني: أنه في مجال لغتنا المعاصرة المنطوقة، ينبغي ونحن نُسوِّغها ونردُّها إلى أصولها العربية الصحيحة، أن نتنبه إلى مستويين من تلك اللغة المعاصرة المنطوقة: المستوى الأول: هو ما يحافظ على معجم اللغة الفصحى،

---

(1) المصباح المنير، مادة (دخل).
(2) الكليات لأبي البقاء الكفوي 2/337.
(3) انظر مثلاً مجلة الهلال ـ مارس، إبريل 1995 م (البيان والطريق المهجور).

مع بعض تجاوزات صوتية أو نحوية، وهو ما تسمعه من لغة المثقفين مع بعضهم البعض في المحاورات اليومية، وتسمعه من كتاب الأغاني الكبار: أحمد رامي وبيرم التونسي وعبد الفتاح مصطفى وحسين السيد وصلاح جاهين ومرسي جميل عزيز، ثم ما تقرأ للشاعر الكبير فؤاد حداد.

والمستوى الثاني: هو لغة العامَّة، التي يمارسها الحِرَفيُّون والصُنَّاع والباعة ونلجأ إليها نحن المثقفين أحياناً حين نتعامل مع هذه الفئات. وهذه اللغة ينبغي أن تظل في دائرتها المحدودة، لغة تعامل وقضاء مصالح فقط، لا يُحتفل بها ولا يُلتفت إليها، وإن أردت أن تعرف فرق ما بين المستويين، فتأمل قول أحمد رامي:

سهـران لـوحـدي أنـاجـي طيفـك السـاري
سابح في وجدي ودمعي عَلْخُدود جاري[1]

وقول بيرم التونسي:

أهل الهوى يا ليل فاتوا مضاجعهم واتجمعوا يا ليل صحبة وانا معْهم

ثم تأمل قول ذلك المغني السُّوقيّ:

أَزْأَزْ لِبَّـــــكْ عَلْقَهْـــــوْه وخُـشّ فـي عِبِّـي لَتِسْتَهْـوَى

والحديث طويل في قضية اللغة العامية الهابطة هذه. لكني أريد أن أقول هنا: على هؤلاء الذين يجتهدون في تأصيل تلك العامية وتقنينها واستخراج شهادة ميلاد لها موثَّقة ـ على أنها لغة الحياة ـ عليهم أن يعلموا أنهم لن يصلوا إلى شيء؛ لأنه «لا سبيل إلى إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها» كما يقول أبو سعيد السيرافي[2] (368 هـ).

أما عربيتنا الفصحى العالية، فلا زالت بخير وعافية، ولن يضرَّها مناوأةُ

(1) أصلها: على الخُدود، وقد سبق أن حذف اللام والألف من «على» إذ وليها ساكن: فصيح قديم.
(2) الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي 1/122.

المعتدين، وانتقاصُ المنتقصين وقِلّةُ المدافعين المتعصبين، وما أصدق كلمة السيّد الجليل الفُضَيل بن عِياض (187 هـ): «لا تَسْتَوحِشْ طرُق الهُدَى لقلّة أهلها، ولا تغترَّنَّ بكثرة الهالكين، ولا يضرُّك قِلّةُ السَّالكين»[1].

وأما ما يقال عن صعوبة العربية وتشعُّبِ قواعدها، وضرورةِ العمل على تذليلها لتُساير إيقاع العصر، فكل ذلك تهاويلُ فارغة من الحقيقة «وشيءٌ قد أحكمته القدماء لا يُترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بحُجَّة»[2] كما يقول العز بن عبد السلام (660 هـ)، وقد قضى ربك أن يكون في الناس بقايا خير[3]. ولله الحمد والمِنّة.

---

(1) التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي ص 93.

(2) البرهان في علم القرآن، للزركشي 1/379. وآخر هذا الكلام لعلي بن أبي طالب شرح نهج البلاغة 18/347.

(3) سير أعلام النبلاء للذهبي 7/250.

ثقافة المفهرس

الفهرست، بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء وسكون السين، ثم تاء أصلية، تكتب مبسوطة ومعقودة (فهرست ـ وفهرسة) وهي كلمة فارسية، تدل عند الفرس على جملة العدد لمطلق الكتب، ثم عرَّبتها العرب، وجمعتها على فهارس، وكل ما عرَّبته العرب بألسنتها هو من كلام العرب، ثم اشتقت منها فعلاً واسم فاعل واسم مفعول ومصدراً، فقالت: فهرس فلان الكتاب فهو مفهرِس، والكتاب مفهرَس، والعمل نفسه فهرسة.

وقد أصبح الفهرست أو الفهرس يدلُّ على أربعة معان:

1 ـ كتاب يضم أسماء الكتب والتقاييد والرسائل المقروءة، مثل: الفهرست لابن النديم (ت 438 هـ).

2 ـ كتاب يحتوي أسماء المشايخ المستفاد منهم، والمتلقَّى عنهم، وأسماء الكتب التي سُمعت عليهم مثل: فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت 575 هـ).

3 ـ قائمة في أول الكتاب أو في آخره، تتضمن ذكر أبواب الكتاب وفصوله ومباحثه وأعلامه واستشهاداته، وكل ما يكشف عن كنوزه، ويعين على الإفادة منه.

4 ـ بطاقة تتضمن عنوان الكتاب وموضوعه واسم مؤلفه وعدد صفحاته ومكان وزمان الطبع إن كان الكتاب مطبوعاً، واسم المكتبة ثم إضافات أخرى

خاصة في توصيف الكتاب إن كان مخطوطاً. وهذان المعنيان الأخيران هما الشائعان المعروفان في أيامنا للفهرسة.

* * *

ولم يعد خافياً الآن الفرق بين فهرسة الكتاب المطبوع وفهرسة الكتاب المخطوط، ففهرسة الكتاب المطبوع تخضع لمواصفات وضوابط قياسية معينة ثابتة، وكأنها القوالب لا تتغير من كتاب إلى كتاب، مثل: عنوان الكتاب، وموضوعه، واسم مؤلفه، وعدد صفحاته، ومكان وزمان الطبع. والهدف الأساسي لفهرسة الكتاب المطبوع: وصف النسخة التي بين يدي المفهرس بوضوح يؤدِّي إلى جعل أي فرد آخر لديه نسخة أخرى من الطبعة نفسها يقرر بما لا يدع مجالاً للشك أنها هي نفسها[1].

ولا يحتاج مفهرس الكتاب المطبوع إلى أكثر من خمس عشرة دقيقة للفراغ من فهرسة الكتاب الذي بين يديه، وبخاصة أن لجاناً كثيرة قد هيأت لذلك المفهرس أدواته لفهرسة ذلك الكتاب المطبوع، بما وضعت له من قواعد وبيانات (وخانات) ما عليه إلا أن يملأها.

أما فهرسة الكتاب المخطوط، فشيء آخر تماماً، إنها ميدان رحب واسع ـ وقد تستغرق فهرسة كتاب واحد مخطوط يوماً أو بعض يوم ـ ومع أن هيئات كثيرة بمعاونة أفراد أهل اختصاص وخبرة قد أعدُّوا للمفهرس أدواته، وهيأوا له أسباب الفهرسة وموادها وحدودها، فلا يزال الأمر في فهرسة الكتاب المخطوط أخطر من تحرير بطاقة تتضمن ذكر عنوان المخطوط، واسم مؤلفه، ثم إثبات شيء من أوله وآخره، وسرد الأوصاف المادية للمخطوط، من حيث عدد أوراقه وسطوره ومقاسه، وذكر تاريخ النسخ، ونقل ما على المخطوط من إجازات أو سماعات أو تملكات، أو ما قد يكون على حواشيها من مقابلات ومعارضات وتصحيحات ونحو هذه الأشياء

---

(1) فهرست المخطوطات العربية، ص 22، عابد سليمان المشوخي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء 1409 هـ = 1989 م.

التي اصطلح المفهرسون على إثباتها. . . إن الأمر أجلّ من ذلك كله وأخطر.

وينبغي أن يكون واضحاً أننا حين نتحدث عن «مفهرس المخطوطات» فإننا لا نعني به فقط ذلك المفهرس الذي تقدم له مجموعة من المخطوطات الورقية، أو المصوَّرات الميكروفلمية، ليضع لها بطاقة على الحد الذي رسمه له علماء فن الفهرسة، ولكننا نضع أمام أعيننا ذلك المفهرس الذي يُدفع به إلى خزانة من خزائن المخطوطات، ثم يراد منه أن يحسن النظر ثم يحسنَ الاختيار والانتقاء والتقييم[1].

ولذلك نقول: لا بد لمفهرس المخطوطات من ثقافة واسعة، وإدراك واسع بتاريخ الكتاب العربي، وبداية التدوين، ثم معرفة عامة ـ ولا أقول تامة ـ بمسار التأليف من زمن الخليل بن أحمد (ت 170 هـ) إلى زمن الشوكاني (ت 1250 هـ) وستتضمن هذه المعرفة الوقوف على طرائق المصنفين ومناهجهم، والإلمام بمصطلحات العلوم والفنون، وإدراك العلائق بين الكتب والمؤلفين: تأثراً أو نقداً أو شرحاً أو اختصاراً أو تذييلاً، ثم من وراء ذلك كله معرفة تاريخ الكتاب المطبوع ومراحل نشر التراث وسِماتها. وواضح، إن شاء الله، أن عُدَّة المفهرس هي عدة المحقق، وأن ثقافة أحدهما هي ثقافة الآخر، وليس في ذلك إعنات أو مشقة، فهذا هو الحد الذي لا ينبغي تجاوزه، إذا أريد للمخطوط العربي أن يُفهرس على نحو جادٍّ لا هزل فيه.

أما كيف يحصِّل مفهرس المخطوطات هذه المعارف، وكيف يُعدُّ ذلك الإعداد، فهذا هو موضوع الحديث ومجال الكلام.

* * *

العلم توجُّه ورغبة وإرادة، وإذا كان الحب شرطاً في ممارسة أي عمل

---

(1) وذلك في حالة ما إذا كان أمام المفهرس وقت ضيق محدد لاختيار بعض المخطوطات لتصويرها كما كان الأمر في بعثات معهد المخطوطات التي كانت تخرج من القاهرة إلى أماكن المخطوطات في العالم، فهناك لا بد من تحكيم معايير الانتقاء، وتقديم بعض المخطوطات على بعض. وسيأتي الحديث عن بعض هذه المعايير.

والنجاح فيه، فإن هذا الحب ألزم ما يكون للمشتغل بعلم المخطوطات؛ فهرسة أو نسخاً أو تحقيقاً، وهو الحب الطاغي الذي يأخذ بمجامع القلوب، ويستولي على أقطار النفس، بل هو العشق الذي يذْهَل فيه المرء عن نفسه، ينسى به حظه من الراحة والدَّعة، وطريق المخطوطات شاق عسِرٌ، والسالك فيه لا بد أن يروض نفسه على الصبر والمجاهدة، على ما قال علي بن أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ: من أحبَّنا أهل البيت فليعدّ للفقر جلباباً[1].

وإذا كنت قد انتهيت إلى أن عدة المفهرس هي عدة المحقق، فما قاله شيخنا عبد السلام هارون ـ برَّد الله مضجعه ـ عن التحقيق يقال أيضاً عن الفهرسة. قال ـ رحمه الله ـ: «التحقيق نتاج خُلقي لا يقوى عليه إلا من وُهِبِ خلَّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما!»[2].

فأول ما يجب على المفهرس معرفته والاهتمام به: اللغة، وواضح أن المراد باللغة هنا ليست هي اللغة التي يتخاطب بها الناس ويقضون بها حوائجهم، أو ينشئون بها مكاتباتهم، بل المراد تلك اللغة العالية التي كانت تكتب بها عنوانات الكتب، ثم مادة الكتاب المخطوط، ويُحتاج لمثل هذه اللغة لتحرير عنوان المخطوط، ثم لإثبات شيء من أوله وشيء من آخره، على وجه الصحة والصواب.

وأنبه هنا إلى أنّ بعض العنوانات يقع فيها التصحيف والتحريف، ومن ذلك كتاب: «السَّبْق والنِّضال»، تتصحَّف إلى: «السيف والنصال»، وكتاب «نحو القلوب»، للقشيري بالحاء المهملة، يصحفه بعضهم أحياناً إلى: «نجو القُلوب»، بالجيم، وكأنه توهمه من المناجاة، وكتاب «معجم السَّفَر» للحافظ السِّلَفي، يأتي في بعض فهارس المكتبات: «معجم الشِّعر»، وكتاب «الشَّاء»، يتصحف إلى:

(1) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد 18/275، والنهاية لابن الأثير 1/283.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، ص 44، عبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي، القاهرة 1385 هـ = 1965 م.

«النِّساء»، وكتاب «السّل والسرقة» للأسود الغندجاني[1] يتصحّف إلى : «الشكّ» وكتاب «الخيل»، له أيضاً، يتصحف إلى: «الخليل»، وكتاب «تحريم العينة» بالعين المهملة المكسورة، بعدها ياء مثناة من تحت ثم نون، يأتي مصحفاً إلى «الغيبة» بالغين المعجمة، والباء الموحدة التي هي قرينة النميمة. والعِينة: نوع من أنواع البيوع وهي أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به[2].

وهذا المثال الأخير من تصحيف العنوان يقودنا إلى أمر هام في ثقافة المفهرس، وهو: معرفة مصطلحات العلوم، فلكل علم مصطلحات تدور فيه وتدل عليه، ومعرفة هذه المصطلحات ضرورية للمفهرس، وتظهر ثمرة هذه المعرفة في فهرسة تلك الكتب المنزوعة الأغلفة، أو التي فقدت أوراقاً من أوائلها أو أواخرها، فلا يعرف عنوانها أو مؤلفها، فيكون على المفهرس أن يعرف الفنّ أو الموضوع الذي تدور في فلكه هذه الكتب، فيكون حسْبُه وغاية جهده أن يقول: كتاب[3] في علم كذا.

وقد يكون في هذه المخطوطات المعمّاة أشياءُ ذات أهمية قصوى، ومن تجاربي في هذا الميدان: أني رأيت مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط ـ حرسها الله ـ مجهولة العنوان واسم المؤلف، فقرأت شيئاً منها، ثم قلت في بطاقتي: كتاب في الشعر والبلاغة، لعله «العمدة» لابن رشيق، وحين عدت إلى القاهرة فحصت عن أمره، فإذا هو هو، أو فإذا هو إياه.

وفي مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر بالمبرَّز ـ الأحساء ـ بالمملكة العربية السعودية، وجدت كتاباً في إعراب القرآن الكريم لمجهول، فلم

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب «فُرْحة الأديب» للغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق 1400 هـ = 1980 م.

(2) انظر النهاية 3/333، والمصباح المنير (ع ي ن)، وطبقات الشافعية الكبرى 7/27، 81.

(3) إذا كان هذا الموجود كبيراً قال المفهرس: كتاب في كذا، وإذا كان صغيراً قال: رسالة في كذا، أو تصنيف أو تأليف في كذا.

تصرفني جهالة مؤلفه عن اختياره وتصويره، وبخاصة أن نسخته كانت بقلم نسخي مضبوط جيد، سنة (626 هـ) وحين عدت إلى القاهرة ظهر أنه «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب[1].

وفي مكتبة جامع المظفر بتعز باليمن، استنقذت بعثة معهد المخطوطات من قَبْو بأسفل مئذنته مجموعة من أنفس المخطوطات ضَرَب عليها الزمان بجرانه، فغفل عنها الناس، وقد وجدت في هذه المجموعة كتاباً في النحو مجهول المؤلف، فدفعت به جذلان إلى مصوّر البعثة، وقلت في وصفه يومئذ: «كتاب في النحو، مجهول المؤلف والعنوان، ولعله أحد شروح الجمل للزجَّاجي. نسخة بقلم نسخي جيد، من خطوط القرن الثامن تقديراً ـ 248 ورقة». وحين عدت إلى القاهرة عكفت عليه فإذا هو: «شرح جمل الزجاجي لابن عصفور» وهو الشرح الكبير.

على أن هذه المخطوطات المجهولة العنوان والمؤلف ينبغي أن تغري المفهرس ببذل شيء من الجهد لمحاولة معرفة اسم الكتاب أو اسم المؤلف، أو تقريب زمنه. وقد اجتهد بعض أهل العلم في شيء من ذلك وأصابوا نجاحاً وأحرزوا أجراً. وأذكر أنه قد وقع في يدي في أثناء عملي بالخزانة العامة بالرباط مخطوط مجهول العنوان واسم المؤلف، فنظرت فيه فإذا هو يدور في علم الكلام، فقلبت صفحاته، ثم كتبت في البطاقة: «كتاب في علم الكلام لمؤلف مجهول، ولكنه من رجال القرن الخامس؛ لأنه يحدِّث عن أبي الوليد الباجي، كما جاء في صفحتي 440، 471 وأبو الوليد الباجي توفي سنة (540 هـ). وهذا ما سمح به الوقت يومئذ، ولو اتسع المجال لمددت في البحث يداً، فنظرت في تلاميذ الباجي ومصنفاتهم.

---

(1) وقد أدرك هذه النسخة في أثناء طبع الكتاب محققه الأستاذ ياسين السواس، فقال في مقدمة الطبعة التي أخرجها مجمع اللغة العربية بدمشق: «وهي من النسخ الجيدة، وبينها وبين نسخة الظاهرية تشابه كبير، ولكنه تمتاز عنها بجودة ضبطها وصحة عباراتها ونُدرة أخطائها».

ومما ينبغي التنبه له والتنبيه عليه أن عدم معرفة اللغة ـ وبخاصة الغريب منها ـ وكذلك عدم معرفة المادة العلمية في المخطوط، يوقعان في تخليط شديد، ووضع الكتب في غير فنونها، ومن ذلك، وهو كثير:

1 ـ كتاب إصلاح المنطق، لابن السكيت، يضعه بعضهم في علم المنطق، وإنما هو في صميم اللغة، فإن «المنطق» هنا هو النطق، أي الكلام المنطوق، وهو مستعمل كثيراً في كلام الأوائل، يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى عن قولهم «أكلوني البراغيث، يقول: سمعتها من أبي عمرو الهذلي، في منطقه»[1].

2 ـ كتاب المُرْدِفات من قريش، لأبي الحسن المدائني. وموضوع الكتاب: النساء القرشيات اللاتي أرْدَفْنَ زوجاً بعد زوج، أي تزوَّجْن واحداً بعد واحد، ولم يكتفين بزوج واحد. فهذا وجه عنوان الكتاب، ولكني سمعت أستاذاً جامعياً كبيراً يفسرّه على معنى النساء ذوات الأرداف، أي الأعجاز، ويقول ذلك في معرض التمدّح بأن المؤلفين العرب طرقوا موضوعات في الحضارة[2].

3 ـ المثلثات لقُطْرب. موضوعه الألفاظ التي تُضبط أوائل حروفها بالحركات الثلاث، باتفاق المعنى، مثل «الرغوة»، أو باختلافه مثل «الجد» فهو في

---

(1) مجاز القرآن 1/11011.

(2) نشر شيخنا عبد السلام هارون هذه الرسالة ضمن «نوادر المخطوطات» 1/58، وقد ذكر في المقدمة أنه نشرها عن نسخة وحيدة بالمكتبة التيمورية، وكان عنوانها: «رسالة المتزوجات من قريش» ولكنه شكك في هذا العنوان، وأثبت كلمة «المردفات» مما وجده من كتب مناكح الأشراف وأخبار النساء، وقد رأى أن هذه الكلمة هي التي تنطبق على موضوع الكتاب أتم الانطباق.

هكذا ذكر في مقدمة الرسالة، ولكنه أخبرني مشافهة بعد ذلك أن كلمة «المتزوجات» هي الصواب؛ لأن معنى «المتزوجة» الكثيرة الزواج، وأن هذا قد ورد في كلام للجاحظ. انتهى كلامه لي ـ رحمه الله ـ ولكنه لم يدلني على موضع هذا الكلام في كتب الجاحظ، ولكني وجدته في رسائل الجاحظ 2/129، قال: «كانت عائشة بنت طلحة من المتزوِّجات» وعائشة هذه مذكورة في رسالة «المردفات» ص 70.

اللغة، ولكن بعضهم اعتبره في علم الحساب والهندسة.

4 ـ المعجم الكبير للطبراني، من دواوين السُّنة ومصادرها الأصيلة، وقد رأيته في بعض كشافات مجلة «عالم الكتاب» في علم اللغة، وذلك لوجود كلمة «معجم».

5 ـ التعريف بالمصطلح الشريف، لابن فضل الله العمري، والمراد بالمصطلح هنا: مصطلح الكتابة الديوانية، والقوانين التي تراعى في المكاتبات الصادرة عن ديوان الإنشاء، وبعضهم يضعه في فهرس الحديث النبوي، لوجود كلمة «المصطلح» وهو علم الحديث (دراية) وهو العلم الذي يُعرف به حال الراوي والمروي، من حيث القبول والردّ، وما يتبع ذلك من كيفية التحمل والأداء والضبط.

6 ـ تفسير التصريف للمازني، وضعه بعض المفهرسين في فهرس علم تفسير القرآن الكريم، والتفسير في عنوان هذا الكتاب يراد به المعنى اللغوي، وهو الشرح، وهو كتاب: المنصف في شرح تصريف المازني، لأبي الفتح بن جني، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء.

* * *

ومعرفة مصطلحات العلوم التي نُلزم بها مفهرس المخطوطات، ونَعُدّها من ثقافته، تقودنا أيضاً إلى ذلك المدى الرحب الواسع الذين ينبغي على المفهرس أن يستشرفه ثم يغوص فيه إلى أطراف أذنيه، كما يقول الناس، أعني عالم المخطوط العربي: ماضيه وحاضره ومستقبله.

ولما كان هذا البحث قائماً على الوَجازة والاختصار، ولما كانت أتغيّا به غايةً تعليمية، فواجب علي أن أكبح جماح القلم؛ لأخلص إلى قضايا من علم الفهرسة، ترسم الطريق، وتوضح معالمه وصُوره.

والقضية الأولى هنا التي ينبغي أن يشتغل بها المفهرس، هي أن يعرف قصة

المخطوط العربي من بدايتها، أعني: متى بدأت الكتابة ـ وأعني كتابة المخطوط العربي، ولست أريد تاريخ الكتابة العربية بوجه عام فهذه قضية أخرى، وإن كان يجب الإلمام بها.

فعلى المفهرس أن يعرف تاريخ التدوين، ومتى انحسرت الرواية الشفوية، وأخذ الناس يقيدون معارفهم وعلومهم على الورق، واختصاراً من منتصف القرن الثاني الهجري[1]. وماذا أبقت لنا الأيام من مخطوطات ذلك الزمان، وما أبقته من مخطوطات القرون التالية، وفي هذا الصدد يتحدث أهل الخبرة عن المخطوطات الأولى في تلك الأيام، فيذكرون:

الرسالة للإمام الشافعي، مخطوطة قبل سنة (204 هـ)، وعليها خط الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي سنة (265 هـ).

تاريخ العرب الأولية، المنسوب للأصمعي. نسخة بخط عالم اللغة ابن السكّيت سنة (243 هـ) أي قبل وفاته بعام.

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام سنة (252 هـ).

مسائل أحمد بن حنبل، سنة (266 هـ).

كتاب السِّير لأبي إسحاق الفَزاري، سنة (270 هـ).

كتاب المأثور فيما اتفق لفظه واختلف معناه، لأبي العميثل سنة (280 هـ).

المدخل في أحكام النجوم، لأبي معشر البلخي، سنة (327 هـ)[2].

---

(1) كتب في ذلك كثير من أهل العلم قديماً وحديثاً. انظر مثلاً: مصادر الشعر الجاهلي للدكتور ناصر الدين الأسد، وتاريخ التراث العربي لمحمد فؤاد سزجين، ثم انظر ما حكاه السيوطي عن الذهبي، في تاريخ الخلفاء ص 261 (خلافة أبي جعفر المنصور)، والمخطوط العربي للدكتور عبد الستار الحلوجي.

(2) هذه المخطوطات على الولاء محفوظة بمكتبات دار الكتب المصرية، ومكتبة هايدلبرج بألمانيا، والمكتبة الأهلية بباريس، ومكتبة ليدن بهولندا، والمكتبة الظاهرية بدمشق، وخزانة القرويين بفاس، ومكتبة ولي الدين، ومكتبة جاد الله، كلاهما بإستانبول.

ولمعرفة مخطوطات هذه الحقبة من تاريخ المخطوط العربي، يقرأ المفهرس هذه الكتب:

1 ـ نوادر المخطوطات العربية وأماكن وجودها، لأحمد تيمور.

2 ـ أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، لكوركيس عواد.

3 ـ الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. للدكتور أيمن فؤاد سيد، وهو كتاب نافع جداً.

* * *

ثم تتابع قضايا المخطوطات التي يجب على المفهرس أن يحيط بها ويتدارسها، ويجعلها مناط اهتمامه، بل يجعلها شغله الشاغل.

ومن هذه القضايا: واقع المخطوط، من حيث وجوده وعدم وجوده، أو وجود قطعة منه أو جزء من أجزائه، ثم من حيث كثرة نسخه في المكتبات وقلّتها.

وبيان ذلك أن المخطوط قد يذكر في ترجمة الرجل من كتب التراجم، أو في تلك الكتب التي ترصد حركة التأليف العربي، مثل «الفهرست» لابن النديم، و «كشف الظنون» للحاج خليفة، وبعد ذلك قد نجده في مكتبة من المكتبات، وقد لا نجده، فيكون من المفقودات، ومن ذلك مثلاً: تاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ مصر لابن يونس. ولا يكون الحكم بكونه مفقوداً قاطعاً باتاً، فكم من كتب أظهرتها لنا الأيام، وكنا نعدُّها من المفقودات، والأمثلة من ذلك كثيرة، من أقربها كتاب «الروضة الزاهرة في خطط القاهرة» لابن عبد الظاهر، فقد كان يظن أن هذا الكتاب مفقود حتى نشر صديقنا الدكتور عبد الله يوسف الغنيم كتابه «المخطوطات الجغرافية العربية في المتحف البريطاني» وفي هذا الكتاب ذكر لمخطوطة الروضة الزاهرة التي جاء ضمن مجموعة أولها: كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى. وقد التقط صديقنا الدكتور أيمن فؤاد هذا الكتاب من كتاب الدكتور عبد الله الغنيم، ونشره نشرة علمية جيدة.

ومن الأمثلة القريبة أيضاً: كتاب «البسيط» في النحو، لابن العِلْج، وهو كتاب يتردد في كتب النحاة المتأخرين، من أمثال أبي حيان والسيوطي، ولم تُعرف منه نسخة حتى ظفر الدكتور صالح بن حسين العايد بقطعة منه تقع في (184) ورقة محفوظة بمكتبة غوتا بألمانيا، ولعل الذي صرف الناس عن هذه المخطوطة ما جاء على صفحة العنوان «كتاب البسيط في الطب» وكان اكتشاف الدكتور العايد لهذه النسخة سنة 1409 هـ.

وقد تظهر مخطوطة لعالم لا ذكر لها في ترجمته، ولا في أي مرجع آخر، ومن ذلك كتاب «المختار من شعر بشار» اختيار الخالديين، وشرح أبي الطاهر التُّجيبي، وقد نشره السيد محمد بدر الدين العلوي، وقال العلامة عبد العزيز الميمني في تقديمه: «وهذا الاختيار من شعر بشار لم يذكره أحد ممن ترجم لهما، ولا أحال عليه أحد من متأخري المؤلفين».

ومن ذلك: «التحفة الوفية بمعاني حروف العربية» لأبي إسحاق الصفاقُسي، منه مخطوطة وحيدة بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية. نشره الدكتور صالح العايد، ولم يشر إلى هذا الكتاب أحد ممن ترجم للصفاقسي.

ومن ذلك شرح لامية العرب للشنفري، تأليف ابن الشجري النحوي، لم يذكره أحد من الذين ترجموا لابن الشجري قديماً وحديثاً. لكن العلامة البغدادي ذكره في الخزانة 341/3، وذكر أنه لم يره، وقد وقفتُ على نقل عنه في كتاب الإكسير في علم التفسير، لنجم الدين الطوفي الحنبلي، في الصفحة 48 منه.

ومن الكتب الشهيرة جداً التي لم يذكرها المترجمون، أو الكتب البيليوجرافية: فهرست ابن النديم وكشف الظنون: كتاب «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري، مما جعل أستاذنا الدكتور بدوي طبانه يرجح أن هذا الكتاب هو الذي يذكره مترجمو أبي هلال باسم «معاني الأدب».

قلت: لئن سكتت كتب التراجم والبيليوجرافيا عن ذكر هذا الاسم «ديوان المعاني»، فقد جاء التصريح به في مفتتح أبواب الكتاب الاثني عشر، وليس هذا

من صنيع الناشر حسام القدسي ـ رحمه الله، لأنك تراه في صورة صفحة من نسخة المتحف البريطاني المخطوطة التي أثبتها الناشر في ص (368) في نهاية الجزء الأول، وأصرح من هذا وأدعى إلى الطمأنينة في اسم الكتاب أن البغدادي ذكر هذا الاسم «ديوان المعاني» في أربعة مواضع من الخزانة[1]، وقال في الموضع الثالث منها: «وله عندي كتاب الفروق في اللغة، وكتاب ديوان المعاني، وهما دالان على غزارة علمه».

وقد يوجد من الكتاب قطعة أو جزء أو بعض أجزاء، وهذا كثير جداً، وأمثلته كثيرة أكتفي منها ببعضها:

كتاب التعازي والمراثي، لأبي الحسن المدائني، وجد منه قطعة في جزأين صغيرين من الأجزاء الحديثية[2]. وقد نشره ببغداد ابتسام مرهون الصفار وبدوي محمد فهد.

ومن ذلك ما نشره المستشرق ج. هيوارث دن، مما وجده من كتاب أبي بكر الصولي «الأوراق» وقد نشر ثلاث قطع منه تتضمن أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، وأشعار أولاد الخلفاء[3].

ومنه كتاب «النبات» لأبي حنيفة الدينوري الموجود منه: الجزء الثالث والنصف الأول من الجزء الخامس، ثم قطعة من الجزء الخامس[4].

و «تهذيب الآثار» لأبي جعفر الطبري. الموجود منه ثلاثة أسفار: سفرٌ فيه

---

(1) الخزانة 1/23، 229، 231، 10/351، وانظر مقالة لي حول هذا الموضوع في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول من المجلد السادس والستين 1410 هـ = 1990 م.

(2) الأجزاء الحديثية: مصطلح يراد به الأجزاء الصغيرة.

(3) مطبعة الصاوي بمصر 1934 ـ 1936 م.

(4) القطعة الأخيرة نشرها المستشرق ب. لوين. مطبعة بريل بليدن 1953، والقطع السابقة نشرها في مجلد واحد المستشرق برنهارد لفين. النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، مطابع دار القلم، بيروت 1394 هـ = 1974 م.

قسم من «مسند عمر بن الخطاب» وسفر فيه الجزء الآخر من «مسند علي بن أبي طالب»، وسفر فيه قسم من «مسند عبد الله بن عباس» رضي الله عنهم[1].

ومنه كتاب «الاختيارين» للأخفش الصغير علي بن سليمان، الموجود منه الجزء الثاني فقط[2].

ومنه كتاب «الحلبيات» لأبي علي الفارسي، الموجود منها قطعة[3].

ومنه «معجم الشعراء» للمرزباني، لا يوجد منه إلا الجزء الثاني فقط، ويبدأ في أثناء حرف العين (ذكر من اسمه عمرو)[4].

ومنه «تاريخ إربل» لابن المستوفي، وجد منه جزء[5].

ومنه «المحمدون من الشعراء» للوزير القفطي، وما وجد منه يقف عند حرف السين «محمد بن سعيد». ومن الطريف أن هذا الكتاب لم يذكره المتقدمون الذين ترجموا للقفطي، وإنما ذكره المتأخرون، مثل جرجي زيدان وبروكلمان والزركلي[6].

---

(1) نشرها شيخنا محمود محمد شاكر ـ رحمه الله ـ بمطبعة المدني بمصر 1402 هـ = 1982 م.

(2) نشره أولاً الدكتور السيد معظم حسين، جامعة دكة، بنجالة، دهلي، الهند 1356 هـ = 1938 م. ثم نشره الدكتور فخر الدين قباوة بمجمع اللغة بدمشق 1394 هـ = 1974 م.

(3) نشره الدكتور حسن هنداوي باسم: المسائل الحلبيات، دار القلم، دمشق 1407 هـ = 1987 م.

(4) نشره أولاً المستشرق كرنكو، بمطبعة القدسي بمصر 1354 هـ = 1935 م، وقد رأيته منسوخاً بخط المستشرق كرنكو، بمكتبة معهد الدراسات الشرقية بلندن، في صيف عام 1994 م، ورأيت على صفحة العنوان: «استفاد من هذا المعجم الجليل داعياً لصاحبه وناسخه الأستاذ سالم الكرنكوي ـ وهو كرنكو ـ بطول البقاء، ومحبراً له حلل الثناء، العاجز عبد العزيز الميمني فيما كتبه على اللآلي. وكتبه بخطه غرة رمضان سنة 1351 هـ ديسمبر 1932 م، ثم أعاد نشره عبد الستار فراج بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1379 هـ = 1960 م.

(5) نشره سامي الصقَّار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1980 م.

(6) انظر نشرة رياض عبد الحميد مراد بمجمع اللغة بدمشق 1935 هـ = 1975 م.

ومن ذلك كتاب «المُقَفَّى الكبير» لتقي الدين المقريزي، والذي وُجد منه وصل إلينا مبتور الأول والآخر، يقول محققه الأستاذ محمد اليعلاوي: «والمقفى وصل إلينا ناقصاً مبتوراً، في خمسة أجزاء تتضمن بعض حروف المعجم دون البعض»[1].

ومن أشهر الكتب التي طبعت وبها نقص: معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ففي ما طبع منه نقصٌ ظاهر، وبخاصة في تراجم العين، وقد كتب الأستاذ مصطفى جواد سلسلة مقالات بعنوان «الضائع من معجم الأدباء» ثم جمعت بعد وفاته في كتاب[2].

ومن ذلك «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ففي أثناء المطبوع منه نقص واضطراب، وقد رأيت وصورت منه أربعة أجزاء نفيسة، على بعضها سماعات، أقدمها سنة (503 هـ) أي بعد وفاة المؤلف بأربعين عاماً وهذه الأجزاء الأربعة من مقتنيات المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام[3].

* * *

أما حديث كثرة مخطوطات الكتاب وقلّتها، فهو حديث طريف وعجيب: فهناك كتب سعيدة الحظ، ترى نسخاً منها كثيرة أنَّى قلَّبت في خزائن المطبوعات وفهارسها مثل «الصحاح» للجوهري، و «الغريبين» لأبي عبيد الهروي، ومنها كتب سيئة الحظ بقلّة نسخها، فمن خلال أسفاري وتجوالي لم أر من «أساس البلاغة» للزمخشري إلا الجزء الثاني والأخير من نسخة مكتوبة سنة (728 هـ) وهي محفوظة بمكتبة آبا صوفيا بالسليمانية بإستانبول، برقم (4658).

---

(1) طبع في ثمانية أجزاء بدار الغرب الإسلامي، بيروت 1411 هـ = 1991 م.
(2) بغداد 1990 م. وانظر ما كتبه الدكتور إحسان عباس في مقدمة نشرته للكتاب بدار الغرب الإسلامي سنة 1993 م.
(3) انظر الاضطراب في مطبوعة تاريخ بغداد، في ص 231 من الجزء الخامس.

ومن الكتب القليلة النسخ أيضاً: لسان العرب، لابن منظور، ومعجم الأدباء، الذي ذكرت حديثه قديماً.

* * *

ومن قضايا المخطوطات أيضاً: النُّسَخ الوحيدة، وهي ظاهرة معروفة في علم المخطوطات، فهناك كتب ذوات عدد طبعت عن نسخة وحيدة ـ أو يتيمة، كما يقولون، وليست تسمية دقيقة ـ ونشر الكتب عن نسخة وحيدة فيه ما فيه من مزلّة القدم ومظنة الخطأ، فليس أمامك إلا نصٌّ واحد للكتاب!.

ولا سبيل إلى ذكر كل ما أعرفه عن هذه النُّسخ الوحيدة، فهي إلى الكثرة ما هي! فأكتفي ببعض الأمثلة:

كتاب الهوامل والشوامل، لأبي حيان التوحيدي ومسكويه. نشره السيد أحمد صقر وأحمد أمين، عن نسخة وحيدة، محفوظة بمكتبة آيا صوفيا بإستانبول، ويعود الفضل في اكتشافها إلى محمد بن تاويت الطنجي.

والبرصان والعرجان، للجاحظ، ونسخته الوحيدة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، وقد نشرها شيخنا عبد السلام هارون، وصاحب الفضل في اكتشافها هو محمد إبراهيم الكتاني، مع مجموعة أخرى نفيسة، استنقذها من الزاوية الناصرية بمدينة تامجروت، في جنوب المغرب، ومن هذه المجموعة مخطوطات وحيدة أيضاً، ونفيسة، منها: كتاب «حذف من نسب قريش» لمؤرِّج بن عمرو السدوسي، نسخة بخط أبي إسحاق النجيرمي، المتوفى نحو سنة (355 هـ)[1].

ومن ذلك كتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» لمجد الدين بن الأثير، ونسخته الوحيدة المكتوبة سنة (606 هـ) محفوظة بالخزانة العامة بالرباط،

---

(1) انظر مقالتي عن نوادر المخطوطات بالمغرب، بمجلة الثقافة الجماهيرية (يناير 1976 م). ومجلة دعوة الحق المغربية (نوفمبر 1976 م).

وقد نشرتُ هذا الكتاب عن تلك النسخة، الوحيدة، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

* * *

وهذه النبذة الموجزة التي ذكرتها عن المخطوطات المفقودة والناقصة والقليلة النسخ والوحيدة، أضعها أمام مفهرس المخطوطات، ليكون على ذُكْر منها، وتنبُّه لها، حتى إذا ساقته الظروف إلى خزانة عامرة، أو فهارس مشحونة بأسماء المخطوطات كانت عينه شاخصة تبحث عن شيء من هذه المخطوطات التي ذكرت أمرها، فإذا وقع على شيء منها أخذه بكلتا يديه، وشدَّ عليه يد الضنانة، وأيضاً عضَّ عليه بالنواجذ، وقد استصحبتُ هذا الأصل حيث خرجتُ في بعثات معهد المخطوطات أيام أن كنت أعمل به.

ففي عام 1972 م اتجهت بعثة من معهد المخطوطات ـ وكنت عضواً بها ـ إلى المغرب، وفي مكتبة خاصة بالرباط للشيخ محمد الناصر الكتاني، رأيت وصورت نسخة من كتاب «السَّماع» لابن القيسراني، وكانت هذه هي النسخة الثانية منه، وكان الشيخ أبو الوفا المراغي قد نشره بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام 1390 هـ = 1970 م، عن نسخة وحيدة بالمكتبة الأزهرية.

وفي عام 1973 م خرجتُ في بعثة معهد المخطوطات إلى المملكة العربية السعودية، وقد رأيتُ وصورتُ نسخاً ثانية لبعض الكتب، أذكر منها:

مخطوطة «الوجوه والنظائر في القرآن العظيم» لمقاتل بن سليمان. وهي نسخة مكتوبة بقلم نسخي نفيس سنة (546 هـ) وهي محفوظة بمكتبة «عنيزة» وكانت يومئذ بالجامع الكبير. وكانت هذه النسخة هي الثانية من الكتاب ـ فيما أعلم ـ وقد نشره الدكتور عبد الله شحاته بالقاهرة عام 1395 هـ = 1975 م، عن نسخة وحيدة محفوظة بمكتبة «عمومية» بإستانبول، كتبت في القرن السابع، على ما ذكر المحقق.

وفي المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام، كنت أقلب مجموعة خطية، بأولها كتاب «الجمل» للزجاجي، وبعد أن انتهى كتاب «الجمل» وقعت على كنز نفيس، هو كتاب «المحكم في نقط المصاحف» لأبي عمرو الداني، وهو نسخة جيدة مكتوبة سنة (797 هـ) وهي النسخة الثانية من الكتاب إلى الآن، وكان الدكتور عزة حسن قد نشره بدمشق عام 1379 هـ = 1960 م عن نسخة وحيدة محفوظة بين مخطوطات مصطفى جون، في مكتبة كليات اللغات والتاريخ بجامعة أنقرة بتركيا، وقال: إنها نسخة فريدة لا أخت لها في العالم.

ومما ينبغي التنبّه له أن مخطوطة كتاب «المحكم» هذه التي اكتشفتها بالمكتبة المحمودية لم تسجل في فهرس المكتبة؛ لأنها داخل مجموعة والذي سجَّل إنما سجَّل الكتاب الأول في المجموعة فقط، وكم من النفائس داخل هذه المجاميع!.

وفي مكتبة الشيخ محمد سرور الصبان الخاصة الملحقة بمسجده في أطراف مكة المكرمة رأيت وصورت نسخة نفيسة جداً من خطوط القرن السابع ظناً، من كتاب «كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب»[1]، لضياء الدين بن الأثير، ولم يكن معروفاً من هذا الكتاب إلا نسخة وحيدة بالجامعة التونسية، مكتوبة سنة (990 هـ)، وفي خزانة القرويين بفاس رأيت النسخة الثانية من كتاب «خلق الإنسان» لثابت بن أبي ثابت، من نسخة بقلم أندلسي نفيس (سنة 600 هـ)، بل إني رأيت نسخة ثالثة

(1) أحب أن أشير هنا إلى أن هذه المخطوطة مع نفائس أخرى في المكتبة لم تكن مسجلة في فهارس، ولم تكن كذلك متاحة للقراء، وإنما هي داخل صناديق مغلقة منذ وفاة الشيخ محمد سرور الصبان، وفي داخل هذه الصناديق أحمال من المبيدات والمواد الحافظة والطاردة للحشرات، وقد عانت بعثة معهد المخطوطات كثيراً في استخراج هذه النفائس من تلك الصناديق. ومن هذه النفائس: ديوان ابن التعاويذي (585 هـ)، ديوان جرير، برواية محمد بن حبيب (598 هـ)، ديوان السري الرفاء (527 هـ)، تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي للسخاوي، وبأول النسخة قراءة عليه (639 هـ).

بنفس المكتبة، بقلم أندلسي متقن، لعله من خطوط القرن السادس.

وكان عبد الستار فراج قد نشر هذا الكتاب بالكويت عام 1965 م عن نسخة وحيدة محفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

وفي مكتبة القرويين أيضاً اكتشفت النسخة الثانية من كتاب «الفرق بين صفات الإنسان وصفات الحيوان» لثابت صاحب «خلق الإنسان» وقد جمعتُ هذه النسخة من أوراق متفرقة مبثوثة في ثنايا مخطوطة «خلق الإنسان» التي ذكرتها.

وهنا تظهر ثقافة المفهرس، فهذه أوراق متناثرة، لا عنوان لها، ولا أول لها، فكانت الخطوة الأولى أن أعرف فنَّها، فعرفت أنها في اللغة، وكانت الخطوة الثانية أن أحدد موضوعها في اللغة، فعرفت أنها تدور حول أسماء الأعضاء في الإنسان وما يقابلها عند الحيوان، وما هو موضوع الفرق بين صفات الإنسان وصفات الحيوان، وقد كتب فيه نفر من أوائل اللغويين، منهم قطرب، وأبو حاتم السجستاني، وثابت بن أبي ثابت، وابن فارس. وبعد شيء من النظر ظهر أنه لثابت المذكور.

وهذا الفرق كان قد نشره الأستاذ محمد الفاسي بالرباط، ضمن مطبوعات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب عام 1394 هـ = 1974 م، وقد نشره عن نسخة ذكر أنها النسخة الوحيدة في المكتبة.

فهذه هي النسخة الثانية، وقد عكفت عليها، وعلى طبعة الأستاذ محمد الفاسي، فرأيت هذه النسخة المكتشفة قد أكملت أسقاطاً كثيرة، في نشرة الأستاذ الفاسي[1].

ومن حديث النسخة الثانية أيضاً أن الدكتور محيي الدين رمضان نشر كتاب

---

(1) وقد كتبت في ذلك مقالة سميتها: «كتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت ونسخته الثانية». وتفضل مجمع اللغة العربية بدمشق، فنشرها في مجلته الوقورة، جزء 2 من المجلد 51 ـ 1396 هـ، 1976 م. وقد نظر أخي الدكتور حاتم صالح الضامن في مقالتي، وأعاد نشر الكتاب مستفيداً من هذه النسخة الثانية، وتكرّم فنسب إليّ اكتشافها.

«المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبوي» لبدر الدين بن جماعة، بمجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ـ المجلد الحادي والعشرين 1395 هـ = 1975 م، وقد نشره عن نسخة وحيدة، ذكر أنه لم يعرف غيرها، وهي من محفوظات مكتبة دير الإسكوريال بإسبانيا، وهي بخط المؤلف.

وقد عرفتُ أنا نسخة ثانية من الكتاب، ضمن مخطوطة «الدرة الوسطى في شرح مشكل الموطا» لأبي عبد الله محمد بن خلف الألبيري. وهي من مقتنيات المتحف البريطاني بلندن.

* * *

ولست وحدي الذي أكتشف مثل هذه النوادر والنفائس، فغيري كثير من أهل العلم، وقد ذكرت من قبل اكتشافات محمد إبراهيم الكتاني بالمغرب، ومحمد بن تاويت الطنجي بإستانبول. وقد اكتشف فؤاد سيد مخطوطة «المغني» للقاضي عبد الجبار باليمن، ثم اكتشف أيضاً من تراث عبد الجبار: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، واكتشف محمد رشاد عبد المطلب بمكتبة بلصفورة من أعمال سوهاج قطعة كبيرة من كتاب «المغرب في حلى المغرب» لابن سعيد المغربي بخطه، ثم اكتشف أيضاً بمكتبة سوهاج نسخة نفيسة من كتاب «شرح فصيح ثعلب» لأبي منصور الجبَّان، وقد كتب هذه المخطوطة سنة (398 هـ) عدا ما اكتشفه في بعثات معهد المخطوطات إلى الهند وإستانبول والمغرب والسعودية، رحمه الله هو وفؤاد سيد فقد كانا من أعلم الناس بالمخطوط العربي.

أما صلاح الدين المنجد مدير معهد المخطوطات في الخمسينات فقد اكتشف أشياء كثيرة. واكتشف أخي د. عبد الفتاح الحلو، رحمه الله، النسخة الوحيدة من كتاب «تاريخ العلماء النحويين» لابن مِسْعَر، وقد استخرجه من مجموعة بمكتبة الأحقاف بتريم، إحدى مدن حضرموت، ونشره بالرياض 1401 هـ = 1981 م.

* * *

ومن ثقافة المفهرس أيضاً أن يكون على وعي ومتابعة بما يكتب عن شؤون المخطوطات، وبخاصة ذلك الجانب الذي يُعْنَى بنفي نسبة الكتب إلى من نُسِبت إليهم، ثم إثبات نسبتها إلى أصحابها الحقيقيين، وفي ذلك دُرْبَة للمفهرس على أن يناقش الكتب ويستنطقها، ويعرف مداخلاتها ويأنس بدرُوبها وضُروبها. ولا سبيل أيضاً إلى ذكر كل ما أعرفه عن تلك الكتب التي دارت حولها الشكوك، وترددت النسبة فيها، وأكتفي بذكر خمسة أمثلة:

1 ـ شرح ديوان المتنبي، طبع مرات كثيرة باسم: التبيان في شرح الديوان، منسوباً لأبي البقاء العكبري، صاحب إعراب القرآن، المتوفى سنة 616 هـ، وقد شكك في هذه النسبة، ثم ردّها بأسباب كثيرة، العلامة مصطفى جواد، ورجَّح نسبة الكتاب إلى ابن عدلان الموصلي المتوفى سنة 666 هـ[1].

2 ـ نقد النثر. نشر هذا الكتاب الدكتور طه حسين، والأستاذ عبد الحميد العبادي، سنة 1939 م منسوباً لقدامة بن جعفر البغدادي، من أدباء القرن الرابع، وقد شك طه حسين في نسبة الكتاب إلى قدامة، وذلك في البحث الذي قدمه إلى مؤتمر المستشرقين في ليدن سنة 1931 م، ثم تكلم العبادي في مقدمة الكتاب على هذه النسبة.

وكان الأستاذان الجليلان قد نشرا الكتاب عن نسخة وحيدة محفوظة بمكتبة الإسكوريال بمدريد. وتمضي الأيام، وتظهر نسخة ثانية من الكتاب قابعة بمكتبة تشستربيتي بدبلن (أيرلنده) باسم: «البرهان في وجوه البيان» وقد جاء في ثنايا هذه النسخة اسم مؤلف الكتاب، وهو «أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكاتب» وقد نشر الكتاب بنسبته هذه الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي سنة 1366 هـ = 1947 م، والعجيب أن هذا الشرح لا يزال يطبع منسوباً للعكبري، وكذلك تجري نسبته على ألسنة وأقلام المتحدثين والكاتبين، مع ظهور الحجة في دفع نسبته إلى العكبري! ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكأن الدرس الأدبي لا يعنى بمثل هذه القضايا!.

الحديثي ببغداد 1387 هـ = 1967 م، وذكرا في مقدمته أسباب نفيه عن قدامة، ونسبته إلى ابن وهب، ثم كتب الدكتور أحمد مطلوب في ذلك أيضاً بمجلة معهد المخطوطات بالكويت 1402 هـ = 1982 م.

3 ـ إعراب القرآن. نشره الأستاذ إبراهيم الإبياري بالقاهرة عام 1382 هـ = 1963 م، في ثلاثة أجزاء، منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، المتوفى سنة (311 هـ) وقد أثار الأستاذ الإبياري بعض الشكوك في نسبة هذا الكتاب إلى الزجاج، وحاول أن يقوّي نسبته إلى مكي بن أبي طالب، ثم يأتي العلامة أحمد راتب النفاخ بعد اثني عشر عاماً، وينشر مقالتين بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1394 هـ = 1974 م، فينفي هذه النسبة إلى الزجاج، ثم ينتهي بها إلى جامع العلوم أبي الحسن الباقولي، المتوفى سنة (543 هـ)، ورجّح أن يكون اسم الكتاب هو «الجواهر» ورحم الله شيخنا النفاخ، لقد كان جبل علم.

4 ـ صنعة الشعر والبلاغة. نشره الدكتور جعفر ماجد، عام 1995 م عن دار الغرب الإسلامي، منسوباً لأبي سعيد السيرافي. وقد شاركني بعض أهل العلم بواعث الشك في نسبة هذا الكتاب إلى السِّيرافي. وقد فرغت له وشددتُ له حيازيمي، فنفيت نسبته عن السيرافي، ثم انتهيت إلى أنه «كتاب في العروض»[1] لأبي الحسن العروضي أحمد بن محمد، المتوفى سنة (342 هـ) وجمعت ذلك كله وأودعته مقالة نشرت بمجلة معهد المخطوطات 1417 هـ = 1996 م.

5 ـ الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة. نشره عام 1351 هـ ببغداد مصطفى جواد، منسوباً لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، المعروف بابن الفُوَطي المتوفى سنة (723 هـ).

وبعد نحو (65 عاماً) يأتي صديقنا الدكتور بشار عواد معروف، ومعه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، فينزعان عن ابن الفوطي هذه النسبة، ويردّانها إلى مجهول،

---

(1) وقد استنصرت في ذلك بكلام لأخي الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، أحسن الله إليه.

وينشران الكتاب باسم: «كتاب الحوادث لمؤلف من القرن الثامن الهجري».

وينشر الكتاب عام 1997 م عن دار الغرب الإسلامي.

فقراءة هذا اللون من البحث والتوثيق يفيد في تكوين ثقافة المفهرس، وهو أحد الروافد في استواء شخصيته ووضعه على الطريق الصحيح.

ومن هذه البابة أيضاً: الاهتمام بتلك الكتب التي تنشر منسوبة لعلماء لا تُعرف لهم ترجمة. ومن ذلك مما هو تحت يدي الآن، وأنا به حَفِيٌّ: كتاب الحروف لأبي الحسين المزني. هكذا جاء في صفحة العنوان، وقد حقق الكتاب[1] الدكتور محمود حسني محمود، والدكتور محمد حسن عواد، وكلاهما بالجامعة الأردنية. وقد ذكر المحققان أنهما لم يعرفا «أبا الحسين المزني» هذا مع شدّة البحث والتحري.

وقد وضعت الكتاب في دائرة اهتمامي، ثم شُغلت عنه، حتى كان هذا العام 1998، وذات يوم منه كنت أقرأ في مادة (خلط) من تهذيب اللغة، وفي صفحة (236) من الجزء السابع وقفت على قول الأزهري، عن أبي عبيد القاسم بن سلام: «ثم ألف كتاب «الأموال» وقرأه عليَّ أبو الحسين المزني، رواية عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد». وهنا تذكرت ذلك المؤلف صاحب كتاب «الحروف» بعد خمسة عشر عاماً من النسيان، فذهبت أبحث عنه، فرأيت الأزهري يذكره في مقدمة التهذيب، في الصفحة العشرين من الجزء الأول، فيقول وهو يتحدث عن «غريب الحديث» لأبي عبيد: «ثم سمعت[2] الكتاب من أبي الحسين المزني، حدَّثنا به عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد».

فعرفنا إذن أن «أبا الحسين المزني» هذا من علماء القرن الرابع لا محالة، وفي ذلك تقريب لزمنه، ويبقى في الأمر بحث، أرجو أن يوفقني الله لإتمامه.

* * *

---

(1) صدر عن دار الفرقان بعمان، الأردن 1403 هـ = 1983 م.

(2) وبهذا النص الواضح يصحح ما في التهذيب، مادة (خ ل ط) فيكون سياق الكلام هناك: «وقرأتُه على أبي الحسين المزني».

ومما يفيد جداً في تكوين ثقافة المفهرس: قراءة مقدمات أثبات المحققين، وتأمل وصفهم للنسخ المخطوطة التي ينشرون عنها تحقيقاتهم، وإثبات ما على النسخ من قراءات وإجازات وتملكات وبلاغات. ومن النماذج الجيدة في ذلك ما ذكره شيخنا محمود محمد شاكر ـ رحمه الله ـ في مقدمة «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكار.

وكذلك متابعة ما يُنشَر من الكتب المحقَّقة وقراءة مقدماتها، وستُظهره هذه القراءة على فوائد جليلة. وقد وقع في يدي بأخرة كتاب «أخبار فخ وخبر يحيى بن عبد الله وأخيه إدريس بن عبد الله» لأحمد بن سهل الرازي، من علماء القرن الرابع، وقد نشرته دار الغرب الإسلامي عام 1995 م، وفي حديث محقق الكتاب د. ماهر جرار وقعتُ على فائدة جليلة، وهي أن نسخة برلين من الكتاب تقع ضمن مجموعة منسوخة سنة (638 هـ)، وفي ضمن هذه المجموعة كتاب «مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج الأصبهاني. وهذا شيء في غاية الأهمية، فإن شيخنا السيد أحمد صقر ـ رحمه الله ـ كان قد نشر الكتاب عام 1368 هـ = 1949 م، عن طبعة طهران السَّقيمة، ثم عن مخطوطة تاريخها سنة (1074 هـ)، ثم وقفت أنا منه على نسخة بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء، كتبت سنة (1017 هـ) ومعنى هذا أن الكتاب لا تُعرف منه نسخة مخطوطة قبل الألف، حتى كانت هذه النسخة المطوية داخل مجموعة منسوخة سنة (638 هـ).

وعلى المفهرس أيضاً أن ينظر في فهارس المكتبات، ويقرأ الدوريات التي تعنى بشؤون المخطوطات، مثل مجلة معهد المخطوطات، ومجلة المورد العراقية، ومجلات المجامع اللغوية. وبخاصة مجلتا مجمع دمشق ومجمع بغداد، ثم الاستفادة من المؤتمرات والندوات التي تعقد لبحث شؤون المخطوطات.

* * *

ومن ثقافة المفهرس إدراك العلائق بين الكتب، فبعض الكتب بينها وشائج

وقرابات، لا تظهر إلا بقراءة مقدماتها، وهذه العلائق قد تكون ظاهرة في عنوان الكتاب، كعبارات: شرح ـ تكملة ـ ذيل ـ صلة ـ اختصار ـ تهذيب[1].

ومن أظهر الأمثلة على العلائق بين الكتب، وتناسلها كتناسل الحي من الحي: كتاب «الكمال في أسماء الرجال»، للحافظ عبد الغني المقدسي (600 هـ) فقد تناسل منه:

تهذيب الكمال، للحافظ المزيّ (742 هـ)، وتهذيب التهذيب للحافظ الذهبي (748 هـ)، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (852 هـ)، وتقريب التهذيب، لابن حجر أيضاً، وخلاصة تهذيب التهذيب، للخزرجي (923 هـ)، وهناك كتب أخرى غير هذه تناسلت من «الكمال»[2]. ومن ذلك كتاب «المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم» للحافظ الذهبي، تناسل منه كتابان عظيمان: أولهما: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للحافظ ابن حجر، وتوضيح المشتبه، للحافظ ابن ناصر الدين (742 هـ).

وهذا النوع من العلاقة بين الكتب أسمِّيه: علاقة قرابة العَصبَة، وهناك علاقة قرابة أخرى، أسميها: علاقة ذوي الأرحام، وأعني بها تلك الكتب التي تدور في فلك بأعيانها، دون أن يذكر ذلك في عنواناتها:

ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر، في مقدمة كتابه «إنباء الغُمْر بأنباء العُمر» قال: «وهذا الكتاب يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على ذيل تاريخ الحافظ عماد الدين بن كثير [يعني البداية والنهاية]، فإنه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «الوفيات» التي جمعها الحافظ تقي الدين بن رافع، فإنها انتهت أيضاً إلى أوائل هذه السنة».

---

(1) قد يكون «التهذيب» عنواناً قائماً برأسه، وليس تهذيباً لكتاب آخر، مثل تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري.

(2) انظر كتاب: العلاقات بين النصوص في التأليف العربي، للدكتور كمال عرفات نبهان، ص 163، وهو كتاب نافع جداً، ثم انظر مقدمة تحقيق تهذيب الكمال للدكتور بشار عواد معروف 11/51.

ومن ذلك ما ذكره شمس الدين القرشي الكيشي، في مقدمة كتابه «الإرشاد إلى علم الإعراب»، قال: «ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل «الإيضاح» فروعه ومبانيه» يعني إيضاح أبي علي الفارسي، ومعنى ذلك أن كتاب الكيشي هذا يعدُّ على نحو من الأنحاء نسخة من كتاب الإيضاح.

ومن ذلك أيضاً: كتاب «إعراب الحديث النبوي» للعكبري، فالكتاب معقود على إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث الشريفة، ولكنه ليس على الأحاديث مطلقاً، وإنما أراد العكبري الأحاديث الواقعة في كتاب «جامع المسانيد» لابن الجوزي، ليس غير.

وهذه القرابات بنوعيها ينبغي أن تراعى في الفهرسة، فتُذكر هذه الكتب كلها عند ذكر الكتاب الأصلي، فإذا كان المفهرس يفهرس كتباً تتصل بكتاب «الكمال»، فيقول في حرف الكاف: الكمال = انظر تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب... إلى آخر هذه السلسلة، وكذلك يقول: الإيضاح = انظر الإرشاد إلى علم الإعراب. وفي جامع المسانيد، يقول: وانظر إعراب الحديث النبوي... وهكذا.

* * *

وبعد: فهذا غَيْضٌ من فيض، وقطرة من بحر، مما ينبغي على مفهرس المخطوطات أن يتعهده ويأخذ به نفسه، وواضح ـ إن شاء الله ـ أن مدار الأمر كله على التحصيل والقراءة، وهي قراءة ينبغي أن تكون مثابرة ذكية، تضم الشبيه إلى الشبيه، وتقرن النظير إلى النظير، وإذا كانت قد وجِّهت إلى العناية ببعض قضايا المخطوطات، فإني لم أستقص ولم أستوعب؛ لأن ذلك محوجٌ إلى وقت وإلى كتابة كثيرة، قد تدفع إلى الملل وتصد عن القراءة.

على أني ـ وأنا أُجاذب الإيجاز ـ لا أستطيع أن أبرح مكاني هذا حتى أوصي بقراءة بعض ما تركه علماؤنا الأوائل، مما يعدّ أصلاً في تحصيل العلم، وتوجيه النظر إلى بعض القواعد والضوابط في تكوين العقل العربي، وسترى أيها القارىء

الكريم أن هذه الكتب التي أوصي بقراءتها وتأملها تدور حول علم الحديث النبوي «دراية ورواية»، واللهم نعم، فإن ما كتبه علماء الحديث حول القبول والردّ والتجريح والتعديل، وطُرق التحمُّل والأداء، إنما هو أسٌّ وأساس لاستواء طرائق الفكر، واستقامة منهجية العلوم في وجهيها النظري والعملي.

على أن مضامين هذه الكتب ليست بعيدة عن مجال فهرسة المخطوطات، ففي مباحثها وفصولها ما يحتاج إليه المفهرس لا محالة. وهذه الكتب هي: المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ت 360 هـ)، والحثّ على طلب العلم والاجتهاد في جمعه[1]، لأبي هلال العسكري (كان حيّاً سنة 395 هـ)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والكفاية في علم الرواية، وتقييد العلم، وشرف أصحاب الحديث، والرحلة في طلب الحديث، الخمسة لحافظ المشرق الخطيب البغدادي (463 هـ)، وجامع بيان العلم وفضله، لحافظ المغرب ابن عبد البر القرطبي (463 هـ)، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (544 هـ)، وأدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعد السمعاني (562 هـ).

* * *

وهذا الذي ذكرته كله من أدوات ثقافة المفهرس، يأتي من قبله ومن بعده رافدٌ من روافد العلم، هو سلطان الروافد وإمامها: وهو مجالسة أهل العلم ومذكراتهم؛ لاستخراج الخبيء من علومهم ومعارفهم، وهذا أصل من أصول ثقافتهم العربية، فقد كانت الرواية الشفوية هي أولى مراحل نشر العلم، وهي

---

(1) طبع طبعتين: الأولى بالمكتب الإسلامي ببيروت 1406 هـ = 1986 م، بتحقيق الدكتور مروان قباني، والثاني بمصر بدار التراث بطنطا 1412 هـ = 1992 م، بتحقيق الأستاذ يوسف محمد فتحي، وفي كلتا الطبعتين نقص، وإن كان في طبعة بيروت أكثر، وقد غابت عن المحققين نسخة نفيسة جداً من الكتاب، من خطوط القرن السادس ظناً، وقد رأيتها بالمكتبة السليمانية بإستانبول، ورقمها (1464 ـ الحميدية)، وقد أشار المحقق المصري إلى هذه النسخة، وذكر أنه أرسل في طلبها فلم يستجب له.

كذلك عند كل الأمم، لكنها عندنا أظهر وأبين. ومع شيوع التدوين وكثرة التأليف، فقد بقيت وجوه كثيرة من الرأي عند أهل العلم لم يسجلوها في كتب، وإنما يظهر منها الشيء بعد الشيء بالمساءلة والمفاتشة والمذاكرة، ومهما اجتهد المرء في القراءة والتحصيل فسيظل في حاجة إلى مجالسة أهل العلم والانتفاع بثمرات تجاربهم ومخزون قراءاتهم، وفي إشارات العلماء ما يؤكد ذلك ويحققه: يقول ابن جني: «سألت أبا علي ـ الفارسي ـ وقت القراءة عن هذا، فقلت: هلاَّ حُذفت الواو من «يَوْطُؤُ ويَوْضُؤُ» لوقوعها بين ياء وضمة، كما حُذفت في «يَعد» لوقوعها بين ياء وكسرة؟ فقال: إنما جاء هذا تاماً ولم يحذف واوه؛ لأن باب «فَعُل» لا يأتي مضارعه إلا على بناء واحد، وهو «يَفْعُل» نحو ظَرُف يَظْرُف وشَرُف يشرُف، وما كان على «فَعَل» فإن مضارعه يختلف، نحو ضَرَب يضرب وقتل يقتُل وسأل يسأل، فلما كان مضارع «فَعَل» يختلف، جاز حذف الواو فيه، نحو: يَعدُ، ولما كان مضارع «فَعُل» لا يكون إلا على «يَفْعُل» لم تُحذف فاؤه لئلا يختلف الباب».

يقول ابن جني: «وقد لوَّح أبو عثمان ـ المازني ـ إلى هذا المعنى بقوله: فهذا يجري مجرى «ظَرُف يظرُف» أي لا يختلف كما لا يختلف «ظرُف يظرُف وشرُف يشرُف» ولكنه لم يلحظه أبو علي، ولمثل هذه المواضع يُحتاج مع الكُتُب إلى الأستاذين»[1].

وحكى ابن قيّم الجوزية، قال: «وسمعت شيخنا أبا العباس بن تيمية يقول: يستحيل دخول لام العاقبة في فعل الله، فإنها حيث وردت في العلوم فهي لجهل الفاعل لعاقبة فعله، كالتقاط آل فرعون لموسى، فإنهم لم يعلموا عاقبته، أو لعجز الفاعل عن دفع العاقبة، نحو «لدُوا للموت وابنوا للخراب»[2]، فأما في فعل من لا يعزُب عنه مثقال ذرّة، ومن هو على كل شيء قدير، فلا يكون قطّ إلا لام كي، وهي لام التعليل».

---

(1) المنصف، شرح تصريف المازني 1/209، 210.

(2) ينسب إلى أبي العتاهية، وإلى أبي نواس، وتمامه: فكلكم يصير إلى تباب، ويروى: تراب ـ ذهاب.

يقول ابن القيم: «ولمثل هذه الفوائد التي لا تكاد توجد في الكتب يُحتاج إلى مجالسة الشيوخ والعلماء»[1].

أقول هذا وأنا أتذكر ذلك القدر الهائل من علم المخطوطات الذي تلقيته وحصَّلتُه من أفواه الرجال: فؤاد سيد ومحمد رشاد عبد المطلب بمصر، وفي أثناء عملي بمعهد المخطوطات وخروجي في بعثاته، عرفت طائفة جليلة من علماء المخطوطات، جالستهم وأفدت منهم، أذكر منهم، من علماء المغرب: محمد العابد الفاسي، ومحمد المنوني، ومحمد إبراهيم الكتابي، وعبد الله كنون، وسعيد أعراب، والفقيه التطواني، ومحمد داود، وعبد الوهاب بن منصور، وعبد السلام بن سودة، ومحمد بن شريفة. ومن تونس: محمد الحبيب بن الخواجة، والحبيب اللمسي، وإبراهيم شبوح. ومن السعودية: الشيخ حمد الجاسر، وأحمد بن محمد بن مانع، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وعبد الله العسيلان.

ومن اليمن: القاضي إسماعيل الأكوع، وأخوه القاضي محمد، وعبد الله الحبشي. ومن الكويت: عبد الله بن يوسف الغنيم.

ومن العراق: عدد كبير من أهل العلم، أذكر منهم: هلال ناجي وقاسم السامرائي وأسامة النقشبندي.

ومن تركيا: الورّاق الحاج مظفَّر، والدكتور رمضان ششن.

ثم ذاكرت واستفدت من طوائف العلماء الذين كانوا يترددون على معهد المخطوطات، في أثناء عملي به، بل إني كنت أستفيد من صغار الطلبة الذين كانوا يعدّون رسائل الماجستير والدكتوراه، ويا لها من أيام!.

فعلى مفهرس المخطوطات أن يبحث عن أهل العلم، يجلس إليهم، ويأخذ منهم، ويصبر عليهم، ولا يملّ من سؤالهم، وليتمثل بقول الشاعر:

---

(1) بدائع الفوائد 1/100، 101.

أعْنِـتِ الشيـخَ بـالسـؤال تجـدْه سَلسـاً فـي يـديـك بـالـراحتَيْـنِ
وإذا لـم تَصـحْ صِيـاحَ الثكـالـى رُحْتَ عنه وأنت صِفْرُ اليدينِ[1]

* * *

وتبقى كلمة:

لقد أخلصت كلماتي السابقة لثقافة المفهرس وعُدَّته وأدواته التي يستقبل بها المخطوطة التي يريد أن يفهرسها، لكني لم أتعرض لصنعة الفهرسة نفسها أو حِرْفيتها، فإن الكلام في هذا الجانب كثير، وأنا إنما أردت بكلماتي تلك أن أُعِدَّ عالِماً، لا مالىءَ بطاقة.

وعلى أن هذا الموضوع قد كُتب فيه كثيراً، ومن أنفع ما كُتب فيه، ما وضعه الأساتذة: صلاح الدين المنجد في كتابه «قواعد فهرسة المخطوطات العربية»[2]، وعبد الستار الحلوجي في كتابه «المخطوط العربي»[3]، وعابد سليمان المشوخي في كتابه «فهرسة المخطوطات العربية»[4] وكان رسالة ماجستير، بإشراف عالم المخطوطات قاسم أحمد السامرائي، وأيمن فؤاد سيد في كتابه الجامع: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات[5]. ثم ما كتبته أيضاً بعنوان: الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض[6]... إلى ما كتبه الأساتذة المعنيون بالفهرسة بمجلة

---

(1) انظر طبقات الشافعية الكبرى 10/301، والبيتان ضمن وصية لتقي الدين السبكي، وهي مما أوصي بقراءته أيضاً.
(2) دار الكتاب الجديد، بيروت 1976 م.
(3) مكتبة مصباح، جدة، المملكة العربية السعودية 1409 هـ = 1989 م.
(4) مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن 1409 هـ = 1989 م.
(5) الدار المصرية اللبنانية، مصر، القاهرة 1418 هـ = 1997 م.
(6) عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1413 هـ = 1993 م.

معهد المخطوطات، ومجلات الاستشراق ونحوها، ثم كانت الفهارس التي أذاعها معهد المخطوطات بدءاً من سنة 1954 م، في الفنون المختلفة نماذج يجب أن تُحتذى في فهرسة الكتاب المخطوط.

لكنَّ هناك نقطتين في صنعة الفهرسة لا أحب أن أدع مكاني هذا حتى أذكر كلمة فيها:

النقطة الأولى تتصل بمعايير الندرة والنفاسة في المخطوط العربي، والنقطة الثانية تتصل بخطوط النُّسَخ.

ففي ما يتصل بالنقطة الأولى، فمعلوم أن الندرة في عالم المخطوطات ترجع إلى عدة أمور، منها:

أ ـ أن يكون المخطوط بخط المؤلف، وهي الغاية التي ليس وراءها غاية، ولكن من الملاحظ أن هذه الظاهرة قليلة في تاريخ النَّسخ، فقليلاً ما نصادف مخطوطة مكتوبة بخط مؤلفها، ولعل سبب هذا أن المؤلفين كانوا مشغولين بالإملاء، وكأنهم رأوا أن النَّسخ يأكل أوقاتهم، فتركوه لطائفة التلاميذ المُسْتمعين، أو النُّساخ المحترفين.

ب ـ أن يكون المؤلف قد أملاه على أحد تلاميذه فكتبه، وأثبت هو عليه خطه بصحة القراءة عليه، أو السماع منه، أو إجازته له.

ج ـ أن يتملكه أحد العلماء المشهورين، ويثبت عليه خطه بالقراءة أو التملُّك.

د ـ أن يكون المخطوط وحيداً، لا توجد منه إلا هذه النسخة التي بين يدي الناسخ.

هـ ـ أن يكون المخطوط قديم النَّسخ، هذا هو المعيار العام في قدم المخطوط، واعتباره نادراً ونفيساً وهو القدَم والقرب من وفاة المؤلف، أو يكون قد كتب في حياته. ولكن هذا المعيار لا ينبغي اعتباره مطلقاً فقدَم النسخة وحده لا

يكفي، فقد تكون النسخة الأقدم ناقصة، والنسخة الأحدث تامة، وقد يكون ناسخ النسخة الأقدم جاهلاً كثير السَّقط والغلط.

فمن أمثلة الحالة الأولى كتاب «الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، توجد منه نسخة بمكتبة الأمبروزيانا بميلانو، إيطاليا، تاريخ نسخها (384 هـ)، وتوجد منه نسخة أخرى بالمكتبة الوطنية بتونس تاريخ نسخها (400 هـ)، وواضح أن نسخة الأمبروزيانا هي الأقدم، ولكن نسخة تونس تفضُلها وتقدَّم عليها؛ لأن الأولى ناقصة بمقدار (23) ورقة.

ومن أمثلة الحالة الثانية كتاب: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة. منه ثلاث نُسخ، تواريخ نسخها هكذا على الوِلاء (379 هـ، 532 هـ، 558 هـ)، وظاهره أن الأولى هي الأقدم، فهي الأحق بالتقديم، ولكن شيخنا السيد أحمد صقر ـ رحمه الله ـ اجتواها وأعرض عنها، يقول غفر الله له: «ولئن كانت هذه النسخة أقدم النُّسخ عهداً، فإنها أقلهنّ وزناً؛ لأن كاتبها يجتوي الشعر، فكان إذا مرَّ بشعرٍ حذفه، ولم يفلت منه إلا القليل، وهي كذلك تنقص كثيراً من النصوص».

وعلى العكس من هذا، ينبغي ألا ينخدع المفهرس بالنسخة التي تزيد في مادَّتها على أخواتها، فقد تكون هذه الزيادة دخيلة على أصل الكتاب وإن كانت ملتحمة به وداخلة في نسيجه. ومثال ذلك نسخة مخطوطة من كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت منسوخة سنة (785 هـ)، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية، وهذه النسخة بها كثير من الزيادات التي ليست من أصل الكتاب، كما أنها تحوي في أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من أصول الكتاب، يُشار إليها برموز مختلفة، كما يوجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائليها.

وكانت هذه النسخة جديرة بأن تخدع قارئها والمطَّلع عليها، لولا أنها وقعت في يد خبيرةٍ صنَاع، هي يد شيخنا عبد السلام هارون، قال ـ رحمه الله ـ في مقدمة تحقيق الكتاب: «وهي مع صحتها ودقَّة ضبطها تُعدّ نسخة هجينة، إذا لم يتنبه

القارىء إلى ما أدته في تضاعيفها من التعليقات»[1].

والمعيار الأول ـ وهو أن تكون النسخة بخط المؤلف ـ له قيمته التوثيقية والتاريخية ولكن ينبغي أن يُعلم أن بعض المؤلفين خطوطهم سيئة، ومن أشهرهم في ذلك بدر الدين الزركشي صاحب «البرهان في علوم القرآن» المتوفى سنة (794 هـ) وقد عانى كثيراً من سوء خطه الأستاذ سعيد الأفغاني، حين نشر رسالته التي بخطه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»[2] وقد أورد الزركلي في ترجمته من الأعلام نموذجاً لبعض مسوَّدات كتبه، وفيها يظهر سوء خطه.

ومن أصحاب الخطوط غير الحسنة أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني[3].

والحديث عن سوء خط ابن حجر يجرُّنا إلى عدم التسليم تماماً بما يقال عن الخط القديم (القرون الأولى) من أن من سماته تجرُّدَه من النقط والشكل؛ فإن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن خط ابن حجر كان مجرداً من النقط والشكل[4]، وهو من علماء القرن التاسع (852 هـ)، وكذلك كان خط تاج الدين السبكي (741 هـ) صاحب طبقات الشافعية. فالمعيار الحقيقي في تفضيل نسخة على نسخة هو

---

(1) معلوم أن شيخنا عبد السلام هارون قد شارك ابن عمته محدِّث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر في إخراج هذه النشرة من «إصلاح المنطق»، وقد اعتمدا على أصول خطية جيدة، منها مخطوطة تحمل سماعاً على ابن فارس صاحب «مقاييس اللغة» سنة (372 هـ) وقد وجدا هذه المخطوطة الجليلة في مدينة المنصورة من بلاد مصر.

وهذا الكتاب محظوظ جداً في نسخه النفيسة، فقد رأيتُ منه ثلاثاً عُتُقاً في مكتبة كوبريلي بإستانبول، تواريخ نسخها (447 هـ، 448 هـ، 557 هـ) ويلاحظ أن النسخة الأولى غاية في النفاسة، وعلى حواشيها تقييدات وإضافات. وما زلت أذكر جمالها وبهاءها!.

(2) نشرها بالمطبعة الهاشمية بدمشق سنة 1394 هـ.

(3) وانظر شيئاً عن سوء خط بعض العلماء في: الكتاب العربي المخطوط لأيمن فؤاد سيد ص 229، لكن هناك بعض المؤلفين أصحاب الخطوط الجيدة، ومنهم صلاح الدين الصفدي. انظر المرجع السابق ص 348.

(4) نبَّه على هذا شيخنا عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها ص 40.

الصحة والسلامة والتمام، وليس خط المؤلف على إطلاقه، ولا قِدَم النسخة على إطلاقه، ولا سمات الخط القديم وحده.

* * *

وهذا الحديث عن سوء خط بعض المؤلفين أو حُسْنه يُسْلمنا إلى الحديث عن النقطة الثانية، وهي الحكم على خطوط النُّسَخ، فنحن نسمع عن علماء الفهرسة هذه الأوصاف: نسخة بخط حسن، وبخط جيد، وبخط جميل، وبخط نفيس. فما هي حدود هذه الأوصاف؟ وما هو المِلاك العامُّ لها؟

والمسألة في نظري وتقديري، ومن واقع تجربتي: أننا أمام نوعين من الخط: الخط الجميل أو الحَسَن، والخط النفيس.

فالخط الجميل أو الحسن هو الخط الذي يُعْنَى بجمال الحروف واستوائها، مع مراعاة أصول فن الخط وزينته، وهو يخضع لقواعد شبه محدّدة، اجتهد في بيان حدودها وتقديم نماذجها علماء هذا الفن، من أمثال ابن مقلة، وعلي بن هلال المعروف بابن البواب، وياقوت المستعصمي، ومن بعدهم وفي زمان متأخِّر عنهم: حمد الله الأماسي، والحافظ عثمان، ثم الخطاطون الفنانون من المدرسة التركية والمصرية والفارسية. وقواعد هذا الفن تقوم على مقادير ونسَب معينة، ومن هنا قيل: إن فلاناً كان يكتب الخطَّ المنسوب، أي الخط ذا النِّسَب المحدَّدة، أو المنسوب إلى طريقة خطاط من الخطاطين الكبار. وهذه الطائفة من الخطاطين الفنانين لم تكتب إلا المصاحف الشريفة، ودواوين بعض الشعراء المقلِّين، أو بعض الرسائل الصغيرة[1]، أما أن يكتب واحد من هؤلاء الخطاطين الفنانين كتاباً كبيراً أو دون الكبير، فهذا ما لم يُعْهد وما لم نره، وتعليل ذلك واضح؛ فإن تحسين الخط وتزيينه وإيراده على مقادير ونسب مُحْوِج إلى وقت طويل تنقطع دونه

(1) كما كتب ابن البواب مثلاً «ديوان الحادرة» وكما كتب هو أيضاً «رسالة من نُسب إلى أمه من الشعراء» لابن حبيب، و «رسالة الجاحظ في مدح الكتب والحثّ على جمعها». انظر الكتاب العربي المخطوط لأيمن فؤاد سيد ص 208، 573.

الآمال في تسجيل تراثنا الضخم وتدوينه، وأحسب أن هؤلاء الخطاطين الفنانين لو أرادوا كتابة خط على نحو ما يكتب الناس من اليُسْر والسهولة والليونة والاسترسال لتعثَّرت أقلامهم. وقد رأينا في عصرنا بعض الخطاطين المهرة إذا كتبوا مثل كتابتنا جاء خطهم مضطرباً غير مبين.

فهذه هي حدود الخط الجميل أو الحسن، وهذا مِلاكُه، لا طاقة لكل الناس به، ولا شأن لنا به في علم المخطوطات.

ومن جانب آخر فقد سمعنا من شيوخنا في علم المخطوطات أنك إذا رأيت نسخة مخطوطة بخط حسن، تأنَّق كاتبه فيه وأعطاه حظه من الحسن والجمال، فلا تثق بالمادة المكتوبة؛ لأن الظن بمثل هذا الخطاط أن يُشغل بموازين الحسن والجمال، عن معايير الإتقان والكمال، يؤكد هذا ما ذكره الصفدي في ترجمة «محمد بن أحمد بن إبراهيم الدمشقي النساخ، قال: وخَطُّه كثير السَّقم مع حُسْنه»[1].

* * *

وأما الخط النفيس فمداره على الصحة والسلامة والوضوح، ونستطيع أن نقول باختصار: إن الخط النفيس هو الذي يحرص كاتبه على تأدية النص تأدية صحيحة سليمة، من حيث الدقة في رسم الحروف، والحرص على التمييز بينها، بوضع علامات الإعجام والإهمال، ثم عدم التصحيف والأسقاط، وهما من أكبر الآفات في علم الكتابة والنسخ، ولنترك أمارات الخط النفيس إلى حين، لنقول: إن الناسخ الجيد هو الذي يحرص على الصحة لا على الجمال، وقديماً نبَّه أهل العلم على ذلك، فيقول بدر الدين بن جماعة (733 هـ): «ولا يهتم المشتغل في تحسين الخط، وإنما يهتم بتحصيله وتصحيحه»[2].

---

(1) الوافي بالوفيات 2/131، وقال عنه الذهبي: «وخطُّه مليح فيه سقم، ولم يكن بثقة في نقله... ولم يكن عليه أنس أهل الحديث. الله يسامحه». العبر في خبر من عبر 5/331.

(2) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ص 167، وهذا كتاب جيد، نوصي بقراءته.

ثم جاءت نصوص أهل العلم والخبرة بالكتب والمخطوطات مؤكِّدة لهذا المعنى ومنبِّهة عليه، فيقول ياقوت في ترجمة «أحمد بن أحمد بن أُخَيّ الشافعي، ورّاق ابن عبدوس الجهشياري»: «رأيت جماعة من أعيان العلماء يفتخرون بالنقل من خطه، ورأيت خطه وليس بجيد المنظر، لكن متقن الضبط»[1]. ويقول القفطي في ترجمة «أبي يعقوب النجيرمي»: «وله خط ليس بالجيد في الصورة، وهو في غاية الصحة... وللمصريين تنافسٌ في خطه إذا وقع، ولقد رأيت بخطه نسخة من «ديوان جرير» وقد أبيع بعشرة دنانير، ورأيت «طبقات الشعراء» لابن سلام الجمحي، وقد أبيعت بقريب من ذلك، وكنت أحضر حَلَق الكتب عند بيعها، فإذا قال المنادي: كتاب كذا بخط النجيرمي رُفعت نحوه الأعناق»[2].

ويقول القفطي في ترجمة «أحمد بن الحطيئة أبي العباس المغربي»: «وكان خطه ـ رحمه الله ـ خطاً صحيحاً، وخطه مرغوبٌ فيه من أئمة العلم بمصر، لصحته وتحقيقه»[3].

ويقول القفطي أيضاً في ترجمة «سلامة بن عياض»: «وكان رحمه الله حسن الضبط والخط... وله رسالة في فضل العربية والحث على تعليمها، وقعت إليّ بخطه، وهي في غاية الجودة والصحة»[4].

ويقول كذلك في ترجمة «أبي سهل الهروي النحوي»: «وله خط صحيح

---

(1) معجم الأدباء 1/1188، وقد أبانت لنا الأيام شيئاً من خط (ابن أخيّ) هذا في تلك القطعة من «ديوان الفرزدق» التي نشر صورتها الدكتور شاكر الفحام، بمطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة 1385 هـ = 1965 م، وبآخرها مقابلة على الناسخ المذكور كتبها علي بن عيسى الرماني النحوي بخطه سنة (331 هـ) ويظهر خطه متقناً مضبوطاً كما وصفوه، ورحم الله أئمتنا، ما كان أصدقهم!.

(2) إنباه الرواة 4/66، 67.

(3) إنباه الرواة 1/39.

(4) إنباه الرواة 2/68.

يتنافس فيه أهل العلم»[1].

قلت: وقد رأيت تصديق كلام القفطي هذا، في صورة نسخة بخطِّ أبي سهل هذا من كتابه «إسفار الفصيح» ـ فصيح ثعلب ـ وفي صدر المخطوطة سماعٌ عليه سنة (427 هـ)، والنسخة محفوظة بمكتبة الشيخ عبد القدوس الأنصاري، رحمه الله، وكان من أعيان مكة المكرمة وجدة، وهو صاحب مجلة «المنهل» وقد أثبت العلامة الزركلي صورة عنوان المخطوطة[2].

ومن أجمع وأدق وأحلى ما قيل في وصف الخط بالصحة، ما ذكره القفطي في خط «علي بن نصر بن سليمان البرنيقي النحوي»، قال: «وكان خطه خطاً قاعداً عاقلاً بين الخطوط، كثير الضبط، في غاية التحقيق والتنقيب والتصحيح»[3]. فتأمل وصف الخط بالقعود والعقل! وكأنه يريد أن يقول: إنه خط مطمئن مستقر، لا يشينه صعود أو هبوط أو اعوجاج، ويشبه هذا ما نقوله في عاميتنا المصرية حين نصف إنساناً بالثبات والرزانة، فنقول: فلان ده راسِي!.

وقد حرَص بعض المترجمين على أن يذكروا شيئاً من أمارات الناسخ الضابط المتقن، فيقول ابن بشكوال، في ترجمة «أحمد بن محمد بن محمد بن عبيدة الأموي، المعروف بابن ميمون، من أهل قرطبة»، يقول: «وكان قد جمع من الكتب كثيراً في كلّ فن، وكانت جلّها بخط يده، وكانت منتخبة مضبوطة صِحاحاً، أمهات لا يدع فيها شبهة مهملة، وقلَّ ما يجوز عليه خطأ ولا وهم، وكان لا يزال يتبع ما يجده في كتبه من السقط والخلل، بزيادة في اللفظ، أو نقصان منه، فيصلحه حيثما وجده، ويعيده إلى الصواب، وكانت كتبه وكتب صاحبه إبراهيم بن

---

(1) إنباه الرواة 3/195.

(2) الأعلام الجزء السابع، صورة رقم 91153 بعد ص 168.

(3) إنباه الرواة 2/323، ولم يذكر القفطي مولده أو وفاته، وذكر ياقوت أنه قرىء عليه كتاب «الهمز» لأبي زيد الأنصاري سنة (384 هـ)، معجم الأدباء ص 1983. وانظر أمثلة أخرى من وصف الخط بالصحة والضبط في كتاب أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط ص 177، 180 ـ 182.

محمد أصح كتبٍ بطليطلة»[1].

* * *

وإذا انتهينا إلى هذا القدر من الكلام الذي فصلنا فيه بين الخط الحسن الجميل والخط المتقن الصحيح، الذي نصفُه بالنفاسة، وقلنا: إن أمارات الخط الحسن معروفة، وهو أن يجري على سَنَن الجمال والتزيين والنِّسَب بين الحروف؛ استواءً وصعوداً وهبوطاً، وهو خط المصاحف الشريفة وبعض الشعر القديم، وهاتيك اللوحات التي تراها بكثرة في المتاحف ودور الفنون والمساجد، وبخاصة هذه اللوحات المدهشة الخاطفة للبصر، الجالبة للبهجة في مساجد إستانبول وما إليها. وهذا الخط على حَدِّه ورسمه لا علاقة لنا به في علم المخطوطات ونَسْخ الكتب، ولا يبقى في دائرة اهتمامنا إلا ذلك الخط الصحيح المضبوط، فلنرصد أماراته، ولنبحث عن علاماته، ولنتحدث عن سماته.

وبدء ذي بدء، فإني لا أعلم أحداً من أهل العلم بالمخطوطات جَمَع كل أمارات وسمات هذا الخط، ولكن الشيء بعد الشيء يظهر من هذه الأمارات والسمات، على أقلام المفهرسين، وواصفي النُّسَخ المخطوطة من المحققين، وقد مرَّ بك قريباً شيءٌ من وصف هذا الخط فيما نقلته لك عن ابن بشكوال.

ولقد كان الأساس في أمارات هذا الخط عند هؤلاء العلماء الذين كتبوا في علوم الحديث، وكتب الإملاء والاستملاء، وكل ما كتبوه، دائراً حول صحة الخط؛ بظهور حروفه وبيانها والحرص على عدم تداخلها وتراكبها وتشابكها وتشابهها، وتمييز المهمل من المعجم، بوضع تلك الأحرف الصغيرة تحت الحروف التي يراد إهمالها من النقط، مثل (ح ـ ع) حتى لا تختلط بأخواتها المنقوطة، ثم وضع نقطة (.) تحت الدال المهملة حتى لا تختلط بالذال المنقوطة من فوق، ووضع ثلاث نقاط (...) تحت حرف السين حتى لا تختلط بالشين المنقوطة بالثلاث من فوق، ووضع دائرة صغيرة تشبه الرقم (٥) تحت الصاد

(1) الصلة، لابن بشكوال 1/27.

المهملة حتى لا تلتبس بالضاد المنقوطة، ووضع الحرف (ص) فوق الكلمة دلالة على أنها صحيحة، ووضع الحرفين (خف) فوق الحرف ليخفَّف في النطق ولا يشدَّد، ووضع كلمة (معا) فوق الحرف الذي يضبط بضبطين أو ثلاثة.

ومن أنفع ما كتب في ضبط الكلمات وشكلها، ووضع العلامات المزيلة للإبهام واللبس، ورموز الاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب: ما كتبه بدر الدين الغَزِّي (983 هـ) في كتابه: الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد[1].

والناسخ المتقن حريص على نظافة الورقة والمكتوب، فلا يشطب شيئاً، أو لا يُضبب عليه بما يشوّه وجه الصفحة، ولكنه يستعمل الرموز في ذلك، فإذا أراد أن يحذف شيئاً مما كتب، كتب في أوله «من» وفي آخره «إلى» أي أن ما بين «من وإلى» يحذَف، وإذا أراد تقديم كلمة على أخرى بعدما كتبهما، يكتب فوق الكلمتين (م ـ م) يريد: «مؤخَّر ومقدَّم».

ومن أطرف الرموز، ما رأيته في كتاب حذف من نسب قريش ـ المذكور في الحاشي ـ فقد جاء في ص 47 منه هذا البيت:

ومن يرفِدُ المولى إذا جاء غارماً ومن يحملُ العِبءَ الثقيلَ إذا أحَمّْ

وكتب الدكتور المنجد في الحاشية ما وجده في هذا الموضع من المخطوطة، قال: «فوق» «أحم» وضع (ح) وإلى جوارها (ج) أي أنها تروى

(1) نشر الجزء الخاص منه بالضبط والتصحيح، صديقنا الدكتور محمد مرسي الخولي، رحمه الله، بالمجلد العاشر من مجلة معهد المخطوطات 1384 هـ = 1964 م، وكذلك عرض الدكتور صلاح الدين المنجد لتلك الرموز الواردة في نسخة كتاب «حذف من نسب قريش»، وهي نسخة قديمة موثقة، كتبها إبراهيم بن عبد الله النجيرمي، من علماء القرن الرابع. وانظر أيضاً فهرست المخطوطات العربية ص 44 ـ 47، فقد جمع مؤلفه عابد سليمان المشوخي طائفة طيبة من هذه الرموز والمصطلحات عند المصنفين.

وقبل ذلك كله، ومنذ أكثر من خمسين عاماً ذكر شيخنا عبد السلام هارون كثيراً من رموز ومصطلحات المصنفين فعليه رحمة الله.

بالوجهين: «أحمّ» و «أجمّ» وكُتب تحتها تفسيرها هكذا: أي قُدِّر، وهذا تفسيرها بالحاء، وأما بالجيم فتفسيرها: «دنا وحان».

ومن طريف ما وقع لي من أمارات دقَّة بعض النساخ أني حين نشرت «كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي، وكنت قد نشرته عن نسختين، وجدت ناسخ إحدى النسختين[1] يكتب كلمة «فتركوا» هكذا بوضع نقطتي التاء بعضهما فوق بعض، والمعتاد أن يكتبا متجاورتين هكذا «فتركوا»، ولكنه خشي أن يقرأها قارىء «فنزلوا» بالنون والزاي، وكان حَدْسُه صحيحاً، فقد رأيتها في النسخة الأخرى «فنزلوا».

وفي نسخة راغب باشا بإستانبول من «أمالي ابن الشجري» وفي الورقة (106) من الجزء الأول جاءت كلمة «الورَل» هذا الحيوان المعروف من الزحافات، الذي يشبه التمساح، لكنه أقصر منه، كتب الناسخ في حجر لام «الورل» لاماً صغيرة هكذا «الورللام» لأنه خشي أن يقرأها قارىء: «الورك» ولهذا الناسخ أشباه لهذه الدقة في مواضع أخرى من مخطوطة الأمالي. واسم هذا الناسخ: «أسعد بن معالي بن إبراهيم» وخطه نسخي نفيس جداً، ضبطاً وصحة وإتقاناً، وقد فرغ من نسخ الأمالي سنة (581 هـ) ومما نسخه أيضاً: التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، الذي نشر في بغداد سنة 1962 م بعناية: أحمد ناجي القيسي وأحمد مطلوب وخديجة الحديثي.

---

(1) هذا النَّاسخ هو «أحمد بن منير بن أحمد بن مفلح الطرابلسي وخطه صحيح متقن، وقد فرغ من نسخة كتاب الشعر سنة (528 هـ) وتوفى سنة (548 هـ)، وكان شاعراً مشهوراً، حفظ القرآن الكريم، وتعلم اللغة والأدب، وله ديوان شعر مطبوع، وأورد له أبو شامة مختارات كثيرة من شعره. انظر الروضتين 1/294، وفهارسه، ثم انظر وفيات الأعيان 1/156، وسير أعلام النبلاء 20/223. وهو صاحب البيت الشهير:

وإذا الكريم رأى الخمول نزيلَهُ ... في منزلٍ فالحزمُ أن يترحَّلا

وله قصيدة طريفة في غلامه (تتر) عدَّتها (93) بيتاً، فيها شاعرية ظاهرة، وقد أوردها ابن حجة الحموي في ثمرات الأوراق ص 327 ـ 333.

وهذه الدقة التي عرفت عند بعض النساخ إنما كانت نتيجة التأثر بمناهج علماء الحديث، الذين وضعوا أصول الكتابة الصحيحة، واصطنعوا وسائل أمن اللبس، وكتبُ علوم الحديث والإملاء مشحونة بمثل هذه الوسائل، ومنها:

في الرواة التابعين الثقات رجلان، أحدهما: أبو الحوراء، بحاء مهملة وراء، واسمه ربيعة بن شيبان السعدي. وثانيهما: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي، واسمه أوس بن عبد الله الربعي، فرُوِيَ عن عبد الله بن إدريس الكوفي، قال: لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء السَّعدي عن حسن بن علي، كتبتُ أسفلَه «حُورٌ عين» لئلا أغلط، يعني فأقرأه: أبا الحوراء، لشبهه به في الخط»[1].

قال الذهبي: «لم يكن لهم في ذلك الوقت شكْلٌ بعد»[2] وهذا نص مهم في تاريخ النقط والشكل.

وهنا تصحيف قديم، سببه نقطتا التاء وتباعدهما وتقاربهما:

رُوِي عن أبي حاتم السجستاني، قال: «ذُكر شَهْر بن حَوْشَب عند ابن عون، فقال: ذاك رجلٌ نزكوه، يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنَّيازك - وهي الرماح القصار - قال: فصحَّف أصحاب الحديث، وقالوا: ذاك رجلٌ تركوه»[3].

ويبدو أن نقطتي التاء هذه كانت مظنَّة تصحيف عند النُّساخ المتقنين، فكانوا يتنبهون لموضعها وتمييزها:

وقعت في يدي نسخة عتيقة من كتاب التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون (399 هـ)، وعند قوله تعالى من الآية (90) من سورة مريم: ﴿تكَادُ السَّمَوَاتُ يتفطَرن منه﴾ أورد ابن غلبون اختلاف القراء في (يتفطرن) فقال: قرأ

---

(1) الإلماع للقاضي عياض ص 155، وتصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري - مقدمة التحقيق ص 22.

(2) سير الأعلام النبلاء 45/9.

(3) تصحيفات المحدثين 40/1، وتهذيب الكمال للمزي 582/12، وانظر ما كتبته عن التصحيف والتحريف في كتاب: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص 290.

الحرميّان ـ أي نافع المدني وابن كثير المكي ـ والكسائي وحفص: يتفطرن. . . وقرأ الباقون: ينفطرن».

فهذا الناسخ المتقن كتب في المرة الأولى «يتفطرن» بوضع نقطتي التاء بعضهما فوق بعض، حتى لا تلتبس بالقراءة الأخرى «ينفطرن» بالنون. وهذا باب متسع جداً، ولعل أحدهم يفرد له مبحثاً خاصاً، يجمع فيه علامات ورموز الضبط والتصحيح، ورفع اللبس، مما ذكره علماء الحديث قديماً، كالرامهرمزيّ والقاضي عياض والخطيب البغدادي وأبي سعد السمعان وبدر الدين بن جماعة، وبدر الدين الغزي، ثم ما عالجه نسَّاخ المخطوطات أنفسهم وتصرَّفوا فيه واصطنعوه اصطناعاً من عند أنفسهم.

* * *

وبعد:

فما أظنني قد شفيتُ النفس، وأبلغتُها عُذرَها في جمع موادّ ثقافة المفهرس، وما أظن أيضاً أن ذاكرتي قد أسعفتني في استرداد كل ما عرفته وتلقيته عن شيوخ صنعة الفهرسة والتحقيق، وكل ما رأيته في ذلك العدد الضخم من المخطوطات الذي تعاملت معه، فالإنسان إلى السَّهو والنسيان والغفلة ما هو! ولئن فاتني كل ما تلقيته وعرفته، فأرجو ألا يكون قد فاتني عُظْمه ولُبابُه.

وأخشى بعد ذلك كله أن يأتي إليَّ رجلٌ مَلُول ضَجِرٌ متكىء على أريكته، يقول لي: لقد أبعدتَ النُّجُعة. وعَوَّرْتَ الطريق، وأعظمتَ المسألة حتى كدت تزهِّد في العلم وتصدّعه بهذه الأعباء الثقال، وما نراك إلا مزهُوّاً بما عندك، ناشراً لما طُوِي من أيام!.

ويعلم الله، ما أنا إلا باسطُ تجربة، ودالٌّ على طريق، ومُبينٌ عن مَذْهَب، فإذا جاء في مطاوي الكلام ما يشي بعُجْب، أو يومىء إلى زَهْو، فما إلى هذا قصدت، وما أصدق شيخنا عبد السلام هارون ـ برَّد الله مضجعه ـ حين بسط

تجربته وذكر جهاده في تحقيق النصوص، فقال في خاتمة كتابه الرائد: تحقيق النصوص ونشرها: «والحديث عن النفس مملولٌ مُطَّرح، ولكنه إذا أريد به في الأول والآخر خدمة العلم ورعاية الفن، فارقته مَسْحة الإملال، وأوشك أن يكون سائغاً مقبولاً».

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

* * *

دار العلوم ومكانها في البعث والإحياء

من المعلوم والثابت أن نهضات الأمم إنما تقوم على أساسين، الأول: النظر فيما سلف لها من تراث وإحياؤه. والثاني: الإفادة من منابع الفكر الخارجي واستصفاء ما يتناسب منه مع فكرنا وتاريخنا.

وينهض بهذين الأمرين أناس اختصهم الله بسعة العقل وصفاء الذهن، وعلو الهمة، وقوة النفس ومضاء الهزيمة، والجلد على التحصيل، وتحمل أمانة العلم، والصبر على تكاليفه وأعبائه.

وإن الذين يكتبون الآن عن جيل التنوير وأعلامه ورموزه في مصر، يغفلون جيلاً آخر عظيماً من رجال مصر، هو جيل البعث والإحياء. هذا الجيل الذي قام بعبء ضخم، واحتمل عناء باهظاً، وسلك دروباً مضنية، حيث تصدى رجاله لهذا التراث المخطوط، فاستنقذوه من عوادي الناس والأيام، ثم أحسنوا قراءته، وعاشوا في عصور تأليفه وتمثلوه، ثم تحملوا أمانة أدائه وإضاءته وفهرسته فقدموا بذلك مادة علمية محررة، قامت عليها دراسات الدارسين، فلا دراسة صحيحة مع غياب النص الصحيح المحرر. وكم رأينا من دراسات انتهت إلى نتائج غير صحيحة؛ لأنها اتكأت على نصوص محرفة ومزالة عن جهتها، وأكثر ما نرى هذا في الدراسات الشعرية التي قامت على دواوين شعرية غير محققة[1].

---

(1) انظر من أمثلة ذلك ما وقع للدكتور طه حسين، وللدكتور زكي مبارك، ولغيرهما من قراءة غير صحيحة لشعر ابن المعتز في مقدمة تحقيق ديوانه ص 28 ـ 40 (تحقيق الدكتور محمد=

وقد فطن لهذا المستشرقون الذين اتجهوا إلى دراسة فكرنا وأدبنا، فهم لم يتجهوا إلى تلك الدراسات إلا بعد أن أعدوا مادتها، وهي النصوص، وقد بذلوا في ذلك جهوداً مضنية. وحسبك أن تعلم أنهم أول من نشر «كتاب سيبويه» وكان ذلك سنة 1881 م على يد المستشرق الفرنسي هرتويج ديرنبورج قبل أن تظهر طبعة بولاق بعشرين عاماً.

ومن ذلك أيضاً «الكتاب الكامل» لأبي العباس المبرد، الذي نشره المستشرق الإنجليزي وليم رايت، سنة 1864 م قبل أن تظهر الطبعات المصرية منه بنحو ربع قرن.

ومن ذلك أيضاً ما نشروه من دواوين شعراء الجاهلية، والمجموعات والاختيارات الشعرية القديمة، وكتب اللغة والأدب والنحو، مثل النقائض والمفضليات وشرحها، والأصمعيات، وبعض شعر هذيل، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

وقد ارتبطت الدراسات عندهم ارتباطاً وثيقاً بنشر النصوص، وتأمل على سبيل المثال الدراسات القرآنية التي قام بها المستشرق الألماني براجستراسر مع نشره لكتاب «مختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، وكذلك الدراسات القرآنية التي نهض بها المستشرق الأسترالي الأصل، الأمريكي الدار آرثر جفري، مع نشره لكتاب «المصاحف» لابن أبي داود السجستاني. وقل أن تجد مستشرقاً ـ وبخاصة في الصدر الأول ـ من اشتغل بدراسة تراثية دون نشر نص أو أكثر، يدور في فلكها[1]. ومعنى ذلك أن كل جهد يبذله المستشرق في نشر مخطوط، أو فهرسة كتاب محسوب في موازينه العلمية، مدخر له عند تفاضل الرجال والأقدار.

= بديع شريف، دار المعارف بمصر 1977 م).

(1) انظر كتابي: مدخل إلى تاريخ التراث العربي، ص 206 وما بعدها، مكتبة الخانجي بمصر 1405 هـ = 1984 م.

تراثنا المخطوط

من مكرور القول ومعاد الكلام أن الأمة العربية قد احتشدت لتسجيل علومها ومعارفها في جهاد دائب، لم تشهده أمة من الأمم، ولم تعرفه ثقافة من الثقافات. ولم يقف هذا الجهاد عند مصر من الأمصار، أو يكتف بقطر من الأقطار، بل امتد إلى كل بلد طالته يد الإسلام.

ولم يكد ينتصف القرن الثاني الهجري حتى اندفع العلماء في التصنيف والجمع وأخذ صرير أقلام النساخ يسمع في كل مكان، وكأنه صوت الآلات في المطابع، وعمرت حلقات الدرس بالطلاب، وزخرت المكتبات العامة والخاصة بالتآليف في شتى فروع العلم والثقافة.

وتمضي الأيام وتتسع رقعة الدولة الإسلامية، ويغزر التأليف والتصنيف، وتملأ المخطوطات العربية مكتبات الدنيا شرقاً وغرباً، حتى تظهر المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي، على يد جوتنبرج الألماني (1468 م)، وكأنما كان هذا الاختراع العجيب، اختراع الطباعة، من أجل فكرنا وتراثنا نحن العرب، دون غيرنا من الأمم. فقد دارت المطابع هنا وهناك لإخراج علمنا من مخطوطات محدودة إلى أسفار مطبوعة، بدأت بالمئين، ثم انتهت إلى ما فوق الألوف.

ففي الغرب كان مهد الطباعة العربية في إيطاليا ـ كما هو معروف ـ ومن أوائل ما طبع هناك «الكافية في النحو» لابن الحاجب، سنة 1592 و «القانون في الطب لابن سينا» سنة 1593 م. ثم تعددت المطابع العربية في أوربا، وطبع فيها مئات الكتب العربية، وأكثرها في لندن وباريس وليبزج وليدن وجوتنجن وروما وفيينا وبرلين وبطرسبورج.

ومن أشهر هذه المطابع الأوربية مطبعة بريل بمدينة ليدن بهولنده. وهذه المطبعة تشبه في شهرتها مطبعة بولاق بمصر.

وفي الشرق كانت الآستانة (إستانبول) عاصمة الخلافة العثمانية أسبق مدن

الشرق إلى الطباعة، وكان من أشهر مطابعها مطبعة الجوائب التي أنشأها أحمد فارس الشدياق (8804 ـ 1887 م) ونشر بها طائفة صالحة من الكتب. ثم المطبعة العامرة التي نشرت كتباً ذوات عدد، منها «شرح الكافية» للرضي الإستراباذي، سنة 1275 هـ، و «الكليات» لأبي البقاء الكوفي سنة 1287 هـ.

ثم كانت الوثبة الكبرى في طبع الكتاب العربي في مطبعة بولاق بمصر، أو كما تسمى أحياناً: المطبعة الأميرية. وهي قلعة ضخمة من قلاع المعرفة. لقد أخرجت هذه المطبعة مئات الكتب في آلاف المجلدات، في التفسير والحديث، وكذا الأصلين: أصول الدين (علم الكلام) وأصول الفقه، واللغة والنحو والصرف، والبلاغة والأدب، والتاريخ، والطب والرياضة والطبيعة، والفنون الحربية، وغير ذلك من أصناف العلوم، إلى ألف ليلة وليلة، ورجوع الشيخ إلى صباه. فأي علم كان في ذلك الزمان.

ولقد كان إنشاء هذه المطبعة في مصر صيحة مدوية أيقظت الغافلين، ومركز ضوء باهر هدى الحائرين، وقد تدافعت مطبوعاتها من الكتاب العربي الإسلامي، كأنها السيل الذي عناه الراجز بقوله:

أقبلَ سيلٌ جاءَ من أمرِ اللهْ　　يَحْرِدُ حَرْدَ الجنَّةِ المُغِلَّهْ

ومما لا ريب فيه أنه كان وراء هذا النشاط الظاهر والحماسة البالغة لمطبعة بولاق قوى محركة وأسباب ملحة، يقول عنها شيخنا عبد السلام هارون، برّد الله مضجعه: «ولقد كانت فكرة إحياء التراث والنشاط فيه فكرة قومية قبل أن تكون فكرة علمية، فإن طغيان الثقافة الأوربية والنفوذ التركي وضغطه كان يأخذ بمخنق العرب في بلادهم، فأرادوا أن يخرجوا إلى متنفس يحسون فيه بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم، في الوقت الذي ألفوا فيه الغرباء من الأوربيين يتسابقون وينبشون كنوز الثقافة العربية، فانطلقوا في هذه السبيل، ينشرون ويحيون إذ كانوا يرون أنهم أحق بهذا العمل النبيل وأجدر»[1].

---

(1) التراث العربي ص 49 (دار المعارف بمصر 1978 م ـ سلسلة كتابك، العدد 35).

وإلى جانب مطبعة بولاق ظهرت المطابع الأهلية بمصر، مثل مطبعة جمعية المعارف والخيرية والعثمانية والأزهرية والشرفية أو الكاستلية والرحمانية والحسينية والجمالية والمصرية والمنار والمنيرية وكردستان العلمية وهندية والسعادة والتجارية والوطن والشعب[1] والموسوعات، ووادي النيل، وحجازي وصبيح، والميمنية التي كانت أساساً للحلبي بفرعيه: مصطفى البابي وعيسى البابي، ومطبعة دار الكتب المصرية، ولجنة التأليف والترجمة والنشر.

بل إن حارات القاهرة وأزقتها حول الأزهر والحسين وباب الخلق وشارع محمد علي عرفت مطابع كثيرة من ذلك النوع الصغير الذي يسمى في عرف الطابعين «شراع» ومن هذه المطابع الصغيرة خرج ما لا يحصى من الكتب، وحسبي ها هنا أن أذكر «مطبعة التقدم العلمية» بدرب الدليل بحي الدرب الأحمر، ومن منشوراتها «الكتاب الكامل» للمبرد، سنة 1323 هـ، وبالقرب من تلك المطبعة كانت توجد مطبعة أخرى صغيرة تسمى «مطبعة الفتوح الأدبية» بشارع النبوية بحي الدرب الأحمر أيضاً. ومن مطبوعاتها كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة، سنة 1332 هـ.

ونستطيع أن نقول باطمئنان شديد: إن ثقافة العالم العربي والإسلامي في مطالع هذا القرن إلى منتصفه قد خرجت من مساحة صغيرة جداً في القاهرة لا تتعدى عشرة الكيلومترات (باب الخلق ودرب الجمامير) (بور سعيد الآن) والأزهر والحسين والجمالية والموسكي والخرنفش والكحكيين وعابدين وشارع محمد علي وشارع عبد العزيز والأزبكية والفجالة ثم مطبعة بولاق على النيل. فهذه المطابع التي ذكرتها لك مفرقة على هذه الأحياء.

وقل: سبحان ربي، أي نور خرج من مصر فأضاء الدنيا كلها. ويا ليت قومي يعلمون.

---

(1) مطبعة قديمة بشارع محمد علي، من مطبوعاتها كتاب «الفلاكة والمفلكون» للدلجي المتوفى سنة 838 هـ وتاريخ طبعه سنة 1322 هـ.

إن الذين يتغنون بأمجاد مصر يقفون أحياناً عند ظواهر هينة جداً، ويرددون أسماء هي على عظمتها ليست كل أسماء العظام، وإن وراء الأكمة ما وراءها. إن هناك أسماء كثيرة ملأت صفحات كثيرة في كتاب أمجاد مصر، وهذه الأسماء منقوصة الحظ في ديارها، مغبونة القدر بين أهلها، ولكنها عالية الرنين مدوية الصدى خارج مصر، كالذي قالت العرب في كلامها الحكيم: أزهد الناس في عالم جيرانه.

مراحل نشر التراث بمصر

مر نشر التراث بمصر بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: هي تلك المرحلة التي وقفت عند حدود أداء النص أداء صحيحاً، مع ذكر ترجمة موجزة للمؤلف في أول الكتاب، ثم ذكر فهرس موجز أيضاً قد يكون في أول الكتاب، وقد يكون في آخره، يتناول أبوابه وفصوله وموضوعاته، دون الدخول في ذكر أصول الكتاب الخطية أو دراسة الكتاب والمؤلف. وتمثل هذه المرحلة مطبوعات بولاق، والمطابع الأهلية المذكورة في ذلك الزمان لكنك حين تقرأ كتاباً من كتب تلك المرحلة تعجب من دقة التصحيح وأمانة الأداء، فلا تكاد تجد سقطاً أو تصحيفاً أو تحريفاً إلا في القليل النادر.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة الناشرين النابهين، وأهم ما يميز هذه المرحلة الحرص على ذكر المخطوطات التي طبع عنها الكتاب ووصفها، إلا أنها لم تعن بالفهارس الفنية ودراسة الكتاب. وتمثل هذه المرحلة مطبوعات محمد أمين الخانجي، ومحب الدين الخطيب، ومحمد منير الدمشقي، وحسام الدين القدسي، ومحمد حامد الفقي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

والمرحلة الثالثة: مرحلة النضج والكمال، من حيث استكمال الأسباب العلمية، واصطناع الوسائل الفنية المعينة على إخراج التراث إخراجاً دقيقاً، يقوم على جمع النسخ المخطوطة من الكتاب، والمفاضلة بينها، ثم اتخاذ إحدى النسخ

أمّاً أو أصلاً، وإثبات فروق النسخ الأخرى، ثم ما يتبع ذلك من إضاءة النص ببعض التعليقات والشروح، وصنع الفهارس التحليلية الكاشفة لكنوز الكتاب، وما يسبق ذلك كله من التقديم للكتاب، وبيان مكانه في المكتبة العربية، وموضعه من كتب الفن الذي يعالجه، تأثراً وتأثيراً، ثم الترجمة لمؤلفه.

ونستطيع أن نسمي هذه المرحلة: مرحلة دار الكتب المصرية، إذ كانت منشوراتها من كتب التراث تحمل كل سمات ذلك المنهج العلمي الدقيق في إخراج النصوص.

ولا بد من الاعتراف بأن ذلك المنهج الذي أصلته مدرسة دار الكتب المصرية للمحققين العرب، قد تأثر إلى حد كبير بمناهج المستشرقين الذين شغلوا بتراثنا، ونشطوا لإذاعته ونشره منذ القرن السابع عشر الميلادي.

وكان صاحب الفضل في مد الجسور بين مصر وأوربا ـ فيما يتصل بنشر التراث ـ أحمد زكي باشا، الذي اتصل بعلماء الاستشراق، ومثل مصر في مؤتمراتهم. وهذا أحمد زكي باشا شيخ العروبة، قال الأمير شكيب أرسلان في وصفه: «كان يقظة في إغفاءة الشرق، وهبة في غفلة العالم الإسلامي، وحياة في وسط ذلك المحيط الهامد»[1].

ويقول عنه شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله رحمة سابغة: «ولعل أول نافخ في بوق إحياء التراث العربي على المنهج الحديث في مصر، وهو المغفور له أحمد زكي باشا، الذي قام بتحقيق كتاب «أنساب الخيل» لابن الكلبي، وكتاب «الأصنام» لابن الكلبي أيضاً، وقد طبعا في المطبعة الأميرية (بولاق) سنة 1914 م باسم لجنة إحياء الآداب العربية، التي عرفت فيما بعد بالقسم الأدبي ولعل هذين الكتابين مع كتاب «التاج» للجاحظ، الذي حققه أيضاً من أوائل الكتب التي كتب في صدورها كلمة «بتحقيق» كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج العلمية للتحقيق، مع استكمال المكملات الحديثة، من تقديم النص إلى

(1) الأعلام للزركلي 1/ 127.

القراء، ومن إلحاق الفهارس التحليلية، ويضاف إلى ذلك أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة في المطبوعات العربية، وألّف في ذلك كتاباً سمّاه «الترقيم في اللغة العربية» طبع في مطبعة بولاق في زمن مبكر جداً، وهو سنة 1913 م»[1].

والمرحلة الرابعة: مرحلة الأفذاذ من الرجال، ولا أتردد في تسميتها باسم: مرحلة أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، والسيد أحمد صقر. وإليك حديث تلك المرحلة:

كان ذلك منذ ستين عاماً، وفي تلك الأيام كانت المسافات قد تقاربت بين الشرق والغرب، ووصل الكتاب العربي المطبوع في أوربا إلى بلاد العرب، وشارك بعض العلماء العرب في مؤتمرات الاستشراق، ثم نزل كثير من أعلام المستشرقين إلى مصر، للتدريس في جامعاتها الجديدة ـ جامعة فؤاد الأول آنذاك ـ والتزود من مخطوطات القاهرة والإسكندرية، وحلوا كذلك ببعض البلدان العربية الأخرى، كالشام والعراق، والمغرب العربي، فألقوا الناس بضاعتهم في نشر التراث وتحقيقه.

وفي تلكم الأيام اختلطت مناهج، وتدافعت شبهات، وتداخلت نوايا، وسهرت أعين ونامت عيون.

ثم ألقى المستشرق الألماني براجستراسر، المتوفى سنة 1933 م، محاضرات على طلبة كلية الآداب بالجامعة المصرية، حول مناهج تحقيق النصوص ونشرها، وقد ذكر في هذه المحاضرات أشياء عن جمع النسخ المخطوطة للكتاب المراد نشره، والموازنة بينها، واختيار النسخة الأم والنسخ الفرعية، وإعداد الكتاب للطبع.

وقد بهرت هذه المحاضرات، في وقتها، من لا علم عنده، ولا خبرة لديه

---

(1) التراث العربي، ص 53، 54.

بماضي هذه الأمة العربية، وما صنعه علماؤها في تدوين هذا التراث وجمعه، وما شادوه حول ذلك التراث، ضبطاً له وحرصاً عليه، ثم ما أقاموه من قواعد ورسوم من حيث إسناد الرواية إلى مؤلف الكتاب، والمقابلة على النسخ الأخرى والمفاضلة بين النسخ على أساس ما ثبت على بعضها من سماعات وإجازات وتقييدات، ثم ما وراء ذلك كله من تلك القواعد الصارمة الدقيقة، التي وضعها علماء الحديث، في فن الجرح والتعديل، وهذه القواعد تمثل الأساس المتين للإتقان والأحكام والصحة والقبول والرد.

وقد أثار هذا الدوي الصارخ حول أعمال المستشرقين، غيرة بعض العلماء في مصر، الذين اتصلوا بتراثهم في منابعه الأصيلة. لقد أراد هؤلاء العلماء ـ وكانوا وقتها شباباً يغلي ويموج ـ أرادوا أن يزيلوا الغشاوة عن عيون أبناء أمتهم، وأن يبصروهم بما كان لآبائهم من جهاد وجهود طمستهما أسباب كثيرة من الغفلة والضياع، والقهر والاستلاب، والمسخ والتشويه، التي تعرضت لها الأمة العربية والإسلامية.

وبدءة ذي بدء، فقد اعترف هؤلاء العلماء بما للمستشرقين من فضل في إحياء التراث العربي ونشره، وفق المناهج العلمية الدقيقة. لكن هؤلاء العلماء قد نظروا فيما اصطنعه المستشرقون من مناهج، وما أصلوه من قواعد، فإذا هو منتزع من داخل تراثنا نفسه، موصول الأسباب والنتائج بما صنعه الأوائل، والمستشرقون أنفسهم يعرفون ذلك حق معرفته.

ومن هنا فقد أخذ هؤلاء العلماء ينظرون فيما بين أيديهم وفيما بين أيدي الناس ثم أكبوا على ما آل إليهم من تراث، يفتشونه ويتدارسونه، ثم أعطوه حظه من دقة النظر وحسن الفقه، وانصرفوا إلى إذاعته ونشره. وقد دخل هؤلاء الرجال ميدان التحقيق والنشر مزودين بزاد قوي من علم الأوائل وتجاربهم، ومستفيدين من جميع المراحل السابقة في نشر التراث، ومدفوعين بروح عربية إسلامية عارمة، استهدفت فيما استهدفت إذاعة النصوص الدالة على عظمة التراث، الكاشفة عن نواحي الجلال والكمال فيه.

ولقد كان ظهور «الرسالة» للإمام محمد بن إدريس الشافعي، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، في سنة 1358 هـ = 1939 م إيذاناً ببدء مرحلة جديدة تماماً من النشر العلمي العربي، المستكمل لكل أسباب التوثيق والتحقيق، وهي مرحلة جديدة فيما يظهر للناس في تلك الأيام، ولكنها موصولة الأسباب والنتائج بما سنّه الأوائل وأصّلوه، كما قلت آنفاً.

أدوات نشر التراث ومحقِّقِه

مهما اختلفت مراحل نشر التراث التي ذكرتُها فإن أساسها هو المصحِّحُ الذي يأوي إلى ركنٍ شديد من معرفة العربية: لغةً وغريباً ونحواً وصرفاً وبياناً. وقد شهدت المرحلةُ الأولى طائفة جليلة من عظماء المصحِّحين: منهم الشيخ نصر الهوريني المتوفى سنة 1291 هـ = 1874 م، والشيخ محمد بن عبد الرحمن المعروف بقُطَّة العَدَوِيّ المتوفى سنة 1281 هـ = 1864 م، وكانا من أئمة التصحيح بمطبعة بولاق، ثم كان مصحِّحو هذه المطبعة العريقة من طلبة الأزهر الذين دُرِّبوا لذلك تدريباً خاصاً، استغرق نحو ستّ سنوات. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه المِنة ـ مهنةُ تصحيح الكتب ـ وقفاً على هذه الطائفة من الناس التي تعرف لسانها العربي، وتعرف دواوينَ العلم، ولديها القدرةُ على النظر في الكتب ومفاتشتِها، والتَّهدِّي إلى مواطن التوثيق والتصحيح.

فكان هؤلاء المصححون الصورة الأولى لطائفة المحققين، بعد أن استقرَّت قواعدُ عِلم نَشْرِ النصوص، واتَّضحت طرائقُه.

دار العلوم والبعث والإحياء

للبعث والإحياء صورتان: الصورة الأولى تمثَّلت في جهود هؤلاء العلماء الذين نظروا في التراث نظراتٍ فاحصةً رشيدة، ووقفوا عنده وقفاتٍ طويلةً متأنّية، ثم استخرجوا منه كنوزاً جَلَوْها أحسن الجِلاء، وأعطوها حظَّها من الفقه والتأمّل، ثم أحسنوا تقديمها بالدرس والتحليل.

وقد تعاملت هذه الطائفةُ من العلماء مع تراثنا المخطوط؛ إذ كانت الطباعة آنذاك في التَّأْنأَة، في مراحلها الأولى.

ويقف على رأس هذه الطائفة من رجال البعث والإحياء عالم فَذٌّ، هو الشيخ حسين بن أحمد بن حسين المرصفي، المتوفى سنة 1307 هـ = 1889 م. كان أستاذاً للأدب العربي وتاريخه في دار العلوم، وألقى على طلبتها مجموعة محاضرات، ضمَّنها كتابه العظيم: «الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية» الذي اشتمل على فنون كثيرة من العربية. يقول عنه شيخي محمود محمد شاكر: «أنشئت مدرسة دار العلوم سنة 1872 م... فتولى التدريسَ فيها رجلٌ من عظماء رجال الإحياء، هو الشيخ حسين المرصفي، فكان له أثرٌ عظيم في إحياء اللغة وآدابها، وألَّف كتابه «الوسيلة الأدبية» فكان له فضلٌ عظيم جداً على كلِّ من تخرَّج في دار العلوم»[1].

ومن رجال هذه الطبقة من رجال الإحياء أيضاً، الشاعر الكبير محمود سامي البارودي، المتوفى سنة 1322 هـ = 1904 م. يقول عنه شيخي حفظه الله: «واقترن وجودُ المرصفيّ، بظُهور شاعرٍ فذٍّ نَقل اللغة يومئذ مِن حالٍ إلى حالٍ، فأسقط عن الهمم تلك الأغلالَ التي كانت تُمسكها إلى الأرض، وتُقعِدُها بالعَجْز عن توهُّم إدراك الأوائل في نصاعة العبارة وتجويد الشعر، وهو الإمام الأول محمود سامي البارودي، المولود سنة 1840، وظهر اسمه وشعرُه في نحو هذا الوقت، أي 1870، وبدأت العربية من يومئذ تستعيد شبابها وقُوَّتها، وانطلقت الألسنةُ من عِقال العجز، بفضل هذين الرجلين»[2].

وقد عدّ البارودي من رجال البعث والإحياء بهذا العمل العظيم الذي صرف فيه جهداً كبيراً، وهو «مختارات البارودي» وقد أحيا به سنة قديمة في تسجيل تراثنا الشعري، وهي سنة الاختيارات، كالمفضليات والأصمعيات، وجمهرة أشعار العرب، والحماسيات.

---

(1) أباطيل وأسمار ص 160.

(2) المرجع السابق، ص 161.

وقد اختار البارودي لثلاثين شاعراً من شعراء الدولتين الأموية والعباسية من المكثرين المشاهير، والمقلين الأغفال، قصائد رتبها على سبعة أبواب: الأدب ـ المديح ـ الرثاء ـ الصفات ـ النسيب ـ الهجاء ـ الزهد.

ومن رجال هذه الطبقة أيضاً الشيخ حمزة فتح الله، المتوفى سنة 1336 هـ = 1918 م الذي درس بدار العلوم، وألّف كتابه الجيد: «المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية» سنة 1312 هـ. وقد عرض فيه لقضايا كثيرة في اللغة والنحو والأدب والتاريخ، وشرح عدة قصائد من عيون الشعر العربي، استطرد منه إلى ذكر فوائد جمة في مختلف العلوم والفنون. وذكر في مقدمته أنه كان نتاج دروس ألقاها على طلبة دار العلوم. وقال في تلك المقدمة، عن خديوي مصر عباس باشا حلمي الثاني: «رسم حفظه الله تعالى بتأدية دروس عامة في الكتاب والسنّة، واللغة الشريفة العربية للطلبة الحديثة بمدرسة دار العلوم الخديوية»[1].

وهكذا نرى أن عملين عظيمين في طريق البعث والإحياء قد خرجا من دار العلوم: «الوسيلة الأدبية» و«المواهب الفتحية» ولو قدِّر لهذا الاتجاه في تدريس العربية أن ينمو ويستمر لكان الحال غير الحال.

الصورة الثانية من صور البعث والإحياء: هي نشر النصوص. والأصل في ذلك أن ينقل تراثنا من الكتاب المخطوط المحدود النسخ، إلى الكتاب المطبوع الكثير النسخ. وهذا النقل من المخطوط إلى المطبوع مر بمراحل أربع حدثتك عنها بإيجاز.

وقد شارك أبناء دار العلوم في نشر النصوص منذ اللحظة الأولى: مصححين

---

(1) المواهب الفتحية 1/3، 4 (المطبعة الأميرية بمصر 1312 هـ). ومن أعمال الشيخ حمزة فتح الله، التراثية العظيمة: تصحيحه لكتاب «المصباح المنير» للفيومي هذا المعجم الموجز المفيد، الذي ربّى أجيالاً، وأقام ألسناً. وأمامي الآن طبعته الرائعة وهي الطبعة الثالثة، بالمطبعة الأميرية (بولاق) بمصر، سنة 1912 م، وكان مقرراً على طلبة المدارس.

ومحققين بل إن منهم طائفة اشتغلت بالنسخ، ونسخ المخطوطات هو المرحلة الأولى في البعث والإحياء، والناسخ المتيقظ الضابط هو العمود الأساس. وأول أدواته محصول لغوي جيد يعينه على قراءة الخطوط العسرة، مشرقية ومغربية ويجنبه الوقوع في مهواة التصحيف والتحريف.

وكذلك شارك أبناء الدار في تصحيح الكتب، سواء في المرحلة الأولى التي كان المصحح فيها هو الأساس والعمدة، أو في المراحل التالية التي استقر فيها علم تحقيق النصوص، وصارت الكتب تصدر بكلمة «تحقيق». وفي هذه المرحلة كان للمصحح أيضاً أثر كبير، فقد كان عوناً وظهيراً للمحقق، في استدراك ما فرط منه، أو ضبط ما ندّ عنه.

وكان المصححون من أبناء دار العلوم في تلك الأيام من الطلبة الذين التمسوا أرزاقهم في تصحيح الكتب بالمطابع، أو من المدرسين الذين مارسوا هذه المهنة مع القيام بأعباء التدريس. وما أكثر ما نقرأ بآخر الكتب المطبوعة في تلك الأيام أمثال هذه العبارة: «صححه فلان بن فلان المدرس بالمدارس الأميرية».

وأعرف أناساً ذوي أقدار الآن عملوا زماناً في مهنة التصحيح. أذكر منهم ابناً عظيماً من أبناء الدار: هو جامع العلوم والفضائل، المقرىء المحدث الحافظ الأديب الشاعر، الذكي القلب واللسان: عبد الحميد محمد البسيوني، المتخرج في الدار عام 1961 م جاء من قريته «الباجور» من أعمال المنوفية، يبحث عن المعرفة، ويلتمس طرق العلم، بنفس مشوقة وحس جميع وعين طلعة، فصحب من الأشياخ: عباس محمود العقاد، والسيد أحمد صقر، رحمهما الله رحمة سابغة، وشيخنا محمود محمد شاكر، أطال الله في النعمة بقاءه. كما صحب من قرّاء القرآن الكريم: الشيخين محمد صديق المنشاوي وعلي حزين، رحمهما الله.

وهذا «البسيوني» ممن غفل عنهم الزمان، ولحقتهم غشية الأمم حين تذهل عن مواهب أبنائها فتتركهم للأيام تطوحهم بعيداً عن دوائر الشهرة ومجالي الضوء فيقول أحدهم كما قال الطغرائي من قبل:

تقـدمتنـي أنـاسٌ كـان خَطْـوُهُـمُ   وراء خَطْوِيَ إذ أمشى على مَهَلِ

أشرف عبد الحميد البسيوني على مطبوعات لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في ذروة نشاطه، أيام الستينات، مثل (تحرير التحبير لابن أبي الأصبع، والمقتضب للمبرد، والمحتسب لابن جني، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، والدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر) وغير ذلك كثير مما كان للبسيوني فيه وقفات كثيرة، وتصويبات جيدة، ربطت بينه وبين المحققين، وأنزلته عند أهل العلم منزلاً كريماً.

ومن أشهر ما قام على تصحيحه من كتب التراث: شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، الذي حققه الأستاذ عبد الستار فراج، رحمه الله، وراجعه وحرره أستاذنا محمود محمد شاكر.

وكذلك «كتاب المناظر» للحسن بن الهيثم، الذي طبع بالمجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت. ويقول محققه الأستاذ الدكتور عبد الحميد صبره، في تقدمته للكتاب: «كما لا يفوتنا التنويه بالعناية الفائقة التي حظي بها الكتاب من الأستاذ عبد الحميد البسيوني بقسم التراث العربي، وقد كان له فضل إنقاذ الكتاب من الكثير من الأخطاء»[1].

---

(1) من إصدارات الأستاذ عبد الحميد البسيوني أيضاً:

1 ـ كتاب عن بر القرآن الكريم.

2 ـ كتاب عن غزوة الأحزاب بعنوان: «وهزم الأحزاب وحده».

3 ـ بحوث فقهية في موسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامي. وهذه الثلاثة من مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

4 ـ أبو العلاء المعري وكتاب الفصول والغايات. بحث منشور بالكتاب السنوي للموسم الثقافي ـ معهد التربية للمعلمين بالكويت 1984 م.

5 ـ مقالات ودراسات إسلامية في بعض المجلات العربية المتخصصة.

6 ـ بحوث عن السنة النبوية، تدفع عنها بعض الشبهات.

7 ـ كما شارك في تأليف أكثر من عشرة كتب مدرسية، في اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ، بوزارة التربية والتعليم بالكويت.

المحققون من أبناء دار العلوم

تحقيق النصوص علم له قوانينه وأعرافه ومصطلحاته وأدواته. وله جانبان: جانب الصنعة، وجانب العلم.

فأما جانب الصنعة: فهو ما يتصل بجمع النسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، والموازنة بينها، واختيار النسخة الأم، ثم ما يكون بعد ذلك من توثيق عنوان المخطوط واسم المؤلف، ونسبة المخطوط إليه، ونسخه والتعليق عليه وتخريج شواهده وتوثيق نقوله، وصنع الفهارس الفنية اللازمة. فهذا كله جانب الصنعة، الذي يستوي فيه الناس جميعاً، ولا يكاد يفضل أحد أحداً إلا بما يكون من الوفاء بهذه النقاط، أو التقصير فيها.

وأما جانب العلم في تحقيق النصوص فهو الغاية التي ليس وراءها غاية، وهو المطلب الكبير الذي ينبغي أن تصرف إليه الهمم، وتبذل فيه الجهود، ولاء لهذا التراث العريق، وكشفاً لمسيرتنا الفكرية عبر هذه الأزمان المتطاولة.

على أن تلخيص هذا الجانب في ذلك المكان المحدود عسير عليّ كل العسر والتدليل عليه لا يكون إلا بالنظر في أعمال المحققين الأثبات، وقراءة حواشيهم، وسترى أنهم دائرون في قضايا العربية كلها التي يدور حولها النص، أصالة أو استطراداً، ثم تأمل جريدة مراجعهم، وستجد أنها تكاد تغطي المكتبة العربية كلها. فعدة المحقق الأولى هي الكتب في كل فن؛ لأنه في كل خطوة يخطوها مع النص مطالب بتوثيق كل نقل، وتحرير كل قضية، بل إن المحقق الجاد قد يبذل جهداً مضنياً لا يظهر في حاشية أو تعليق، وذلك حين يريد الاطمئنان إلى سلامة النص واتساقه. ولا يشفع له إذا كبا أو تعثر أنه متخصص في النحو فقط، أو في البلاغة فقط، فلا بد أن يكون على صلة باللغة والنحو والتفسير والحديث ـ متناً وسنداً ـ والأصول والفقه والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والبلدان، وسائر فروع التراث العربي، إن لم يكن من طريق الإلمام الكامل ـ وهذا شاق بلا ريب ـ فمن

طريق الأنس بكتب هذه الفنون ومعرفة التعامل معها والإفادة منها، ومعرفة مظنة العلم نصف العلم.

ولما كانت هذه هي عدة المحقق وتلك أدواته كان عدلاً وحقاً أن يكون جمهور القائمين بنشر النصوص من أبناء دار العلوم، إذ كانت مناهج دراستهم وما يتلقونه من أبواب العلم معينة على القيام بأعباء تحقيق النصوص على الوجه الذي ذكرته.

وقد أتاح لي عملي في ميدان المخطوطات نحو ثلاثين عاماً: ناسخاً ومفهرساً ومصححاً ومحققاً وباحثاً بمعهد المخطوطات ومشاركاً في بعثاته، ثم مجالساً ومشافهاً لأكابر المحققين والوراقين داخل مصر وخارجها، أتاح لي ذلك كله أن أرصد أسماء كثيرة من العاملين في ميدان نشر النصوص، وقد رأيت أكثر هذه الأسماء من أبناء دار العلوم، قديمها وحديثها.

وقبل أن استطرد إلى ذكر أبرز المحققين من أبناء دار العلوم، أقف عند علم ضخم من أبناء الدار، خطا خطوة في تحقيق التراث، ثم صرف عنه بالقضية الكبرى التي نذر نفسه لها، ذلكم هو الإمام الشهيد الشيخ حسن البنا، رحمه الله.

ومن حديث ذلك ما ذكره الدكتور سامي الدهان، في مقدمة تحقيقه لديوان مسلم بن الوليد، المعروف بصريع الغواني، المتوفى سنة 208 هـ، حيث أشار إلى الطبعة المصرية من الديوان، التي صدرت على نفقة محمد أحمد رمضان المدني، صاحب مكتبة المعاهد العلمية بالصنادقية بمصر. وقد ذكر على الورقة الأولى من هذه الطبعة: «نقحه وصححه وعلق عليه الأستاذ الجليل حسن أفندي أحمد البنا المدرس بالمدارس الأميرية». وذكر على الورقة الأخيرة منه: «تم طبع ديوان صريع الغواني، وقد قام بتصحيح بعض أصوله قبل تقديمه للطبع الأستاذ الجليل حسن أفندي أحمد البنا المدرس بالمدارس الأميرية ورئيس جمعية الإخوان المسلمين، وقد حالت أشغاله دون تصحيحه أثناء الطبع»[1].

(1) وهذا هو التحقيق في مراحله الأولى.

ويعلق الدكتور سامي الدهان فيقول: «ولعل الأستاذ الجليل قد شغلته الدعوة فانصرف عن «مسلم» إلى المسلمين، وتعلق بشرح الدين وتقويم النفوس، فترك تقويم الديوان لغيره يخرجه على هذا الشكل في مصر، ولم نقع للمرحوم البنا على كلمة في «مسلم» تبين رغبته فيه أو حكمه عليه. ولكننا نرى في عمله له وسعيه وراء نشره حباً بالشاعر وحدباً عليه، وتعلقاً بالشعر الصحيح الجزل الفصيح خدمة للناطقين بالضاد والمسلمين»[1].

هذا وكنت على أن أذكر جميع من عرفت من أبناء الدار الذين جاءت أسماؤهم على أغلفة كتب محققة ـ وقد جمعت من أسمائهم نحواً من مائة اسم ـ لكني رأيت الأمر سيطول جداً، ولعلي مع شدة الفحص والتذكر تسقط على بعض الأسماء، فيضطر مني المنهج، وابن آدم إلى السهو والنسيان ما هو. فرأيت أن أقف عند المكثرين منهم، أولئك الذين شغلوا أنفسهم وأخلصوا حياتهم لنشر الكتب، وكأنهم لم يعرفوا في الدنيا شيئاً سواها، فكانوا كالزاهد الذي ترك الدنيا ظهره ودبر أذنيه، واشتغل بمحبوبه عمن سواه. وهم ثلاثة رجال، وهذه أسماؤهم بحسب التدرج في الكثرة والتنوع:

علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد السلام محمد هارون على أن من وراء هؤلاء الأعلام الثلاثة نفراً من أبناء الدار عرفوا بتحقيق الكتب واشتغلوا بقضايا التراث، وتردد أسماؤهم كثيراً، لكنهم لم يبلغوا مبلغ هؤلاء المكثرين. وهم:

إبراهيم الإبياري، حسين شرف، رمضان عبد التواب، عبد الستار فراج، عبد العزيز مطر، عبد الفتاح محمد الحلو، عبد الكريم العزباوي، عبد المجيد قطامش، علي النجدي ناصف، محمد عبد الغني حسن، محمود محمد الطناحي، مصطفى حجازي.

---

(1) مقدمة تحقيق ديوان صريع الغواني ص 57 (دار المعارف بمصر 1957 م).

ثم إليك حديث الثلاثة:

علي محمد البجاوي:

كان رحمه الله من كبار مفتشي اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم. ونشر من نصوص التراث:

1 ـ أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي (أربعة أجزاء).

2 ـ الاستيعاب في معرف الأصحاب، لابن عبد البر (أربعة أجزاء).

3 ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ثمانية أجزاء).

4 ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني (الجزء السابع عشر).

5 ـ الأمثال من الكتاب والسنّة، للحكيم الترمذي.

6 ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري ـ وهو المعروف باسم: إملاء ما منّ به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن، (جزءان).

7 ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني (أربعة أجزاء).

8 ـ جمع الجواهر في الملح والنوادر، وهو ذيل زهر الآداب للحصري.

9 ـ جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي (جزءان).

10 ـ زهر الآداب للحصري (جزءان).

11 ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (جزءان).

12 ـ الصناعتين لأبي هلال العسكري (بالاشتراك مع محمد أبو الفضل إبراهيم).

13 ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري (أربعة أجزاء بالاشتراك مع محمد أبو الفضل إبراهيم).

14 ـ مختارات شعراء العرب، لابن الشجري.

15 ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي (ثلاثة أجزاء).

16 ـ المزهر، للسيوطي (جزءان) بالاشتراك مع محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

17 ـ المشتبه، للذهبي.
18 ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي (ثلاثة أجزاء).
19 ـ الموشح، للمرزباني.
20 ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (أربعة أجزاء).
21 ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (بالاشتراك مع محمد أبو الفضل إبراهيم).

محمد أبو الفضل إبراهيم:

عمل في أول أمره مدرساً بوزارة المعارف (التربية والتعليم) ثم انتقل إلى دار الكتب المصرية، رئيساً للقسم الأدبي بها، إلى أن أحيل إلى التقاعد. نشر من كتب التراث:

1 ـ الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (أربعة أجزاء).
2 ـ الأضداد لأبي بكر بن الأنباري.
3 ـ أمالي المرتضى. ويسمى: غرر الفوائد ودرر القلائد (جزءان).
4 ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (أربعة أجزاء).
5 ـ بدائع البدائه، لابن ظافر الأزدي.
6 ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي (أربعة أجزاء).
7 ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (جزءان).
8 ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي.
9 ـ تاريخ الطبري مع ذيوله (أحد عشر جزءاً).
10 ـ التكملة والذيل والصلة، للصاغاني (الجزءان الثالث والسادس).
11 ـ تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون ـ وهي الرسالة الجدية ـ لصلاح الدين الصفدي.
12 ـ تهذيب اللغة، للأزهري (الجزء الحادي عشر).
13 ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي.

14 ـ ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي.

15 ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (بالاشتراك مع الدكتور عبد المجيد قطامش).

16 ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي (جزءان).

17 ـ درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري.

18 ـ ديوان امرىء القيس.

19 ـ ديوان البهاء زهير (بالاشتراك مع محمد طاهر الجبلاوي).

20 ـ ديوان النابغة الذبياني.

21 ـ شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ـ وهي الرسالة الهزلية ـ لابن نباته المصري.

22 ـ شرح مقامات الحريري، للشريشي (خمسة أجزاء).

23 ـ شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (عشرون جزءاً).

24 ـ الصناعتين، لأبي هلال العسكري (بالاشتراك مع علي محمد البجاوي).

25 ـ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي.

26 ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (أربعة أجزاء، بالاشتراك مع علي محمد البجاوي).

27 ـ الكامل، للمبرد (أربعة أجزاء).

28 ـ مجمع الأمثال، للميداني (جزءان). وهو آخر أعماله، رحمه الله.

29 ـ المحاسن والمساوىء، للبيهقي (جزءان).

30 ـ مختار الأغاني، لابن منظور (الجزء الرابع).

31 ـ مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي.

32 ـ المزهر في علوم اللغة، للسيوطي (جزءان) بالاشتراك مع محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي).

33 ـ نزهة الألبا في طبقات الأدبا، لأبي البركات الأنباري.

34 ـ نهج البلاغة، للشريف الرضي (جزءان).

35 ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (بالاشتراك مع علي محمد البجاوي).

وإلى جانب هذه الأعمال التراثية المجيدة، البالغة التنوع والكثرة، كان الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم معلماً بارزاً من معالم نشر التراث في مصر، فقد مد يد العون لكثير من الباحثين الذين كانوا يترددون على دار الكتب المصرية، أيام أن كان رئيساً للقسم الأدبي لها. وكان مكتبه يموج كل يوم بكبار الباحثين والمحققين من كل أركان الدنيا، كما رأس لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سنوات ذوات عدد، أخرج المجلس في أثنائها نفائس الكتب.

وكذلك أشرف على الأجزاء الثمانية من كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، التي استكملت بها الهيئة المصرية العامة طبعة دار الكتب المصرية التي كانت وقد وقفت عند الجزء السادس عشر.

وكان رحمه الله آية في طيب العشرة، وحسن المذاكرة، وإيثار السلامة، مما عطَّف القلوب نحوه، وجمع الناس حوله.

وكان أديباً صاحب عبارة صافية، وبيان رائق عذب، تراه في مقدمة تحقيق ديوان امرىء القيس، وشرح نهج البلاغة، كما تراه في كثير من موضوعات كتاب (قصص القرآن)[1] الذي شاركه في تأليفه من أبناء جيله الأساتذة: محمد أحمد جاد المولى، والسيد شحاته، وعلي محمد البجاوي. وكلهم من أبناء الدار.

حضرت ندوته التي كانت تعقد مساء كل جمعة في بيته بمصر الجديدة، أو مساء السبت بمقهى بالميرا بمصر الجديدة، وعرفت أبناء جيله الذين كانوا يحضرون ندوته، وتعلمت منه ومنهم الشيء الكثير. رحمه الله رحمة واسعة.

---

(1) رزق هذا الكتاب حظوة وقبولاً عند الناس، عامتهم وخاصتهم، وقرأ منهم من لا يحصى، وقد طبع نحو عشر طبعات. ومثله في الذيوع والانتشار: كتاب قصص العرب، وكتاب أيام العرب، وقد شاركه في تأليفهما محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي.

عبد السلام محمد هارون 1909 ـ 1988 م:

فارس الفرسان، وعلم الأعلام، في التحقيق ونشر النصوص، ينتمي رحمه الله إلى جيل الأفذاذ من الرجال الذي حدثتك عنه، لكنه كان أغزرهم إنتاجاً، فقد انصرف بكليته إلى النشر والتحقيق، وكأنه رحمه الله نذر حياته كلها لهذا التراث، فلم يشغل عنه بصوارف الأيام وتكاليف الحياة، وقد جرت أيامه على نمط غريب من التنظيم والتدبير، كلاءة من الله وعوناً وتيسيراً ليمضي إلى ما أراد الله له من بعث تراث الآباء والأجداد.

لقد حمل عبد السلام هارون اللواء بكلتا يديه، ومضى به أشواطاً وأشواطاً، لم ترتعش له يد، ولم يلتو به الطريق، ولم تزل له قدم، ولم يزغ منه بصر. ستون عاماً قضاها الرجل في جهاد دائب.

وإن النظر في مقدمات الكتب التي نشرها هذا المحقق العظيم ينبئك أنه مشدود العقل والقلب إلى ذلك التراث، يريد أن يفعل له وبه الكثير.

يقول في مقدمة «مجالس ثعلب» وذلك بتاريخ المحرم 1368 هـ = نوفمبر 1948 م: «وأما بعد، فهذه صفحة من العمل أنشرها بعد صفحات، وما أراني بعد قد شفيت غلّة النفس، وبلغت بأمنيتها، فإنها تنظر إلى كثير، وأما أنا فإني أنظر إلى عون الله وتوفيق الله».

ويقول في مقدمة «نوادر المخطوطات» بتاريخ ربيع الأول 1370 هـ: «وكان مما صنع لي الله أن ألقيت نفسي في أطراف ميدان النشر العلمي أكافح فيه والسلاح ضعيف، فما أزال أجمع سلاحاً إلى سلاح، وأقتحم الصعاب إثر الصعاب، وأنا فيما بين ذلك أستلهم الله العون والتوفيق، فيمدني بسيب منه وفيض كريم وكلما ظننت أني قد رويت غلة النفس زاد ما بي من ظمأ إلى مزاولة هذا الجهاد الصادق».

ثم يقول في مقدمة «تحقيق النصوص ونشرها» بتاريخ المحرم 1374 هـ = أغسطس 1954 م: «وأما بعد، فهذه ثمرة كفاح طويل، وجهاد صادق، وتجارب

طال عليها المدى، ساعفتها عين طلعة ناظرة إلى ما يصنع صاحبها، وما يصنع الناس، فكان له من ذلك دخر أمكنه أن يفتش ويبحث في جنباته، ليرى وجه الحق فيما يرى، وأن يؤلف من ذلك كتاباً يعتز به ويغتبط اغتباطاً، إذ هو (أول كتاب عربي) يظهر في عالم الطباعة، معالجاً هذا الفن العزيز، فنّ تحقيق النصوص ونشرها».

وأي جهاد هذا وأي كفاح؟. لقد كانت بداية عبد السلام هارون سنة 1347 هـ = 1928 م[1] حين دعاه محب الدين الخطيب، صاحب المكتبة السلفية، إلى تحقيق (خزانة الأدب) للبغدادي، مع إضافة تعليقات وتحقيقات لعبد العزيز الميمني الراجكوتي، وأحمد تيمور باشا. وكان شيخنا يومئذ طالباً بتجهيزية دار العلوم. وقد ظهر من تلك الطبعة أربعة أجزاء تمثل ثلثها فقط.

ومن عجائب الاتفاق أن تكون (الخزانة) هذه الموسوعة العربية الكبرى هي مبتدأ شيخنا ومنتهاه، فقد أخرجها وحده في ثلاثة عشر جزءاً، وفرغ منها في سنة 1406 هـ = 1986 م.

وبين هذين الطرفين من الزمان 1347 هـ، 1406 هـ، أخرج شيخنا رحمه الله، آلاف الصفحات من تراثنا العظيم، في مختلف العلوم والفنون، أحسن تقديمها وإلباسها حلّة العصر، وإضاءتها وفهرستها.

وإذا كان شيخنا ـ برَّد الله مضجعه ـ قد سعى في كل ميدان، وضرب في كل وادٍ، فإن أكبر أثر له وأبقاه هو ما أداره حول أعمال أديب العربية الكبير الجاحظ، فقد أخرج له «الحيوان» (ثمانية مجلدات)، و «البيان والتبيين» (أربعة مجلدات)،

---

(1) وسبق ذلك شيء طريف جداً، ففي سنة 1345 هـ = 1925 م، وشيخنا في السادسة عشرة من عمره، طالب بالأزهر الشريف بالسنة الثالثة الأولية، نشر (متن الغاية والتقريب) في فقه الشافعية، للقاضي أبي شجاع أحمد بن الحسين الأصفهاني المتوفى من سنة فقهاء القرن السادس. وكتب على الغلاف: «ضبط وتصحيح ومراجعة الشيخ عبد السلام محمد هارون».
وفي سنة 1346 هـ = 1927 م شارك أستاذنا محمود محمد شاكر في تصحيح (أدب الكاتب) لابن قتيبة، الذي نشره محب الدين الخطيب.

و «رسائل الجاحظ» (أربعة مجلدات) تشتمل على (45) كتاباً ورسالة، و «العثمانية» (مجلد واحد)، و «البرصان والعرجان والعميان والحولان» (مجلد واحد).

وقد كان نشر هذه الآثار الجاحظية فتحاً مبيناً في ميدان الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية، ثم في تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، إذ كان جمهور الباحثين من قبل يلتقطون آراء الجاحظ من خلال مخطوطاته ـ وذلك عسر بلا ريب ـ أو من خلال النقول عنه في كتب المتأخرين، وفي هذا ما فيه.

وقد خالط عبد السلام هارون أبا عثمان الجاحظ مخالطة ظاهرة، وخبر سواده وبياضه، فكان هذا معيناً له على إخراج آثاره بصورة يسرت الانتفاع به والإفادة منه، ويظهر هذا بأدنى تأمل وموازنة بين ما نشره الناشرون من تراث الجاحظ، وما نشره هو.

ويمثل تقديمه لكتاب (الحيوان) منهجه في نشر النصوص بشكل عام. يقول رضي الله عنه: «وبعد، فأقولها صريحة بيّنة: أن ليس يوجد في عصرنا هذا من يستطيع أن يخرج هذا الكتاب الذي أخرجته مبرءاً من العيب، سليماً من التحريف، فهذا عصر قد انقطعت دونه الرواية، وأوصد أمامه بعض أبواب العلم، واختفى عن الناس فيه كثير من أعلام الثقافة العربية في عصرها الأول. أقول: ليس يوجد الفرد، وأقول: ليست توجد الجماعة، ولست هنا بسبيل التمثيل بفرد أو جماعة، فذلك يعرفه من نظر فيما يحيي الناشرون من أثر الأسلاف.

وأما أنا فلست بمكان من يدعي العصمة، أو يخال السلامة، فليس يكون ذلك إلا لمن ذهب عن نفسه، وتعلق بالباطل.

ولكنني يعجبني أني بذلت فيه غاية الجهد، وأني التزمت جانب الأمانة، فلم أسقط حرفاً ولم أزد حرفاً، إلا استأذنت القارىء، ولا أبدلت حرفاً بآخر إلا نبّهت القارىء إلى ما صنعت.

وجعلت من دأبي في الشرح والتحقيق أن أشير إلى المصادر دالاً على

مواضع النصوص منها، بذكر أرقامها، ليطمئن القارىء، وليكون شريكاً في النظر والتأمل».

ومن غير مكتبة الجاحظ حقق شيخنا ونشر:

1 ـ وقعة صفين، لنصر بن مزاحم[1].

2 ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (6 مجلدات).

3 ـ مجالس ثعلب (مجلدان). وقد فاز بالجائزة الأولى لمجمع اللغة العربية.

4 ـ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (4 مجلدات). وقد كتب على غلافه أنه بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، وليس للأستاذ أحمد أمين في تحقيق الكتاب شيء، كما لم يكن له شيء في تحقيق كتاب (الهوامل والشوامل) لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، الذي وضع عليه اسمه مع أستاذنا العلامة السيد أحمد صقر، رحمه الله. وللأستاذ أحمد أمين فضل كبير ظاهر على الدراسات الأدبية والفكرية وهو معلم من معالم النهضة الحديثة، ولكن التحقيق ليس من بضاعته، وينبغي أن تنسب الأشياء إلى أصحابها، لا يزاحمون عليها، ولا يُشاركون فيها.

5 ـ نوادر المخطوطات، في مجلدين يشتملان على (25) كتاباً ورسالة. وفيما يلي أسماؤها:

1 ـ الرسالة المصرية، لأبي الصلت أمية بن عبد العزيز الأندلسي.

2 ـ المردفات من قريش، للمدائني.

3 ـ كتاب من نسب إلى أمه من الشعراء، لمحمد بن حبيب[2].

4 ـ كتاب خطبة واصل بن عطاء.

5 ـ كتاب أبيات الاستشهاد، لابن فارس.

---

(1) أوردت هذه الكتب وفق ترتيب الأستاذ لها، وقد راعى في ذلك الترتيب التدرج الزمني في الإخراج. وقد طبع ذلك في رسالة على الآلة الكاتبة، سماها: الإنتاج العلمي للأستاذ عبد السلام محمد هارون.

(2) و «حبيب» اسمه أمه.

6 ـ رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها، للمبرد.

7 ـ كتاب العصا، لأسامة بن منقذ.

8 ـ رسالة التلميذ، لعبد القادر البغدادي.

9 ـ رسالة أبي عامر بن غرسية في الشعوبية.

10 ـ رسالة في الرد عليها، لأبي يحيى بن مسعدة.

11 ـ رسالة ثانية في الرد عليها.

12 ـ رسالة ثالثة، لأبي جعفر أحمد بن الدودين البلنسي.

13 ـ رسالة رابعة لأبي الطيب بن منّ الله.

14 ـ رسالة في شراء الرقيق وتقليب العبيد، لابن بطلان.

15 ـ هداية المريد في تقليب العبيد، لمحمد الغزالي (ليس أبا حامد الإمام).

16 ـ كتاب النيروز، لابن فارس.

17 ـ الرسالة النيروزية، لابن سينا.

18 ـ ذكر ما جاء في النوروز وأحكامه، لبطليموس الحكيم.

19 ـ حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق، للسيد مرتضى الزبيدي.

20 ـ كتاب أسماء المغتالين من الأشراف، لابن حبيب.

21 ـ كتاب كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه، لابن حبيب.

22 ـ كتاب ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه، لابن حبيب.

23 ـ تحفة الأبية فيمن نسب إلى غير أبيه، للفيروزآبادي.

24 ـ كتاب العققة والبررة، لأبي عبيدة.

25 ـ كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها، لعرام بن الأصبغ.

6 ـ الجزء الخامس عشر من كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني.

7 ـ الاشتقاق، لابن دريد.

8 ـ المصون، لأبي أحمد العسكري.

9 ـ مجالس العلماء، للزجاجي.

10 ـ أمالي الزجاجي.

11 ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم.

12 ـ شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري.

13 ـ تهذيب اللغة، للأزهري (الجزء الأول والتاسع).

14 ـ الكتاب، لسيبويه (أربعة أجزاء، مع جزء للفهارس).

15 ـ خزانة الأدب، للبغدادي (13 مجلداً).

كما اشترك في تحقيق وإخراج الكتب التالية:

1 ـ تعريف القدماء بأبي العلاء (لجنة إحياء آثار أبي العلاء).

2 ـ شروح سقط الزند، للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي (خمسة مجلدات لجنة إحياء آثار أبي العلاء.

3 ـ إصلاح المنطق، لابن السكيت (بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر) وبينهما لحمة ورحم ماسة، فأستاذنا ابن خال الشيخ.

4 ـ المفضليات، للمفضل الضبي (بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر).

5 ـ تهذيب صحاح الجوهري، للزنجاني (ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار).

6 ـ الأصمعيات، للأصمعي (بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر).

7 ـ صحاح الجوهري (ستة مجلدات، بالاشتراك مع الأستاذ عبد الغفور عطار)[1].

8 ـ همع الهوامع، للسيوطي (الجزء الأول، بالاشتراك مع الدكتور عبد العال سالم مكرم).

---

(1) لم يذكر على غلاف (الصحاح) بأجزائه الستة إلا اسم «أحمد عبد الغفور عطار» لكن مشاركة الأستاذ عبد السلام هارون في إخراج هذا الكتاب معروفة للذين عاصروا نشر الكتاب. وقد حدثني هو بنفسه رحمه الله بهذه المشاركة. وفي مقدمة تحقيق الصحاح ص 160 بقلم الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار تصريح بمشاركة الأستاذ عبد السلام في هذا العمل. أما لماذا لم يضع شيخنا اسمه مع صاحبه فشيء علمه عند علاَّم الغيوب!.

ومن تآليف شيخنا، رحمه الله:

1 ـ تحقيق النصوص ونشرها.

2 ـ الميسر والأزلام.

3 ـ تهذيب سيرة ابن هشام.

4 ـ تهذيب كتاب الحيوان.

5 ـ الأساليب الإنشائية في النحو العربي.

6 ـ الألف المختارة من صحيح البخاري.

7 ـ تهذيب إحياء علوم الدين.

8 ـ قواعد الإملاء.

9 ـ حول ديوان البحتري.

10 ـ فهارس المخصص، لابن سيده.

11 ـ فهارس تهذيب اللغة، للأزهري.

12 ـ معجم شواهد العربية (مجلدان): شواهد النحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة وخصائص اللغة وأسرارها.

وقد تغيا، رحمه الله، غايتين جليلتين من تأليف هذا المعجم:

الأولى: إرشاد الباحثين والمحققين إلى تخريج الشواهد من مراجعها بسهولة ويسر.

والثانية: يقول هو عنها: «وأمر آخر حفزني لصنع هذا الكتاب، وهو هذا الزعم الذي يشيع الشك في شواهد العربية، والطعن في توثيقها. وكثيراً ما طعن هؤلاء المغرضون في بيت زعموا أن ليس له قائل معروف، أو أنه مصنوع، حتى شواهد سيبويه التي لا يرقى الطعن إليها لم تسلم من ذلك الزعم المغرض. وسيجد الناظر في هذا المعجم أن كثيراً مما رمي بأنه مجهول النسبة أو مصنوع نجده معزواً في توثيق ظاهر إلى ديوان شاعر، أو إلى كتاب عالي الإسناد».

13 ـ تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب. وهو من أجلّ وأنفس ما كتب في تصحيح (لسان العرب). وكان شيخنا ـ برّد الله مضجعه ـ كثير النظر في هذا المعجم الجامع، دائم التقليب فيه. وأذكر أنه حين سافر إلى الكويت لرئاسة قسم اللغة العربية بجامعتها أول تأسيسها، سألته: أي الكتب ستصطحب معك؟ فقال: «لساني وبياني ـ أو قال: وحيواني» الشك مني. ويقصد لسان العرب، والبيان والتبيين، والحيوان للجاحظ.

وأذكر أيضاً أنه قال لي يوماً، وأنا بداره بمصر الجديدة ـ على سبيل المداعبة ـ: افتح أي صفحة من صفحات «اللسان» بأجزائه العشرين، وإذا لم تجد في هذه الصفحة تصحيحاً أو تعليقاً فسأجعل لك ما تشاء.

وقد قال في مقدمة هذا العمل الطيب: «وكنت من عهد قديم بمقتضى ممارستي لتحقيق كثير من ذخائر التراث العربي، مصاحباً هذا المعجم، لا يكاد يخلو يوم من أيامي من النظر فيه، وقد أفادني ذلك خبرة ببعض الأخطاء والتصحيفات والتحريفات والأسقاط الواقعة فيه... فاتفق لي تصحيح كثير من تلك الأخطاء، لا عن عمد واستقصاء، بل لما ذكرت من تحقيقي لأكثر من ستين مجلداً، منها طائفة صالحة من المعاجم اللغوية، أذكر منها مقاييس اللغة، وتهذيب اللغة.

14 ـ معجم مقيدات ابن خلكان: يقول في مقدمته: «هذه أمنية راودتني منذ نحو نصف قرن من الزمان: أن أجمع في صعيد واحد ما نص ابن خلكان على ضبطه أو تفسيره في كتابه الخالد الرائع: «وفيات الأعيان»، وأتناوله بالتحقيق والنشر، لما فيه من نصوص نادرة في الضبط، يشيع فيها الدقة والأمانة، وحرص العلماء على أداء الزكاة فيما استخلصوا من علم، وما أفاء الله عليهم من فضل.

15 ـ كناشة[1] النوادر، أصدر منه القسم الأول، جمع فيه ما وقع له من غرائب

---

(1) جاء في القاموس: «الكناشات بالضم والتشديد: الأصول التي تتشعب منها الفروع» ويعقب=

ونوادر خلال رحلته الطويلة مع التراث. يقول في مقدمته: «تراثنا العربي زاخر بأنواع شتى من المعارف، بها جلاء لكثير من غوامض العلم، كما أنه مشحون بالطرائف وغذاء الذهن والروح واللسان أيضاً. وقد كان من سوالف الأقضية أن أقيد تلك الشوارد ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، فإن الحكيم العربي كان يقول وقوله حق: «العلم صيد والكتابة قيد». وإذا ضاع القيد ذهب الصيد. . . والباحثون، ولا سيما في أيامنا هذه، يقيدون هذه المعارف في جذاذات، يرجعون إليها عند الحاجة، ولكني سلكت طريقاً أوثق من طريق الجذاذات، هو دفتر الفهرس، وهو الذي سميه «كناشة النوادر» أقيد فيها رؤوس المسائل مرتبة على حروف الهجاء، مقرونة بمراجعها. . . وقد قيدت في هذه الكناشة على مدى اشتغالي بالبحث والتحقيق زهاء نصف قرن نحو ثلاثة آلاف مذكرة، هي رؤوس مسائل، أرجو إن مدّ لي في أجل الحياة أن أنشرها مفصلة على هذا النحو الذي أشرف بتقديمه».

16 ـ التراث العربي: رسالة موجزة، نشرها في سلسلة (كتابك) التي تصدرها دار المعارف بمصر ـ العدد 35. وقد عرض في هذه الرسالة لمعنى كلمة (تراث) وفنون التأليف العربي، وإحياء التراث، وجهود المستشرقين فيه.

وقد زان هذه الأعمال العلمية الواسعة الممتدة خلق رضي، ونفس عالية صافية، وتواضع جمّ، ولقد تلمذت لهذا الأستاذ الجليل داخل دار العلوم وخارج دار العلوم فيما أحيا من تراث وما نشر من نصوص، فوجدت فيه الأستاذ البار العطوف، الذي يغري تلاميذه بالرغبة فيه والحرص عليه، والاستزادة منه.

وقد تناول بعض أهل العلم شيئاً من أعماله بالنقد والتصحيح، فلم يضق بذلك النقد، بل تلقاه بما عرف عنه من هدوء الطبع ورقة الشمائل، قال في مقدمة الطبعة الثانية من (مجالس ثعلب): «وكان من حسن الصنيع أن أظفر بنقد كريم

= عليه المرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس، فيقول: «ومنه الكناشة: الأوراق التي تجعل كالدفتر يقيد فيها الفوائد والشوارد للضبط. هكذا يستعمله المغاربة».

للأستاذ الجليل الدكتور مصطفى جواد، نائب رئيس المجمع العلمي العراقي. . . وقد أثبت من تحقيقاته وتصحيحاته ما رأيته متعيناً، مع نسبته إليه شاكراً فضله ونبله».

وحين نشر كتاب «أسماء جبال تهامـة»، لعرام بن الأصبـغ السلمي، نقده نقـداً حاداً الشيخ حمد الجاسر، ونشر نقده هذا بمجلة المجمع العلمي بدمشق شوال 1372 هـ، ولم يضق شيخنا بذلك النقد ولم يجزع لَهُ، بل كتب في صدر الطبعة الثانية من نوادر المخطوطات يقول: «وأنا من يعجبه النقد إعجاباً ويرى فيه إتماماً لأداء الأمانة العلمية التي يحملها العلماء جميعاً، لا ينفرد أحد منهم بحملها وحده، ويرى كذلك أن من كتم الأمانة أثم في حقها وفي حق العلم، فكان من الطبيعي ـ عندي ـ أن ألقى ذلك النقد في غبطة، وكان من الطبيعي ـ أيضاً ـ أن أغض الطرف عما يندفع فيه الناقد أحياناً، من لغة هي أشبه بنزوات الظافر في حومة القتال، فهي نزوات قلّ من عصم نفسه البشرية من أمثالها».

وتبقى كلمة عن أسلوب شيخنا وبيانه الذي يظهر في مقدمات تحقيقاته ويلمع في حواشيه وتعليقاته، وهو بيان صاف مصفى، يتحدر من سلالة عربية نقية ويتدفق عذوبة ورقة، ويمضي إلى غايته في إحكام ودقة، دون تلكؤ أو ثرثرة، ولا ريب أن طول معايشته لأساليب الأوائل ـ وعلى رأسهم الجاحظ ـ قد أظهره على أحكام صنعة الكلام، فعرف كيف يختار اللفظ ويصطفيه ثم عرف كيف يديره على المعنى ويؤديه. وقد اعتاد ـ رحمه الله ـ أن يهدي كتب الجاحظ إلى صديق له قديم الإخاء، اسمه «عبد السلام محمد الناظر» ـ وهذا الإهداء جاحظي اللفظ والأداء، مما حمل بعض النقاد ـ كما أخبرني هو ـ على أن يظن أن هذا الإهداء من كلام الجاحظ، وهذا ما جعل أستاذنا يقول في مقدمة الحيوان: «للجاحظ مذهب في البيان من سار في أوله دفعه الإعجاب إلى أن يحاول السلوك إلى غايته، وقد أبى على فضله إلا أن أجعل صدر تقديمي له في مثل صورة بيانه».

رحم الله شيخنا عبد السلام محمد هارون رحمة واسعة سابغة، وبيَّض

صحيفته وجعل ما قدمه لتراث أمته في موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً.

وبعد، فهذا مكان دار العلوم في البعث والإحياء، سقته على سبيل الوجازة والاختصار، مع عجزي وتقصيري وضعف منتي وقلّة حيلتي. «فإن وقع على الحال التي أردنا، وبالمنزلة التي أملنا، فذلك بتوفيق الله وحسن تأييده، وإن وقع بخلافها فما قصرنا في الاجتهاد، ولكن حرمنا التوفيق. والله سبحانه وتعالى أعلم»[1].

وتبقى في النفس كلمة:

إن البرّ بتراث الآباء، والإخلاص لقضية الفكر العربي تقتضينا أن نفرغ لتراثنا طائفة من طلبة العلم، يتخصصون في علم تحقيق النصوص وفق مناهج محكمة رشيدة ليعدوا لطائفة أخرى من الدارسين مادة علمية محررة، يعكفون عليها تحليلاً ودرساً. وهكذا فعلنا في مطالع نهضتنا، وتلك كانت غاية أهل العلم فينا، وهكذا فعل المستشرقون حين أرادوا أن يكتشفونا، وحين أرادوا أن يمدوا الجسور بين حضاراتنا وحضاراتهم: نشروا النصوص أولاً، ثم أقاموا عليها بعد ذلك الدراسات والأبحاث.

إن أعلام التراث يتساقطون، وإن الفجوة تتسع بين علمهم العالي وعلمنا النازل، ولا بد لنا من صحوة ترد العقل المغيّب وتعيد الولاء المفقود. ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة. وربنا المستعان، وهو حسبنا ونِعمَ الوكيل.

---

(1) هذا من كلام أبي عثمان الجاحظ في خاتمة كتابه (البيان والتبيين).

الفهارس العامة



1 ـ فهرس الآيات القرآنية

2 ـ فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة

ـ أ ـ

الحديث	الصفحة

الحديث | الصفحة

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

الحديث | الصفحة

ـ د ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

الحديث	الصفحة

— م —

الحديث	الصفحة

3 ـ فهرس الأعلام

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ف ـ

- ك -

- ل -

- م -

— ن —

— ي —

4 ـ فهرس البلدان

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

5 ـ فهرس الشعر

1 ـ فهرس القوافي

2 ـ فهرس الأشطار

6 ـ فهرس أماكن نشر البحوث

ـ كتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 51، الجزء 2، 1396 هـ ـ 1976 م.

ـ التنبيه على خطأ الغريبين للحافظ أبي الفضل بن ناصر السُّلامي: مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز (أم القرى حالياً)، مكة المكرمة، العدد الثالث، 1400 هـ.

ـ فهارس الشعر واللغة لكتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الرابع، عام 1401 هـ.

ـ أرجوزة قديمة في النحو لليشكري: مستخرج من دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أبي فهر، محمود محمد شاكر، بمناسبة بلوغه السبعين، القاهرة 1403 هـ ـ 1982 م.

ـ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري وشيء من التحليل والعروض والفهرسة: فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 66، ج 1.

ـ ديوان المعاني، القسم الثاني: فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 66، ج 3.

ـ المتنبي: ينشر لأول مرة.

ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: ينشر لأول مرة.

ـ الرسالة للإمام الشافعي: ينشر لأول مرة.

ـ صنعة الشعر للسيرافي لأبي الحسن العروضي: ينشر لأول مرة.

ـ كتاب الردة والفتوح، وكتاب الجمل ومسير عائشة وعلي، تأليف: سيف بن عمر التميمي: ينشر لأول مرة.

ـ مجد الدين بن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث: مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى السنة الأولى، العدد الأول 1401/ 1402 هـ.

ـ قضية التصحيف والتحريف: محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية، 1403/ 1404 هـ، جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية.
ـ استثمار التراث في تدريس النحو العربي: ينشر لأول مرة.
ـ جموع التكسير والعرف اللغوي: ينشر لأول مرة.
ـ أوائل المطبوعات العربية في مصر: ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر 28 ـ 29 جمادى الأولى 1416 هـ 22 ـ 23 أكتوبر/ تشرين الأول، 1995 م، مركز جمعية المساجد ـ دبي ـ الإمارات.
ـ قضية إنقاذ المخطوطات: ما تحقق وما لم يتحقق: مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، 1417 هـ ـ 1996 م.
ـ لغتنا المعاصرة والثقة الغائبة: ينشر لأول مرة.
ـ ثقافة المفهرس: ينشر لأول مرة.
ـ دار العلوم ومكانها في البعث والإحياء: ينشر لأول مرة.

7 ـ فهرس الموضوعات

الفهارس العامة